
المجلس الأعلى للثقافة
الحركة العمالية في مصر
١٨٩٩ - ١٩٥٢
تاليف : رؤوف عباس حامد محمد
تقديم : أحمد عزت عبد الكريم

ولقد ألقت ظروف المجتمع المصرى على الحركة العمالية فى مصر الحديثة مسئولية مزدوجة: الدفاع عن مصالح العمال أنفسهم، والدفاع عن مصالح الوطن عامة فى مواجهة السلطان المطلق والإمبريالية الغربية. ومضت الحركة العمالية تحمل هذا العبء المزدوج، ومن هنا جاء ارتباطها بالحركات السياسية والحزبية فى مصر حتى قيام ثورة 1952.



الحركة العمّالية فى مصر

١٨٩٩ ـ ١٩٥٢

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

محمد، رؤوف عباس حامد

الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢/ تأليف: رؤوف عباس حامد محمد، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم؛
القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ط ١، ٢٠١٦
٤٠٨ ص، ٢٤ سم
١- الحركات العمالية
٢- مصر - تاريخ العصر الحديث
أ - عبد الكريم، أحمد عزت (مُقدم)
ب- العنوان ٣٣١,٨٨

رقم الإيداع ٢٨٠٠ / ٢٠١٦
الترقيم الدولي : I.S.B.N - 978- 977- 92 - 0541 - 0
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

الأفكار التي تتضمنها إصدارات المجلس الأعلى للثقافة هي اجتهادات أصحابها، ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلس.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo
Tel. : 27352396 **Fax :** 27358084
www.Scc.gov.eg

الحركة العماليّة فى مصر

١٨٩٩ ـ ١٩٥٢

تـــأليف: رؤوف عباس حامد محمد

تقــــديم: أحمد عــزت عبد الكريم



٢٠١٦

المحتويات

الفصل الثالث

مؤتمرات نقابات العمال (١٩٤٤ -١٩٥٢)

الفصل الرابع

النضال فى سبيل التشريعات العمالية

الفصل الخامس

جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية

مقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور: **أحمد عزت عبد الكريم**

ازداد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بالتاريخ الاجتماعى والاقتصادى لمصر الحديثة، بعد أن طغى الاهتمام بالتاريخ السياسى على ما عداه، وخاصة تاريخ الأمراء والحاكمين أو تاريخ الحركات السياسية بصفة عامة، ثم اتجه الاهتمام إلى دراسة البناء الاجتماعى للأمة المصرية فى مختلف عصورها وخاصة فى عصرها الحديث. ويتضمن هذا البناء الاجتماعى الخلايا التى يتكون منها المجتمع، كالفلاحين والعمال والجنود، وغيرهم من الطوائف العاملة.

وهذه الرسالة التى يسعدنى أن أقدمها اليوم إلى جمهور القارئين ثمرة لهذا الاتجاه الحديث فى كتابة التاريخ المصرى.

والحق أنى حمدت لتلميذى رؤوف عباس حامد اختياره "تاريخ الحركة العمالية فى مصر" موضوعًا لرسالته، وإن كنت أشفقت عليه فى الوقت نفسه. حمدت له هذا الاختيار لأنه يتمشى مع هذا الاتجاه الحديث الذى أشرت إليه، والذى تحرص مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس على دعمه، ولأن توفيقه فى بحثه لا بد مضيف إلى تاريخ البناء الاجتماعى لبلادنا لبنة جديدة، بل ركنًا هامًّا يدعم هذا التاريخ وينير جوانبه.

وأشفقت فى الوقت نفسه على تلميذى رؤوف لأنى أعلم الصعوبات والعقبات التى تكتنف مثل هذه البحوث، وقد أشار صاحب الرسالة إلى نماذج منها فلا أعود إليها هنا. وكنت ألقى رؤوفًا من وقت لآخر فيحدثنى عن بعض هذه الصعوبات والعقبات وأساليبه فى مواجهتها أو الالتفاف حولها، فأمضى فى تشجيعه وأنا أراه متنقلاً بين القاهرة وكفر الزيات والإسكندرية منقبًا باحثًا عن المادة (الحية) الماثلة فيمن بقى على قيد الحياة من الشخصيات التى عاصرت الحركة العمالية وخاصة فى أطوارها الأخيرة، أو عن المادة المسطورة فى مختلف المراجع والدوريات والنشرات، حتى استوى له طريق البحث فبدأ بتحديد بدايته ونهايته فجعله يقع بين عام ١٨٩٩ وهو العام الذى شكل فيه العمال المصريون أول نقابة لهم وعام ١٩٥٢ وهو العام الذى قامت فيه الثورة التى عملت - ولا زالت تعمل- على إعادة البناء الاجتماعى لمصر على أسس جديدة من التخطيط الاشتراكى.

على أنى حرصت على أن أوجه الباحث إلى دراسة الحركة العمالية فى مصر قبل نشوء التنظيم "النقابى" الحديث لا اعتقادًا منى أن التنظيم "النقابى" الحديث يستمد أصوله من التنظيم "الطائفى" القديم، ولكن لتتضح أمام الباحث - ثم أمام القارئ- أوجه الاختلاف بين التنظيمين، وهو الاختلاف الذى يرجع - قبل كل شىء- إلى التطور الخطير الذى بدأ المجتمع المصرى يشهده منذ القرن التاسع عشر نتيجة للمؤثرات الثقافية والاقتصادية والسياسية التى بدأت تفعل فعلها فى هذا المجتمع.

إن التنظيم الطائفى القديم - كما نراه حتى القرن التاسع عشر- قد جعل فى المجتمع المصرى- وخاصة فى المدن- خلايا حية قادرة على الحركة

والتأثير، واستخدمت هذه الخلايا قدرتها هذه للدفاع عن نفسها وصيانة مصالحها، كما استخدمتها لخدمة المجتمع المصرى- بصفة عامة- فى وجه الغضب والعدوان. وتاريخ الجبرتى حافل بأنباء الثورات فى أحياء القاهرة - وتتزعمها طوائف الحرف- أيام سطوة العثمانيين ثم الفرنسيين فى مصر.

وتولى محمد على، وكانت توليته هو نفسه نتيجة لحركة شعبية لعب الدور الأكبر فيها بعض طوائف الحرف فى القاهرة. ولعل هذه الحركة الشعبية بهذا الوصف كانت آخر الحركات الشعبية التى شهدتها القاهرة من هذا القبيل. ذلك لأن الحاكم الجديد مضى يحكم البلاد نحو نصف قرن بأسلوب جديد يقوم على جمع شتات السلطان والقضاء على العصبيات والطوائف وتركيز السلطة فى يد الدولة، حتى أصبح المواطنون أمامها (آحادًا) بعد أن تحللت طوائفهم وذابت فى سلطان الدولة. وحرم المجتمع المصرى بذلك من قواه الذاتية التى طالما مكنته من الحركة والتأثير لتحل محلها سلطة الحكم المطلق للدولة بأجهزتها وأنظمتها الحديثة فى التعليم والتصنيع والفلاحة وغيرها من المرافق.

ولكن المأساة الحقيقية فى تاريخنا أن سلطة الحكم المطلق فى القرن التاسع عشر كما تمثلت فى محمد على وإسماعيل خاصة - على نجاحها فى كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية التى قامت بها وفى توضيح جوانب كثيرة من رسالة مصر السياسية فى هذا الركن من العالم - عجزت عن تحقيق "العدل" الاجتماعى لجمهور "المواطنين"، وأنكى من هذا أنها عجزت عن الاحتفاظ لنفسها بحقيقة الحكم المطلق - وإن ظلت تحتفظ بمظاهره -

واضطرت أن تتنازل عنه للقوى الاستعمارية التى بدأت موجاتها الأولى تصاحب اليقظة المصرية منذ بدأت فى القرن التاسع عشر.

وعجز المجتمع المصرى بدوره عن مواجهة الحكم المطلق والإمبريالية الغربية، إذ فقد خلاياه الحية بفقدان تنظيمه الطائفى القديم، ولم يكن قد استكمل بعد تنظيمه (النقابى) الحديث، والذى يعد الباحث بدايته تشكيل أول نقابة للعمال فى مصر عام ١٨٩٩.

وبذلك ألقت ظروف المجتمع المصرى على الحركة العمالية فى مصر الحديثة مسئولية مزدوجة: الدفاع عن مصالح العمال أنفسهم، والدفاع عن مصالح الوطن عامة فى مواجهة السلطان المطلق والإمبريالية الغربية. ومضت الحركة العمالية تحمل هذا العبء المزدوج، ومن هنا جاء ارتباطها بالحركات السياسية والحزبية فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢.

وقد تتبع المؤلف فصول هذه الحركة فى تكوينها ومشكلاتها ومؤثراتها، كما تتبع كفاحها النقابى والسياسى فى صبر وأناة يذكران له بالتقدير. ولعل أوضح ما يخرج به قارئ هذه الرسالة هو قدرة الباحث على التحليل والعرض فى موضوعية وتجرُّد، فتحلى بذلك بما ينبغى للمؤرخ من صفات وقدم للمكتبة التاريخية. هذا البحث القيم الذى أعتز بتقديمه داعيًا المؤلف إلى مواصلة أبحاثه فى تاريخ البناء الاجتماعى فى مصر الحديثة.

أحمد عزت عبد الكريم

الإهداء

إلى العمال المصريين

تقديم

فى تاريخ بلادنا جوانب ما زالت بعيدة عن اهتمام الباحثين الذين اقتصر اهتمامهم على الجانب السياسى وحده فى تطور مصر، وأولوا الجانب الاقتصادى بعض اهتمامهم، وأهملوا الجانب الاجتماعى فلم يحاولوا – إلا فيما ندر– التنقيب فيه وتقديم الدراسات التى تجلو ما غمض من أحداثه، وتفسر ظواهره وتعللها، لتكون دروس الماضى عبرة يستفاد منها فى تطور بلادنا فى الحاضر والمستقبل.

وتاريخ الحركة العمالية المصرية واحد من الموضوعات التى تستحق عن جدارة اهتمام الباحثين، فإذا كان العمال يشكلون اليوم ركيزة البناء الاشتراكى فى عصر الثورة، فمن واجبنا أن نتتبع حركتهم وتطورها الذى يكمن فيه كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى برزت فى تاريخ مصر على مدى ما يزيد على نصف قرن من الزمان. ومن هنا وقع اختيارى على تاريخ "الحركة العمالية فى مصر" كموضوع لهذه الرسالة، وحددت عام ١٨٩٩ بداية لهذه الدراسة باعتباره تاريخ تأسيس أول نقابة عمالية فى مصر، ووقفت بهذه الدراسة عند عام ١٩٥٢ الذى شهد وقوع ثورة ٢٣ يوليو ومولد عهد جديد، كما شهد بداية مرحلة جديدة من تاريخ الحركة العمالية المصرية.

وهناك بعض الدراسات التى وضعها الباحثون فى القانون وتناولوا فيها موضوعات تمس تشريع العمل، تعرضوا من خلالها للحركة العمالية، ويأتى فى مقدمة هؤلاء الأستاذ الدكتور حسين خلاف الذى ألف كتابًا بعنوان "نقابات العمال فى مصر، بحث فى تشريع العمل المقارن" نشر فى عام ١٩٤٦ وتناول فيه بالدراسة قانون الاعتراف بالنقابات مع تحليل شائق لأحوال النقابات وتكوينها الداخلى وعلاقاتها القانونية، كما كتب الدكتور أحمد زكى بدوى رسالة عن "مشاكل العمل والمنظمات العمالية فى مصر" نشرت بالفرنسية فى عام ١٩٤٨، وتناول فيها تطور تشريعات العمل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وعقد بها فصلاً ممتعًا عن تطور الحركة العمالية فى مصر منذ نشأتها فى مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب الثانية. وألف سعد عبد السلام حبيب المحامى كتابًا عن "مشاكل العمل والعمال" مسَّ فيه الحركة العمالية المصرية مسًّا طفيفًا. كما ألَّف الأستاذ إبراهيم الغطريفى كتابًا عن "تطور تشريع العمل" نشر فى عام ١٩٦٥ تعرض فيه لتطور تشريعات العمل قبل الثورة وبعدها. وفيما عدا هذا نشرت مقالات متفرّقة بقلم المرحوم محمد حلمى إبراهيم فى مجلة التأمينات الاجتماعية فى غضون عام ١٩٦٣ تناول فيها بالدراسة مرحلة نشأة الحركة النقابية فى مصر، كذلك نشر بمجلة الطليعة مقالين فى غضون عام ١٩٦٤ بقلم أمين عز الدين عن "نشأة الطبقة العاملة المصرية"، و"فجر الحركة النقابية" وهى دراسة رائدة فى مجالها.

كذلك أصدر بعض النقابيين كتيبات تناولوا فيها جوانب من تاريخ الحركة، ويأتى فى مقدمة هذه الكتيبات دراسة المرحوم سيد قنديل – الرئيس

السابق للنقابة العامة لعمال الطباعة- التى نشرت تحت عنوان "نقابيتى، الرسالة العمالية الأولى"، وهى قريبة الشبه بالمذكرات، وقد تعرض فيها لفترة مشاركته فى العمل النقابى فيما بين أوائل العشرينيات ومنتصف الثلاثينيات (وهو تاريخ نشرها)، فلها من هذه الناحية أهميتها باعتباره كان شاهد عيان لما سجله من أحداث ومشاركًا فى بعضها. وهناك كتيب آخر كتبه محمد يوسف المدرك – النقابى اليسارى والسكرتير العام السابق للجنة العمال للتحرير القومى- تحدث فيه عن علاقة عمال مصر بعمال العالم، ونشر تحت عنوان "عمال مصر مع عمال العالم" (١٩٥٧)، وترجع أهمية هذا الكتيب إلى أن كاتبه لعب دورًا بارزًا فى هذا المجال خلال النصف الثانى من الأربعينيات. كما كتب اثنان من النقابيين اليساريين هما يس مصطفى ومحمد فتحى كتيبًا أسمياه "النصيحة إلى العمال فى مصر" نشر عام ١٩٥٠، أشارا فيه إلى ما بلغته أحوال العمال من السوء وناشدا العمال توحيد صفوفهم للمطالبة بحق تكوين الاتحاد العام والالتفاف حول البرنامج الذى تضمنه الكتيب، وقد أصبح هذا البرنامج فيما بعد أساسًا لبرنامج اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال فى مصر (١٩٥٠-١٩٥٠). وأخيرًا أصدرت مجموعة من النقابيين اليساريين فى غضون عام ١٩٦٥ كتيبًا بعنوان "الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى المشترك"، وقد تعرض هذا الكتيب للعلاقات التى كانت تربط الاتحاد العام للعمال بالسودان باللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال فى مصر. ومعظم هذه الكتيبات إن لم يكن كلها صدر لخدمة أغراض معينة سياسية كانت أم نقابية.

ودراسة موضوع كتاريخ الحركة العمالية فى مصر من الصعوبة بمكان، لأن معظم أوراق النقابات ضاعت نتيجة مطاردة السلطات لها، ولأن معظم النقابات لم تستمر لفترات زمنية طويلة تسمح لها بالمحافظة على أوراقها، كما لم يكن فى مصر حتى عام ١٩٤٢ نظام لتسجيل النقابات يحفظ لنا لوائحها ونظمها الأساسية وسجلاتها. وكانت السلطات عند مهاجمتها لدور النقابات والاتحادات العمالية تستولى على ما بها من أوراق، كما أن قادة النقابات كانوا يتخلصون مما قد يكون لديهم من أوراق حتى لا تتخذ كأدلة اتهام ضدهم حين يقعون فى أيدى رجال الأمن. ولا نعرف كيف كانت سلطات الأمن تتصرف فيما تستولى عليه من أوراق النقابات، وقد حاولت الاطلاع على هذه المضبوطات فكتبت إلى السيد وزير الداخلية فى مايو عام ١٩٦٤ طالبًا السماح لى بالاطلاع على أرشيف القسم المخصوص. كما كتبت إلى السيد النائب العام فى نفس الوقت ملتمسًا التصريح لى بالاطلاع على ملفات تحقيقات القضايا العمالية، وكذلك كتبت إلى السيد وزير الثقافة والإرشاد القومى راجيًا مساعدتى فى الوصول إلى أوراق النقابات من مضبوطات القسم المخصوص، ولكن لم أتلقَّ حتى الآن ردًّا على أيٍّ من تلك الطلبات.

لذلك قمت بمحاولة الاتصال بقدامى النقابيين على أمل العثور لديهم على بعض ما يفيد البحث من أوراق، فوجدت منهم فريقين: فريقًا ما زالت تعلق بأذهانه ذكريات المطاردة والسجن والتشريد امتنع عن تقديم أية مساعدة لى، وفريقًا كان أكثر وعيًا وإدراكًا لما طرأ على مصر من تغيير شامل بعد الثورة فرحب بمساعدتى وتقديم العون لى، ولكن لم أجد لدى هذا الفريق من

النقابيين إلا النذر اليسير من الأوراق التى تمكنوا من المحافظة عليها وإنقاذها من الضياع. وأهم هذه الأوراق ما وجدته لدى محمد حسن عمارة – السكرتير العام السابق لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى (١٩٣١ – ١٩٣٥)، وقد اشترك فى قيادة معظم المنظمات العمالية التى ظهرت منذ نهاية العشرينيات حتى منتصف الخمسينيات. وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة باتحاد نقابات عمال القطر المصرى وحزب العمال المصرى، كما سمح لى بالاطلاع على دفتر محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكى (الذى كان سكرتيرًا عامًا له)، وهو يقع فى ١٣٣ صفحة من الحجم المتوسط ويسجل أعمال ٤٥ جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وكذلك أطلعنى على مذكراته الخاصة عن النشاط النقابى الذى ساهم فيه، وهو مخطوط يقع فى حوالى ٥٠ صفحة بعنوان "٤٠ عامًا فى الحركة العمالية، مذكرات نقابى مخضرم".

كذلك اتصلت بمحمد يوسف المدرك الذى كان له دور كبير فى النشاط النقابى عامة واليسارى خاصة على مر الفترة ما بين منتصف الثلاثينيات وأواخر الأربعينيات، وقد عثرت لديه على بعض النشرات والأوراق التى تتعلق بمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية (١٩٤٤ – ١٩٤٥)، ومؤتمر نقابات عمال مصر عام ١٩٤٥، ولجنة العمال للتحرير القومى (١٩٤٤ – ١٩٤٥). وقد حصلت على أعداد مجلة الضمير لسان حالة اللجنة الأخيرة من السيد محمود العسكرى.

واستكمالاً لبعض النواحى التى كانت فى حاجة إلى إيضاح، أجريت عدة مقابلات شخصية مع بعض الشخصيات التى اشتركت فى قيادة وتوجيه

الاتحادات العمالية، فتمّت بيني وبين النبيل السابق عباس حليم أربع مقابلات خلال صيف عام ١٩٦٤ بقصره الكائن برمل الإسكندرية، وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة وأعداد الصحف التى سجلت نشاط الاتحادات التى تزعمها. كما قابلت المرحوم حسنى الشنتناوى بمنزلـه بالدقـى فى يوليو ١٩٦٤، والأستاذ شوكت التونى المحامى بمكتبه بشارع الساحة خلال خريف عام ١٩٦٤.

واتجهت فى دراستى للحركة العمالية فى مصر إلى استخدام التقسيم الزمنى والتقسيم الموضوعى فى نفس الوقت، فقمت بدراسة تطور النقابات فى الفصول الثلاثة الأولى، وخصصت كل فصل منها لدراسة فترة زمنية ذات طابع معين فى تاريخ النقابات، ثم انتقلت إلى دراسة قضايا معينة تشكل كل منها جزءًا من تاريخ الحركة العمالية، كالنضال فى سبيل التشريعات العمالية، وجهود الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية وحزب العمال المصرى، والتيارات اليسارية العمالية، والعلاقات الخارجية للحركة العمالية المصريـة، ثم أنهيت دراستى بكلمـة عن طبيعـة الحركة العمالية المصرية. وقد ركزت اهتمامى على الاتجاهات العامة دون التفاصيل حتى أتمكن من إبراز مظاهر تاريخ الحركة والعوامل التى تأثر بها هذا التاريخ.

ورجعت فى هذه الدراسة إلى الأوراق التى وقعت فى يدى، وإلى الأبحاث والمقالات التى تعرضت لمشاكل العمل والعمال فى مصر، وكذلك رجعت إلى الكتيبات التى أصدرها، النقابيون، وإلى الدوريات العامة والدوريات التى قامت الاتحادات العمالية بإصدارها، كما استفدت من المؤلفات التى تعالج تطور مصر الاقتصادى والسياسى بصفة عامة.

ولا أستطيع أن أقول إننى قد غطيت كل جوانب تاريخ الحركة العمالية المصرية فى هذه الدراسة، فالفترة الزمنية التى يعالجها هذا البحث طويلة، وما زالت معظم الوثائق بعيدة عن متناول أيدى الباحثين، وتجميع هذه الوثائق وإتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع عليها سيكون – بلا ريب– نقطة انطلاق لأبحاث جديدة تجلو ما غمض من تاريخ الحركة.

وإن هذا البحث ليدين بالكثير لكل من تفضلوا بتقديم العون لى، ولا أملك إلا إسداء الشكر إليهم عرفاناً بالجميل. وقد جاء هذا البحث ثمرة الجهود المضنية التى بذلها أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم معى معيناً ومرشدًا وموجهًا بسديد رأيه وغزير علمه، فأقال من عثرات القلم بالقدر الذى يجعلنى أعتبر هذا العمل ثمرة من غرس يديه.

كما يسعدنى أن أتقدم بالشكر الخالص إلى اللجنة التى ناقشت هذا البحث، وتشكلت من أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم رئيسًا، والأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أعضاء، لما أبدوه من ملاحظات قيمة كانت نبراسًا أمامى عند إعداد البحث للطبع، ولتفضلهم بمنحى درجة الماجستير فى التاريخ الحديث بتقدير ممتاز.

وعلى الله قصد السبيل.

رؤوف عباس حامد

الفصل الأول

نشأة الحركة العمالية (١٨٩٩ – ١٩١٤)

ظهرت الحركات العمالية – بصفة عامة– كنتيجة طبيعية لنشأة النقابات العمالية ونموها وتطلعها لإيجاد حلول اقتصادية وسياسية لمشاكل الطبقة العاملة. وترجع نشأة النقابات إلى ما طرأ على علاقات الإنتاج من تغيير نتيجة وقوع الانقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر – فى إنجلترا أولاً– مما ترتب عليه من تحول أوضاع العمال تحولاً خطيرًا فى مظهرها وفى نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، فاختفى نظام الطوائف **guilds** وأوجدت الحاجة إلى العمال طبقتين متباينتين، إحداهما طبقة الرأسماليين، والأخرى طبقة العمال، وأصبح العمل سلعة رخيصة فى سوق الصناعة، وأدى اختراع الآلات التى تدار بقوة المياه الجارية والتى تدار بقوة البخار إلى الإقلال من شأن المجهود العضلى للعامل مما مهد السبيل لدخول الأطفال والنساء ميدان العمل، فتدهورت الأجور لدرجة لم تكن تكفى لتغطية نفقات القوت الضرورى، فقد فاق العرض الطلب فى سوق العمل، وحشر آلاف العمال فى مناطق صناعية وفى أماكن عمل لا تتوافر فيها الشروط الصحية، فلا تدخلها الشمس أو الهواء، ويقضون فى العمل ساعات بلا حدود.

وعاش العمال هذه الظروف فى عصر ساد فيه – حتى القرن التاسع عشر– المذهب الحر[1] فى الاقتصاد، ذلك المذهب الذى حمل لواءه آدم سميث واعتبر كتابه "ثروة الأمم" أساسًا له زمنًا طويلاً، وقد نادى فيه بضرورة إطلاق حرية الأفراد فى مجال النشاط الاقتصادى **Laissez faire**، **Laissez Passer** فهو يعارض تدخل الدولة فى المسائل الاقتصادية لأن القوانين الطبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية وتدخل الدولة يعوق سير هذه القوانين ويعرقله[2].

وهكذا برز إلى الوجود نظام الصناعة الحديث **Factory System** فى ظل الاقتصاد الحر، حيث يقوم الانفصال التام بين العمل ورأس المال، وتنشأ علاقة العمل على أساس التعاقد الحر. وبدأت التنظيمات النقابية فى الظهور لتأكيد كيان العامل الذى رفض الاستسلام للأوضاع الجديدة التى كادت تسلبه كرامته وحريته. ولذلك انحصر نشاط التنظيمات النقابية الأولى – فى إنجلترا– فى تأسيس "جمعيات الصداقة" التى كانت تمنح بعض المميزات والمساعدات لأعضائها فى حالات العوز وفى مواجهة النكبات.

لكن سرعان ما بدّلت هذه الجمعيات نشاطها، وبدأت تعالج المشاكل الاجتماعية المترتبة على الثورة الصناعية من جذورها محاولة انتزاع نصيب

---

(١) وضع كناى Quesney (١٦٩٤-١٧٧٤) نواة هذا المذهب بتكوين مدرسة الطبيعيين Les physiocrates الذين قالوا بوجود نظام يحكم الحياة الاقتصادية، وقد اتصل آدم سميث ببعض الطبيعيين وبترجو Turgot بصفة خاصة وتأثر بهم. (انظر/ مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٠٢ وما بعدها).

(٢) سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، النهضة المصرية ١٩٥١، ص ٤٢-٤٣.

عادل للعمل من عائد التصنيع الذى حاولت الرأسمالية احتجازه استبقاء لقيمة رأس المال، وبدأت النقابات تستخدم نفس أساليب العرض والطلب للتحكم فى سوق العمل "وثمنه" وهو الأجر، فما الإضراب إلا نوع من تقييد العرض للحصول على شروط أسخى أو أجر أعلى. ومن هنا تعرَّضت الحركة النقابية لبطش الحكومات وتنكيلها بزعمائها بالسجن والنفى والإعدام، كما استخدمت الرأسمالية ضدهم أساليب الرشوة وشراء الذمم وأعمال العصابات.

لذلك انحصرت مطالب النقابيين فى البداية فى الاعتراف بحق التنظيم النقابى، بمعنى الاعتراف بحقهم فى المطالبة الجماعية بحقوقهم قبل الرأسمالية فى ظل القانون دون أن تكون تصرفاتهم الجماعية هذه محل مخالفة طالما كانت نفس التصرفات مشروعة إذا قام بها الفرد. وبدأ العمال – من ناحية أخرى– فى تلمُّس فهم حقيقة التنظيم السياسى والاجتماعى الجديد، ولذلك انحصر جزء من نشاطهم فى العمل السياسى، إما للاشتراك فى الحكم أو للتأثير عليه بهدف إصدار تشريعات لحماية مصالحهم أو لتوفير حياة هادئة مستقرة لهم، أو بهدف تغيير النظام الرأسمالى من أساسه كى يحل محله نظام لا يقوم على استغلال طبقة لأخرى ويمنع الاحتكارات الرأسمالية، أو فرض سيطرة العمال كطبقة على الدولة[١].

---

(١) محمد حلمى إبراهيم، النقابات العمالية، العوامل التى أدت إلى ظهورها (مجلة التأمينات الاجتماعية، العدد ١٦، يناير ١٩٦٣).

طوائف الحرف فى مصر

لقد سبق ظهور الصناعة الحديثة فى مصر نظام طوائف الحرف التى كانت تعكس تنظيمًا اجتماعيًا كانت تسير عليه فئات الشعب، فكان الأفراد الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو حتى اتجاه دينى واحد ينظمون أنفسهم فى شكل طوائف لرعاية مصالحهم الذاتية، وأصبحت الطائفة فى العصر العثمانى هى السمة المميزة لنظام المجتمع المصرى حينئذ، فكانت على قدر كبير من الأهمية حتى شبهها البعض بأنها كانت اللبنات التى أقيم منها بناء المجتمع الإسلامى وقتئذ(١).

ونتناول بالدراسة هنا طوائف الحرف باعتبارها مظهرًا من مظاهر التجمعات العمالية الأولى فى مصر التى سبقت النقابات العمالية الحديثة. وقد عرفت مصر نظام طوائف الحرف منذ نشأته فى العصر الإسلامى، واستمر بها بعد سقوطها فى يد العثمانيين، ولم يتأثر إلا قليلاً بعادات السادة الجدد، لأن الحكام الأتراك قنعوا بترك العادات القديمة فى البلاد المفتوحة تسير سيرها الطبيعى دون تدخل منهم إلا فيما يختص بجمع المال.

وكانت بعض الطوائف تصنف بحسب عقيدة أفرادها، فكان أفراد الحرفة الذين يعتنقون ديانة واحدة يكونون طوائف خاصة بهم، كما أن التجار كونوا طوائف تبعًا للبلاد التى ينتمون إليها، ففى عام ١٨٠٢ دعيت طوائف

---

(1) Gibb & Bowen. Islamic Society and the West. Part1. Oxford 1957. P. 277.

الحرف بالقاهرة إلى الاشتراك فى بناء دار الباشا تبعًا للقوائم التى كانت قد أعدتها الحملة الفرنسية، ويروى لنا الجبرتى أن الطوائف القبطية دعيت أولاً، ثم تلتها الطوائف المسيحية الأخرى، وأخيرًا دعيت طوائف المسلمين "فأول ما بدءوا بالنصارى الأقباط، ولما انقضت طوائف الأقباط حضر النصارى الشـوام والأروام، ثم طلبـوا أرباب الحـرف من المسلمين"(١)، وكما كان البزّازون من المسلمين، كانت هناك طوائف عدة تضم المسلمين وحدهم، بينما كانت طائفة تجار الخمور فى مجموعها تضم غير المسلمين، وكانت طائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وإبريم، واقتصرت طائفة الصاغة كذلك على المسيحيين واليهود، كما كان معظم تجار الحمزاوى من السوريين المسيحيين على وجه الخصوص(٢).

وكانت التفرقة بين الطوائف من حيث المنزلة الاجتماعية واضحة، ففى المناسبات الخاصة كمناسبة زواج ابن محمد على (ديسمبر عام ١٨١٤) منح الباشا شيوخ الطوائف خلعًا ونقودًا تبعًا لمكانة طوائفهم "على قدر الصنعة وأهلها"(٣). وكانت الحرف ذات المنزلة الدنيا "الحرف الدنيئة" تضم باعة الحلوى وطهاة الأطعمة وباعة الأسماك المملحة والخمارين(٤)، بينما كان التجار المتخصصون فى تجارة الأقمشة والحرير وتجار الغورية ينتمون إلى الحرف ذات المكانة العالية "الحرف المعتبرة"(٥).

---

(١) الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ٣، ص ٢٢٥-٢٢٦، طبعة بولاق.

(2) Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, p. 30.

(٣) الجبرتى، المرجع السابق، ج ٤، ص ١٦٩.

(٤) المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٤.

(٥) المصدر السابق، ج٣، ص ١٤٨.

وقد وقعت طوائف الحرف فى القرن السابع عشر تحت سيطرة الحكومة وأصبحت أداة إدارية في يدها، وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية الثابتة وبالتغييرات التى طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة، فكانت كل طائفة تخضع لضابط معين، وكان هؤلاء الضباط يتولون مهمة حماية طوائفهم وجباية ضرائبها.

وفى القرن الثامن عشر كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف في القاهرة خضعت كل منها لإشراف ضابط معين:

١- **أمين الخردة** الذى كان من حقه أن يدير دفة أمور الطوائف التابعة له ويجبى ضرائبها. وكانت هذه الطوائف تضم المغنين والخبازين وسوق الجمال وصباغى الحرير والحدادين وباعة الخردة.

٢- **المحتسب** وكان يتولى أمور الأسواق ويفتش على الموازين والمقاييس والأسعار، وكانت له سلطة عليا تمتد إلى جمع الضرائب من طوائف الباعة والتجار.

٣- **المعمار باشى** وكان بمثابة كبير المهندسين، وتولى الإشراف على طوائف البنائين وصانعى الطوب والنجارين وغيرهم من الطوائف المشتغلة بأعمال البناء وتولى جمع ضرائبهم.

وفى القرن التاسع عشر بقيت مجموعتان من هذه المجموعات الثلاث، فقد ألغيت وظيفة المحتسب بعد عصر محمد على، وتحولت اختصاصاته إلى حكمدار الشرطة، وكونت طوائف السقائين وباعة الخشب والوقود مجموعة خاصة بها فى خلال ذلك القرن، وكان شيوخهم يختارون بمعرفة المحتسب

أولاً، ثم بمعرفة حكمدار الشرطة حين ألغيت وظيفة المحتسب. أما المجموعة الأخرى التى تكونت فى القرن التاسع عشر فكانت تضم البنائين وسائر طوائف المعمار، فاشتملت على الحفارين، وقاطعى الأحجار، وضاربى الطوب، ونحاتى الرخام والأحجار، والنجارين والنقاشين وغيرهم، وكان شيوخهم يختارون بمعرفة محافظ القاهرة وكانت الطوائف تصنف على اختلافها إلى ثلاثة أنواع: طوائف أصحاب الحرف، وطوائف التجار، وطوائف الأعمال المتعلقة بالنقل والخدمات، وكان الجميع يخضعون لنظام واحد. فلم يكن تاريخ الطوائف فى القرن التاسع عشر هو تاريخ الطوائف الحرفية بمعناها الضيق، ولكنه كان نظامًا عامًّا يضم سكان المدن بمن فيهم من الموظفين كالكتبة وجباة الضرائب بينما بقيت البيروقراطية الكبرى خارج النظام وكذلك العلماء، برغم أن الأزهر كان يستعمل مصطلحات الطوائف (طائفة، شيخ، نقيب)[1].

وكان للطوائف تقاليد معينة يلتزم بها أفراد الطائفة جميعًا، فكان أول عهد الصبى بالطائفة حفل "الالتحام" الذى كان يتم بحضور أعضاء الطائفة التى يريد الصبى الانضمام إليها، ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة ويصبح فى ختامه الطفل "صبيًّا" لدى "الأسطى"، وبذلك يكون قد مرَّ بأولى مراحل الالتحاق بالطائفة، وبعد فترة من التدريب يدخل الصبى المرحلة الثانية بأخذ "العهد" على معلمه، فيقام حفل آخر لهذا الغرض يحضره أفراد الطائفة، ويبدأ بقراءة الفاتحة، ثم يلقى المعلم على الصبى بعض الأسئلة التى يتولى الأخير الإجابة

(1) Gabriel Baer, op. cit., pp. 42-47.

عليها، ثم يتلو القسم ويقوم المعلم بعد ذلك بإسداء النصح إليه، وينتهى الحفل بتلاوة بعض آيات الذكر الحكيم والصلاة على النبى. وبدخول المرحلة الثالثة يقتحم الصبى "سياج" الطائفة ويصبح عاملاً أو "صنايعيًّا" أو "مشدودًا" حيث يمر بحفل الشد الذى يتمنطق فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفى هذا الحفل يقوم "الكبير"، أى المعلم بتقريظ تلميذه أمام شيخ الطائفة مبينًا مدى مهارته فى إتقان الصنعة، ثم يليه "الجد" وهو كبير الكبير، ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاء الأخير لتصفية ما قد يكون بينهم وبين الطالب من منازعات، وبعد ذلك يُعقد اجتماع كبير للطائفة تولم فيه وليمة، ويفتتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة لكبيره، ويهدى كل منهم إلى الشيخ - عودًا أخضر- ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره ويلحقه بحمايته ويقبله عضوًا بالطائفة، فإذا اعترض أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته. وبعد ذلك يشمل الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ثم يعقد فى حزامه أربع عقد، إحداها لكبيره، والثانية للجد، والثالثة للطائفة، والأخيرة لإمام العلوم (على بن أبى طالب)، ثم ينصح الحاضرون المشدود بأن يكون عفيفًا خيِّرًا وألا يقدم على فعل ما يغضب الله، وأن يتمسك بالشريعة. أما الخطوة التالية لعضو الطائفة فهى ترقيته إلى مرتبة "الأسطى" أو المعلم، فيقام حفل "الإذن" أو "الإجازة" وهو المرحلة الرابعة والأخيرة لدخول الطائفة، وتعد بمثابة ترخيص بمزاولة تعليم الحرفة، ولكن الإجازة لم تكن لتصح إذا منحها الوالد لابنه لاحتمال وقوعه تحت تأثير عاطفة الأبوة[1].

---

(1) Ibid. pp. 50-53.

وكان الأسطوات يمرون بأربع مراحل للترقية إلى أعلى مراتب الطائفة، فكانت المرحلة الأولى هى درجة "البيشرويش" أو "البيشرويش الصغير"، أما الثانية فكانت "النقيب الثانى" أو "النقيب الوسطانى"، وأما الثالثة فكانت مرتبة "النقيب" أو "النقيب الكبير"، وأما الأخيرة فكانت درجة "الشيخ". وكانت الترقية من مرتبة إلى أخرى تتم عن طريق حفلات شد وعهد خاصة.

وكان حق فتح حانوت لمزاولة أية حرفة صناعية أو تجارية يسمى "الجدك"، وبرغم أن المحل نفسه لم يكن ملكًا للمعلم، بل كان يدفع إيجارًا سنويًا له، فقد كان "الجدك" نفسه نوعًا من الملكية يمكن التصرف فيه بالبيع والرهن، وينتقل بعد وفاة الأسطى إلى الورثة، ويستطيع الابن أن يحل محل أبيه فى التمتع بالجدك" إذا كان قد تلقى التدريب الكافى على الحرفة نفسها، وإلا باع الورثة "الجدك" إلى أحد أفراد الطائفة. وكان "الجدك" نوعين: نوعًا يبيح لصاحبه ممارسة المهنة فى أى مكان يريد، ونوعًا آخر يربط صاحبه بمكان معين، وكان النوع الأول نادرًا، وازداد ندرة مع الأيام لأن الدولة كانت تفضل أن تجمع أبناء الحرفة فى مكان معين حتى يمكنها تحميلهم التزامات الطائفة متضامنين فى أية ناحية من النواحى(١).

وكان الشيخ يتمتع بسلطة واسعة على أعضاء الطائفة، فهو الذى يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الطائفة على أعضائها، كما كان له حق توقيع العقوبات على المخالفين من أفراد الطائفة. وبرغم أن سلطته القضائية

---

(1) Gibb & Bowen. op. cit., p. 282.

لم يؤكدها القانون، فإنها كانت محترمة من الجميع، وكانت تلك السلطة تمتد إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو إغلاق المحل أو حرمان المذنب من عضوية الطائفة[1]. وقد ذكر البعض[2] أن سلطة الشيوخ القضائية أُلغيت فى عهد سعيد حين حرمت الحكومة على شيوخ الطوائف توقيع العقوبات أو فرض الغرامات على أفرادها. وذكر البعض الآخر[3] أن سلطة الشيوخ القضائية انتزعت منهم بإنشاء المحاكم الأهلية (١٨٨٣)، ولكننا لم نعثر فى مجموعة القوانين والقرارات المصرية على ما يشير إلى أن سعيدًا قد أصدر أمرًا أو تعليمات لتنظيم أو تحديد السلطة القضائية لشيوخ الطوائف، ولم يرد ذكر الطوائف إلا فى قانونه الخاص بالعقوبات التى توقع على المخالفين من القصابين والخبازين والبقالين فقط، ولم يشر قانون عام ١٨٨٣ الخاص بتأسيس المحاكم الأهلية من قريب أو من بعيد إلى الطوائف وشيوخها.

وهناك اختلاف أساسى بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فالأولى نتاج رغبة الحكومة فى أن تنفذ تعليماتها بوساطة جميع القاطنين فى المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينها وبين المحكومين، بينما احتفظت لنفسها بحق استخدام القوة. ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فإن الشيوخ يزدادون قوة،

---

(1) Gabriel Baer, op. cit. p.82.
(2) Germain Martin, Les bazars du Caire et les petits métiers arabes, Le Caire 1910, pp. 30, 46.
(3) Vallet, Contribution a l'etude de la condition des ouvriers de la grande industrie au Caire, Valence 1911, pp.139-140.

ولما كانت تلك القوة لا سند لها من القانون فلم يكن هناك ضرورة لإلغاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع، فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[١].

ولما كان جانب كبير من سكان المدينة فى العصر العثمانى مندرجين فى الطرق الصوفية وينتمون إلى الطوائف، فإنه كان ثمة علاقة بين النظامين. ويبدو أن هذه العلاقة كانت قائمة على النطاق المحلى، فقد كان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الإشراف عليها، كما أن طقوس الالتحاق بالطائفة شبيهة بطقوس الالتحاق بالطريقة. وليس صحيحًا أنه كان من الضرورى أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة بطريقة معينة، فلم يكن من الضرورى أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضم أناسًا من المسلمين وآخرين من غير المسلمين، كما أنه كان هناك اختلاف بين النظامين، فالطائفة نظام إدارى له طابع اقتصادى، بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الإشباع الروحى، فهى ذات طابع دينى. وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة، فكان معظم الناس ينتمون إلى النظامين معًا إذ إن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة، ولما كانت الطوائف تضم معظم سكان المدينة (فيما عدا الحكام والعلماء) على ما بينهم من تباين فى المستوى المادى والاجتماعى فإنه لم يكن ضروريًا أن يكون كل أفراد الطوائف أعضاء فى الطرق الصوفية[٢].

---

(1) Gabriel Baer, op. cit., p. 82.
(2) Ibid., pp. 125-126.

وساهمت طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب بعربة تحمل نموذجًا من صناعتها. وكان أبرز هذه الاحتفالات موكب المحمل، ووصلة الحج، واحتفال الرؤية (رؤية هلال شهر رمضان)، ووفاء النيل. واقتصر الاشتراك فى كل احتفال على الطوائف المرتبطة به، فمثلاً فى احتفال الرؤية كانت تشترك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب باعتباره المسئول عن توفير المواد الغذائية فى شهر رمضان. بينما كانت الطوائف التابعة للمعمارباشى تشترك فى الاحتفال بوفاء النيل لأن المعمارباشى كان يرأس ذلك الاحتفال الذى كانت تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبنـــاء[١]. وهـــذه الصلة توضـــح لنا مدى ارتباط الطوائف بالأداة الإدارية الحكومية وخضوعها لها.

اختلفت الآراء حول عوامل انهيار نظام طوائف الحرف، فهناك من يذهب[٢] إلى أن النظام الجديد الذى أقامه محمد على للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذى يمتاز بمجموعات الإجراء، وتحطم نظام الطائفة وفقدت من بقيت منها ما كان لها من نفوذ قديم، وفى عهد سعيد ألغى حق الشيخ فى فرض الغرامات على أعضاء الطائفة، وأخيرًا تم إلغاء ما بقى من الطوائف فى عام ١٨٨٢. ونفى مؤرخ آخر[٣] صدور قرار بإلغاء الطوائف فى عام ١٨٨٢، ولكنه اتجه

---

(1) Ibid., pp.118-122.
(2) Germain Martin, op. cit., pp.45-46. Crouchley, The economic development of modern Egypt, 1st ed., p.76.
(3) J. Vallet, op.cit., pp. 139-140.

اتجاهًا خاطئًا حين ذكر أن سلطة الشيوخ القضائية قد سقطت بتأسيس المحاكم الأهلية في عام ١٨٨٣، وأن الدكريتو الصادر في ٩ يناير عام ١٨٩٠ "بتقرير عوائد رخص على الصنائع"، والذى نص فيه على ضرورة الحصول على ترخيص بمزاولة أيه مهنة لم يعلن فقط حرية الأفراد في احتراف أية مهنة، ولكنه حطم نظام الصبية بما يترتب عليه من طقوس الطائفة التقليدية وهو ما لم يشر إليه القرار من قريب أو بعيد.

لكن ما من شك أن الطوائف كانت موجودة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأن تجربة محمد على الصناعية لم تقضِ عليها، ولم توجه إليها ضربة قاضية. ويحق لنا أن نتساءل: كيف بقيت هذه الطوائف على الرغم من التطور الجزئى الحديث الذى طرأ على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر، وكيف اختفت الطوائف كلية إذا لم يكن قد لحقها الضرر من جراء قوانين سعيد وإسماعيل أو قوانين عام ١٨٨٢ أو عام ١٨٨٣ أو عام ١٨٩٠ التى لم تتضمن أيه إشارة إلى الطوائف؟

لقد بدأت الطوائف تفقد استقلالها تحت الحكم العثمانى لمصر بوقوعها تحت إشراف أمين الخردة والمحتسب والمعمارباشى، ولم يغير الغزو الفرنسىَ كثيرًا من وضعها لأن عهد الحملة الفرنسية كان قصيرًا بالدرجة التى لم تكن تسمح لها بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادى، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للاستعانة بها فى حكم البلاد، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاها بونابرت أهمية سياسية حين أشرك شيوخها فى الديوان، كما أن نشاط الطوائف فى النصف الثانى من القرن

التاسع عشر ينفى ما ذهب إليه البعض من أن محمد على قد وجه إليها ضربة قاضية، لأن عدد أفراد الطوائف ظل أكثر بكثير من عدد العمال الذين التحقوا بالمصانع الجديدة، كما أن الأخيرة كانت تختص بأنواع من الإنتاج لم يسبق إدخالها إلى مصر، ولذلك لم يتوافر لأعضاء الطوائف المران الكافى عليها، ولكن هذا لا يعنى أن مصانع محمد على لم تضم أفرادًا من طوائف الحرف، ففى بعض الحالات أستفيد بالطوائف فى المصانع الجديدة وخاصة طائفة البنائين، ولكن صناعة النسيج التى أدخلها محمد على أدت إلى إلحاق الضرر بطوائف النساجين فى مختلف أنحاء البلاد نتيجة إتباع الحكومة لنظام الاحتكار.. وإذا كان التطور الذى أدخله محمد على على وسائل الإنتاج قد أثر على طوائف الصناعات اليدوية، فإنه كان أقل تأثيرًا على طوائف التجار والطوائف التى كانت تعمل بالنقل والخدمات، وكان هؤلاء وأولئك يحتلون غالبية الطوائف ويضمون معظم أفرادها، فلم يلجأ محمد على إلى تسخير طوائف النقل فى خدمة الجيش واكتفى باستخدام الفلاحين لهذا الغرض، كما أنه اهتم بصفة خاصة باحتكار التجارة الخارجية، كذلك لم تعمر تجربة محمد على طويلاً، وبذلك لم يقدر لها أن تغير كثيرًا من أسلوب الحياة فى مجتمع المدينة، كما أن نظام الطائفة استمر فى العمل فى ظل حكومة محمد على، فألزم الشيوخ بالإشراف على أفراد طوائفهم والتأكد من أن تعليمات الحكومة تنفذ على الوجه المطلوب، فلم يكن باستطاعة محمد على أن يقيم جهازًا إداريًا يحل محل الطوائف فى وقت لم يكن فيه بمصر موظفون على درجة من القدرة والكفاية تؤهلهم للحلول محل شيوخ الطوائف، وإقامة إدارة حكومية تتولى أمورها، ولهذا لم يكن باستطاعة محمد على الاستغناء كلية عن الطوائف.

ولا ريب أن الطوائف ظلت باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على أن تحل النظام الإدارى الحديث محلها، ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولون الإشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة، كما كانوا مسئولين عما يقع من أخطاء أفراد طوائفهم. وظل شيوخ الطوائف حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسئولين عن جمع الضرائب من أفراد طوائفهم، وظل رأيهم يؤخذ فى الاعتبار عند فرض الضرائب حتى عام ١٨٨٠، كما أنهم ساعدوا الحكومة فى تحديد الأسعار حتى الستينيات من القرن التاسع عشر[١].

وعلى الرغم من عدم قيام صناعة حديثة لتنافس الحرف التقليدية فإن الأخيرة تأثرت إلى حد بعيد بالتغييرات التى طرأت على عادات الاستهلاك كما تأثرت بالتدفق المستمر للبضائع الأوروبية على الأسواق المصرية، وقد بدأت هذه الظاهرة فى الظهور فى منتصف القرن التاسع عشر، ثم أخذت فى احتلال مركز الأهمية تدريجيًا، وبينما أدى تدهور الحرف التقليدية إلى اختفاء معظم طوائف الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغيير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى على مر القرن التاسع عشر، فمن ناحية بدأ نظام السوق ينحل تدريجيًا لتنتشر التجارة فى المدن، وليعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفًا على التجار المصريين دون غيرهم، ومن ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية تحولاً كاملاً، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية والعربية والشرقية فكانت القاهرة مركزًا من

---

(1) Gabriel Baer, op. cit., pp. 129-133.

المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوروبيون من الجنسيات الأخرى هم المصدّرين والمستوردين الرئيسيين. وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون منها بحكم الامتيازات الأجنبية(١).

كما أعيد تنظيم الإدارة المصرية حوالى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عدد الموظفين المدربين في الازدياد، وأصبحت الدولة -تدريجيًا- قادرة على حكم الشعب مباشرة. وأجرى فى عام ١٨٩٧ أول إحصاء رسمى للسكان، ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف. وشيئًا فشيئًا أخذت طوائف الحرف فى الضعف وتداعى نفوذها المالى والاقتصادى، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(٢).

ولا يمكن أن نعتبر طوائف الحرف بأى حال من الأحوال الأصل التاريخى لنقابات العمال الحديثة فى مصر، لأن الطوائف كانت تضم العمال وأصحاب الأعمال، وكان نظامها يكفل انتقال هؤلاء إلى مرتبة أولئك إذا بلغوا حدًا معينًا من الكفاية والمقدرة وفق تقاليد الطائفة، لذلك لم يكن هناك انفصال بين العمل ورأس المال يتيح الفرصة لإبراز التناقض بينهما، كما أن

---

(1) Ibid., pp. 138-139.
(2) Ibid., p.144.

العلاقة بين العامل ورب العمل كانت قائمة – فى ظل نظام الطائفة – على ما يشبه العلاقة بين التلميذ وأستاذه. وإن كان هذا لا يعنى – بالطبع – عدم وجود مستغلين من المراتب العالية فى الطائفة، ولكن تقاليد الطائفة ونظامها كانا كفيلين بالحد من نفوذ مثل هؤلاء الأفراد. كما أن نظام الطائفة يرمى إلى حماية تقاليد الصناعة أو التجارة وتحديد مواصفاتها وأسعارها وصون حقوق أفراد الطائفة، فهو نظام إدارى له طابع اقتصادى اجتماعى، بينما يقتصر عمل النقابة العمالية بالمفهوم الحديث على الدفاع عن مصالح العمال قبل أصحاب الأعمال، والنضال فى سبيل الحصول على أفضل شروط التعاقد الحر، والمطالبة بالتشريعات التى تحمى العمال من جور أصحاب الأعمال وتنظم علاقات العمل، ولذلك فهى اتحاد دائم بين العمال الذين يشتغلون فى صناعة معينة بغرض الدفاع عن مصالحهم المشتركة.

ولما كان ظهور النقابات فى مصر الحديثة يرجع إلى قيام نظام الصناعة الحديث حيث قام الانفصال التام بين العمل ورأس المال، وأصبحت علاقات العمل قائمة على أساس التعاقد الحر، فإنه يتحتم علينا أن نعرف كيف نشأت الصناعة الحديثة فى مصر، وكيف تطورت علاقات العمل على النحو الذى مهد السبيل لنشوء الطبقة العاملة المصرية وظهور النقابات العمالية.

تطور الصناعة فى مصر فى القرن التاسع عشر

لم تكن فى مصر صناعات تحويلية – فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر – تتطلب آلات ميكانيكية أو قوى محركة سوى القوى البشرية والحيوانية، وكاد يقتصر استخدام قوة الهواء فى إدارة الطواحين على

الإسكندرية، حيث كان يوجد منها القليل الذى جلبه الأجانب المهاجرون[1]، وكانت الصناعات الموجودة حينذاك تنتشر مراكزها فى مختلف أنحاء البلاد، فقامت صناعة الصوف فى الفيوم والقاهرة، واقتصر إنتاج الحرير على شمال الدلتا، وتركزت صناعة الأوانى الفخارية فى جنوب الصعيد. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صناعة الحصير وعصر الزيوت، والسكر الذى تركزت صناعته فى الوجه القبلى، والنبيذ وماء الورد حول الفيوم[٢].

وبرغم أن النظام الصناعى السائد – فى القرن الثامن عشر – كان نظام الوحدات الإنتاجية الصغيرة التى تنتج على حسب الطلب ويزودها عملاؤها بالمواد الأولية، فقد بدأت عناصر النظام (الرأسمالى) تتسرب إلى الصناعة المصرية، فقد اعتاد كبار التجار فى المدن تمويل الصناع فى الريف، وتشغيلهم لحسابهم الخاص مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات، ويخرج الإنتاج طبقًا للمواصفات التى يحددونها. وكانت هناك مصانع (كبيرة) – إلى حد ما – تنتج السلع الكمالية للسوق المحلى والسوق الخارجى، ينتظم فيها العمال تحت إشراف رب العمل الذى يعمل – أحيانًا – جنبًا إلى جنب مع عماله، وكان يكتفى أحيانًا بالإشراف والتوجيه ومراقبة الصنف وتصريف الإنتاج[٣].

أما طرق الإنتاج فكانت بدائية – إلى حد كبير – واقتصرت المصانع على استخدام قش الذرة والأرز وروث البهائم كوقود، وكانت صناعة السكر

---

(1) Girard, Description de L'Egypte, Tome 17,p.198.
(2) Ibid., p. 207.

(٣) على الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ٢٠.

تستخدم آلات بدائية تديرها الثيران. وبقيت طرق الإنتاج فى صناعة الغزل والنسيج عتيقة، بينما كانت معاصر الزيوت بدائية فى أغلب الأحيان، وكان بعض المعاصر يستعمل آلات معقدة غالية الثمن.

وكان هناك ارتباط وثيق بين الزراعة والصناعة، فكان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج فى أوقات الفراغ من الفلاحة، ويقبلون على العمل فى الصناعات الموسمية فى الشتاء حين يقل الطلب على العمال فى الزراعة، وكان الدخل من الصناعات اليدوية التى يمارسها النساء والأطفال يؤلف جزءًا كبيرًا من دخل الأسرة(١).

وتطورت الصناعة تطورًا ملحوظًا فى عهد محمد على الذى بدأ فى تنفيذ برنامج التصنيع عام ١٨١٦ عقب محاولته تكوين الجيش النظامى، وسار سيرًا حثيثًا بعد الفراغ من حملة الوهابيين ومن غزو السودان. فقد اقتضى ذلك النظام الاقتصادى الذى أدخله محمد على وأحكم تطبيقه فى مصر أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة فى البلاد منذ زمن بعيد، وأن يكثر من إقامة منشآت صناعية جديدة حتى يحقق فكرتين: الأولى فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح دولته، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى. وقد ترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا تطبيق الاحتكار على الصناعات الصغيرة القائمة بمصر من قديم الزمن والإكثار من الصناعات الكبيرة الجديدة(٢) التى كان للإنتاج الحربى فيها القدح المعلى، فأنشأ الترسانة

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٢.

(٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة، مصر محمد على، ط١، القاهرة ١٩٤٨، ص ٨٠.

لتزويد الأسطول بالسفن وقام حولها عدد من الصناعات الفرعية الملحقة. وكان إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة فى القاهرة سببًا فى إنشاء المسابك، وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول. وكان توسيع صناعة الغزل والنسيج ضرورة ملحة لازدياد حاجة القوات المحاربة من الملابس القطنية والصوفيـــة والأغطيـــة. وكان الجـــزء الأكبر من إنتـــاج "فابريقة" الطرابيش بقوة يخصص للاستعمال العسكرى، كما ألحق بها مصنع ومصبغة للعباءات اللازمـــة للعسكـــر. وكانت المدابـــغ تكلف بصنع حقائب الجنود. ولا ريب أن الإنتاج كان مرتبطًا بالطلب الحربى فيزداد معدله فى فترات الحرب والاستعداد لها، يتناقص معدله فى أعقاب الحروب. وقد كان بعض المصانع تابعًا فى إدارته مباشرة لديوان الجهادية، كما عهد إلى كبار ضباط الجيش بإدارة الكثير من المصانع، وفى أواخر عهده تناقص عدد القوات المحاربة تناقصًا كبيرًا، واختفى الطلب الحربى فجأة، ومن ثم أفل نجم الصناعة وسارت فى طريق الاضمحلال[١].

وقد سيطر محمد علِي علَى الصناعات التى كانت قائمة حين ولى الحكم، ففرض الضرائب على المشتغلين بها والمتجرين فيها بعد أن جمعهم فى مكان واحد تحت إشراف مندوب الوالى الذى كان يمدهم بالمواد الأولية بالسعر المحدد، ومن ثم تحتكر الحكومة بيع الإنتاج بثمن تحدده مع حظر إنتاج السلعة بدون ترخيص، وفرض حصص معينة من الإنتاج على مشايخ القرى لشرائها، وقد تناول الجبرتى[٢] نظام الاحتكار أو التحجير (كما كان يسميه) بإسهـــاب

---

(١) الجرتلى، المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

(٢) الجبرتى، عجائب الآثار، ج٤، ص ٦٨، ١٧٤.

فى مناسبات مختلفة، فيذكر أن "بعض المتصدرين من نصارى الأروام أنهى إلى كتخدا بك أمر النشوق وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة، وأنه إذا جمع دقاقوه وصناعه فى مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجاله ويجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرًا وقيما عليه كغيره من أقلام المكوس التى يعبرون عنها بالجمارك فإنه يحصُل من ذلك مال له صورة، فلما سمع كتخدا بك بذلك أنهاه إلى مخدومه (محمد على) فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك، واختار الذى جعلوه ناظرًا على ذلك خانًا بخطة بين الصورين، ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة، والقيم على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجاره بثمن معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتريه سواه، وهو يبيعه على صناع النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه، ومن وجده باع شيئًا من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقًا خارجًا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالاً وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان، فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرًا موزونًا ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذى بيدهم فإن أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين بالمرسوم ثم كراء طريق المعينين" وفى عام ١٨٣٣ كانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة وكان لا بد من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد، كما مُنِع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص، وأبطلت مصانع السكر الأهلية عندما شرعت الحكومة فى صنعه[١].

---

(١) الجرتلى، المرجع السابق، ص ٦٩.

وقد أدى نظام الاحتكار إلى تقييد حرية الصناع، وتعرض الصناع لعنت المخبرين الذين استقدمتهم الحكومة للتجسس على الصناع والتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط، كما تعرض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم فى استعمال السلطة، وحرم الصناع من أرباحهم الكاملة ومن حق التصرف فى ثمرة كدهم، مما أضعف رغبتهم فى الإنتاج، وحمل بعضهم على ترك العمل، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل لاضمحلالها. كما تعرض صغار الصناع لتلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكاييل بالتواطؤ مع الكتبة فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع. وكانت الحكومة لا تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف فى المواعيد المقررة فأضر بهم ذلك التسويف، كذلك أدى نظام الاحتكار إلى قتل روح الابتكار لدى الصناع إذ كانت الحكومة تمنع إتباع طرق جديدة للإنتاج، ولذلك لم يحدث تغيير ملموس فى طرق الإنتاج البدائية فى الصناعات الصغيرة، كما حال احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردى، وكذلك أدى نظام الاحتكار إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة والإضرار بالمستهلك[١]

لجأ الوالى إلى تجنيد العمال من الزراعة والمهن الحقيرة للعمل فى المصانع الجديدة قسرًا، فيذكر الجبرتى[٢] أن الباشا طلب إلى مشايخ الحارات فى القاهرة أن "يجمعوا أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشتغلوا تحت أيدى

---

(١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ط٢، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) الجبرتى، عجائب الآثار، ج٤، ص٢٩٢.

الصناع ويأخذوا أجرة يومية، فمنهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة بحسب الصناعة وما يناسبها ويرجعون إلى أهاليهم آخر النهار". كما قام الوالى بجمع المتسولين للعمل فى المصانع الجديدة، وقد كانت سياسة القسر هذه تؤدى إلى إضعاف الحافز على العمل وإلى حمل العمال على الهرب من المصانع، مؤثرين عليها العمل فى الزراعة، لأن الفرق فى معدلات الأجور بين المجالين لم يكن مغريًا، ولذلك كان يطلب من العمال تقديم كفيل يمكن الرجوع إليه إذا ما هربوا(١). وكانت ترجع المساوئ البادية فى معاملة العمال إلى قسوة مديرى المصانع، ورجال الإدارة، الذين كانوا يختارون من بين العسكريين الذين جبلوا على القسوة فى معاملة الجند(٢).

لقد كان محمد على يهدف من إدخال الصناعات المختلفة الحديثة إلى اجتناء ربح عاجل، ومن ثم فإنه فقد اهتمامه بها عندما لم يتحقق له ما أراد، ولا سيما بعد تخفيض الجيش والأسطول، فانتفت الحاجة إلى الكثير من المصانع، فقل شأنها وتناقص عدد المشتغلين بها، وبعد أن أرغم الباشا على تسريح معظم الجند والاكتفاء بقوة عسكرية تتناسب والموارد الاقتصادية للبلاد فقد اهتمامه بالصناعة مما أدى إلى تدهورها(٣).

وبعد سقوط تجربة محمد على الصناعية لم تتح الفرصة لإيجاد تطور صناعى جديد لعشرات السنين، فقد أغلق عباس وسعيد جزءًا من مصانع

---

(١) الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١١٢-١١٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٨

(٣) المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٢.

محمد على، وباع سعيد بعض هذه المصانع، وأعطى بعضها الآخر كالتزام لأشخاص بعينهم، ولكن هؤلاء لم يستطيعوا الاستمرار فى إدارة هذه المصانع لوقوع عبء الضرائب على عاتقهم، بينما كان منافسوهم الأوروبيون يعفون عنها[1].

وحاول إسماعيل أن يعيد التجربة الصناعية عن طريق إقامة المصانع وإيفاد البعثات إلى الخارج، واستطاع أن يحقق بعض النجاح، فعندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية عام (١٨٦١ – ١٨٦٥) ازداد الطلب على القطن المصرى فارتفعت أسعاره، ولم تكن طريقة حلج القطن التى يستعملها الفلاح لتكفى حلج المحصول فأنشئت تدريجيًا محالج فى أهم مدن الوجه البحرى حلت محل العمل اليدوى والآلات البدائية التى كانت قليلة العدد بطيئة الإنتاج، وأنشأ بعض التجار الذين كانوا يحتكرون تجارة القطن فى بعض المناطق محالج للأقطان التى تسلم إليهم، وبلغ مجموع عدد المحالج بما فيها محالج الدائرة السنية مائة محلج كانت جميعها مجهزة على طريقة بلات الإنجليزية، وتتراوح قوة آلاتها ما بين ٢٠ و ٥٠ حصانًا[2]. كما أقيم مصنعان للنسيج ببولاق كانا يستهلكان سنويًا ٣٧٠٠ قنطار من القطن، وبلغ إنتاجها ٣٤٧٠٠ مقطع من القماش الذى كان يستخدم فى أشرعة المراكب وملابس الجنود. وبلغ عدد مصانع السكر التابعة للدائرة السنية ١٧ مصنعًا، كانت تنتج ٢,٣٥٠,٠٠٠ قنطار من السكر سنويًا، بالإضافة إلى خمسة مصانع

---

(1) Gabriel Baer. EgYptian guilds in modern times, p. 137.

(٢) جورج جندى وآخر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١٣٧

أخرى حديثة كانت تنتج ٩٠٠ ألف قنطار فى السنة، كما استقدم الخديوى خبيرًا إيطاليًا فى تربية دودة القز وصناعة الحرير ليتولى زراعة أشجار التوت فى أراضيه بالبحيرة ويؤسس محلجًا فى دسونس، وقد تكلف المشروع ١٥ ألف جنيه استرلينى[١]. وكان مصنع الطرابيش ينتج خمسين ألفًا من الطرابيش سنويًا، كان يوزع معظمها على رجال الجيش، كما أنشأ الخديوى فى عام ١٨٧٠ مصنعًا للورق بالقرب من المطبعة الأهلية ببولاق، وكان يعمل له ٢٢٠ عاملاً ينتجون ٧٠ ألف رزمة من ورق الطباعة، و١٨ طنًا من ورق اللف الذى يستعمل فى مصانع السكر. وشيدت الحكومة مصنعًا لصب المدافع وآخر لصناعة البنادق وثالثًا لإنتاج الذخيرة. وأقيم أيضًا مصنع للطوب بقليوب كان ينتج أربعة ملايين و ٧٠٠ ألف طوبة سنويًا[٢]. وازدهرت صناعة الجلود وصناعة الزجاج، هذا بالإضافة إلى المشروعات الصناعية الخاصة التى قامت على رأس المال الأجنبى.

لقد استطاع إسماعيل أن يحقق بعض النجاح فى إحياء التجربة الصناعية التى بدأها محمد على، ولكن الإنتاج لم يكن اقتصاديًا ولهذا أغلقت بعض المصانع فى عام ١٨٧٥، وبقى فرعان من هذه الصناعات على طريق الازدهار، هما صناعة السكر التى كانت تديرها الحكومة ومحالج القطن التى أسس الأجانب معظمها[٣].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٢) المصدر السابق، ص١٧٤-١٧٩

(3) Gabriel Baer, op. cit., p. 137.

وكانت حركة التصنيع هذه بما امتازت به من إدخال الآلات البخارية الحديثة، حافزًا لإبراز مواهب بعض المصريين من الشباب المشتغل بالصناعة، فيذكر محمد فريد[1] أنه فى عام ١٨٩٣ اخترع مهندس مصرى يدعى أحمد بك صبرى، محركًا آليًا يدار بتبخر نفط البترول بحرارة الشرارة الكهربية، ويدير آلة رافعة للماء، وحجرًا لطحن الحبوب، وينير فانوسًا كهربيًا فى نفس الوقت "وقد حضر الخديوى (عباس حلمى الثانى) تجربة ذلك الاختراع التى تمت بنجاح. كما يذكر محمد فريد أن شابًا مصريًا آخر اخترع آلة رافعة حلزونية الشكل، يديرها بهيم واحد، وتكفى لرى أربعة وعشرين فدانًا".

الاستثمارات الأجنبية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

أخذ رأس المال الأجنبى يعمل فى بعض الاستثمارات الصناعية فى البلاد، وخاصة بعد تأسيس المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٦، وقيام الضمانات التشريعية التى تؤمن نشاطه[2]. ولنشاط الاستثمارات الأجنبية أهمية خاصة فى تطور الصناعة فى مصر، فقد اتسعت نواحى استغلاله وتشعبت، وهيأت الفرصة لقيام نظام صناعة حديثة بالمفهوم الغربى يقوم على أساس الإنتاج الواسع، ويرتكز على مبدأ حرية العمل. وقد كانت الغلبة لهذه الاستثمارات الأجنبية فى ثلاثة ميادين هى: المرافق العامة، والصناعة، والتجارة.

---

(١) محمد فريد، تاريخ مصر من ١٨٩١، مخطوط مكون من خمس كراسات بالإضافة إلى كراستين. مقدمة تاريخية، حصلت عليه دار الوثائق التاريخية القومية أخيرًا، الكراسة ٢، ص ١٤.

(2) Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, P. 261.

ففى ميدان المرافق العامة، منح سعيد عام ١٨٦٥ امتيازًا للمسيو كوردييه CORDIER – وهو مهندس فرنسى– لمد مدينة الإسكندرية بالماء النقى، فأسس "الشركة الأهلية لمياه الإسكندرية" التى سجلت بفرنسا، واستمرت فى استغلال امتيازها حتى عام ١٨٦٧ حين اشتراها الخديوى إسماعيل بثمانية ملايين وستمائة ألف فرنك، وفى عام ١٨٧٦ سلمت إلى الاتحاد الكبير بباريس كضمان لقرض، وبيعت فى عام ١٨٧٩ إلى "شركة مياه الإسكندرية"، وكانت شركة إنجليزية تكونت فى لندن برأس مال مدفوع قدره ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى. كما منح كوردييه امتياز مياه القاهرة عام ١٨٦٥ لمدة ٩٩ عامًا أيضًا.

وفى عام ١٨٦٠ أعطت الحكومة امتيازًا آخر لمد خط الترام من الإسكندرية إلى الرملة، ثم انتقل الامتياز إلى "شركة سكك حديد الإسكندرية – الرملة"، وهى شركة إنجليزية سجلت بلندن برأس مال قدره مائة وعشرة آلاف جنيه استرلينى(١).

كما منح مسيو ليبون LEBON عام ١٨٦٥ امتيازًا لإقامة شركة لإنتاج الغاز بمدينة القاهرة، وكانت هناك صعوبات جمة أمام المشروع أخذتها الحكومة فى الاعتبار، فمنحته حق احتكار هذه الصناعة لمدة ٧٥ عامًا حتى توسع الشركة نطاق خدماتها. وكان لنفس الشركة حق إنتاج الغاز بالإسكندرية أيضًا، أما شركة الغاز ببورسعيد فقد كانت امتيازًا شخصيًا منح لرجل فرنسى

(1) Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, p. 35.

آخر قام بتحويل مؤسسته فيما بعد إلى شركة محدودة، وفى عام ١٨٩٩ اشتراها ليبون، وبذلك أصبح إنتاج وتوزيع الغاز فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وفقًا على ليبون وشركاه. ولم تلبث الشركة أن قامت بتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى الغاز، وكان رأس مالها يستغل فى مصر، أما أرباحها فلم يكن هناك بيان بها، فقد كانت تستغل فى أعمال الشركة بفرنسا، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات الأجنبية فى مصر التى لم تكن إلا فروعًا لشركات فى الخارج، ولذلك لم تكن هناك أرقام محددة تبين مدى نشاطها فى مصر.

وبعد ذلك مرت الاستثمارات الأجنبية فى المرافق العامة بفترة ركود من عام ١٨٧٥ إلى عام ١٨٩٤، حيث لم يُمنح إلا امتياز واحد لأحد الأمريكيين لمد الخط التليفونى الأول بين القاهرة والإسكندرية، ثم نقل هذا الامتياز فى نفس السنة إلى "شركة التليفونات الشرقية" بلندن. وفى عام ١٨٨٣ سمح للشركة بمد خطوطها إلى بورسعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة وطنطا، وتحولت خطوط الشركة بمصر إلى شركة خاصة هى "شركة تليفونات مصر" عام ١٨٨٥. ومنذ ذلك الوقت اتسع نطاق نشاطها، فمدت خطًّا إلى أسيوط عام ١٨٨٩، وآخر إلى الفيوم عام ١٩٠٨، ثم تلتها خطوط أخرى إلى مختلف الأقاليم، ولم يبلغ عام ١٩١١ نهايته حتى كانت جميع الأقاليم مرتبطة ببعضها البعض تليفونيًّا، وفى عام ١٩١٨ نقل الامتياز إلى الحكومة(١).

---

(1) Ibid., p.36.

ولم يدخل أى تطور على ميدان المرافق العامة لعدة سنوات بعد عام ١٨٨٠، بسبب القلاقل المالية والسياسية الداخلية، ولكن تحسنت الأحوال نتيجة الاهتمام بالرى وإلغاء السخرة مما جلب رخاءً نسبيًا، كما ترتب على تقوية القناطر فى عام ١٨٩٠ رخاء اقتصادى، وزيادة ملحوظة فى الدخل فى أقاليم الدلتا، وكنتيجة لهذا أصبح الاهتمام بوسائل المواصلات ضروريًا سواء السكك الحديدية أو النيل أو السكك الحديدية الضيقة، وأصبحت الحاجة ماسة إلى المزيد من المرافق العامة، ولكن الحكومة وقفت مكتوفة الأيدى(١).

أما عن الاستثمارات الأجنبية فى التجارة والصناعة، فقد تأسست شركة مطاحن مصر برأس مال فرنسى فى عام ١٨٥٧، فقامت بإنشاء عدد من المطاحن الآلية. وفى عام ١٨٦٣ أسس بيت باسترى **PASTRE** المصرفى مطحنًا بطنطا، وحين تولى مسيو بلنيير **BLIGNIERES** وزارة الأشغال العمومية فى ظل الرقابة الثنائية كوَّن شركة للأشغال العامة برأس مال فرنسى، وحين ألغيت الرقابة الثنائية بعد الاحتلال البريطانى حلت الشركة.

وآلت مصانع السكر التى أسسها سعيد وإسماعيل إلى الفرنسيين فى عام ١٨٨١، فضمت وحدات الإنتاج المتناثرة فى شركة واحدة سميت "شركة السكر والتقطير المصرية" تأسست فى عام ١٨٩٢ برأس مال مدفوع بلغ فى عام ١٩٠١ أربعة وخمسين مليونًا وخمسمائة ألف فرنك، كان معظمه فرنسيًا(٢).

---

(1) Ibid., p37.
(2) Ibid., pp. 41, 42.

كما أدى الرخاء المفاجئ فى نهاية القرن التاسع عشر إلى تأسيس عدد من شركات النقل، والبنك الأهلى المصرى، وشركات الأراضى، وزاد عدد الشركات التجارية والصناعية، فأسست شركات جديدة وتحولت المؤسسات الخاصة إلى شركات تبعًا لاتساع أعمالها.

وكان إنشاء غرفة التجارة الإنجليزية بالإسكندرية فى عام ١٨٩٧ دليلاً على ازدياد المصالح الإنجليزية فى مصر، وفى عام ١٨٩٩ أعدت هذه الغرفة قائمة بالشركات التى كانت تعمل فى مصر عام ١٨٩٨ فبلغ عددها ٦٧ شركة برأس مال أجنبى فى معظمه، وكان مديرو هذه الشركات من الأجانب. ومثل المصالح الوطنية فى الغرفة مجموعة من رجال البنوك اليهود بالإسكندرية والقاهرة، وبعض التجار الأجانب كان معظمهم من تجار القطن بالإسكندرية، بالإضافة إلى عدد من شركات المبانى بالثغر. وبلغ عدد شركات الغرفة عند نهاية القرن ٧٨ شركة(١).

وكونت مصانع السجاير فى مصر طبقة فريدة من المستثمرين الأجانب، كما يتضح من أسماء مؤسسيها: جانا كليس وكريازى وأجاتوس وماتوسيان وسانوسيان وسيمون آزرت، وهم من اليونانيين والأرمن(٢).

لقد فضل رأس المال الأجنبى اقتحام ميدان المرافق العامة مركزًا عليه كل جهوده واستثماراتــه، مفضـــلاً إياه على الصناعـــة التى لم يولها نفس الاهتمام. وقد حال بين رأس المـــال المحلـــى وبين اقتحام ميدان التصنيـــع

(1) Ibid., pp 42-43.
(2) Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, p. 262.

عاملان: أولهما ما ارتسم فى الأذهان من إخفاق محاولات التصنيع التى قامت على النطاق الرسمى فى عهد محمد على وإسماعيل، وثانيهما الاعتقاد بأن الاستثمار الصناعى يحقق خسارة كبيرة لرأس المال بسبب ضيق السوق المحلية، ولمنافسة المنتجات الأوروبية، كما أنه لا يمكن مقارنته بالعائد الضخم الذى يعود من وراء استثمار هذه الأموال فى الأراضى الزراعية. وبرغم أن الاحتلال البريطانى قام برفع بعض الضرائب الجائرة، فإن كرومر عارض التصنيع، وكان يرى أن قيام الصناعة فى مصر أمر محال ما لم تتبعه حماية جمركية، وأخذ يدافع عن حرية التجارة متعللاً بأن مصر ستفقد جزءًا كبيرًا من دخلها من الضرائب التى تفرضها على التجار الأجانب إذا ما تحولت رءوس أموالهم إلى التصنيع.

نشوء الطبقة العاملة المصرية

ترتب على تأسيس هذه الشركات والمصانع، ازدياد الطلب على الأيدى العاملة التى وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، وإلى جانب هؤلاء بعض أرباب الحرف الذين كانوا يقدمون خدماتهم لكل من يستطيع الاستفادة بما لديهم من خبرات فنية بعد أن أخذ الوهن يدب فى نظام الطوائف فى أواخر القرن التاسع عشر، ولما كانت تلك الشركات والمصانع تعمل بآلات حديثة على نظام الإنتاج الواسع LARGE SCALE PRODUCTION كانت فى حاجة إلى عمال من ذوى الكفاية الفنية العالية ووجدت ضالتها المنشودة فى العمال الفنيين من

أبناء دول البحر المتوسط الذين ضاقوا ذرعًا بالبطالة فى بلادهم فقدموا إلى مصر سعيًا وراء الرزق فى حماية الامتيازات الأجنبية.

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة فى مصر من هذه العناصر الثلاثة: الفلاحين الذين هجروا الريف والتحقوا بالمصانع، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الفنيين الأجانب الذين قدموا من بلاد اضطرم فيها الصراع بين رأس المال والعمل من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر. ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعى الذى بدت تباشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته.

تجاوزت الطبقة العاملة المصرية المرحلة الجنينية - إذن- فى نهاية القرن التاسع عشر، وخرجت إلى عالم الوجود.. وإذا كانت تلك الطبقة قد أخذت شكلاً معينًا فى ظل نظام المصانع الكبيرة التى أنشأها محمد على، فلماذا لم تستطع تنظيم صفوفها للعمل على تحسين شروط العمل؟ ولماذا لم تتجمع فى "نقابات" للدفاع عن مصالحها؟

ذهب روبرت هوكسى ROBERT HOXIE[1] فى نظريته عن نشوء النقابات إلى أن النقابة تنشأ نتيجة للظروف الاجتماعية للعمال، فالعمال الذين يواجهون ظروفًا اجتماعية واقتصادية متشابهة، ولا يختلفون اختلافًا بينًا فى الميول والمهارة يضعون حلاً موحدًا لمشاكل الحياة اليومية.

---

(1) Butler, A. D., Labor economics and institutions, p. 133.

وإذا طبقنا هذه النظرية على عمال مصانع محمد على، وجدنا أنهم كانوا يعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية متشابهة، فكانوا يساقون من الريف وأحياء القاهرة للعمل بالمصانع مجبرين، ويعملون تحت رياسة مديرين عسكريين عرفـوا بغلظتهـم وقسوتهم، ولذلك وطنـوا أنفسهم على التماس سبيل الفرار كلما سنحت الفرصة لذلك، وبذلك لم يكن العمال مرتبطين بالمصانع، بل عدوا العمل فيها ضربًا من ضروب التجنيد العسكرى، يستوى فى ذلك الفلاحون وأصحاب الحرف الذين أجبروا على ترك دكاكينهم، فلم تكن حرية العمل مكفولة حيث تلعب حركات الأجور دورًا هامًا فى توجيه العمال إلى نواحى الإنتاج التى يكثر فيها الطلب على خدماتهم. ولم تكن الأجور التى يتقاضونها ذات بال. كما كان مديرو المصانع يخفضون الأجور لضغط النفقات، كما كانوا يؤخرون للعمال أجر عدة شهور حتى يثنيهم ذلك عن التفكير فى ترك العمل[1].

واختلف عمال هذه المصانع فى الميول والمهارة، فكان الفلاحون منهم تسيطر عليهم فكرة الارتباط بالأرض، ومن ثم كانت محاولتهم الهرب إلى قراهم. وكان أصحاب الحرف منهم يرسخ فى أعماقهم الولاء لطوائفهم، ونعتقد أن نظام المصنع كان بدعة ليس من السهل عليهم الاقتناع بها، وهم الذين ألفوا ما كان للطوائف من نظام وتقاليد. أما العمال الأجانب الذين استعان بهم محمد على فكانوا قليلى العدد – نسبيًا– وكان الباشا يتخلص منهم

---

(١) على الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١١٥-١٣٤.

بمجرد اكتساب أبناء البلاد للمهارة الفنية اللازمة، بل كان التخلص منهم يتم فى أغلب الأحيان قبل التأكد من قدرة المصريين على الحلول محلهم(١). ومن ثم لم يكن لهم تأثير على عمال تلك المصانع من أبناء البلاد.

فلم يكن من الممكن – إذن– أن يخرج من وسط هذا الحشد المتنافر الذى يعيش فى جو يخيم عليه القهر والعنف، عمل جماعى منظم يكون إرهاصًا لحركة عمالية لها غايات محددة، وأبعاد مرسومة برغم تجمعهم فى أعداد كبيرة داخل المصانع، فقد بلغ عدد العمال فى كل من مصنعى بولاق والخرنفش ٨٠٠ عامل، وفى ترسانة القلعة ٦٠٠ عامل، وكان يعمل بمصنع المدافع ١٥٠٠ عامل، وفى مصنع الأسلحة الصغيرة ٩٠٠ عامل، وفى مصنع الحوض المرصـــود ١٢٠٠ عامـــل، وفى ترسانة الإسكندرية ١٧٠٠ عامل، كما كانت مصانع الغزل والنسيج تضم أعدادًا كبيرة نسبيًا(٢).

وبدد تدهور الصناعة فى أواخر عهد محمد على وعودة العمال الحرفيين إلى طوائفهم والفلاحين إلى قراهم، الأمل فى تنظيم هؤلاء العمال لصفوفهم، إذا ما قيض لحركة التصنيع تلك أن تستمر إلى غاياتها المنشودة.

نشأت الطبقة العاملة إذن فى ظل المصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة التى أقامتها رءوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى عمال السكك الحديدية وهو المرفق الذى كان منذ نشأته حكوميًا قحًا. وتميزت أحوال العمل

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٢) المصدر السابق، ص٩٣.

فى تلك المؤسسات بأجورها المنخفضة، وساعات العمل الطويلة. فالأجر اليومى للعامل غير الفنى لم يكن يتعدى ثلاثة قروش، بينما كان أجر الحدث فى محالج القطن قرشًا واحدًا أو قرشًا ونصف قرش، وأجر العامل الفنى ثمانية قروش. وكان متوسط ساعات العمل اليومية ثلاث عشرة ساعة فى معظم المرافق وخاصة النقل، وهناك ما يؤكد أن ساعات العمل فى محالج القطن كانت تصل إلى سبع عشرة ساعة يوميًا، وقد ظل مطلب تحديد ساعات العمل بعشر ساعات مطلبًا عامًا للعمال طوال تلك الفترة، لم تظفر به إلا فئات محدودة من عمال المرافق(١). وبلغ عدد ساعات العمل اليومية فى المحال التجارية ست ساعات فى الصباح وتسعة فى المساء، وكانت هذه تصل فى بعض الأحيان إلى عشر ساعات أو إحدى عشرة ساعة(٢). وتميزت الأجور بالتفاوت الكبير بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب، كما استأثر الأخيرون بالأعمال والوظائف الإشرافية، ولم تسنح الفرصة للعمال المصريين لتولى هذه الأعمال حتـــى لو كانـــوا متساويـــن معهم فى الخبرة والإنتاج، وقد لعبت هذه الظاهرة دورًا هامًا فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية. وكانت التشريعات فى تلك الفترة خلوًا من قوانين العمل التى تكفل تنظيم العلاقات بين رأس المال والعمل، وتضمن للعمال حقوقهم الأساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن إصابة العمل.

---

(١) أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مقال بمجلة الطليعة نوفمبر عام ١٩٦٥، ص ٧٥.
(2) Marcel Colombe. L' evolution de l'Egypte 1924-1950, p.,186.

لذلك لم يكن غريبًا أن يقع عدد من الإضرابات فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان بشيرًا بمولد الحركة العمالية المصرية. ونظرًا لندرة ما لدينا من أخبار عن تلك الإضرابات من حيث بداية ظهورها وظروفها والنتائج التى أدت إليها نظرًا لما يحيط بداية الحركة من الغموض، لذا سنعتمد فى دراسة مرحلة مولد الحركة على استقراء ما نعرفه من أحداث.

ولا نعرف على وجه التحديد متى بدأ أول إضراب فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية، وقد اصطلح كل من تناولوا هذه المرحلة بالدارسة، على اعتبار إضراب لفافى السجاير فى القاهرة الذى وقع عام ١٨٩٩ تاريخًا لميلاد الحركة العمالية فى مصر. غير أننا نعتقد أن إضراب لفافى السجاير قد سبقته عدة إضرابات محدودة النطاق، قليلة الشأن، ولكنها ضربت فى مهدها بصورة جعلت أخبارها تتوارى عن أنظارنا، لأن طول مدة إضراب لفافى السجاير (الذى استمر من ديسمبر عام ١٨٩٩ إلى فبراير ١٩٠٠) يؤكد أن عملاً جماعيًا كهذا لا بد أن يكون مسبوقًا بتجارب صغيرة تلقى فيها العمال دروس تنظيم العمل الجماعى الأولى. فقد سجل محمد فريد[١]. فى أحداث أبريل عام ١٨٩٤ أنه قد "وردت تلغرافات من بورسعيد تفيد اعتصام عمال نقل القمح طلبا لزيادة الأجرة"، ثم يذكر أن هؤلاء العمال ضربوا من خرج على إجماعهم من زملائهم واستمر فى العمل، وأن الحكومة قد تدخلت وألقى القبض على كثير من العمال. ويعلق محمد فريد على هذا الحادث بقوله: "وهذا داء أوروبى

---

(١) محمد فريد، تاريخ مصر من ١٨٩١، مخطوط، الكراسة ٤، ص ٧٩.

قد سرى لمصر"، وفى هذه العبارة ما يرجح أن الإضرابات كانت معروفة فى مصر فى أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وإذا كان إحساس العمال بالحاجة إلى تنظيم صفوفهم فى شكل نقابات قد ينشأ نتيجة تطور تدريجى لعلاقة التعاقد الحر، أو قد يحدث نتيجة أزمة تمس إحدى النواحى الهامة عند العمال، بشكل يدفعهم إلى التضامن درءًا للخطر[١]، فإننا نعتقد أن استخدام الآلات فى لف السجاير فى أواخر القرن التاسع عشر، وما ترتب عليه من لجوء أصحاب المصانع إلى الاستغناء عن عدد كبير من لفافى السجاير، أو تخفيض أجورهم، كان الدافع لوقوع إضراب لفافى السجاير، يمثل تلك الصورة التى حدث بها من حيث الاتساع، فقد شمل عمال معظم مصانع السجاير بالقاهرة، وطول المدة إذ استمر أكثر من شهرين، وما أسفر عنه من تأسيس أول نقابة للعمال بمصر عام١٨٩٩[٢].

فقد كان لف السجاير حتى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر يتم بطريقة يدوية، ويتطلب عمالاً على درجة كبيرة من الدقة والمهارة كان معظمهم من اليونانيين والأرمن بالإضافة إلى قليل من المصريين الذين برعوا فى هذا العمل، وامتازت أجور من اشتغلوا فى هذه المهنة بارتفاع نسبى، وحين استخدمت الآلات فى لف السجاير أصبح بإمكان أى عامل يتلقى تدريبًا سريعًا أن يدير الآلة الجديدة التى كانت تنتج أضعاف الإنتاج اليدوى، مقابل أجر أقل من ذلك الذى يتقاضاه عامل اللف اليدوى. ومن ثم لم تعد

(1) Butler, A.D., Labor Economics and Institutions, p. 132.
(2) J. Vallet, Contribution a l'etude de la condition des ouvriers. p. 141.

هناك حاجة للاحتفاظ باللفافين إذا لم يقبلوا تخفيض أجورهم، ومن ثم كان انفجار إضرابهم الكبير فى ديسمبر عام ١٨٩٩.

كان العمال الأجانب من لفافى السجاير هم المحركين لهذا الإضراب بحكم خميرة العمل النقابى التى حملوها معهم من بلاد علا فيها غبار المعارك بين العمال ورأس المال، وقطع فيها العمل النقابى شوطًا بعيدًا من ناحية التنظيم وأساليب النضال الجماعى وبحكم وجودهم كأغلبية فى تلك المصانع، واستنادهم إلى الحماية القنصلية والامتيازات الأجنبية.

وقد شمل ذلك الإضراب عــددًا من "معامل السجاير" بالقاهرة، وكان المضربون يهدفون إلى الضغط على أصحاب المعامل لدفعهم إلى المفاوضة وإجابة مطالبهم، وذلك بوسيلتين: أولاهما إطالة مدة الإضراب إلى أن تشح السجاير من السوق، وثانيتهما استخدام القوة لمنع أصحاب الأعمال من استخدام عمال جدد ليحلوا محلهم، فكانوا يعتدون عليهم ويمنعونهم من دخول المصانع(١). وبلغ عدد المضربين – على حسب تقدير جريدة اللواء– ٩٠٠ عامل كانوا موزعين على مختلف المصانع(٢).

نجح هذا الإضراب لأنه كان مفاجأة لأصحاب الأعمال مما دعاهم إلى إجابة مطالب العمال، فاجتمع القنصل اليونانى بقادة المعتصميــن، ووافقوا على إنهاء اعتصامهم لقاء زيادة أجورهم، ولكن كل صاحب عمل توصل إلى

---

(١) اللواء، ١٩٠٠/٢/٦.

(٢) المصدر السابق، ١٩٠٠/١/٧.

اتفاق خاص بعماله، مما أدى إلى تفاوت الشروط والامتيازات التى حصل عليها العمال من مصنع إلى آخر[1].

وقد حفل العقد الأول من القرن العشرين بالإضرابات التى نظمها العمال الأجانب وقادوها، وساهم فيها العمال المصريون بنصيب يتوقف على ما كان لهم من عدد فى المؤسسات التى كانت تقع فيها تلك الإضرابات، ومن هذه الإضرابات إضراب العمال الإيطاليين الذين كانوا يشتغلون فى أعمال خزان أسوان (مارس ١٨٩٩) بهدف تقليل ساعات العمل، وإضراب عمال شحن وتفريغ الفحم بجمرك الإسكندرية لرفع أجورهم وتحديد ساعات العمل، وعمال الترام المصريين بالثغر الذين جأروا بالشكوى من سيطرة الأجانب من الرؤساء وغطرستهم، وكثرة العقوبات والجزاءات، كما طالبوا بتخفيض ساعات العمل التى كانت تصل إلى ١٣ ساعة يوميًا[2].

وفى ديسمبر ١٩٠٠ عاد الإيطاليون إلى الإضراب مطالبين بوقف قرار الشركة (التى كانت تتولى تنفيذ خزان أسوان) الذى نص على تخفيض الأجر من ٣٠ إلى ١٥ قرشًا فى اليوم، ومحتجين على سوء المعاملة، كما أضرب عمال الترزية الأجانب والمصريون فى (نوفمبر عام ١٩٠١) مطالبين بتنظيم أجور القطعة وخفض ساعات العمل، واعتبار يوم الأحد أجازة أسبوعية بعد الظهر، وتحديد وقت للراحة والغداء، وفى يناير عام

---

(١) المصدر السابق، ١٩٠٠/٢/٢١.

(٢) محمد حلمى إبراهيم، فجر الحركة النقابية المصرية، مجلة التأمينات الاجتماعيــة، العــدد ١٨ مــارس ١٩٦٣.

١٩٠٢ أضرب العمال المصريون والأجانب بشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور، وفى مارس عام ١٩٠٢ أضرب عمـال مطبعة الكوريرى إجبسيانو بالقاهرة لزيادة أجورهم، وكانت غالبيتهم من الأجانب، وفى نفس الشهر أضرب لفافو السجاير الأجانب والمصريون بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور[١]. وفى ديسمبر عام ١٩٠٣ أضرب لفافو السجاير بالقاهرة للمرة الثانية مطالبين بزيادة الأجور، وكانت غالبيتهم من اليونانيين بالإضافة إلى قليل من العمال المصريين، وكانت نتيجة هذا الإضراب تأسيس النقابة المختلطة لعمال الدخان، التى أسسها عمال شركة ماتوسيان. وحققت تلك النقابة بعض النجاح بفضل تآزر أعضائها[٢].

وكانت تلك الإضرابات – ولا ريب – حدثًا فريدًا فى حياة الطبقة العاملة المصرية، أتاحت لها فرصة الوقوف على أساليب العمل الجماعى فى مواجهة رأس المال المستحكم، من أجل تحسيـن ظروف العمـل وشروطه. ولا شك أن ما حققته بعض تلك الإضرابات من مكاسب ضئيلة جعلهم يشعرون بمزايا اتحادهم وترابط مصالحهم.

ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه البعض[٣] من أن اشتراك العمال المصريين جنبًا إلى جنب مع العمال الأجانب فى تلك الإضرابات كان دليلاً

---

(١) أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر عام ١٩٦٥، ص٧٧.

(2) Zaki Badaoui, Les problemes du travail et les organisations ouvriers en Egypte, p.21.

(٣) سيد قنديل، نقابتى، الرسالة العمالية الأولى، ص ١٠.

على أن عمال العالم "أخوة لا يفرق بينهم وطن أو دين" لأن دور العمال المصريين فى تلك الإضرابات كان ثانويًا، لأنهم لم يكونوا على درجة من الدراية بأساليب العمل الجماعى تجعلهم شركاء على قدم المساواة مع العمال الأجانب، فضلاً عن نظرتهم إلى هؤلاء كفئة متعالية ممتازة فى المعاملة والأجور عن أبناء البلاد.

نشوء النقابات

لم يكن تحقيق المطالب الاقتصادية هو كل ما أسفرت عنه حركة الإضرابات، فقد لمس العمال ضرورة المحافظة على مظهر تجمعهم فى شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم، ومن ثم كان تأسيس النقابات أو "الجمعيات" (كما كانت تسمى فى ذلك الحين)، فتكونت جمعية لفافى السجاير بالقاهرة فى عام ١٨٩٩، واستمرت قائمة حتى عام ١٩٠١، وكان رئيسها يونانيًا يدعى دكتور كريازى، وجمعية اتحاد الخياطين بالقاهرة عام ١٩٠١ وكان رئيسها دكتور بستس يونانيًا كذلك، وتأسست فى نفس السنة جمعية الحلاقين، وجمعية عمال المطابع. أما جمعيات عمال الأدوات المنزلية وعمال السجاير بالإسكندرية وكتبة المحامين بالقاهرة فقد تأسست فى عام ١٩٠٢. ويبدو أن هذه الجمعيات كانت تخضع لقيادة وتوجيه المثقفين، كما يتضح من أسماء من تولوا قيادة بعضها، وهذا دليل على أن العناصر العمالية الأجنبية التى أسست الجمعيات لم تكن قد بلورت نشاطها بالصورة التى تسمح للعمال أنفسهم بإدارة شئون منظماتهم.

وليس لدينا معلومات كافية عن الجمعيات التى تأسست فى مطلع هذا القرن تعطينا صورة واضحة عن أسلوب العمل فيها، ومستوى تنظيمها، ومدى ما حققت من نجاح، ولعل فيما وصلنا من أنباء "اعتصام الخياطين"[1] فى (٤ من نوفمبر عام ١٩٠١) ما يلقى الضوء على أسلوب العمل النقابى فى تلك الحقبة من الزمان، فقد احتشد الخياطون فى أحد المقاهى، وانضم إليهم بعض أعضاء جمعية لفافى السجاير، والكثير من أعضاء الجمعيات العمالية الأخرى، فبلغ عددهم ما يربو على ١٥٠٠ عامل، ورأس الاجتماع دكتور بستس رئيس جمعية الخياطين والخواجا نقولا ديانو سكرتيرها، وأحمد أفندى على أمين الصندوق، وتحدث رئيس جمعية لفافى السجاير فى هذا الاجتماع عن واجبات العمال نحو صاحب العمل، وحقوق العامل طرف صاحب العمل، وطالب بأن يقتسم العمال الأرباح مع أصحاب الأعمال مراعاة للعدالة والذمة. وانفض الاجتماع بعد أن ألقيت عدة خطب، ثم عاد العمال إلى التجمع مرة أخرى فى المساء، فساروا فى مظاهرة منظمة تتقدمها فرق الموسيقى البلدية وعلم الجمعية الذى كان يحمل اسمها مكتوبًا بالعربية والإيطالية واليونانية والعبرية والأرمنية.

ونتبين من دراستنا لهذا الاعتصام أن الجمعيات العمالية الأولى التى تأسست فى مطلع القرن العشرين كانت على درجة لا بأس بها من التنظيم، وأنه كانت ثمة رابطة تجمع هذه الجمعيات بدليل اشتراك لفافى السجاير

---

(١) المقطم، ١٩٠١/١١/٥.

وغيرهم من العمال فى اعتصام الخياطين، كما أن العناصر الأجنبية كانت تكون الغالبية فى هذه الجمعيات وتوجه عملها وتزودها بالأفكار التى نقلتها من مواطنها الأصلية بالقدر الذى كان من الممكن أن تستوعبه الأذهان فى ذلك الحين.

وبرغم النجاح النسبى الذى حققته حركة الإضرابات فى مطلع القرن العشرين، فإن السلطات - سواء كانت القنصلية أو المصرية- كانت تتدخل للقضاء على ثمار تلك الحركة ووأد تلك الجمعيات الوليدة فى مهدها، فقضى عليها ولم تعمر طويلاً[١].

وكان لانتعاش الحركة الوطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين على يد مصطفى كامل ومحمد فريد، وعلو مدها نتيجة للأحداث التى مرت بالبلاد فى تلك الحقبة، وما تبعها من بث روح الوطنية فى نفوس أبناء البلاد، والتطلع إلى التخلص من الاحتلال الأجنبى، والارتفاع المستمر فى تكاليف المعيشة إلى الحد الذى جعل البعض يوجه نداء إلى مجلس شورى القوانين مطالبين بالنظر فى موجة الغلاء التى غمرت البلاد رأفة بالفقراء[٢]، كان لهذا كله أثر كبير فى تحريك الطبقة العاملة المصرية لممارسة النضال الجماعى للظفر ببعض المكاسب الاقتصادية الملحة، يشد أزرهم ما اضطرم فى النفوس من حقد دفين على الأجانب والمستغلين ممثلين فى أصحاب المصانع والشركات الأجنبية.

---

(1) M. Colombe, L'evolution de l'Egypte 1924-1950, p. 187.

(٢) الأهرام، ١٩٠٧/٢/٤.

ففى ٢ من أغسطس عام ١٩٠٨، أضرب جميع عمال السجاير مطالبين بزيادة الأجور، وخفض ساعات العمل، واحتساب الأجازة المرضية بأجر، ولكن هذا الإضراب فشل نتيجة تدخل البوليس، ثم عادوا إلى الإضراب فى ١٧ من أكتوبر، وأسفر إضرابهم عن إعادة تشكيل نقابة عمال الدخان(١).

وقدم عمال شركة ترام القاهرة (فى أكتوبر عام ١٩٠٨) إلى الشركة قائمة بمطالبهم التى كانت تدور حول خفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات بدلاً من ١٣ ساعة، وزيادة الأجور بنسبة ٤٠% لمواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة، وتنظيم الغرامات والأجازات السنوية والمرضية وصرف الملابس وإعادة العمال المفصولين، كما طالبوا باعتراف الشركة باللجنة التى يشكلها العمال من أربعة مندوبين يكون من بينهم أحد المحامين لبحث شكاوى العمال فى المستقبل، ومنع ضرب الموظفين (وكان معظمهم من الأجانب) للعمال، وإهانتهم وشتمهم، وفتح باب الترقى للعمال المصريين إلى وظائف المفتشين، وهى الوظائف التى كانت وقفًا على الأجانب.

وقد فطن أمين عز الدين(٢) إلى ما لهذه المطالب من دلالة وطنية ونقابية، فقد هدف العمال إلى تأكيد ضرورة المحافظة على كرامة العامل المصرى، وعدم تعرضه للإهانة على يد رؤسائه من الأجانب، كما رمت إلى تحطيم الفوارق بين أبناء البلاد والأجانب ما داموا يخدمون مؤسسة واحدة، وعبروا عن مطلب العمال الذى ينحصر فى الاعتراف بالتنظيم النقابى الدائم لهم.

---

(1) Badaoui, Les problemes du travail, p.22.

(٢) أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر ١٩٦٥، ص ٨٠.

رفضت الشركة الاستجابة لهذه المطالب، فأعلن العمال الإضراب فى ١٨ من أكتوبر عام ١٩٠٨، وطافوا بشوارع القاهرة فى شكل مظاهرة تعرضت للصدام مع البوليس، وكان العمال يبيتون ليلاً ومعهم مستشارهم (محمد كامل حسين المحامى) على قضبان الترام فى الشوارع حتى لا تتمكن الشركة من تسيير قطاراتها بعمال آخرين(١).

وكان الحزب الوطنى وجريدة اللواء يؤيدان العمال فى مطالبهم، فقالت اللواء فى عددها الصادر فى ١٨ من أكتوبر عام ١٩٠٨: "إن المتأمل فى المطالب التى عرضها هؤلاء العمال على الشركة يعرف مبلغ عدلها وصوابها، فإنهم لم يفتئتوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل، وإنما طلبوا أن يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات، وأن يأخذوا الكفالة الكافية لهم، وألا يضاموا ولا يرهقوا، وأن يكون الأمر مقصورًا على العمل، وللعمل وقت محدود. هذه الروح التى سرت فى أولئك العمال فأشعرتهم أن لهم حقوقًا ضائعة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقة عادلة، روح تبشر بدخول طوائف العمال عندنا فى عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الاجتماعى".

وانتهى الأمر بالقضاء على هذا الإضراب ومحاكمة مائة وثمانية من العمال، وجهت إليهم تهمة الإخلال بالأمن والنظام وتعطيل عمل الشركة والإضرار المادى بها، وأسفرت المحاكمة عن إدانتهم. وبرغم أن العمال لم يجنوا من وراء هذا الإضراب مغنمًا اقتصاديًا فإنه أتيحت لهم فرصة تأسيس نقابة خلت – لأول مرة– من العنصر الأجنبى(٢).

---

(١) سيد قنديل، نقابتى، الرسالة العمالية الأولى، ص ١٢.

(2) Zaki Badaoui, op.cit., p. 22.

لم يكن عطف الحزب الوطنى على إضراب عمال الترام فى عام ١٩٠٨ وليد الصدفة، بل كان – فى رأينا– جزءًا من مخطط عريض وضعه الحزب منذ انتقلت رياسته إلى محمد فريد، حين توفى مصطفى كامل ولم يمض على تأسيس الحزب – رسميًا– أكثر من شهرين، وكان هذا المخطط يرمى إلى تنظيم (صفوف) الطبقة الدنيا من أبناء الشعب ممثلة فى العمال والفلاحين، لتكون ركيزة العمل الوطنى، إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة، ومن ثم كان مشروع الحزب لتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية عام ١٩٠٨، وكان يطلق عليها فى ذلك الحين "نقابات التعاون"، بقصد حماية الفلاحين من المرابين الأجانب والمصريين على السواء، و"لتعلم الفلاح معنى التضامن"، وما تلا ذلك من تأسيس مدارس الشعب الليلية فى نفس السنة لتبصير العمال بما لهم وما عليهم، وما ترتب عليها من تأسيس "نقابة عمال الصنائع اليدوية" فى أوائل عام ١٩٠٨.

ويؤكد صحة ما تذهب إليه من أن اهتمام الحزب بتنظيم العمال كان جزءًا من مخططه هذا، ما أبداه محمد فريد من عطف على العمال فى مقالة له نشرت فى جريدة الديلى نيوز فى يوليو عام ١٩٠٨[١] جاء فيها أنه "إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل، فتجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة، وخصوصًا فى معامل الدخان ومعامل حلج الأقطان، حيث يشتغل

(١) عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط ٣، ص١١٠.

العمال ذكورًا وإناثًا فى وسط من أردأ الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية". ونعى على الحكومة عدم قيامها بعمل إيجابى فى هذه الناحية.

ولهذا لسنا فى حاجة إلى أن نقول مع بعض الباحثين[١] إن التقاء محمد فريد بالزعيم العمالى البريطانى كير هاردى[٢] Keir Hardie فى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف (سبتمبر عام ١٩٠٩) كان له أثر كبير فى اقتناع الزعيم المصرى بأهمية النقابات ودورها فى العمل السياسى، وفى حركات الاستقلال الوطنى، مستندين فى هذا إلى خطبة ألقاها محمد فريد فى المؤتمر الوطنى الثانى فى (٧ من يناير ١٩١٠)، أشاد فيها بدور النقابات فى النضال الوطنى، وأهمية حزب العمال البريطانى، وجهود كيرهاردى "وإخوانه"، ووجه الشكر إلى كيرهاردى وزملائه من الإنجليز والأيرلنديين الذين حضروا المؤتمر المصرى بجنيف وعضدوا الحزب الوطنى فى "جميع الاقتراحات والطلبات التى قررها المؤتمر المذكور".

وعندنا أن إقامة الحزب الوطنى لنقابة الصنائع اليدوية – التى تمت فى مطلع عام ١٩٠٨– لم تكن نتيجة تأثير خارجى من كيرهاردى أو غيره، ولكنها كانت ضرورة فرضتها ظروف النضال الوطنى، رمى الحزب من

---

(١) أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر عام ١٩٦٥، ص ٨٥.

(٢) كان كير هاردى يتزعم حزب "العمال المستقلين"، وكان اشتراكيًا يعتقد أن الاشتراكية سوف تعم أوروبا ثم تنتقل إلى سائر الأقطار، وأن الاستعمار البريطانى يجب أن يزول من مصر والهند، وأن واجب المصريين الوطنى الأول هو إخراج الإنجليز، ثم إيجاد الإصلاحات الاجتماعية فى المجتمع المصرى. (سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ص ١٦٣).

ورائها إلى بث روح التضامن بين طوائف العمال، وتبصيرهم بقضية بلادهم، كما أن هذا الاتجاه كان جزءًا من مخطط واسع - كما قدمنا- هدفه تنظيم الطبقة الدنيا التى تتكون من سواد الشعب، لتكون سندًا للطبقة المتوسطة من المثقفين الذين تصدوا لقيادة الحركة الوطنية، هذا ولم نجد فى مذكرات محمد فريد ما يشير إلى أنه قد تحدث إلى كيرهاردى أو تناقش معه فى أمر من أمور النقابات سواء فى مصر أو الخارج، وإذا كان الزعيم المصرى قد أثنى - فى الفقرة التى أوردها الكاتب من خطابه- على كيرهاردى وإخوانه، فإنما كان يؤدى واجب العرفان بالجميل لأناس أيدوا المصريين فى مطالبهم العادلة.

وتوافر عدد من شباب الحزب الوطنى على دراسة لوائح النقابات فى الخارج، وانتهت دراساتهم إلى وضع القانون الأساسى لنقابة الصنائع اليدوية الذى نشر بجريدة اللواء فى عددى ١١ و١٢ من يناير عام ١٩١٠. فحدد الغرض الذى أقيمت النقابة من أجله بالعمل على "تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية، وترقية الصناعة، وإيجاد روابط ودية بينهم"، ولكى تحقق النقابة هذا الغرض "أنشأت قلمًا طبيًا، وقلمًا للاستشارة القضائية، وقلما للإعانات المالية، وصندوقًا للتوفير والتقاعد، وإلقاء محاضرات، وإنشاء أندية، وتأسيس شركات تعاون على شراء ضروريات الحياة". وبرغم أن المادة الرابعة من ذلك القانون نصت على حظر المناقشة فى المسائل السياسية والاجتماعية فى اجتماعات النقابة، فإننا نؤيد ما ذهب إليه جمهرة الباحثين من أن هذه النقابة كانت تؤدى نشاطًا سياسيًا مستترًا بحكم وقوعها تحت إشراف رجال الحزب الوطنى.

وقد انقسم مجلس إدارة النقابة إلى أربع لجان هى: لجنة الإسعاف الطبى، ولجنة الإسعاف المالى، ولجنـــة المالية وصندوق التقاعـــد، ولجنة الأبحاث والنشر. وكانت كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء.

ويعد قانون نقابة الصنائع اليدوية أقدم ما وصلنا من لوائح النقابات، وهو يعكس أثر العناصر السياسية المثقفة فى صياغة تلك اللائحة، ويتجلى فيه بوضوح أثر الاطلاع على لوائح النقابات الغربية المماثلة. ويتضح من المبادئ الأساسية التى وردت بذلك القانون أن النقابة كانت ذات إطار اجتماعى، بالإضافة إلى اهتمامها بالعمل النضالى من أجل تحسين ظروف العمل.

واتخذ الحزب ناديًا للنقابة بالسبتية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة على بك ثروت (ناظر مدرسة الصنايع بالمنصورة سابقًا)، وحفل ذلك النادى بالمحاضرات القيمة، فألقى عمر لطفى محاضرة عن "أسباب ارتقاء العمال فى أوروبا، وكيف يرتقى العامل فى مصر"، وألقى حافظ عفيفى محاضرة عن "صحة الأطفال فى فصل الصيف".

وقد انتشرت فكرة تأسيس النقابات من القاهرة إلى الأقاليم، فأنشئت نقابة بالإسكندرية وأخرى بالمنصورة وثالثة بطنطا، ويرجع الفضل فى ذلك إلى رجال الحزب، وخاصة محمد فريد الذى طفق يدعو إلى "العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب"، إذ إنه "لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض وتصرف له الأدوية مجانًا أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت على

تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه شهري"[١].

كانت النقابة تشترط فى العضو العامل أن يكون صانعًا يشتغل بالأعمال اليدوية، ولذلك كانت تضم أعضاء من مختلف المهن والحرف، وكان هناك إلى جانب الأعضاء العاملين أعضاء شرفيون ممن ساعدوا النقابة بنفوذهم أو عضدوها ماديًا من غير العمال. وتعتبر نقابة عمال الصنائع اليدوية التنظيم العمالى البارز فى مصر طوال السنوات التى سبقت إعلان الحرب الأولى، وامتازت بطابعها المصرى القح، والوطنى الخالص.

ويتضح من الإحصاء التالى[٢] مدى ما بلغته نقابة عمال الصنائع اليدوية – فى القاهرة– من اتساع وانكماش على مر السنين:

اسم النقابة	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١٢	١٩١٩	١٩٢١
نجارون	١٣٠	٣٣٥	٣٧٨	٩٥	٨٣
حدادون	٢٥٠	٦٧٠	٧٣٩	٢٠٩	١٨٨
ميكانيكيون	١٠٠	٢٨٩	٢٧٦	١٠٥	٩٠
سروجيون	٨٧	١٣٧	٢١٨	٩٠	٧٧
عمال سجاير	٣٦	١٦٧	٥٦٠	١١٠	٨٥
نقاشون	٩٥	١٣٩	١٥٨	١١٢	٦٥

(١) عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ١١٠، ٣١٨.

(٢) مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادى، ص ٨٨.

طباخون	١٨	١٢١	٩١	٧٥	٤
معماريون	٦٥	٦٥	١٩٣	١٠٥	٧٥
حلاقون	–	–	٤٩	٤٥	٧٩
حياكون	٥٨	٩٥	١٩٣	١٠١	٧٩
عمال السكة الحديد	٦٠	٦٤	٨٧	١٨	٩
حرف أخرى	٨٠	٢٨٣	١٩٧	١٤٨	٢٠٩
المجموع	٩٧٩	٢٣٦٥	٣١٣٩	١٢١٣	١٠٤٣

وواضح أن عمال المرافق العامة والنقل، ونعنى بها شركات المياه والكهرباء والغاز والترام وعمال السكك الحديدية (فيما عدا ذوى المهن اليدوية منهم) لم يكونوا ضمن أعضاء تلك النقابة التى اقتصرت على عمال المهن اليدوية، كما يتضح من اسمها، وإن اتسع ناديها لاستقبال العمال من كل حدب وصوب.

ولعل الحزب الوطنى كان يرمى من وراء تأسيس نقابة الصنائع اليدوية إلى النهوض بأرباب الحرف اليدوية والعمل على تحسين أحوالهم التى كانت قد ساءت نتيجة تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار جعلتها تجذب أنظار الناس، مما كان له أسوأ الأثر على المصنوعات اليدوية المحلية وعلى العاملين بها.

أما عمال المرافق العامة فقد بقيت لهم نقاباتهم المستقلة، وإن كنا نعتقد أنها كانت تعمل فى تناسق مع نقابة الصنائع اليدوية والحزب الوطنى، وأن مدارس الشعب كانت همزة الوصل بين هذه النقابات ونقابة الصنائع اليدوية.

فقد أنشئت أول مدرسة من تلك المدارس ببولاق، وبدأت الدراسة فيها في نوفمبر عام ١٩٠٨، والتحق بها عند تأسيسها ٦٠٠ عامل، وألقى أحمد لطفى أول درس بها، وكان موضوعه "الشئون الاجتماعية". وكان برنامج هذه المدارس يتناول تعليم القراءة والكتابة ودروس الدين وقانون الصحة والاحتياطات الصحية والعناية بتربية الأطفال والقوانين الخاصة بالمعاملات اليدوية والشئون الاجتماعية ودروس الأشياء والحساب وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامى وجغرافية مصر ودروسًا فى الأخلاق والآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لإلقاء الدروس على العمال، وبلغ عدد المدارس التى أنشأها عام ١٩٠٩ لتعليم الصناع مجانًا أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، كانت تضم كل منها نحو مائة وعشرين تلميذًا من مختلف الحرف، وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر، وساهم نادى المدارس العليا فى تلك الحركة، فألّف لجنة نشر مدارس الشعب، وتولى أعضاؤها التدريس فيها[١]. وحث محمد فريد أعضاء الحزب على الاهتمام بهذه المدارس لأنها "من أفيد الوسائل وأنجعها لتهذيب (العامل) وتنويره" ولأن التجارب قد دلت "على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات"، وطلب من الأعضاء أن يكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى ليعلموا المساكين ما لهم وما عليهم، وليخرجوهم من الظلمات إلى النور، وأوصاهم أن يشرحوا للعامل "حالة إخوانه فى أوروبا، وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل الاتحاد وبفضل التضامن"[٢].

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣١١.

غير أن الحكومة لم تكن لتقف مكتوفة الأيدى إزاء هذا النشاط الذى أخذ يضرب جذوره فى أعماق المجتمع باتجاهه إلى العمال والفلاحين، فكانت سلسلة المتاعب التى دفعت محمد فريد إلى الخروج من مصر سرًا وتشتيت أعضاء الحزب، ثم ما تلا ذلك من بث الفرقة بين أبناء الشعب نتيجة موجة التعصب الدينى. وبقيت الحركة الوطنية حركة مثقفين أساسًا، ولم تنجح فى تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة، كما لم تمتد جذورها بين الفلاحين، ولم تتابع قيادة المثقفين المكون منهم الحزب الوطنى صلاتها بالعمال[1] بنفس العمق والاتساع الذى كان عليه نشاطها فى السنوات من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٢.

واستمرت النقابات متناثرة ضعيفة مطاردة، حتى أعلنت الأحكام العرفية نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، بعد إعلان الحماية الإنجليزية على مصر، وما تلا ذلك من حظر مزاولة كل نشاط اجتماعى وسياسى، ومن ثم أغلقت دور النقابات، وتوقف النشاط النقابى.

تمكنت الطبقة العاملة - إذن - من تحقيق وجودها - كطبقة - خلال الفترة من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩١٤، واستفادت من دروس النضال الجماعى التى تلقتها على يد العمال الأجانب الذين قادوا الإضرابات المبكرة فى تاريخ الحركة العمالية المصرية، فاستطاعت أن تؤسس نقابات مصرية خالصة، واتسم كفاحها فى تلك الحقبة بالطابع الاقتصادى البحت من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، وزيادة الأجور، ثم التحمت بالحركة

---

(١) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢-١٩٥٦، ص ٢٦.

الوطنية، واتخذ نضالها إطارًا اجتماعيًّا يخفى مضمونًا سياسيًّا كان من الممكن أن يؤتى أكله لو هيئت له سبل الحياة. ثم ما لبثت الحرب أن قطعت مرحلة النشوء هذه، ولكن حين وضعت الحرب أوزارها دخلت الحركة العمالية فى طور جديد.

الفصل الثانى

ظهور اتحادات النقابات (١٩١٤ - ١٩٣٩)

شب أوار الحرب العالمية الأولى، وأعلن الإنجليز الحماية على مصر فى (ديسمبر ١٩١٤)، فقيدت حرية المنظمات الشعبية والعامة بإعلان الأحكام العرفية، مما ترتب عليه إغلاق دور النقابات وتوقفت الحركة العمالية توقفاً تامًا فى خلال الحرب[1].

أخذت السلطات منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع جمعه من العمال والفلاحين بالإكراه، وتسوقهم إلى مختلف الجبهات فى سيناء والعراق وفلسطين والدردنيل وفرنسا، للعمل فى خدمة القوات المحاربة، وكانت عملية جمع العمال تتم تحت ستار التطوع الاختيارى، ولكنهم كانوا فى الحقيقة مكرهين، يؤخذون بطريق التجنيد، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية، فكان رجال الإدارة يجندون الرجال قسرًا، واغتنم كثير من العمد هذه الفرصة لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفى والتعرض للأخطار، واتخذ الكثيرون الدعوة إلى التطوع سبيلاً للرشوة وابتزاز أموال الأهالى بإعفائهم من هذا التجنيد، وقد بلغ عدد العمال

---

(1) Zaki Badaoui, Op. cit., p. 24.

والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بتلك الوسيلة حتى نهاية الحرب نيفاً ومليون عامل مات كثير منهم في الحرب(١).

ولم يقف الأمر عند حد استغلال طاقة العمل في خدمة بريطانيا ولكن تعدتها إلى الاستيلاء على الدواب والحبوب والمؤن وعلف المواشي بأبخس الأسعار حتى أن الناس لم يجدوا ما يلزمهم لقوتهم الضروري. واضطرت مصر إلى إنقاص مساحة الأرض المزروعة قطناً لزيادة مساحة الأراضي المنتجة للحبوب، وذلك لتموين القوات المحاربة، وأخذت الحكومة تعمل على تقديم المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية حتى أن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل وأهملت شئون وظيفتها الأصلية، ووقع على السكك الحديدية المصرية عبء النقل الحربي، وأدى ذلك إلى استهلاك عدد كبير من القاطرات والمهمات(٢).

العمال وثورة ١٩١٩

وما إن وضعت الحرب أوزارها في (نوفمبر عام ١٩١٨)، حتى تألف الوفد المصري من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برياسة سعد زغلول بهدف "السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تامًّا"، وشرع الوفد يجمع التوكيلات التي تخوله حق

---

(١) عبد الحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، ج ١، ص ٤٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٤١.

التحدث عن الأمة، ثم طلب الوفد من قيادة الجيش الإنجليزى السماح له بالسفر إلى بريطانيا للمفاوضة بشأن مستقبل مصر، ولكن طلب من الوفد أن يقدم ما لديه من مقترحات إلى المندوب السامى فى مصر على أن تكون مقصورة على نظام الحكم فى حدود الحماية، واحتج الوفد على هذا القرار لدى معتمدى الدول، فأنذرت السلطة العسكرية الوفد بسوء العاقبة، ونفذت فى مارس تهديدها فألقت القبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد ونقلتهم إلى مالطة فى اليوم التالى. وكان انتقال زعماء الوفد ونفيهم هو الشرارة التى أشعلت نيران الثورة، وهو ما لم يكن فى حسبان أحد.

ولا يدخل فى نطاق هذا البحث دراسة الثورة من حيث المقدمات والنتائج، وإنما نعنى هنا بإبراز دوافع اشتراك العمال فى الثورة ودورهم فيها وما أسفر عنه من إعادة النشاط النقابى وظهور اتحادات النقابات.

لقد نتج عن الحرب العالمية الأولى أمران هامان بالنسبة للطبقة العاملة، فقد زاد عددها نتيجة للنشاط الصناعى الذى تطلبته الحرب، ونتيجة – أيضًا– للعمل فى السلطة العسكرية. ففى إحصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٥٦،٤٢٥ وذلك بالإضافة إلى ١٠١,٠٢٦ كانوا يعملون فى النقل بمجموع قدره ٤٥٧,٤٥١ عاملاً. وقد ارتفع هذا الرقم فى عام ١٩١٧ إلى ٤٨٩,٢٩٦ بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين بلغ عددهم ١٥٠,٦٣٣ عاملاً، فيكون المجموع ٦٣٩,٩٢٩ عاملاً. أما الأمر الثانى فهو انتكاس الحركة النقابية بدلاً من نموها بنمو الطبقة العاملة، بسبب الأحكام العرفية مما أدى إلى زيادة تعرض العمال للظلم

والاستغلال حتى أصبحت ساعات العمل تصل إلى اثنتى عشرة ساعة على وجه العموم دون أن يستطيعوا إبداء أى نوع من المقاومة[1]. فإذا أخذنا فى الاعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم يستفد منه إلا طبقات التجار وملاك الأراضى الزراعية، أما العمال فلم تزد دخولهم برغم ارتفاع تكاليف المعيشة التى ربت فى بعض الأحيان على ١٠٠% مما كانت عليه قبل الحرب[2] ومن ثم كان اشتراك العمال فى الثورة ضرورة فرضتها ظروفهم وأوضاعهم.

اشترك العمال فى الثورة منذ يومها الثانى، وكان عمال النقل أول المضربين، ونسج على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، حتى أصبحت المواصلات معطلة فى جميع أنحاء العاصمة[3]، وأضرب عمال العنابر فى ١٥ مارس عام ١٩١٩، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل يقومون بأعمال الصيانة اللازمة للقطارات، وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح القضبان الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلى. وكان مما عجل بهذا الإضراب أن الحكومة ألحقت بعض الجنود الإنجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات، فاعتقد العمال أن الحكومة تهدف إلى إحلال هؤلاء الجنود محلهم، فهاجوا وأضربوا وحاولت

---

(١) عبد العظيم محمد ابراهيم، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨- ١٩٣٦، بحث للماجستير غير منشور، ص ٣٨.

(2) National Bank of Egypt 1898-1948, p. 50.

(٣) عبد العظيم إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧١.

السلطات تهدئتهم، ولكن دون جدوى، فأرسلت السلطة العسكرية قواتها إلى حى السبتية حيث العنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين فى الأحياء الأخرى(١).

وفى يوم ١٦ من مارس اعتصم عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك، وأخذت المظاهرات التى تسير ليلاً تحمل المشاعل. وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا فى المظاهرات الصاخبة التى كانت تجوب شوارع القاهرة كل يوم. وفى ١٨ من مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شارع بولاق، ثم ساروا رافعين الأعلام، قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين فيه، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلاء وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى والجرحى(٢).

وبعد إعلان الجنرال اللنبى الإفراج عن سعد ورفاقه، قامت مظاهرات ابتهاج يومى ٧ و٨ من أبريل، وكانت مظاهرة ٨ من أبريل أعظمها شأناً إذ اشتركت فيها طبقات الشعب كافة من العلماء والقسس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان والموظفين والطلبة وطوائف العمال والصناع، ومع كل فريق عمله الخاص، وسارت المظاهرات فى شوارع القاهرة مارة بقصر عابدين وبيت الأمة، وتعرض لها الإنجليز عند الأزبكية فأطلقوا عليها نيرانهم، فأصيب البعض وقتل البعض الآخر(٣).

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٨٣-١٨٤.
(٢) عبد العظيم ابراهيم، المرجع السابق، ص ٧١.
(٣) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ج ٢، ص ٦.

أدى اشتراك العمال فى الثورة إلى إحياء روح النضال الجماعى فى نفوسهم تلك الروح التى خبت جذوتها حين نشبت الحرب، فعاد العمال إلى تنظيم صفوفهم، وبعثت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والاتحاد لتحقيق نضال موحد من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، ومن ثم كان ظهور الاتحادات العمالية التى كانت تشكل المحاولات الأولى فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية، لغرض وجودها كتجمع للعمل فى مواجهة رأس المال الذى أخذ يعلو مدارج النمو فى شتى نواحى استغلاله سواء فى الصناعة أو التجارة إلى جانب الزراعة، حيث بدأت البرجوازية المصرية تنمو ويعلو كعبها فى اقتصاديات البلاد.

ولما كان نمو الحركة العمالية مرهونًا بتطور الصناعة وما يتبعه من اتساع الطبقة العاملة، فلا بد أن نقوم بدراسة تطور الصناعة بعد الحرب الأولى قبل أن نتناول النشاط العمالى – فى تلك الحقبة– بالدراسة.

تطور الصناعة بعد الحرب الأولى

منعت ظروف الحرب استيراد المواد الصناعية، مما أدى إلى ازدهار بعض الصناعات فى مصر. كما أدت متطلبات الحرب إلى إقامة عدد من الصناعات الصغيرة التى تخدم جيوش بريطانيا، وكان طبيعيًا أن تؤدى هذه الظروف إلى بعث بعض الصناعات القديمة. وفى عام ١٩١٧ تشكلت لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة، فقدمت تقريرًا أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة وحمايتها[١]. ومن الصناعات التى ازدهرت خلال

(1) Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 140.

الحرب صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه والمصنوعات الخشبية عمومًا، والمصنوعات الجلدية وبخاصـــة الأحذيـــة، وصناعة الأسمنت والصابـــون والزيوت والكحول، ومطاحن الغلال التى تدار بالآلات، وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية، ومنسوجات التريكو والملابس، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية[1].

وكان من أثر هذا الانتعاش الذى أصاب الصناعة أن استفاد الكثير من أهل الحرف التى كاد يقضى عليها تمامًا فى فترة ما قبل الحرب بسبب اتباع سياسة "الباب المفتوح"، كما أن الشركات التى كانت موجودة منذ أوائل القرن العشرين والتى كثيرًا ما هددها الإفلاس استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وافرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية، فكأن الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقتة حمت السلع التى كانت تنتجها البلاد على نطاق ضيق.

هكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول بالغة الأهمية فى تاريخ الصناعة المصرية، فقد أخذت الصناعة الحديثة تجد لقدمها موضعًا مع مرور الزمن، ولا أدل على ذلك من الانكماش النسبى لحجم الواردات فى تلك الحقبة. وأدت موجة المطالبة بالاستقلال السياسى إلى إثارة فكرة تدعيم هذا الاستقلال بقيام صناعة مصرية صميمة، ومن ثم كانت فكرة تأسيس بنك مصر التى نفذت فى مايو عام ١٩٢٠. وحدد طلعت حرب برنامج البنك الذى انحصر فى تأدية الخدمات المالية بأجر مناسب، والعمل على تنظيم الحالة التجارية، وإنشاء الغرف التجارية وشركات التعاون اللازمة لأصحاب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة، ج١، ص ٢٦٥.

المزارع والمصانـــع، والعمل على بث روح العمـــل والتعـــاون والتضامن والنظام فى الشبيبة، وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم، وألحت على وضع أساس التربية الاقتصادية العملية فى البلاد، وجعل تعليم النظام الحسابى أساسًا فى مناهج التعليم فيها(١).

وقد بدأ بنك مصر برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه، واشترط فى عقد تأسيسه أن يكون حملة الأسهم من المصريين، فكفل له الصبغة القومية، وأخذ البنك يؤدى رسالته وينمو مع الأيام، فأنشأ فروعًا له فى معظم مدن القطر الهامة وتضاعف رأس ماله، واتسعت معاملاته على مر السنين، فبلغ رأس ماله واحتياطيه فى آخر عام ١٩٤٤ مليونين و١٤٨،٤١٠ من الجنيهات، بعد أن كان ١٧٥،١٠٨ جنيهات فى آخر عام ١٩٢٠. وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة فيه ٣٣ مليونًا من الجنيهات ونيفًا فى عام ١٩٤٤ بعد أن كانت ٢٠٩،٩٤٠ فى نهاية عام ١٩٢٠.

وأصبح البنك النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية، فقد أنشأ شركات مساهمة مصرية كان لها أداة تمويل وتوجيه منها: شركة مصر للطباعة عام ١٩٢٢، وشركة مصر لحليج الأقطان عام ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية عام ١٩٢٥، وشركة مصر للتمثيل والسينما عام ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة عام ١٩٢٧، وفى نفس السنة أنشئت شركة مصر لمصايد الأسماك وشركة مصر للكتان،

---

(١) مجموعة خطب طلعت حرب، من خطبته فى حفل تأسيس البنك فى (٧ من مايو عام١٩٢٠)، ص ٥٨، ٥٩.

كما أسس البنك شركة بيع المصنوعات المصرية عام (١٩٣٢)، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار عام (١٩٣٨)، وشركة مصر لتصدير الأقطان عام (١٩٣٠)، وشركة مصر للتأمين عام (١٩٣٤)، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت عام (١٩٣٧) وفى نفس السنة أنشئت شركة مصر للمناجم والمحاجر، كما أسس البنك شركات أخرى للمستحضرات الطبية ودباغة الجلود والأسمنت والملاحة النهرية[١].

وأدى نجاح تلك الشركات إلى تشجيع المصريين على استثمار أموالهم فى الصناعة والتجارة فأسسوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية أصابت قدرًا من النجاح، بعد أن كانت الأرض وحدها مجالاً لاستثمار أموال المصريين وخاصة فيما بين عام ١٩١٩ والعشرينيات الأولى حين ارتفعت أسعار القطن ارتفاعًا أدى إلى اتجاه أصحاب رءوس الأموال إلى استثمار أموالهم فى الزراعة التى كانت مركزًا لتجمع رأس المال بلا حدود[٢].

ونتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وما تبعها من تدهور أسعار القطن بالإضافة إلى تزايد عدد السكان بالصورة التى جعلت الأرض عاجزة عن تحمل أعباء الحياة، ظهور موجة شعبية ورسمية لتشجيع الصناعات الوطنية. فعلى النطاق الشعبى أسس بعض الوطنيين "جمعية المصرى للمصرى" التى كان قانونها يشترط على الأعضاء ألا يشتروا سلعة أجنبية ما دام هناك ما يقابلها من السلع المصرية، وأن يقاطعوا المصنوعات

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ٢٢٦-٢٦٧.

(2) Charles Issawi, op. cit., p. 140.

الإنجليزية، وأن يتجروا مع التجار المصريين دون الأجانب، حتى يمكن أن "نحقق استقلالنا ونجعل مصر ملتقى للمصريين"[١]. وقد نظمت هذه الجمعية حملة بالصحف أدت إلى نشر الوعى الاقتصادى بين أفراد الشعب، فأقبلوا على تشجيع المصنوعات الوطنية. وعلى الصعيد الرسمى كانت الحكومة تساير الرغبة القومية فى تشجيع الصناعة، فأنشأت مصلحة للتجارة والصناعة عام ١٩٢٢ وقررت الحكومة مبدأ التسليف الصناعى الحكومى، وأصدرت التعليمات المتعاقبة فى سنوات ١٩٢٢، ١٩٢٨، ١٩٣٠ إلى مصالحها المختلفة بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية فى الجودة والمتانة ولو زاد ثمنها بنسبة معينة، (١٠% على حسب القرار الصادر فى ٣١ مارس عام ١٩٣٠)[٢].

ولكن تعديل التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ بما يكفل حماية الصناعة المحية، كان أهم عمل أقدمت عليه الحكومة لتشجيع الصناعة الوطنية فقد كانت الحكومة مرتبطة باتفاقيات دولية تتعلق بالرسوم الجمركية، ومن ثم لم تكن تملك حق تعديل الرسوم الجمركية التى ثبتت عند ٨% من قيمة البضاعة المستوردة، ولكن بانتهاء العمل بهذه الاتفاقيات فى عام ١٩٣٠ أصبح من الممكن تعديل التعريفة الجمركية فقامت الحكومة بزيادة العوائد الجمركية على البضائع المستوردة، وكان هذا بمثابة انطلاق للصناعة المصرية على أساس نظام الإنتاج الواسع بالمفهوم الحديث[٣].

---

(١) سلامة موسى، تقويم المصرى للمصرى، ص ٦.

(٢) الجراوى وعليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ١٩٧.

(3) Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 141.

ونظرًا إلى عدم وجود إحصائيات عن النشاط الصناعى فى تلك الفترة، وكذلك عن حركة العمالة، فإنه من الصعوبة بمكان أن نحدد مدى ما بلغته الصناعة من تقدم فى تلك الحقبة تحديدًا دقيقًا. ومن بين الصناعات التى دعمت: صناعة السكر الذى ازداد إنتاجه من ٧٩ ألف طن فى عام ١٩١٧ إلى ١٠٩ ألف طن فى عام ١٩٢٨، و١٥٩ ألف طن فى عام ١٩٣٩، أما الأسمنت فقد بلغ إنتاجه ٢٤ ألف طن ثم ٦١ ألف طن. والنسيج الميكانيكى بلغ إنتاجه من ٩ ملايين ياردة مربعة إلى ٢٠ مليونًا فى عام ١٩٣١ و١٠٩ ملايين فى عام ١٩٣٩. وهنا إحصائيات متفرقة تلقى الضوء على ازدياد كميات الزيوت المعدنية والشحومات المستوردة فى عام ١٩٣٨ بما يقدر بأربعة عشر ضعفًا مما كان عليه حجم المستورد منها عام ١٩١٣، ولهذا دلالة كبيرة على الزيادة المطردة للمصانع الآلية. بينما قلت كمية البضائع المستوردة عنها فى عام ١٩١٣ بما يوازى ٦%، وبالنسبة للأحذية ١٣% وللطرابيش ٢٢% والجلود المدبوغة ٢٤% والأسمنت ٢٩% وغـزل القطن ٤٥% والزجاج ٥١% والصابون ٥٨%. ويتضح من هذا مدى ما بلغته فروع الصناعة المختلفة من تطور فى عام ١٩٣٩ بالنسب المئوية، فقد زادت صناعة السكر والكحول والسجاير والملح عما كانت عليه قبل الحرب بـــ١٠٠% وطحن الغلال وصناعة الزجاج ٩٩% والأحذية والأسمنت والصابون والأثاث ٩٠% والكبريت ٨٠% وصناعة البيرة والزيوت النباتية ٦٠% والصودا الكاوية ٥٠% ونسج القطن ٤٠%[1].

---

(1) Ibid., p. 141.

وقد ترتب على هذا النشاط الصناعى الواسع زيادة الطلب على الأيدى العاملة وأدى هذا إلى نمو الطبقة العاملة عما كانت عليه قبل الحرب، وليس بين أيدينا إحصائيات دقيقة تبين مدى ما بلغته الطبقة العاملة من نمو، فيما عدا إحصاء سنة ١٩٢٧. ويبين الإحصاء التالى[١] عدد العمال فى مدينتى القاهرة والإسكندرية:

المدينة	الصناعة	التجارة	النقل	الخدمات
القاهرة	٩٠٣٩٥	٤٢٢٩١٣	٣٥٨٦١	٥٧٢٠٣
الإسكندرية	٤٦١١٤	٣٢٥٩٤	٢٨٤٨٠	٢٣٩١٠
المجموع	١٣٦٥٠٩	٤٥٥٥٠٧	٦٤٣٤١	٨١١١٣

ويتضح من هذا الإحصاء أن عدد العمال فى المدينتَين يبلغ ٧٣٧,٤٧٠ عاملاً، فإذا علمنا أنه كان يوجد بالقاهرة والإسكندرية ٣٦% من المصانع والمتاجر الموجودة بالقطر، أدركنا أن هذا العدد كان يمثل نصف عدد عمال القطر تقريبًا، وأن عدد العمال وقتئذٍ كان يربو على المليون.

ومع النمو المطرد للصناعة والاتساع المفاجئ للطبقة العاملة، يحتدم الصراع بين العمل ورأس المال، ويمارس العمال نضالهم الجماعى من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر، فيطالبون بالتشريعات التى تحفظ لهم حقوقهم قبل رأس المال، والتى كان التشريع المصرى خلوًا منها حتى

---

(١) عبد المنعم الشافعى، بعض مشاكل العمل فى مصر، ص ٨.

ذلك الحين، فأخذ الشعور بضرورة التعاون والتضامن يسرى بين العمال، وأدركوا ما لجهودهم المشتركة من الآثار البالغة فى إنتاج المؤسسات التى يعملون بها، ومن ثم ضرورة رفع أجورهم وتحسين أحوالهم وظروف عملهم، فكان أن أخذت نقابات المؤسسات فى مزاولة نشاطها.

النشاط النقابى فى أعقاب ثورة ١٩١٩

أخذ العمال ينظمون نقاباتهم فى أعقاب الثورة، بعدما زودتهم الأحداث التى شاركوا فيها بقدر كبير من الاعتداد بالنفس والثقة بها، كما أن ما وصلت إليه أحوالهم من سوء كان حافزًا على التكتل وإعادة نشاط النقابات، بالإضافة إلى زيادة عددهم نتيجة المشروعات الصناعية التى قامت خلال الحرب، ونتيجة استخدام السلطة العسكرية لمئات الألوف منهم.

لقد كانت أحوال العمال فى أعقاب الحرب - كما قدمنا- بالغة السوء، فقد سرحت السلطة العسكرية العمال المصريين الذين كانوا فى خدمتها خلال الحرب، ولم تكن الأعمال الموجودة فى ذلك الحين تتحمل هذا الجيش الزاحف من العاطلين، فتفاقمت مشكلة البطالة وفاق المعروض المطلوب فى سوق العمل، فانخفضت الأجور انخفاضًا كبيرًا برغم ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعًا مفاجئًا إلى الحد الذى جعل دخول العمال لا تكاد تفى بما يسد الرمق.

فقد ارتفعت معدلات الأسعار عما كانت عليه فى عام ١٩١٣- ١٩١٤ على النحو التالى[١]:

---

(1) National Bank of Egypt 1898-1948. p. 51.

تكاليف المعيشة (١٩١٣- ١٩١٤ = ١٠٠)%

السنة	النسبة
١٩١٩	٢٠٢%
١٩٢٠	٢٣٧%
١٩٢١	١٩٦%
١٩٢٢	١٧٦%
١٩٢٣	١٦٢%

وبذلك تحالفت البطالة وتدهور مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة على العمال، وجعلتهم يواجهون أسوأ ظروف العمل، ويقبلون - على مضض - أشد شروطه إجحافًا لهم.

وهكذا كانت الضرورة تفرض على العمال مواجهة تحدى هذه الظروف، ومن ثم كان إقبالهم على تأسيس النقابات بهمة كبيرة. فأعادت بعض النقابات القديمة نشاطها، وظهرت نقابات أخرى جديدة، وكان المظهر السائد للنقابة فى أعقاب الحرب هو نقابة المؤسسة، أى النقابة التى تضم عمال شركة واحدة أو مصنع واحد. فتألفت النقابات الخاصة بعمال الطباعة والدخان والسيارات والترام والترسانة والعنابر، كذلك تأسست نقابات لعمال هليوبوليس وعمال النقش والزخرفة وعمال البناء والترزية والنجارين، كما أقيمت نقابة لمستخدمى الحكومة الخارجين عن الهيئة[1].

---

(١) من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى فى يوليو عام ١٩٤٦، رسالة شخصية تقع فى تسع صفحات خطية، محفوظة لدى الدكتور زكى بدوى.

وعادت نقابة عمال الصنائع اليدوية إلى مزاولة نشاطها تحت زعامة الدكتور محجوب ثابت، على نفس النمط الذى كانت عليه قبل الحرب. واقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، فأسست جمعية تعاونية لبيع المواد الغذائية وحاجات المنازل العادية بأسعار معتدلة، وتكون رأس مالها من أسهم قيمة السهم الواحد منها عشرون قرشًا، واقتصر الاشتراك فيها على أعضاء النقابة وحدهم. وأنشأت النقابة فروعًا لها فى بورسعيد والإسماعيلية والإسكندرية[١].

انتشرت النقابات فى مختلف أنحاء البلاد، فقام عدد كبير منها بالإسكندرية ومدن القناة والبحر الأحمر (عمال السويس والغردقة والزيتية) وطنطا. ووضعت لوائح لتلك النقابات لا تخرج فى مضمونها عن قانون نقابة الصنائع اليدوية، وأدخل عليها منصب "المستشار" أو "الرئيس الفخرى"، وخصص هذا المنصب ليشغله إما محامى النقابة أو أحد مشاهير رجال المجتمع الذين يسدون إلى النقابة خدمات ممتازة، أو الذين تلتمس النقابة الحماية فى ظل ما يتمتعون به من جاه[٢]. ولقد كان هذا المركز سببًا فى وثوب بعض رجالات الأحزاب إلى قيادة بعض النقابات وتوجيهها وفقًا لمصالح أحزابهم السياسية.

وكانت النقابات تشترط فى أعضائها شروطًا خاصة بالأخلاق والسلوك والخضوع لقانون النقابة وقراراتها، والانتظام فى دفع الاشتراكات. وكانت لا تهتم عادة بإضافة شروط أخرى إلى ما تقدم، فلم تكن تفرق فى العادة بين

---

(١) مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادى، ص ٨٧.

(٢) من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى، الرسالة السابقة.

العمال بحسب العمل الذى يتولونه فى المشروع أو بحسب جنسيتهم أو سنهم، وبرغم ذلك كان معظم المنضمين إلى النقابات من العمال اليدويين، وكان اشتراك مستخدمى الإدارة والفنيين قليلاً نسبيًا، وربما رجع ذلك إلى قرب هؤلاء المستخدمين من رب العمل، وارتفاع مستواهم الاقتصادى والثقافى عادة عن مستوى العمال اليدويين، أما النساء العاملات فلم يؤلفن نقابات خاصة بهن، كما لم يشتركن إلا نادرًا مع العمال فى نقاباتهم، وربما كان ذلك نتيجة قلة عددهن ورغبتهن فى الابتعاد عن حياة النقابات التى لا تتميز بالهدوء والسكينة، فضلاً عن وقوف التقاليد حائلاً - إلى حد كبير- دون اشتراكهن بدرجة فعالة فى الحياة العامة. وضمت النقابات فى عضويتها فريقًا من الأحداث المشتغلين بالصناعة أو ببعض الحرف، على أن انضمام الأحداث إلى النقابات كان مقصورًا- فى الغالب- على دفعهم الاشتراك للنقابة، فلم يكونوا يساهمون فعلاً فى تسيير أمورها.

وكانت لائحة كل نقابة تتناول بيان الأحكام الخاصة بتكوينها وإدارتها وحلها، وإلى جانب ذكر الشروط الخاصة بالعضوية كانت تحدد أغراض النقابة، وكانت تلك الأغراض تنحصر فى الدفاع عن مصالح العمال المشروعة أمام رب العمل والسلطات العامة، وتحسين حال الأعضاء ماديًا وأدبيًا بكل الوسائل الممكنة، وأخصها إنشاء بعض المنشآت الاجتماعية التعاونية كصناديق التوفير وجمعيات التعاون... الخ. وكثيرًا ما كانت لوائح النقابات تنص صراحة على تجنب الاشتغال بالأعمال السياسية الحزبية أو الدينية، وبرغم ذلك فإن النقابات التى انصرفت إلى خدمة الأغراض النقابية وحدها كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع النقابات(١).

---

(١) حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص ٣٨-٣٩.

تحركت هذه النقابات للعمل بدافع من ظروف العمال الاقتصادية، فوقعت عدة إضرابات قام بها عمال الترام بالقاهرة والإسكندرية وعمال المياه وعمال التنظيم وعمال الدخان وعمال المطابع بما فيهم عمال المطبعة الأميرية وعمال الترسانة والعنابر وعمال شركة النور. وانحصرت مطالب العمال في تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، والاعتراف بحقهم فى الحصول على أجازات مدفوعة الأجر، وتخصيص يوم للراحة الأسبوعية.

وكانت أبرز نتيجة لهذه الإضرابات، صدور قانون لجان التوفيق والتحكيم فى ١٨ من أغسطس عام ١٩١٩ التى كان اختصاصها فحص وتحقيق الشكاوى بين العمال وأصحاب الأعمال واستطاعت هذه اللجان – فى بعض الأحيان– أن تجعل النقابات تجنى ثمار مفاوضتها الجماعية بوضع البذرة الأولى لعقود العمل المشتركة التى تشكل ركنًا أساسيًا من نشاط النقابات، مما أدى إلى تعضيد النقابات وتدعيمها وزيادة الإقبال على الانضمام إليها[١]. لذلك عمدت الشركات إلى مناهضة تلك الحركة عن طريق فصل رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إداراتها وشراء ذمم من أبدوا استعدادهم للتفاهم معها على حساب زملائهم، برفع أجورهم أو إغداق المناصب عليهم.

وقد سجلت العشرينيات الأولى احتدام الصراع بين العمل ورأس المال – على وجه العموم– فقد شهدت مولد الحزب الاشتراكى المصرى فى عام

---

(١) إبراهيم الغطريفى، نشأة نقابات العمال، مجلة المجتمع الجديد، عدد أغسطس ١٩٤٧.

١٩٢٠، وارتفع على صفحات الجرائد غبار المعارك بين مؤيدى الحزب ومعارضيه، ثم ما تلا ذلك من وقوع الانشقاق فى صفوفه وتحوله إلى حزب شيوعى عام ١٩٢١. وساعدت هذه الظروف على إنماء الوعى النقابى بين العمال، وخلق الإحساس بينهم بضرورة تأسيس اتحادات تجمع شمل النقابات لتقوى جبهة العمل فى مواجهة رأس المال.

الاتحادات العمالية الأولى

قام أول اتحاد لنقابات العمال فى مصر عام ١٩٢١، بفضل جهود رجال الحزب الاشتراكى المصرى، وكان الاتحاد يضم ثلاثة آلاف عامل عند بداية تأسيسه فى القاهرة ثم انتقل إلى الإسكندرية بانتقال الحزب إليها بعد تحوله إلى حزب شيوعى، وكان لنشاط المنظمين الشيوعيين أثر كبير فى تقوية النقابات وتنظيم عملها، وبلغ الاتحاد أقصى درجات قوته عام ١٩٢٣، حيث كانت تضم تحت لوائه نقابات عدة بالقاهرة والإسكندرية والمنصورة وطنطا وشبين الكوم، فنظم عددًا من الإضرابات لتحقيق المطالب الاقتصادية للعمال، كان أخطرها إضراب عمال "معمل الخواجات أبى شنب" بالإسكندرية واحتلالهم المصنع بعد مناوشات وقعت بينهم وبين البوليس، وقيامهم بطرد أصحاب المصنع منه[1].

---

(١) الأهرام، ١٩٢٤/٣/٥.

وشهد عام ١٩٢٤ سلسلة من الإضرابات التى وقعت بالقاهرة والإسكندرية بتأثير الدعاية الشيوعية وتحت ضغط سوء الأحوال التى كان يعانى منها العمال، كان أبرزها إضراب عمال شركة الملح والصودا وعمال شركة زيت فاكوم وعمال الغزل بالإسكندرية وعمال التليفونات وعمال هليوبوليس وعمال الترام بالقاهرة.

فقد تقدم عمال شركة الملح والصودا إلى إدارة شركتهم بمطالب لتحسين أحوالهم، فردت الشركة على مطالبهم بفصل أربعين من زملائهم، فأضرب العمال احتجاجًا على تصرف الشركة، وطالبوا بإجابة مطالبهم، واستمر الإضراب مدة ثلاثة وعشرين يومًا، فقامت إدارة الشركة بإحضار عمال جدد بدلاً من عمالها المضربين، ودخلوا المصنع تحت حراسة البوليس فحاول العمال احتلال المصنع لمنع الشركة من تشغيل غيرهم بالقوة، ولكن البوليس تصدى لهم وأحبط تدبيرهم، وأخيرًا تدخل محافظ الإسكندرية ووفق بين العمال المضربين وشركتهم، فعادوا إلى العمل بعد أن عدلت الشركة عن فصل زملائهم[١]. كما حدثت نفس الظروف مع عمال شركة الزيت بالإسكندرية الذين كان يوجههم زعماء الحزب الشيوعى.

وقدم عمال التليفونات بالقاهرة إلى وزير المواصلات مطالبهم التى كانت تنحصر فى تعديل درجاتهم وتحسين أحوالهم، وحددوا مدة ٢١ يومًا يضربون بعدها إذا لم تجب مطالبهم، وبعد مرور المهلة المحددة أضربوا عن

---

(١) المصدر السابق، ١٨، ١٩٢٤/٢/٢٥.

العمل مدة ساعة فى مكاتبهم، فذهب وزير المواصلات إليهم ونصحهم بالعدول عن الإضراب مؤكدًا لهم أن الوزارة تعمل لمصلحة الأمة لا لمصلحة الأشخاص، ومهمتها شاقة جدًا، وهى تعطف على مطالب العمال، وطلب منهم أن يمهلوه مدة شهر لبحث مطالبهم، وطلب العمال منه أن يعطيهم وعدًا كتابيًا بهذا فأبى، وعدل العمال عن إضرابهم بعد أن توقفت المواصلات التليفونية مدة ساعة كاملة[1].

ويعكس إضراب عمال التليفونات موقف حكومة سعد زغلول من مطالب العمال، فهى حكومة الطبقة الوسطى تلك الطبقة التى تزعمت ثورة ١٩١٩ وجنت مكاسبها، ولذلك كانت تعتبر أن أمامها من المهام ما هو أجدر باهتمامها، واعتبرت مسائل العمال مشاكل ثانوية لا تستحق الاهتمام، فلم تعن بإصدار تشريع للعمل ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل ويحفظ للعامل حقه ويحميه من عسف رأس المال. وكانت سلبية الحكومة هذه سببًا فى أن وجد نشاط الحزب الشيوعى ونقاباته مرتعًا خصبًا للعمل، وأن تبلغ مشكلة العمال ذروتها فى عام ١٩٢٤، إلى الحد الذى دفع الحكومة إلى إلقاء القبض على أعضاء الحزب وتصفيته وحل اتحاد النقابات.

ولم يكن من الحكمة أن تترك حكومة الوفد العمال فى فراغ لا تؤمن عواقبه، فسارعت إلى تأسيس اتحاد تزعمه عبد الرحمن فهمى – أحد رجالات الوفد – تحت اسم "اتحاد نقابات عمال وادى النيل"، وكان نواة هذا

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٦.

الاتحاد "النقابة العامة للعمال" التى أسسها بعض الأعضاء الذين خرجوا على نقابة عمال الصنائع اليدوية[١] بعد أن أثبتت عدم قدرتها على القيام بالمهمة التى كانت تفرضها عليها ظروف أعضائها اكتفاءً بمنهجها التقليدى الذى لا يخرج عن تقديم الرعاية الاجتماعية والمعونات المالية لأعضائها، وبعد تلاشى دورها النضالى فى الحركة الوطنية حين فقدت اهتمام الحزب الوطنى بها، لم تقم بتنظيم عمل جماعى من أجل تحسين أحوال أعضائها، ولم تساهم فى حركة الإضرابات التى وقعت فى العشرينيات الأولى.

ولكن لم تلبث حكومة الوفد أن اضطرت إلى الاستقالة إثر حادث مقتل السردار، وآلت مقاليد الأمور إلى زيور باشا، فحلت وزارته مجلس النواب، وأسس حزب الاتحاد لتأييد الحكومة وشرع البوليس يطارد رؤساء النقابات وزعماء العمال بحجة تدخلهم فى الأمور السياسية، كما أخذ البوليس يدس أنفه فى أمور النقابات ويصادر اجتماعاتها. وقد عمت إضرابات العمال البلاد مطالبة بعودة الدستور والبرلمان، ثم أعقبت وزارة زيور قيام وزارة محمد محمود فى (يونيو عام ١٩٢٨) التى عصفت للمرة الثانية بالدستور[٢].

وبلغت النقابات فى عهد الوزارتين حدًّا كبيرًا من السوء، فوثب ذوو الأطماع الحزبية إلى مراكز القيادة فيها، وتزعم محجوب ثابت فكرة إقامة اتحاد جديد للعمال ينأى بهم عن النشاط الحزبى، فوجه الدعوة فى (٢ من أكتوبر عام ١٩٢٧) باسم "نقابة العمال المتحدين" – التى كانت تضم عمال

---

(١) سيد قنديل، نقابتى، الرسالة العمالية الأولى، ص ١٨.

(2) Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 82.

السكة الحديد والترسانة والعنابر، وكان رئيسًا لها– لعقد اجتماع لبحث تكوين اتحاد عام لنقابات العمال. وعقدت بالفعل عدة اجتماعات لذلك الغرض لم تسفر عن نتيجة ما لسببين: أولهما، مطاردة الحكومة للنقابات وعدم ارتياحها لفكرة إعادة تكوين اتحاد يجمع شملها، وثانيهما، تباين الأغراض والمشارب السياسية لبعض المحامين الذين كانوا على رأس بعض النقابات، فكان لكل منهم مطامعه التى كانت انعكاسًا لمطامع حزبه، فماتت دعوة محجوب ثابت في مهدها[١].

ونجح بعض المشتغلين بالحركة النقابية فى تأسيس اتحاد من بعض النقابات فى عام ١٩٢٨ تحت اسم "الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى". وكانت بعض أموال النقابات المنضمة للاتحاد فى ذمة مستشاريها، فلجأ الاتحاد الجديد إلى القضاء واسترد أموال نقابة السيارات التى كانت كافية لشراء ثلاث سيارات أجرة ليعمل عليها المتعطلون من أعضاء النقابة، كما استرد أموال "النقابة العامة لعمال القطر المصرى" واشترى بها قطعة أرض بالسبتية بنى عليها دارًا للنقابة، وناديًا رياضيًّا لأعضائها، وهذا يوضح لنا كيف كان مستشارو النقابات يسيئون استغلال سلطتهم ويسطون على أموال النقابات.

ويعتبر هذا الاتحاد أول تنظيم عمال مصرى تمكن من إقامة علاقات مع منظمات العمال فى الخارج، فقد عقدت أواصر الصلات بينه وبين حزب

---

(١) مذكرات محمد حسن عمارة (السكرتير العام السابق لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى). مخطوط فى حوالى ٥٠ صفحة من الحجم المتوسط، ص ١٠.

العمال المستقل فى بريطانيا، كما كان على صلة بالاتحاد الدولى لنقابات العمال بأمستردام ومكتب العمل الدولى بجنيف، وقام أحمد إسماعيل - سكرتير الاتحاد - بزيارة نقابات أوروبا للدرس والتحصيل وتطبيق ما يمكن تطبيقه من نظمها فى نقابات مصر، فزار المنظمات العمالية فى اليونان وتركيا ورومانيا والمجر والنمسا(١).

وليس لدينا بيان عن عدد النقابات المنضمة للاتحاد، ومدى ما بلغه الاتحاد من نفوذ، ولكن يتضح من القليل الذى عثرنا عليه أن هذا الاتحاد كان محدود الأثر محدود النشاط، ولا نعرف تفاصيل وافية عن فحوى اتصالاته الخارجية وأهدافها، ولكن نستطيع أن نقطع أن هذه الصلات كانت سطحية، فلم يكد سكرتير الاتحاد يعود من رحلته الاستطلاعية لشرق أوروبا حتى استغنى الاتحاد عن خدماته، وشب النزاع بين أعضاء الاتحاد فتقرر إيقاف نشاطه بصفة مؤقتة.

وبقى الميدان النقابى خلوًا من اتحاد ينظم النقابات التى كانت موجودة فى ذلك الحين حتى أبريل عام ١٩٣٠، حين قامت محاولة وفدية تزعمها عزيز ميرهم - عضو مجلس الشيوخ الوفدى - لإقامة مكتب لتنظيم حركة العمال يكون نواة تأسيس اتحاد للنقابات. واستجاب لنداء عزيز ميرهم عدد من النقابات الهامة فى تلك الحقبة، أبرزها نقابة عمال ورش ترام مصر

---

(١) مقال بعنوان "حركة العمال فى مصر" بدون توقيع، الباشكاتب، مجلة سياسية أسبوعية، عدد ١٩٣٤/٧/٩.

الجديدة ونقابة عمال المطابع المصرية وجمعية رقى العمال ونقابة خريجى المدارس الصناعية وعمال ورش النجارة الميكانيكية وعمال السيارات والنقابة العامة للعمال وعمال الدخان وعمال ترام القاهرة. وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض أسفرت عن تأسيس "اتحاد عام النقابات" برياسة أحمد محمد أغا المحامى – أحد رجالات الوفد– ونصب حسنى الشنتناوى (وهو وفدى كذلك) مستشارًا للاتحاد، واتخذ الاتحاد من دار نقابة عمال ترام القاهرة مقرًا له[(١)].

الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى

وفى أوائل عام ١٩٣٠ أعاد بعض مؤسسى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (القديم) نشاطه من جديد، ولكن بدلاً من أن يكون الاتحاد نابعًا من تجمع النقابات قام الاتحاد – هذه المرة– بأعضائه فقط الذين كانوا من عشر مهن، وقام هؤلاء بتأسيس النقابات، ولم تسفر جهودهم إلا عن إقامة ثلاث نقابات هى: النقل الميكانيكى والتنظيم والحلاقين. وأسندت رياسة الاتحاد إلى داود راتب – عضو الأحرار الدستوريين– ومن ثم ما اتسم به الاتحاد من محاولة خلق سند شعبى للحزب، ولكن لم يقدر له النجاح، إذ ما لبث بعض أعضاء الاتحاد أن قاموا بحركة (انقلابية) على رئيس الاتحاد، فعزلوه فى (ديسمبر عام ١٩٣٠) ونادوا بعباس حليم زعيمًا للعمال[(٢)].

---

(١) العامل المصرى، ١٩٣٠/٥/٢٦.

(٢) سيد قنديل، المرجع السابق، ص ١٩.

كانت البلاد فى تلك الحقبة تمر بظروف سياسية عصيبة، فقد أقدمت وزارة إسماعيل صدقى – التى أعقبت وزارة النحاس فى يونيو عام ١٩٣٠– على تأجيل انعقاد البرلمان شهرًا ابتداءً من ٢١ من يونيو عام ١٩٣٠، ولكن أعضاء البرلمان صمموا على الاجتماع يوم ٢٣ لتلاوة مرسوم التأجيل، لكن الحكومة فرضت الحراسة على المجلس، وبرغم هذا تمكن البرلمان من الانعقاد، واحتجَّ على ما ارتكبته الحكومة من مخالفات للدستور، ثم تقرر – فيما بعد– مبدأ عدم التعاون مع الوزارة.

وتزعم الوفد حركة مقاومة الحكومة، مما أدى إلى وقوع عدة اضطرابات فى جبهات متعددة، واجهتها حكومة صدقى بالعنف الذى بلغ ذروته فى حوادث الإسكندرية (فى ١٥ من يوليو عام ١٩٣٠) والقاهرة، فاستغلت بريطانيا هذا الموقف وأرسلت بارجتين إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب، وأبلغت صدقى بأنه يعد مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب ومصالحهم فى مصر، كما أبلغ النحاس أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

وتمادت وزارة صدقى فى اعتدائها على الدستور، ففضت الدورة البرلمانية، ثم ألغت دستور عام ١٩٢٣ (فى ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٣٠)، واستبدلت دستور جديد، ثم أصدرت قانونًا للانتخاب اشترط أن تكون سن الناخب ٢٥ سنة، واشترط فى المندوب أن يكون مالكًا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنًا فى منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيهًا، أو مستأجرًا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويًّا،

أو حائزًا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها. وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان. وكان معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من انتخاب أعضاء البرلمان، ومن ثم ضمان عدم وصول الوفد إلى الحكم، لأن الوفد كان يعتمد على الطبقة الكادحة فى الوصول إلى الحكم، وكانت الفكرة التى استقرت فى أذهان الشعب أن الوفد هو الأمة، وبذلك تمتع الوفد بشعبية واسعة بين العمال والفلاحين.

ووسط موجة السخط التى عمت البلاد على تصرفات وزارة صدقى، وقف بعض أمراء البيت المالك فى صف الشعب، وكان أبرزهم عمر طوسون وعباس حليم. وركزت الأضواء فى صحف الوفد على عباس حليم بالذات، وكان فى شرخ الشباب له نشاط رياضى واسع، وعلى علاقة طيبة بالوفد حتى أنه صرح فى أثناء الأزمة الدستورية أنه يتخذ الوفدية "دينًا ثانيًا له بعد الإسلام"[١] وكان موقف كهذا من الحزب الذى يناضل من أجل حقوق الأمة الدستورية، كفيلاً بأن يكسب صاحبه شعبية واسعة، وهو ما حدث بالنسبة لعباس حليم، الذى زاد من شعبيته تجريد السراى له من لقب "نبيل" وحرمانه من امتيازات أبناء أسرة محمد على، حتى أن البرلمان الوفدى منحه – باسم الأمة– لقب "حضرة صاحب الشرف الرفيع"، وذلك فى اجتماعه بالنادى السعدى (فى ٢١ من يوليو عام ١٩٣٠)، بعد صدور مرسوم فض الدورة البرلمانية[٢] فأصبح اسم عباس حليم يتردد على كل لسان.

---

(١) كوكب الشرق،٥/١٢/١٩٣٠.
(٢) المصدر السابق، ٢٢/٧/١٩٣٠.

ولا ريب أن شهرة النبيل الشاب وشعبيته التى اكتسبها بعد موقفه السياسى وحرمانه من اللقب الملكى، جعل أعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى يفكرون فى إسناد الرياسة إليه لإنقاذ الاتحاد من الوقوع بين براثن حزب الأحرار الدستوريين، بعد ما اتضحت نيات داود راتب رئيس الاتحاد، ولاعتقادهم أن وجود عباس حليم على رأس الاتحاد سيدعم نفوذه، ويجمع النقابات حوله، وخاصة أنه كان معروفًا أن عباس حليم يعمل باتساق تام مع الوفد، ومن ثم كان عرضهم الرياسة عليه فقبلها، وأعلنوا فصل داود راتب من الاتحاد وإسناد الزعامة إلى عباس حليم فى (١٧ من ديسمبر عام ١٩٣٠)[١].

ولم تكن رياسة عباس حليم للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى هى المرة الأولى التى يرأس فيها منظمة عمالية، فقد كان رئيسًا شرفيًا للاتحاد الوطنى لنقابات العمال المصرية الذى تألف نتيجة لاتحاد نقابتى سائقى السيارات والميكانيكيين عام ١٩٢٢ واستمر حتى عام ١٩٢٨٠[٢]، ولكنه لم يكن مهتمًا فى تلك الفترة بالتوجيه الإيجابى لهذا الاتحاد الذى كان محدود الأثر، كما أن صلته بالمنظمات العمالية انقطعت بانفراط عقد ذلك الاتحاد الصغير.

ولم يمضِ شهر على رياسة عباس حليم للاتحاد حتى أعلن اندماج "اتحاد عام النقابات" الوفدى – الذى كان يرأسه عزيز ميرهم بعد تنحية أحمد أغا عن رياسته– فى اتحاد عباس حليم، ولعل هذا يلقى المزيد من الضوء على دور الوفد فى مساندة عباس حليم ويكشف عن سياسة الوفاق التى قامت

---

(١) مذكرات عمارة، ص ١٣.

(2) The Egyptian Gazette, 5.2.1931.

فى تلك الفترة بين الوفد والنبيل، وبرغم حرص الوفد على الاستفادة من عباس حليم فى تنظيم الحركة العمالية، على أن يكون وجوده فى الاتحاد واجهة يعمل من ورائها رجال الحزب، فإن طموح عباس حليم دفعه إلى الحرص على أن تكون له السيطرة التامة على الاتحاد، فرفض السماح بتسلُّل الوفديين إلى مجلس إدارته[١].

وضع قانون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، وأعلن فى أبريل عام ١٩٣١ بجريدة "الصفاء" لسان حال الاتحاد، وكان ذلك القانون ثمرة دراسة واسعة لقوانين اتحادات النقابات فى أوروبا، فقد أرسل الاتحاد إلى جميع اتحادات العمال بإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، يطلب نسخاً من قوانينها لدراستها، وقد أرسلت اتحادات العمال الشيوعية قوانينها للاتحاد ليسترشد بها عند وضع قانونه، ولكنها أهملت ولم تؤخذ مبادئها فى الاعتبار عند وضع قانون الاتحاد الذى أستفيد فيه كثيرًا بالمبادئ التى جاءت بقوانين الاتحاد فى أوروبا[٢].

حدَّد القانون أغراض الاتحاد فى النواحى الاقتصادية بالعمل على تأليف النقابات لمختلف المهن، وتنظيم حركة المطالبة بتشريعات العمل، والسعى لتمثيل العمال بمكتب العمل، والعمل على تحسين حال الطبقة العاملة المادية والفكرية والاجتماعية، ومساواة العمال المصريين بزملائهم الأجانب الذين

---

(١) شوكت التونى المحامى (مستشار اتحاد نقابات عمال القطر المصرى سابقًا) مقابلة شخصية فى ١٩٦٤/١٠/٤.

(٢) عباس حليم، مقابلة شخصية فى ١٩٦٤/٦/٢٦.

يعملون معهم فى مهنة واحدة فى الأجور والامتيازات على ألا تقل نسبة عدد العمال المصريين بالمؤسسات عن ٨٠%، وحق العامل فى الراحة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل بالقدر المعقول، وتحديد الحد الأدنى للأجور فى جميع المهن على أن يكون الأجر مناسبًا مع متطلبات الحياة للعامل وأسرته، وإعداد المساكن الصحية بوساطة الحكومات والبلديات وأصحاب الأعمال، وإنشاء بورصات للعمل لتشغيل العمال العاطلين، وإقامة شركات للتعاون.

وفى النواحى الثقافية نص القانون على أن من أهداف الاتحاد، العمل على "توحيد الدرجة الأولى من التعليم (الإلزامى- الأولى- الابتدائى)، وجعله إجباريًا مجانيًا لجميع المصريين بنين وبنات"، وأن ينشر الاتحاد مدارس ليلية لمحو الأمية ومدارس آخر الأسبوع **Weekend** على نحو المدارس التى ينشئها اتحاد عمال إنجلترا واتحاد عمال ألمانيا وغيرها، وإنشاء جامعة ليلية لنشر الثقافة العامة بين الطبقة العاملة، وتأسيس جريدة تنطق بلسان الاتحاد يشرف عليها العمال ويحرِّرونها بأنفسهم لتعبر عن مصالحهم وتعمل على تنويرهم، كما يؤسس الاتحاد أندية لاجتماعات العمال، وينظم فيها دورًا للكتب وغرفًا للمطالعة، وفيها تلقى المحاضرات، وتعرض وسائل التسلية البريئة على اختلافها، كما أن الاتحاد يعنى بنشر الثقافة الرياضية بين الطبقة العاملة.

وفى مجال العلاقات الخارجية نص قانون الاتحاد على أن تنظم العلاقات بين الاتحاد والاتحاد الدولى للنقابات بأوروبا **I.F.T.U**. ومكتب العمل بجنيف، واتحادات الدول الشرقية، وإرسال مندوبين سنويًا لحضور مؤتمرات العمال لدرس حالاتهم ونظمهم وقوانينهم.

وفى مجال التنظيم، نص القانون على تأليف نقابة من العمال الذين لا توجد لهم نقابة تمثلهم باسم "نقابة العمال المختلطة" إلى أن يصل عدد كل طائفة من مشتركيها إلى خمسين، فيعلنوا تأليف نقابة باسم طائفتهم. وأن يؤلف الاتحاد العام اتحادات مركزية فى كل مركز من مراكز القطر المصرى به ثلاث نقابات أو أكثر خاضعة للاتحاد العام.

وحرص القانون على تأكيد أن الاتحاد العام والاتحادات المركزية والنقابات لا يتدخلون فى الشئون السياسية والدينية، وأن الاتحاد سيقوم بحماية كل عامل يفصل من عمله بسبب اشتغاله بالنقابات[١].

ومن الواضح أن لهذا القانون مصدرين: أحدهما، قوانين اتحادات العمال فى الخارج وثانيهما، قانون نقابة عمال الصنائع اليدوية الذى يبدو أثره واضحًا فى النص على قيام الاتحاد بتأدية الخدمات الثقافية والرياضية للأعضاء وإقامة شركات للتعاون.

ولم تكن حكومة صدقى لتدع الاتحاد يشب عن الطوق، وتعظم قوته بازدياد عدد النقابات المنضمة إليه، وخاصة أن كل الشواهد كانت تدل على أن هناك صلة وثيقة تربط الاتحاد بالوفد بما يشبه التحالف، فأسرعت الحكومة على إغلاق دار الاتحاد فى ١٥ من مارس عام ١٩٣١، وشنت على النقابيين حربًا فى أرزاقهم، فكانت تفصلهم وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر، وتزج بهم فى سجون الأقسام بمختلف أنحاء القاهرة[٢].

---

(١) الصفاء، ١٩٣١/٤/٣.

(٢) مذكرات عمارة، ص ١٥.

وقد وجه رئيس الاتحاد إنذارًا[١] إلى إسماعيل صدقى قدم إلى محكمة السيدة زينب فى ٣٠ من مارس عام ١٩٣١، طالبه فيه برد أموال الاتحاد التى كانت قد صودرت، وسحب رجال البوليس من أمام دار الاتحاد، وألا يكون ملزمًا بدفع ٢٥ جنيهًا كتعويض عن كل يوم من الأيام التى تعطل فيها الاتحاد عن العمل. ولكن القاضى رفض قبول هذا الإنذار. فكتب الاتحاد مذكرة إلى رئيس الحكومة ناشده فيها العدول عن مطاردة الاتحاد، ولكن دون جدوى، فجأر الاتحاد بالشكوى إلى الاتحاد العام لنقابات العمال البريطانيين طالبًا التدخل لدى الحكومة الإنجليزية للضغط على الحكومة المصرية حتى تعدل عن مناهضتها للاتحاد. فتقرر حضور وفد من الاتحاد الإنجليزى مكون من ثلاثة أعضاء برياسة مستر بين السكرتير العام لدراسة أحوال النقابات المصرية[٢]، ولكن حكومة صدقى عملت على منع وصوله.

وحين عقد مؤتمر اتحاد النقابات العالمى بمدريد (فى أواخر يوليو عام ١٩٣١)، أوفد اتحاد نقابات عمال القطر المصرى سكرتيره العام (إبراهيم زين الدين) لحضور المؤتمر وتقديم شكوى عمال مصر من تكبيل الحرية النقابية، وكان من نتيجة ذلك أن اتخذ المؤتمر قرارًا بالاحتجاج[٣]، على ما تتخذه الحكومة المصرية من وسائل القمع ضد الاتحاد العام، وناشد حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات بذل مساعيها لدى الحكومة

---

(١) مصر، ١٩٣١/٣/٣١.

(٢) أبو الهول، ١٩٣١/٦/١٢.

(3) Zaki Badaoui, op. cit., p. 29.

المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال، كما قرر المؤتمر إيفاد سكرتير الاتحاد الدولى إلى مصر لعمل تقرير عن أحوال العمال المصريين ونقاباتهم.

وفى خريف عام ١٩٣١ وصل والتر سكفنلز Walter Scavenlis سكرتير الاتحاد الدولى للعمال إلى القاهرة، وحاولت الحكومة أن تحول بينه وبين لقاء العمال، ولكن الاتحاد نجح فى إقامة مؤتمر بالمعادى حضره ممثلون عن ٣٣ نقابة من نقابات الاتحاد، واستمر الاجتماع ثلاث ساعات[١]. وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين ورفع مذكرة إلى الاتحاد الدولى ذهب فيها إلى ضرورة تحسين أحوال عمال مصر ورفع الاضطهاد عنهم.

وكان لهذا النشاط الدعائى المضاد للحكومة على مستوى المنظمات العمالية فى الخارج أثره الكبير فى إقدام الحكومة على محاولة إصدار تشريعات للعمل، واستعانت فى هذا بخبير أجنبى من مكتب العمل الدولى وضع مشروعًا لتشريع العمل، كما أنشأت الحكومة مكتب العمل، وجعلته ملحقًا بوزارة الداخلية لأن مسائل العمل كانت تعد عندئذ من اختصاص جهاز الأمن العام. ولم تعن الحكومة بإصدار التشريع.

لذلك أصدر الاتحاد بيانًا فى ديسمبر عام ١٩٣٢ حمل فيه على الحكومة واتهمها بحرمان العمال من تمثيلهم بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال، والاعتداء على الحرية النقابية بإغلاق دور النقابات والاتحاد العام، وإهمال معالجة أزمة البطالة، وطالب الاتحاد فى ختام بيانه بإطلاق الحرية النقابية[٢].

---

(١) البلاغ، ١٠٣١/١٠/٧.

(٢) الوادى، ١٩٣٢/١٢/٢٨.

ولكن الحكومة لم تعدل عن خطتها فى مطاردة الاتحاد وغلق دوره، وإلقاء القبض على أعضائه، حتى أصبح وجوده فى حكم العدم من أواخر عام ١٩٣٢ حتى أوائل عام ١٩٣٤ إلا ما كان يصدره رئيسه من خين لآخر من بيانات الاحتجاج على تصرفات الحكومة فى المسائل العمالية.

وعمرت تلك الفترة بالاضطرابات والقضايا السياسية وخاصة قضية القنابل المشهورة وما تبعها من تشديد الإجراءات البوليسية، وعلو مد العنف فى مواجهة النشاط العمالى، مما أدى إلى توقف النشاط العمالى العلنى، وبقى للنقابات دورها البارز فى المقاومة السياسية التى كان يوجهها الوفد[١].

وفى أوائل عام ١٩٣٤ أعاد الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى نشاطه متخذًا من دار عباس حليم بقصر الدوبارة مقرًّا له ووضع الاتحاد برنامجًا جديدًا للعمل هدفه تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأجور، وتقديم خدمات ثقافية ورياضية وعلاجية لأعضائه، وإلحاق العاطلين منهم بالعمل، والتدخُّل فى المنازعات التى تنشب بين النقابات المنضمة إلى الاتحاد وأصحاب الأعمال لمحاولة الوصول إلى ما يشبه نظام عقود العمل المشتركة، هذا بالإضافة إلى العمل على تجميع العمال فى نقابات لبث الوعى النقابى بينهم[٢].

وقد بلغ عدد النقابات المنضمة للاتحاد حدًا أثار مخاوف الحكومة، وخاصة بعد ما بدا أثر توجيهات الاتحاد واضحًا فى إضراب عمال المدابغ

---

(١) مذكرات عمارة، ص ٢٠.

(٢) عباس حليم، مقابلة شخصية فى ١٩٦٤/٦/٢٦.

وعمال الفواخير والجزارين، كما أن انضمام نقابات عمال السكك الحديدية من سائقى القطارات وعمال المناورة والحركة وكذلك عمال الترام وثورتيكروفت، أعطى الاتحاد قوة لا يستهان بها إذا ما لجأ إلى تنظيم عمل جماعى ضد رأس المال، خاصة أن عدد أعضاء الاتحاد وفروعه (الاتحادات المركزية) فى الجيزة والفيوم والمنيا وأسوان وطنطا والمنصورة ودمنهور والإسكندرية وحلوان ومنوف وبنها بلغ حوالى ٣٠٠ ألف عامل[١].

وقد وضع الاتحاد برنامجه الاجتماعى موضع التنفيذ، فأقم نظامًا للعلاج الطبى، واهتم بالرياضة البدنية، ومحو الأمية. كما خصص زيًّا موحدًا للأعضاء وكان هذا الزى يتكون من قميص وبنطلون وغطاء للرأس أطلق عليه اسم "المصرية"، كما كان الأعضاء يحيون بعضهم البعض برفع اليد على الطريقة النازية[٢]. وكان رئيس الاتحاد على علاقة ودية بالمستر "جريفز" مدير مكتب العمل الحكومى، فقد بارك الأخير جهود الاتحاد فى التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، مما جنّب المكتب الحكومى مواجهة المشاكل، ونجح الاتحاد فى عقد اتفاقات جماعية باسم العمال مع أصحاب الأعمال قريبة الشبه بعقود العمل المشتركة، كان أهمها ذلك الذى عقد بين أصحاب الفواخير والعمال، فقد تعرضت تجارة الفخار فى أوائل الثلاثينيات للكساد،

---

(1) The Egyptian Gazette. 22. 6.1934

(٢) ويعكس هذا النظام طموح عباس حليم السياسى، فقد كان شغوفًا بالنازية، وكان يهدف إلى إيجاد تنظيم سياسى شعبى يمكن أن يكون له ثقل سياسى فى حياة البلاد، يتيح له المشاركة فى الحكم، حتى تسنح الفرصة لخلع الملك فؤاد وإقامة نظام حكم يسمح بنقل العرش إلى فرع حليم (حديث شخصى مع عباس حليم فى ١/٧/١٩٦٤)، ولكن الأيام أقنعته بالعدول عن أحلامه السياسية.

مما دفع أصحاب الفواخير إلى تخفيض أجور العمال وتوفير عدد كبير منهم، فقام العمال بإضرابات عدة أسفرت عن تدخل الاتحاد بين المضربين وأرباب العمل والتوصل إلى اتفاق يقضى بأن تتوقف مصانع الفخار مدة شهر حتى يتم بيع الإنتاج المتراكم فى مخازنها، على أن تدفع المصانع ١٠% من قيمة مبيعات الإنتاج للعمال، ثم تستأنف عملها بعد مرور الشهر دون المساس بأجور العمال. ووقع على ذلك الاتفاق أصحاب ٣٢ مصنعًا للفخار، وأبلغ الاتحاد صورته إلى مكتب العمل، ولكن أحد أصحاب الفواخير خرج على الاتفاق وطلب من البوليس حمايته، فتدخل البوليس واستخدم العنف مع العمال، ففشل الاتفاق وعاد العمال إلى الإضراب(١).

ومع مرور الأيام أخذ الاتحاد يزداد نفوذًا بزيادة عدد النقابات المنضمة إليه، وعنى بتنظيم الإضرابات المتفرقة التى قام بها العمال للمطالبة بتحسين أجورهم وخاصة أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال مما خلق مشكلة بطالة عجزت الحكومة عن حلها. وكانت دار الاتحاد ملتقى العمال من كل حدب وصوب لتدارس شئونهم. ورأت الحكومة أن تضع لهذا النشاط حدًا، فأصدر كين بويد مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية أوامره بمنع العمال من دخول دار الاتحاد، فضرب البوليس حصارًا حول الدار (فى ٢٠ من يونيو عام ١٩٣٤). فاجتمعت الهيئة التنفيذية للاتحاد فى مقهى بالخازندار، وقررت تنظيم زحف من العمال لدخول الدار عنوة(٢).

---

(1) The Egyptian Gazette, 22.6.1934.

(٢) مذكرات عمارة، ص ٢٢.

وصل العمال إلى دار الاتحاد متفرقين فى صباح اليوم التالى، ثم تجمعوا أمامها وكان عددهم يربو على المائتين، فأحاطوا بالقوة التى كانت تحاصر الدار واشتبكوا معها فى معركة استعملت فيها العصى من الجنود والحجارة والزجاجات من العمال، واضطر أفراد القوة أن ينجوا بأنفسهم أمام تكاثر العمال، واستنجدوا بالداخلية وفى تلك الأثناء تمكن الكثير من العمال من الدخول إلى حديقة دار الاتحاد، واستمرت المعركة بينهم وبين رجال القوة الذين حاصروهم داخل الدار، استخدم فيها العمال الحجارة وأصص الزرع، ورد عليهم البوليس – الذى كان قد وصلته نجدة كبيرة– بإطلاق الرصاص حتى تمكن من اقتحام الدار وإلقاء القبض على ٩٥ عاملاً من مختلف النقابات. وأسفر الحادث عن إصابة سبعة من العمال بطلقات الرصاص كانت إصابات بعضهم خطيرة، كما أصيب عدد من رجال البوليس بجروح[١].

قد أثار هذا الحادث عطف الرأى العام على العمال، وشرعت الصحف تتناول الحادث كل من وجهة نظرها الخاصة فذرفت صحف الوفد المداد بسخاء على ضحايا الحكومة، بينما رمت الصحف المؤيدة للحكومة العمال بتهمة إشاعة الفوضى وانتهاج سبل البلشفية. ونظر فريق ثالث من الصحف إلى المشكلة نظرة موضوعية فطالب بضرورة إصدار تشريع يحمى العمال من عسف أصحاب الأعمال وإطلاق الحرية النقابية من عقالها.

---

(١) البلاغ، ١٩٣٤/٦/٢١.

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث مات أحد العمال[1] الذين جرحوا برصاص البوليس فشيعت جنازته فى شبه مظاهرة سياسية وعمالية، وتقدم المشيعين كبار رجال الوفد وعباس حليم، وقام عمال النقل بعدة إضرابات احتجاجًا على اعتقال إخوانهم العمال المتهمين، كان أبرزها إضراب سائقى التاكسى وسائقى وعمال ثورنيكروفت. وأصدر الاتحاد بيانًا ناشد فيه العمال التزام الهدوء والسكينة انتظارًا لكلمة القضاء[2].

وفى ٢٩ من يونيو ألقى القبض على عباس حليم، ولكن لم يلبث أن أطلق سراحه بتدخل السفير البريطانى – نتيجة لمساعى الأمير محمد على– دون أن توجه إليه تهمة معينة. وتمت محاكمة العمال المتهمين فى الحادث وكان معظمهم من قادة النقابات البارزين، فحكم على البعض مددًا متفاوتة، وأطلق سراح البعض الآخر. وتوقف نشاط الاتحاد ونقاباته نتيجة لوجود المنظمين البارزين فى السجن.

إن مسئولية الدم العمالى الذى أريق فى ٢١ من يونيو عام ١٩٣٤ تقع – فى رأينا – على عاتق المنظمين النقابيين الذين قادوا زحف العمال على دار الاتحاد، فوضعوا أنفسهم أمام البوليس وجهًا لوجه فى معركة يعلمون جيدًا لمن سيكون النصر فيها، فلم يكن مجديًا أن يدخل العمال دار الاتحاد عنوة، ولكن كان الأجدى أن يعمد الاتحاد ممثلاً فى نقاباته إلى إعلان

---

(١) هو إبراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين.

(٢) البلاغ، ١٩٣٤/٧/٢.

الإضراب العام فى جميع أنحاء البلاد – وقد كان فى مركز يسمح له بهذا– لإجبار الحكومة على إطلاق الحرية النقابية والاعتراف بالاتحاد. لقد كانت العناصر القيادية التى نظمت هذا الزحف محدودة الخبرة بالتنظيم وتوجيه النضال الجماعى، برغم أنها تضمنت أناسًا من الرعيل الأول الذى خدم الحركة بإخلاص طيلة ربع قرن من الزمان.

ومهما يكن من أمر، فقد أظهر هذا الحادث الاتحاد بمظهر بطولى بين صفوف العمال وحين استأنف نشاطه بعد خروج أعضاء الهيئة التنفيذية من السجن فى ديسمبر عام ١٩٣٤ انضم إليه عدد كبير من النقابات، وكان العمال يتسابقون لتسديد الاشتراكات وحمل بطاقات العضوية(١).

وقام الاتحاد فى تلك المرحلة بتأسيس شركة تعاونية للسجاير، بقصد تشجيع العمال على المساهمة فى المشروعات الاقتصادية، ومن ثم كانت فكرة تأسيس الشركة برأس مال عمالى خالص، تعود أرباحه على العمال وحدهم. فوزعت الأسهم على العمال بالتقسيط المريح، ولكن انتشارها كان محدودًا لوقوع العمال تحت ظروف اقتصادية سيئة فى وقت كان فيه الانخفاض هو الطابع المميز للأجور، ولذلك بدأت الشركة عمليا برأس مال مدفوع قدره ثلاثون ألف جنيه دفعها عباس حليم بصفة سلفة للشركة. ونميل إلى الاعتقاد أن عباس حليم استغل اسم الاتحاد فى تأسيس هذه الشركة، فهو يعلم جيدًا أن أحوال العمال أسوأ من أن تسمح بجمع رأس المال اللازم للمشروع، وأن

---

(١) سيد قنديل، نقابتى، ص ٢٥.

استغلال اسم الاتحاد فى شركة تنتج السجاير الشعبية كان من شأنه أن يضمن استثمارًا مربحًا لرأس المال الذى دفعه عباس حليم نظرًا لما كان متوقعًا من إقبال العمال على شراء إنتاج الشركة التى تحمل اسم اتحادهم.

وقد تحقق هذا بالفعل - فى بداية الأمر- فحقق المشروع نجاحًا ملحوظًا، وأقبل العمال على تشجيع إنتاج الشركة، ولكنها تعرضت لحرب ضروس شنتها الحكومة وشركات الدخان الاحتكارية. وقاومت الحكومة عملية بيع الأسهم، وشن الوفد فى صحفه حملة على الشركة، وحرض العمال على عدم تسديد بقية أقساط الأسهم. وتدهور المركز المالى للشركة، مما ترتب عليه تصفيتها فى عام ١٩٣٦[١].

على أن أقوى ضربة وجهت إلى الاتحاد العام لنقابات العمال هى تلك التى سددها الوفد فى فبراير عام ١٩٣٥، حين أقام "المجلس الأعلى للعمال" فى شكل اتحاد للنقابات نجح فى اقتناص عدد كبير من النقابات التى كانت منضمة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، فكان "المجلس الأعلى للعمال" إسفينًا شق الحركة العمالية إلى قسمين، شايع أحدهما الوفد، وانضم الآخر إلى عباس حليم. فكانت فرصة ذهبية اقتنصها البوليس السياسى للقضاء على الاثنين معًا.

ولكن انقسام الحركة العمالية لم يمنع العمال من تلبية داعى النضال الوطنى حين تمس مصالح البلاد. فقد بقيت النقابة هى الخلية الأولى التى

---

(١) مذكرات عمارة، ص ٢٤.

تجمع عمال المؤسسة وتبرز دورهم السياسى حين ينفجر سخط الشعب. وكان للعمال دور بارز فى المظاهرات التى قامت فى نواحى القاهرة وبعض المدن الكبرى فى نوفمبر عام ١٩٣٥ احتجاجًا على تصريح صمويل هور[١] وزير خارجية بريطانيا المتعلق بالدستور، ولمطالبة زعماء الأحزاب السياسية بالاتحاد للحفاظ على الحقوق الدستورية للأمة. وأصيب كثير من العمال فى هذه المظاهرات وسقط أحدهم قتيلاً برصاص البوليس، كما قتل عدد من الطلبة كذلك، وقام إضراب عام فتوقفت الحياة الاقتصادية فى القاهرة، واحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال حدادًا على الشهداء.

وقد أدت هذه الحوادث إلى اتفاق الأحزاب على إقامة جبهة وطنية على أساس إعادة دستور ١٩٢٣، وإجراء انتخابات حرة والعمل على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا طبقًا لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس – هندرسن فى ربيع عام ١٩٣٠– وكللت مساعى الجبهة بالنجاح، وأسفرت عن تأسيس "الجبهة الوطنية" من الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطنى وبعض المستقلين. وكتبت الجبهة للملك وللحكومة البريطانية، فاستجاب الملك فؤاد لطلب الجبهة وأصدر أمرًا ملكيًا فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣، ووافقت الحكومة البريطانية على عقد معاهدة على شرط أن

---

(١) صرح هور فى ٩ نوفمبر عام ١٩٣٥ أن الحكومة البريطانية نصحت بألا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل، وأن الآخر لا ينطبق مع رغبات الأمة. (انظر/ عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج ٢، ص ٢٠٠).

تتباحث الحكومتان - بمساعدة مستشاريهما العسكريين- بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل[١].

وكانت هذه الأحداث فرصة مناسبة لترميم الصدع الذى أصاب الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بعد تأسيس الوفد للمجلس الأعلى للعمال، فدعا الاتحاد إلى عقد مؤتمر لنقابات العمال لبحث موضوع اشتراك العمال فى الجبهة الوطنية. واجتمع المؤتمر فى ٢٢ من ديسمبر عام ١٩٣٥ وقرر تأليف "كتلة برلمانية" عمالية، بغرض تمثيل الطبقة العاملة ببعض أفرادها وبمن تأنس فيهم التوفر على مبادئها فى البرلمان الذى تسفر عنه الانتخابات، وتأييد مبادئ الجبهة الوطنية والعمل على دوامها واستمرارها[٢]، ولكن أحدًا لم يعر اهتمامًا لقرارات المؤتمر.

وحين صدر القانون بتحديد ساعات العمل فى الصناعات الخطرة، اجتمع ممثلو النقابات المنضمة للمجلس الأعلى للعمال فى ١١ من يناير عام ١٩٣٦ لدراسة القانون، ثم قرروا الاحتجاج عليه، وطالبوا الحكومة بإعادة النظر فيه، وتكوين لجنة لاستطلاع رأى العمال، وعرض القانون المعدل فى الدورة البرلمانية التالية[٣].

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج ٢، ص ٢٠٢-٢١٢.

(٢) الأهرام، ١٩٣٥/١٢/٢٩.

(٣) البلاغ، ١٩٣٦/١/١٢.

ولكن حين دعا الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى عقد مؤتمر مماثل فى ١٢ من يناير عام ١٩٣٥ لمناقشة مشروع قانون عقد العمل الذى وضعه المجلس الأعلى للعمل والعمال[١]، فقام البوليس بمنع العمال من دخول دار الاتحاد حيث مكان انعقاد المؤتمر فنظم العمال مظاهرة طافت شوارع القاهرة ومرت بوزارة التجارة والصناعة وبمجلس الوزراء والبرلمان، واجتمعت لجنة تنظيم المؤتمر فى مقر نقابة موظفى المحال التجارية، وأصدرت قرارًا بالاحتجاج على مشروع قانون عقد العمل وتحديد ساعات العمل فى المحال الخطرة بتسع ساعات، وطالبوا بجعل الأعضاء الذين ينوبون عن العمال فى المجلس الأعلى للعمل يتساوون فى العدد مع مندوبى أصحاب الأعمال، وأن يكون اختيار مندوبى العمال لمدة سنتين، كما طالبوا بتحديد ساعات العمل فى المحال التجارية والصناعية بحيث لا تزيد على ثمانى ساعات، ومطالبة الحكومة بالانضمام إلى مكتب العمل الدولى، والاحتجاج على عدم السماح بعقد مؤتمر العمال لدى رئيس الوزراء ووزير الحقانية ووزير التجارة والصناعة، وإبلاغ الاحتجاج إلى سفراء الدول فى مصر، ومكتب العمل الدولى بجنيف، واتحاد نقابات العمال بباريس[٢].

وقد حمل عام ١٩٣٦ نذر اضمحلال شأن اتحاد نقابات عمال القطر المصرى، فقد ألغى الملك فاروق مرسوم حرمان عباس حليم من امتيازات

---

(١) كان المجلس الأعلى للعمل والعمال يتكون من ممثلين لاتحاد الصناعات والحكومات والعمال، تختارهم الحكومة، ويختص بالنظر فى شئون العمال ووضع مشروعات القوانين المتعلقة بالعمل والعمال. وقد تأسس هذا المجلس فى ٣١ من ديسمبر عام ١٩٣٢.

(٢) البلاغ، ١٩٣٦/١/١٢.

أفراد أسرة محمد على وأعاد له لقب "النبيل"، فانصرف عباس حليم عن الاهتمام بشئون العمال، وأخذ يتنصل من تبعاته، وخاصة أن النحاس كان على رأس الوزارة التى شكلت لمفاوضة الإنجليز، وكان وجود عباس حليم على رأس الاتحاد بعدما ساءت علاقته بالوفد من شأنه أن يظهره بمظهر المناوئ للحكومة الوطنية، والذى يضع العقبات فى طريق تحقيق أمل الشعب، كما أن اهتمامه بالعمال لم يعد له ما يبرره بعد أن استنفد أغراضه، ولم تبد فى الأفق بشائر تحقيق مطامعه السياسية.

وهكذا أخذ الاتحاد يتداعى، وطارد رجال القلم المخصوص البارزين من أعضائه وزج بهم فى السجن، وحررت لهم محاضر التحرى، وحرض البوليس الشركات والمصانع على فصل المنظمين النقابيين من أعضاء الاتحاد، كما تعقب دور النقابات التى أسستها جهود رجال الاتحاد فأغلقها واستولى على أموال وأوراق الاتحاد المركزى بالإسكندرية الذى استنجد سكرتيره بالاتحاد العام وهدد بحل الاتحاد المركزى بالإسكندرية إذا لم يقم الاتحاد العام ببذل الجهود لحماية أعضائه(١). ولكن ما من مجيب فقد انفرط عقد الاتحاد، وعادت النقابات تناضل منفردة من أجل تحسين أحوال أعضائها وظروف عملهم.

وكما شهد عام ١٩٣٦ توقف نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، شهد أيضًا موجة عارمة من الإضرابات العمالية اجتاحت البلاد

---

(١) من زكى أبو العلا إلى محمد حسن عمارة فى يونيو عام ١٩٣٦ (انظر/ ملحق ١).

وكانت أبرزها إضرابات عمال النسيج والسكر النقل، وقد قامت تلك الإضرابات بدافع من سوء الأحوال الاقتصادية التي كان يعيش العمال في ظلها.. فلقد شهدت تلك الفترة نوعًا من التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية، فتأسست مجموعة من المؤسسات والشركات، وخاصة في صناعة النسيج برأس مال مشترك، وأدى صدور قانون عقد العمل في عام ١٩٣٥ وتحديد مكافأة تمنح للعامل عند تركه الخدمة بعد مرور سنوات معينة حددها القانون إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى فصل العمال ثم إعادة تعيينهم كل بضعة شهور، وبذلك لا يكون للعامل مدة خدمة يستحق عنها مكافأة، كما اتجه معدل الأجور إلى الانخفاض برغم أن الأسعار كانت آخذة في الارتفاع وبقيت ساعات العمل لا تعرف حدودًا، ومن ثم كان انفجار السخط العمالي على هذه الأوضاع السيئة الذي اتخذ مظهرًا عنيفًا بعكس سوء تنظيم هذه الإضرابات، فقد لجأ العمال إلى تحطيم الآلات والمرافق، وأدى هذا إلى اتباع الحكومة الشدة معهم فأطلق الرصاص على العمال في مصانع السكر بالحوامدية، وعلى عمال الترام بالإسكندرية، ورفض رئيس الوزراء النحاس باشا مقابلة وفد عمال وسائقي السيارات قدم لرفع مطالب العمال وأهان رئيسه[1]، وقبض على زعماء تلك الإضرابات ووجهت إليهم تهمة الشيوعية.

هيئة تنظيم الحركة العمالية وتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية

كان من أثر المطامع الحزبية والشخصية التي وجهت مصير الحركة العمالية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى منتصف الثلاثينيات، أن اتجه

---

(١) سيد قنديل، نقابتي، ص ٣١.

بعض قادة العمال ممن تربَّوا فى حجر اتحادات العمال فى تلك الحقبة وتمرَّسوا بالعمل النقابى، إلى ضرورة إيجاد حل عمالى للأزمة التى مرت بها الحركة نتيجة تصارع الأطماع الحزبية والشخصية، ومن ثم أسسوا "هيئة تنظيم الحركة العمالية" فى ١٢ من سبتمبر عام ١٩٣٧ بهدف إعادة نشاط النقابات وتنظيمها وبث الدعاية لإعادة حزب العمال كهيئة سياسية تحمى العمال من الوقوع بين براثن الأحزاب السياسية، وأخيرًا تحذير العمال من الأشخاص والجماعات التى تعمل باسمهم لغايات خاصة[١].

وشرعت هذه الهيئة فى التمهيد لإقامة اتحاد عام للنقابات فأخذ مندوبو النقابات يجتمعون للتشاور، وبدأت الهيئة تجمع شمل النقابات وتعيد تنظيمها برغم الصعوبات المادية التى كانت تعترض طريقها.

لكن لم يكد يمضى شهر ونصف الشهر على قيام الهيئة حتى عاد عباس حليم فى الثانى من نوفمبر عام ١٩٣٧ من رحلة كان قد قام بها إلى أوروبا فى أغسطس، وظهر اتجاه بين أعضاء الهيئة للعودة إلى العمل مع عباس حليم الذى كان قد صرح[٢] قبل سفره بأنه يعتزم استئناف رياسته للحركة العمالية بعد أن كان قد أوقف نشاطه مدة ثمانية عشر شهرًا "حتى يتمكن الوفد من عقد معاهدة الصداقة مع إنجلترا، وللحصول على قرار بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى جو مفعم بالسلام". فنظم مؤيدوه استقبالاً عماليًا حافلاً له بالإسكندرية والقاهرة، وأصبحت الهيئة تعقد اجتماعاتها برياسته.

---

(١) مذكرات عمارة، ص ٢٧.

(2) The Egyptian Gazette, 11.8.1937.

وفى الأول من مارس عام ١٩٣٨ أعلن تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية من ٣٢ نقابة برياسة عباس حليم، وبعد شهر أجرى تعديل على رياسة الاتحاد فأسندت إلى محمد الدمرداش الشندى، وكان عاملاً فنيًا من عمال النسيج بالإسكندرية فاز بعضوية مجلس النواب ووجه سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة، أحدهما عن استطلاع رأى الحكومة فى إصدار قانون للاعتراف بالنقابات، والآخر عن نشاط المجلس الاستشارى للعمل والعمال. وكانت هذه هى المرة الأولى التى يرتفع فيها صوت واحد من العمال داخل قاعة مجلس النواب بمطالب عمالية[١]. ومن ثم كان اختيار النائب العمالى الأول رئيسًا للاتحاد، واختار مجلس الاتحاد لعباس حليم مركز "الزعيم"! والحق أن عباس حليم لم يكن له أى نفوذ يذكر على هذا الاتحاد، فقد كانت العناصر العمالية النشيطة هى التى توجه أموره.

وكان لهذا الاتحاد نشاط كبير فى المطالبة بإصدار تشريعات العمل، فنظم مظاهرة ٨ من مايو عام ١٩٣٨ للمطالبة بالاعتراف بالنقابات، وإعادة النظر فى قانون إصابات العمل، وتخفيض ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وحل مشكلة البطالة[٢]، فوعدت الحكومة بإجابة مطالب العمال، وحين أغفلت الحكومة إجابة تلك المطالب لجأ الاتحاد إلى تنظيم الإضراب عن الطعام حتى تصدر تشريعات العمل فى (١٣ من يونيو عام ١٩٣٩) ونجح هذا الإضراب فى إرغام الحكومة على إدراج مشروع قانون

---

(١) سيد قنديل، نقابيتى، ص ٣٧.

(٢) البلاغ، ١٩٣٨/٥/٨.

الاعتراف بالنقابات فى جدول أعمال مجلس النواب بإحدى جلسات دورة الانعقاد، ونوقش المشروع بمجلس النواب، وظل موضع نقاش طويل حتى عام ١٩٤٠، ثم اتخذ فيه قرار فى فبراير عام ١٩٤٠، لكن مجلس الشيوخ اعترض عليه فتوقف صدوره(١).

وقد أدى هذا النضال من أجل إصدار تشريعات العمل إلى التفاف العمال حوله، بقدر ما أدى إلى جلب سخط الحكومة عليه ونحت العناصر التى كانت على رأس الاتحاد – وجميعها من العمال- بالاتحاد نحو الاستقلال التام عن الهيئات السياسية للأفراد، فقرر الاتحاد أن يتحمل أعباءه بنفسه حتى يتمكن من تنظيم صفوف العمال تنظيمًا صحيحًا يعود بالخير عليهم ويحقق أمانيهم، ولم يجد الاتجاه الذى نادى به البعض بجعل عباس حليم رئيسًا شرفيًا للاتحاد أذنًا صاغية، بل أعلن الاتحاد تنصله من كل علاقة بعباس حليم وبغيره من السياسيين، وشرع الاتحاد يعد نظامًا إداريًا جديدًا ولائحة جديدة(٢).

ولكن ظروف قيام الحرب العالمية الثانية كانت فرصة هيأت للحكومة سبيل القضاء على الاتحاد بمطاردة قادته وإلقاء القبض عليهم بحجة خطورتهم وقيامهم بنشاط هدام. وبذلك لم يقدر للمحاولة الأولى لاستقلال الحركة العمالية عن الساسة أن تعمر طويلاً.

---

(1) Zaki Badaoui. op. cit.. p.42.

(٢) محضر جلسة الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية، ١٩٣٩/٧/٨، مدون بخط اليد على صفحة بحجم الفولسكاب ومحفوظ لدى محمد حسن عمارة.

لقد كانت فترة ما بين الحربين مهدا لاتحادات النقابات التى ولدت فى أوائل العشرينيات، ثم نمت وترعرت حتى وصلت إلى درجة كبيرة من القوة والتنظيم فى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى. وكان أبرز ما يميز تلك الحقبة من تاريخ الحركة العمالية أنها كانت تعمر بالجهود التى بذلتها الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية، كما امتازت بذلك النوع من الاتحادات ذى النشأة المعكوسة، فمن المعروف أن النقابات هى نواة الاتحاد العمالى إذ إن الاتحاد العام يمثل تجمع المصالح العمالية فى مواجهة رأس المال، ولكن منذ أواخر العشرينيات أصبحت الاتحادات تنشأ أولاً بعدد قليل من النقابات، ثم تأخذ على عاتقها مهمة تأسيس النقابات ووضع لوائحها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دار الاتحاد مقرًا لها، ولذلك لم يكن هذا النوع من النقابات يعمر طويلاً فسرعان ما كان يتداعى بمجرد انهيار الاتحاد.

وبرغم تعاقب الاتحادات، ووجود أكثر من اتحاد للنقابات فى وقت واحد، فقد بقيت "النقابة" هى بؤرة النضال الجماعى من أجل تحسين ظروف العمل، وقد نجحت بعض النقابات فى الحصول على اتفاق مع أصحاب الأعمال تشبه عقود العمل المشتركة. كما أن دور النقابة فى العمل السياسى كان واضحًا، فكانت تغذى حركة المطالبة بالدستور.

وثمة ظاهرة أخرى حكمت مصير النقابات فى تلك الفترة هى عدم وجود وعى نقابى تام بين العمال، ولا أدل على هذا من سيطرة أفراد بعينهم على عدد من النقابات، فكان باستطاعة كل منهم أن يؤلِّف نقابة تجمع عمال

مهنته متى شاء ويحلها متى أراد، ويناصر هذا الحزب أو ذاك. وقد أدى هذا إلى عدم وجود تربية نقابية سليمة تخلق العناصر القيادية التى تستطيع متابعة برنامج النقابة، ومن ثم ما كان يحدث من انهيار النقابة بمجرد فصل أعضاء مجلس إدارتها من عملهم أو اعتقالهم.

وبقى أسلوب العمل النقابى ينحصر فى تقديم الخدمات الاجتماعية للعمال من أعضاء النقابة وكذلك الإعانات المالية، ولم يكن هناك رباط بين أعضاء النقابة أوثق من سوء أحوال وظروف العمل فى المؤسسة التى يعمل بها أعضاء النقابة، فعندئذٍ كان العمل النقابى يرقى إلى مرتبة المساومة الجماعية، فكانت تقوم النقابة بتنظيم الإضرابات وتفاوض أرباب العمل للوصول إلى أحسن شروط التعاقد الحر، ولكن شاب معظم تلك الإضرابات ما اتسمت به أحياناً من اللجوء إلى العنف والتخريب، وقد كان هذا الأسلوب يؤدى إلى فشل الإضرابات، وإلى تبديد وجود النقابة ذاتها.

وقد ظلت الحركة موزعة بين الأحزاب، منقسمة على نفسها حتى بداية النصف الثانى من الثلاثينيات فنمت الروح الاستقلالية وأثمرت عملاً نضاليًا على درجة فائقة من التنظيم.

الفصل الثالث

مؤتمرات نقابات العمال (١٩٤٤ -١٩٥٢)

واجهت الحركة العمالية أعنف الضربات حين نشبت الحرب فى عام ١٩٣٩، فطارد البوليس النقابيين، واعتقل البارزين من زعمائهم، وناءت الأحكام العرفية بكلكلها على العمال فحظرت النشاط العمالى بمنعها للإضرابات، وكان أن تفرقت النقابات - كما رأينا فى الفصل السابق- من جديد بتداعى اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية وإغلاق دورها.

وكما كانت الحرب وبالاً على حركة العمال من حيث تقييد الحرية النقابية فإنها أدت إلى زيادة حجم الطبقة العاملة، ونال العمال - فى أثنائها- الاعتراف القانونى بنقاباتهم.

ولما كان نمو الحركة العمالية وازدهارها مرتبطًا بنمو الصناعة وما يتبعه من اتساع الطبقة العاملة، وتعقد العلاقات بين العمل ورأس المال، لذلك نعرض فيما يلى تطور الصناعة فى أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، لنقف على ظروف العمل وأحوال العمال فى تلك الحقبة.

أفادت الحرب العالمية الثانية الصناعة المصرية كثيرًا، فلم تؤد ظروف الحرب إلى نقص الواردات فحسب، بل أدت ظروف وجود حوالى ٢٥% من قوات الحلفاء المحاربة فى مصر إلى ازدياد الطلب على

المنتجات الصناعية، فألحق ٢٠٠ ألف عامل مصرى بورش الصيانة والمصانع الحربية التابعة للقوات البريطانية، كان من بينهم ثمانون ألفًا من العمال المهرة، وساعد "مركز إمدادات الشرق الأوسط" بعض الصناعات بتزويدها بالمواصفات الفنية ويسر لها سبيل الحصول على قطع الغيار والمواد الخام، ووجدت بعض المنتجات المصرية طريقها إلى الأقطار المجاورة، حيث كانت المنتجات الصناعية شحيحة لتعذُّر الاستيراد من الخارج، وأدت هذه الظروف إلى ازدهار بعض الصناعات، وبصفة خاصة النسيج والأغذية المحفوظة والكيماويات والزجاج والجلود والأسمنت ومواد البناء الأخرى، والبترول والصناعات الميكانيكية، بينما تأسست صناعات جديدة مثل حفظ وتعليب الخضروات، وصناعة المطاط (الإطارات) وصناعة قطع الغيار والأدوات المختلفة، كما تنوعت الصناعات الكيماوية والدوائية، وقامت صناعة الجوت كذلك[١].

وكانت السنوات الثلاث الأولى من الحرب سنوات رخاء بالنسبة للصناعة المصرية، ولكن بعض الصناعات التى كانت وليدة الحرب لم تلبث أن تداعت أمام المنافسة الأجنبية، غير أن الواردات الأجنبية أصبحت محدودة – نسبيا- نظرًا لقيام الصناعات المحلية بمواجهة متطلبات السوق المحلية، فاستوردت مصانع جديدة، وتأسس العديد من المصانع.

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار الكثيرين على إنشاء مصانع أخرى للغزل والنسيج تدار بالآلات الميكانيكية حتى بلغ عدد مصانع

---

(1) Charles Issawi. Egypt at mid-century, pp141-142.

الغزل فى عام ١٩٤٨ تسعة عشر مصنعًا، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع، وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن فى عام ١٩٤٦ نحو ٤٠٤٣٢ طنًا من الخيوط القطنية بعد أن كان نحو ثلاثين ألف طن فى عام ١٩٣٨، وبلغ إنتاج مصانع المنسوجات القطنية فى عام ١٩٤٦ نحو ٢٠٣،٦٧٣،٦٥٦ مترًا من الأقمشة بعد أن كان نحو ١٣٠ مليون متر فى عام ١٩٣٨، وكان إنتاج تلك المصانع يسد ٨٠% من حاجة الاستهلاك المحلى. أما مصانع غزل الصوف ونسجه فكانت تسد ٢٠% من حاجة الاستهلاك المحلى، ونمت صناعة غزل الحرير ونسجه، وصناعة التريكو الكتان، والخشب المضغوط والخزف، ونشأت صناعة الورق والأوانى المنزلية وأدوات الكهرباء والبلاستيك والألمنيوم والنحاس والحديد(١).

وحين حل عام ١٩٤٩ زادت وطأة المنافسة الأجنبية على جميع قطاعات الصناعة وتراكمت البضائع المخزونة وأغلقت بعض المصانع ثم أتاحت الحرب الكورية للصناعة المصرية فرصة التنفس من جديد لارتفاع أسعار القطن، مما أدى إلى تزايد القوة الشرائية المحلية، ومقاومة المنافسة الأجنبية. وفى عام ١٩٥١ واجهت الصناعات المصرية -وبخاصة النسيج- الكثير من الصعاب نتيجة للصراع الإنجليزى- المصرى وما تبعه من اضطراب الأحوال الداخلية فى البلاد(٢).

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج ١، ص ٢٧٥- ٢٧٦.

(2) Charles Issawi, op. cit., p. 142.

لقد ترتب على زيادة الطلب على الأيدى العاملة لخدمة جيوش الحلفاء فى أثناء الحرب ونتيجة لزيادة النشاط الصناعى، تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن جريًا وراء فرص العمل التى كانت متاحة، وسبل الكسب الميسرة.

وكان من المتوقع أن تغلق المصانع الحربية -التى أقامها الحلفاء- أبوابها بمجرد انتهاء الحرب، وكان معنى هذا أن يصبح العمال الذين يعملون فى تلك المصانع بلا عمل، وقد حاولت الحكومة إيجاد حل للمشكلة المنتظرة حين أشرفت الحرب على نهايتها عام ١٩٤٤، ودارت مفاوضات بين وزارة الشئون الاجتماعية وممثلين لاتحاد الصناعات وللسلطة العسكرية البريطانية اقترح فيها أن تبيع السلطة العسكرية البريطانية هذه المنشآت للحكومة المصرية[١]. ولكن يبدو أن الصعوبات المالية قد اعترضت سبيل هذا الاقتراح فلم تتم الصفقة.

وما لبثت تلك المصانع أن أغلقت أبوابها بمجرد انتهاء الحرب كما توقفت معظم الصناعات التى نشأت نتيجة لظروف الحرب. فتفاقمت مشكلة البطالة، وأدى وجود جيش العاطلين إلى انخفاض مستوى الأجور برغم الارتفاع المطرد للأسعار وازدياد تكاليف المعيشة على النحو الذى يبينه الإحصاء التالى[٢]:

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣٠٠.

(2) National Bank of Egypt. 1898-1948, p. 75.

(يونيو/ أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠%)

نهاية السنة	سعر الجملة	تكاليف المعيشة
١٩٣٩	%١٢٢	%١٠٨
١٩٤٠	%١٤٣	%١٢٢
١٩٤١	%١٨٣	%١٥٦
١٩٤٢	%٢٥١	%٢١٥
١٩٤٣	%٢٩٢,٧	%٢٥٧,٢
١٩٤٤	% ٣٣٠,٣	%٢٩٢,٢
١٩٤٥	% ٣٣٣,٤	%٢٩٠,٥

وهكذا كانت الطبقة العاملة - في نهاية الحرب- ترزح تحت أقسى الظروف، وزاد الأمر سوءًا اكتظاظ المدن بمن هاجروا من الريف وعدم عودتهم إلى قراهم.

وكانت حكومة الوفد قد أصدرت قانون الاعتراف بالنقابات فى عام ١٩٤٢، وتشكلت نقابات لعمال المؤسسات فى ظل القانون، وشرعت تلك النقابات تنظم النضال من أجل المطالبة بإيجاد حل للأزمة، فوقع عدد من الإضرابات التى لقيت مقاومة الحكومة، واستطاعت النقابات - أحيانًا- أن تحقِّق بعض المطالب كما حدث حين هدد عمال شركة مياه القاهرة بالإضراب إذا لم تستجب الشركة لمطالبهم الخاصة بتحسين الأجور وتخفيض ساعات العمل، فتدخل وزير الشئون الاجتماعية فى الأمر وهدَّد باستيلاء

الحكومة على الشركة إذا لم تستجب لما يكون عادلاً من مطالب العمال[1]، فسلمت الشركة ببعض المطالب وتغاضت عن الأخرى.

واضطرت حكومة أحمد ماهر أمام ضغط العمال واتساع إضراباتهم إلى إصدار كادر عمال الحكومة الذى ينظم الأجور وقواعد منح العلاوات وغيرها، وقد أدى إصدار هذا الكادر إلى قيام موجة من السخط بين العمال الذين يعملون بالشركات والمؤسسات الأهلية، فهبوا يطالبون بتطبيق كادر عمال الحكومة عليهم، وبدأت النقابات تتصل ببعضها البعض بغرض تكوين جبهة لتوحيد النضال من أجل هذه الغاية، وقد أثمرت هذه الاتصالات تأسيس "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية".

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية

لم يكن قانون الاعتراف بنقابات العمال (القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢) يسمح بإقامة اتحاد عام لنقابات العمال حتى لا تجر الحكومة - التى كانت تمثل المصالح الرأسمالية- على نفسها المتاعب حين يتجمع العمال كطبقة فى تنظيم قوى يتمتع بشخصية اعتبارية تستند إلى القانون. وسمح القانون بإقامة اتحادات مهنية تجمع نقابات عمال المهنة الواحدة بشروط معينة حددها القانون.

ولكن التحايل على القانون كان ميسورًا، وضربت حكومة الوفد بنفسها - التى أصدرت القانون- أول مثل للتحايل عليه حين أسست اتحادًا لنقابات

(١) محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص ٢٩٦.

العمال الموالية للوفد تحت اسم "رابطة النقابات". وسار العمال على نفس الدرب، فحين أرادوا تأسيس اتحاد لنقاباتهم اختاروا اسم "مؤتمر" وأطلقوه على اتحادهم ليكون واجهة تحمي وجوده ولا توقعه تحت طائلة القانون. فكان أول تجمع لنقابات العمال بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات تحت هذا الاسم هو "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية".

ترجع نشأة هذا المؤتمر إلى عام ١٩٤٤، عندما أعلن مشروع كادر عمال الحكومة فى نوفمبر متضمنا مقدمة تشير إلى ما يعانيه العمال من حرمان فى معيشتهم، وطالب بالقضاء على هذه المتاعب بتيسير سبل الحياة لهم. وقد استرعى هذا المشروع ومقدمته أنظار العمال ودفعهم إلى التفكير فى تطبيق هذا الكادر على عمال المؤسسات الأهلية، لذا أجرت النقابات اتصالات فيما بينها، وتم الاتفاق على عقد اجتماع فى ٩ من ديسمبر عام ١٩٤٤ بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعقد الاجتماع فى الموعد المحدد، وتناقش ممثلو النقابات فى مشروع الكادر وفى الطريقة التى يتقدمون بها إلى أولى الأمر طالبين تطبيقه عليهم، وإعداد المذكرات اللازمة فى مثل هذه الحالة، وحددوا يوم ١٦ من ديسمبر موعدًا لاجتماعهم التالى.

وفى نفس الوقت كان أعضاء مجلس إدارة نقابة شركة مصر الجديدة يفكرون فى نفس الموضوع، ووجهوا الدعوة بالفعل إلى بعض النقابات للاجتماع بدار نقابتهم بمصر الجديدة، وكان ذلك فى اليوم التالى للاجتماع الذى عقد بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعندما علم المجتمعون بما دار فى الاجتماع السابق، رأوا ضرورة توحيد الجهود بتشكيل جبهة واحدة تتقدم بمطالب العمال، ومن ثم قرَّروا الاشتراك فى اجتماع ١٦ من ديسمبر.

حضر ذلك الاجتماع ستون مندوبًا يمثلون ثلاثين نقابة من أكبر النقابات فى مصر، وتم الاتفاق على إطلاق اسم "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية" على الجبهة التى تكونت من اتحاد عمال تلك النقابات، ووافق المجتمعون على صيغة المذكرة المزمع تقديمها إلى الجهات المختصة وإلى القصر الملكى للمطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال البلاد، دون تفرقة بين عامل الحكومة وعامل المؤسسة الأهلية[١].

استمر المؤتمر ينظم نضال النقابات المنضمة إليه، وينطق باسمها، وكان يضم فى عام ١٩٤٥، ٢٥ نقابة من نقابات القاهرة هى نقابات عمال النقل والمرافق (الترام – مصر الجديدة – ثورنيكروفت – الأتوبيس – النور – المياه – الطيران) ونقابات الشركات الصناعية (مطبعة مصر – السكر بالحوامدية – سيجوارت – أسمنت طرة – الميكانيكا والكهرباء – الحرير بحلوان – الكاوتشوك الأفريقية – التطريز والرسم – مصر للسينما والتمثيل)، بالإضافة إلى نقابات عمال ومستخدمى المحال التجارية، ومستخدمى دور السينما، وعمال كوتسيكا، وشركة أراضى الدلتا. وكانت تؤيد المؤتمر سبعون نقابة من نقابات الأقاليم، وبلغ عدد أعضاء نقابات المؤتمر بالقاهرة وحدها خمسة عشر ألفًا من العمال[٢].

---

(١) نشرة نقابة مستخدمى المحال التجارية بالقاهرة، أول مايو عام ١٩٤٦، ص ٦، ٧.

(٢) نفس النشرة، نفس التاريخ، ص ٨.

وفى سبتمبر عام ١٩٤٥ وردت أنباء عن عقد المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى بباريس، فأوفد مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى المؤتمر العالمى ثلاثة مندوبين، واعتمدهم المؤتمر العالمى كأعضاء، وبذلك اكتسب مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية صفة شبه رسمية. وفى ٢٨ من نوفمبر ١٩٤٥ عقد اجتماع عام لنقابات القاهرة والأقاليم أدلى فيه المندوبون بتفاصيل أبحاث وقرارات مؤتمر باريس، واستقر رأى المجتمعين على الكفاح المنظم المستمر فى سبيل حياة أفضل، وأن يكون المؤتمر هو المحرك والموجه لهذا الكفاح، ومن ثم كان اتجاههم إلى إعداد دستور للمؤتمر، وتشكيل لجان لبحث القوانين ووضع الاقتراحات الخاصة بتعديلها..

وانحصرت أهداف المؤتمر فى تنظيم العمال المصريين على أسس ديموقراطية دون تفرقة فى الجنس أو الدين داخل "مؤتمر نقابات عمال مصر"، وتمثيل العمال المصريين فى الاتحاد العالمى لنقابات العمال وجميع المؤتمرات الدولية، وإثبات حق المؤتمر الطبيعى فى الاشتراك الفعلى فى وضع القوانين العمالية وإقرارها، وكذا الدفاع عن مصالح العمال أمام الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وأخيرًا تنظيم كفاح العمال ضد الاعتداءات التى تقع عليهم، وفى سبيل التحرُّر الوطنى وتوطيد أركان الديموقراطية وتدعيم أسس الأمن الدولى.

أما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد حددها المؤتمر على النحو التالى[1]:

١- الديموقراطية الكاملة داخل النقابات المنضمة إليه والتعاون الوثيق بينها.

٢- التبادل المنظم للمعلومات والخبرة فى العمل النقابى لدعم تنظيم الحركة العمالية.

٣- القضاء على كل ما يعرقل النضال النقابى والنضال فى سبيل أهداف المؤتمر وذلك باتخاذ جميع الوسائل لحماية المناضلين عن العمال ضد الفصل والتهديد والإرهاب والاعتقال وإعانة أسرهم فى أثناء اعتقالهم، وكفايتهم ماديًا فى أثناء فصلهم.

٤- استخدام جميع الطرق لتفسير أهداف وغايات المؤتمر بالمحاضرات والنشرات والاجتماعات العامة وإصدار جريدة عمالية تنطق باسمه وتعبر عن آرائه.

ويتضح من هذا الطابع التنظيمى الهادف الذى اكتسبه المؤتمر بعد اتصاله بالمنظمات العمالية فى الخارج من خلال المؤتمر التأسيسى لاتحاد العمال الدولى، ومن ثم حرصه على الإعداد لتكوين تنظيم عمالى كبير يجمع نقابات العمال فى البلاد تحت رايته ويكون بمثابة تجمع للطبقة العاملة فى مواجهة رأس المال، ونعنى به "مؤتمر نقابات عمال مصر" الذى بدأ مؤتمر المؤسسات والشركات الأهلية يعد العدة لكى يكون نواة له، وحرصه أيضًا على تأكيد التمسك بالديموقراطية داخل المؤتمر والنقابات المنضمة إليه، وكذلك اهتمامه بتنظيم كفاح العمال من أجل التحرر الوطنى وتوطيد دعائم الديموقراطية وتدعيم السلام العالمى.

---

(١) النشرة السابقة، نفس التاريخ، ص ٧ ، ٨.

وكما شهد عام ١٩٤٦ دخول مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات فى مرحلة تنظيمية جديدة، شهد أيضًا التحامه بالعمل الوطنى للمطالبة بالجلاء.

فقد تقدمت حكومة النقراشى (٢٤من فبراير عام ١٩٤٥ – ١٥ من فبراير عام ١٩٤٦) بمذكرة إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ من ديسمبر ١٩٤٥ تطلب فيها فتح باب المفاوضات من أجل إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، واستبدالها باتفاق للدفاع المشترك، فردت الحكومة البريطانية مؤكدة تمسكها بالقواعد الجوهرية التى قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأى العام فى البلاد. ففى ٩ من فبراير خرجت مظاهرة ضخمة من طلبة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) ولكنها اصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس، وأصيب ٨٤ من الطلبة بإصابات جسيمة، كما قامت عدة مظاهرات فى الأقاليم كان البوليس يقمعها بالعنف، وكان رد الفعل شديدًا فى البلاد مما اضطر وزارة النقراشى إلى الاستقالة (١٥ من فبراير عام ١٩٤٦).

وأسندت الوزارة إلى إسماعيل صدقى الذى كسب الرأى العام – فى البداية– بسماحه بقيام المظاهرات مع الاحتياط لحفظ الأمن[١]. وتألفت لجنة مشتركة من الطلبة فى ١٧ من فيراير أصدرت ميثاقًا وطنيًا يرتكز على ثلاثة مبادئ: الجلاء – ودولية القضية المصرية – والتحرُّر من العبودية الاقتصادية، ولكن الطلبة أحسوا أنهم فى حاجة إلى قوة تدعم الكفاح من أجل الجلاء فبدعوا يتصلون بالعمال، وأثمرت هذه الاتصالات عن تكوين "اللجنة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية،ج ٣، ص ١٨٤.

الوطنية للعمال والطلبة" التى نظمت إضرابًا عامًّا يوم ٢١ من فبراير باعتباره يوم الجلاء[١].

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية عضوًا باللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ومن ثم اشتراكه فى تنظيم هذا الإضراب وما تبعه من نضال وطنى من أجل الجلاء.

وقد حدد المؤتمر موقفه من الحركة الوطنية فى بيان نشر بالنشرة التى كان يصدرها تحت اسم "المؤتمر"، فذكر أن الهيئات السياسية القائمة أنكرت قضية الوطن وتآمرت مع المستعمر، ووقفت فى وجه الكفاح الشعبى، ولذلك وقعت على عاتق العمال "مسئولية قيادة الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية"، لتحقيق الجلاء عن وادى النيل عسكريًّا بطرد جيوش الاحتلال من البلاد، واقتصاديًّا بنزع سيطرته المالية عليها، وإداريًّا بطرد الموظفين الإنجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية، فالعمال يكافحون من أجل التحرُّر التام من الاستعمار لأن فيه تحقيقًا لرفع الأجور، وانخفاض ساعات العمل، وتمتع العمال بمستوى معيشة أحسن، وأن على العمال أن ينظموا صفوف الشعب المناضل ولا يسلموا قيادته لأيدى أعداء الحركة الوطنية الذين خانوها فى الماضى ويخونونها فى الحاضر. ففى انتصار قضية الوطن انتصار لقضية العمال[٢].

---

(١) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٥٦، ص ٩٨.

(٢) المؤتمر، نشرة غير دورية تصدر عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم ٥، ١٩٤٦/٤/٢٥.

وأصدر المؤتمر بياناً هاجم فيه جماعة الإخوان المسلمين لقيامها بتأليف لجنة للطلبة والعمال قامت بنشر بيانات هاجمت فيها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ولاشتباك أعضاء الجماعة فى معارك مع العمال بشبرا الخيمة استخدمت فيها العصى، وطالب المؤتمر الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الاعتداءات(١).

مؤتمر نقابات عمال مصر

أدى قيام مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية بدور فعال فى النضال الوطنى عام ١٩٤٦ إلى علو شأنه واتساع نفوذه وزيادة التفاف النقابات حوله، ومن ثم سعى للخروج عن نطاقه المحدود ليضم جميع نقابات العمال فى مصر فى منظمة جديدة تحمل اسم "مؤتمر نقابات عمال مصر" وزود النقابات بمشروع لائحة النظام الأساسى للمؤتمر المزمع تأسيسه لدراسته وإبداء الرأى فيه.

وقد حدد مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر أهدافه بالعمل على تنظيم العمال المصريين، النقابيين منهم والمحرومين من حق تأليف النقابات، على أسس ديموقراطية دون تفريق بينهم على أساس الجنس أو الدين أو القومية أو العقيدة السياسية، داخل مؤتمر نقابات عمال

---

(١) نفس النشرة، نفس التاريخ.

مصر الذى يعتبر بذلك الهيئة التى تضم العمال جميعًا وتنظمهم وتقود كفاحهم، كما يقوم المؤتمر بتمثيل العمال المصريين فى الاتحاد العالمى لنقابات العمال وفى جميع المؤتمرات الدولية. ويتمسك المؤتمر بحقه الطبيعى فى الاشتراك الفعلى مع الهيئات التشريعية فى وضع القوانين العمالية وإقرارها والدفاع عن مصالح العمال إزاء الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وكذلك تنظيم كفاح العمال ضد الاعتداء الذى يقع على حقوقهم، وتنظيم كفاحهم فى سبيل التحرر الوطنى، وتصنيع البلاد، وتوطيد أركان الديموقراطية وتدعيم أسس السلام الدولى[١].

ولم تخرج الوسائل التى حددها النظام الأساسى للمؤتمر الجديد على ما جاء بقانون مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وبدت فى مشروع اللائحة ظاهرة جديدة، فقد نصت المادة الثامنة على أن المؤتمر يعمل على تنظيم العاملات فى رابطات توجههن إلى الكفاح النقابى والوطنى[٢].

ووضع مشروع لائحة للجان الإقليمية التى تضم النقابات التابعة للمؤتمر بالأقاليم حددت فيه أغراضها بالعمل على تقوية النقابات، وضم العمال غير النقابيين إلى نقاباتهم أو مساعدتهم على تكوين نقابات لهم إذا لم تكن لهم نقابات، وإيجاد اتصال فعلى بين النقابات المماثلة فى المنطقة وبين النقابات المماثلة لها فى المناطق الأخرى، وبحث حالة العمل والمستوى

---

(١) مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص ٥، ٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٩.

الاجتماعى فى المنطقة والسعى بجميع الوسائل لتحسينها، ودراسة القوانين ومشروعات القوانين لإبداء وجهة نظر العمال فيها. وأخيرًا تنظيم ثقافة عمالية لعمال الأقاليم بإقامة المكتبات وإلقاء المحاضرات وإصدار النشرات.

وقد اتخذ مشروع اللائحة من قانون اتحاد النقابات الدولى نموذجًا له، واستفاد منه إلى أبعد الحدود وخاصة فى الناحية التنظيمية، وتمثيل النقابات فى المؤتمر بنسبة عدد أعضائها، كما اقتبس الكثير من قانون مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية.

وما إن تم وضع الأساس القانونى والتنظيمى للمؤتمر المزمع تأسيسه حتى وجه مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الدعوة إلى جميع نقابات العمال لحضور الاحتفال بعيد أول مايو عام ١٩٤٦ بناء على توصية اتحاد النقابات العالمى بباريس ومشاركة لعمال العالم فى الاحتفال بعيدهم، ولإعلان مولد "مؤتمر نقابات عمال مصر"(١).

وفى اليوم المحدد للاجتماع فوجئ العمال – الذين وفدوا من جميع أنحاء البلاد- بمحاصرة البوليس لمقر المؤتمر ولمكان الاجتماع، ولكنهم نجحوا فى عقد اجتماعهم فى مكان آخر حيث أُعلن تأسيس "مؤتمر نقابات عمال مصر"، وتمت الموافقة على لائحته الأساسية واتخذ المجتمعون قرارًا

---

(١) من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها، رسالة رسمية فى ١٩٤٦/٤/٢٥. (انظر/ ملحق ٣).

بالإجماع بتقديم مذكرة إلى إسماعيل صدقى يحددون فيها مطالب العمال الاقتصادية والسياسية[١].

وبدت فى هذا الاجتماع أولى ثمرات جهود المؤتمر لتنظيم العاملات، فانضمت "رابطة العاملات بالقاهرة" إلى عضوية المؤتمر، ودعيت لحضور الاجتماع التأسيسى، فحضرت الاجتماع مندوبات عن الرابطة، وألقت إحداهن (حكمت الغزالى) كلمة الرابطة، فشرحت أغراضها التى انحصرت فى بث روح الوعى والإدراك لمن يعوزه حتى تتحد العاملات مع العمال كقوة لنجاح الحركة العمالية، إذ إن "هدف الرابطة الأول دخول العاملات النقابات ليشعرن بأن لا فرق بينهن وبين العمال، فمصلحتهم واحدة، وآمالهم واحدة، وعدوهم واحد"، كما أن من أغراض الرابطة تكتيل العاملات فى وحدة تدافع عن حقوقهن كنساء، والعمل على تحقيق المساواة مع الرجل فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية، المطالبة بحق العمل ومساواة الأجور أى أجر مماثل لعمل مماثل، ومن الناحية السياسية المطالبة بحق الانتخاب مثل الرجل تمامًا، حتى لا يسرى على المرأة قانون لم تشترك فى وضعه. أما من الناحية الاجتماعية، فيجب العمل على تسهيل الحياة أمام المرأة بفتح دور الحضانة، وبيوت الأمومة ورياض الأطفال، وإقامة مطاعم شعبية، وتعميم الوحدات الصحية، هذا عدا حق التعليم المجانى بجميع مراحله، كما يجب أن تعطى المرأة نفس الحقوق على الأطفال مثل الرجل

---

(١) مقال بعنوان "صفحة من كفاح العمال فى مصر" بدون توقيع، مجلة رابطة الشباب، العدد ١٦٠.

تمامًا، وأن تمنح إجازة مدة شهر قبل الوضع وشهر بعد الوضع، بالإضافة إلى التأمين الاجتماعى. "فالرابطة تعمل على التخلص من استغلال أصحاب الأعمال للمرأة العاملة من ناحية، واستغلال الرجل لها من ناحية أخرى"(١).

ولعل اهتمام مؤتمر نقابات عمال مصر بتنظيم العاملات هو أول اهتمام من نوعه بالمرأة العاملة، فيما عدا المحاولة التى قام بها "اتحاد نقابات عمال وادى النيل" - الذى أقامه الوفد فى ١٩٢٤- فقد أفردت جريدته الأسبوعية "اتحاد العمال" صفحة للمرأة العاملة كان يدعو الاتحاد من خلالها إلى تنظيم صفوف العاملات، وكان هذا أمرًا طبيعيًا بعدما حدث من اشتراك المرأة فى ثورة ١٩١٩، وإثباتها لوجودها كقوة لها وزنها فى النضال الوطنى، ولكن تلك المحاولة لم تتجاوز نطاق الدعوة، ولم يترتب عليها قيام تشكيل نقابى نسائى.

وليس لدينا معلومات عن النشاط النقابى النسائى فى مصر على الإطلاق، فلم نسمع عن وجود نقابة للعاملات حتى فى أكثر الفترات نشاطًا، ولم تضع اتحادات العمال التى ظهرت فيما بين الحربين فى برامجها الاهتمام بتنظيم العاملات، وربما كان مرد هذا إلى قلة عدد العاملات فى الصناعة بوجه عام، وكان المجال الوحيد لاستخدام المرأة ينحصر فى صناعة حلج القطن وصناعة النسيج، وعلى وجه العموم كن يعملن فى أعمال ثانوية لا تجعل لهن وزنًا يغرى المنظمين النقابيين بتنظيمهن فى نقابات خاصة

---

(١) المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم ٦، ١٩٤٦/٥/١٨.

بهن، كما وقفت التقاليد حائلاً بينهن وبين الاشتراك فى النقابات مع العمال جنبًا إلى جنب.

الواقع أن سوء الأحوال الاقتصادية التى كان يعانى منها العمال فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان الدافع الأول لتجمعهم واتحاد نقاباتهم، فقد لجأت المصانع التى دعت ظروف الحرب إلى إنشائها، وكذلك المصانع التى وسعت نشاطها نتيجة زيادة الطلب على إنتاجها فى أثناء الحرب، إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض أجور عمالها أو الاستغناء عن بعضهم، حين عجزت عن الصمود أمام المنافسة الأجنبية. وكانت مشكلة عمال النسيج بشبرا الخيمة هى المثال البارز لهذه الحالة.

فقد أغلقت مصانع النيل (وكانت من أكبر مصانع النسيج بالمنطقة) أبوابها، ونتج عن هذا تعطيل آلاف العمال، كما أنذرت مجموعة من المصانع عمالها برغبتها فى إيقاف نشاطها وتخفيض أجور من يرغب فى الاستمرار فى العمل من عمالها، وأدى هذا إلى وقوع اضطرابات من جانب العمال واجهتها الحكومة بالعنف، فألقت القبض على عدد كبير منهم، وتدخل مؤتمر نقابات عمال مصر فى الأمر، فأجرى مفاوضات مع وزارة الشئون الاجتماعية من أجل الوصول إلى حل للمشكلة، ولكن الحكومة لم تفعل أكثر من إطلاق سراح من كانت قد اعتقلتهم من العمال مقابل أخذ تعهُّد كتابى على كل منهم بإطاعة القانون ونظام المصنع الذى يعمل به، وعدم الاشتراك فى أى إضراب مهما كان نوعه وإلا تعرض للوقوع تحت طائلة القانون[١].

---

(١) الوفد المصرى، ١٩٤٦/٦/٨.

ولكن العمال لم يذعنوا لقرار الحكومة، وامتنعوا عن العمل إلا إذا سمح لهم بالعودة إلى أعمالهم بدون قيد أو شرط مع عدم المساس بأجورهم، وأدى هذا الموقف من جانب العمال إلى زيادة الأمر سوءًا، فإن أحدًا لم يعرهم التفاتًا، وطحنتهم البطالة، وعانت أسرهم من جراء ذلك الكثير.

وتباين موقف الصحف إزاء هذه المشكلة، فوقفت الصحف اليسارية فى جانب عمال شبرا الخيمة تدعو إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلتهم، وكان "الوفد المصرى" فى مقدمة تلك الصحف وشنت جريدة الإخوان المسلمين حملة على العمال اتهمتهم بأنهم يستجيبون لذوى المبادئ الهدامة، وأن هدفهم "الهدم الفوضوى"، وكانت تشير بهذا إلى اتهام العمال بالخضوع لتوجيه الشيوعيين[١].

ولم تكن ظروف عمال النسيج بالإسكندرية بأفضل من ظروف إخوانهم عمال شبرا الخيمة، فقد قامت مصانع "شركة النزهة" وبعض مصانع النسيج الأخرى بتوفير أعداد كبيرة من العمال فأضرب العمال احتجاجًا على ذلك، وقامت الحكومة بإلقاء القبض على عدد منهم، وأضرب بعضهم عن الطعام، وحين ذهب وفد من العمال إلى مكتب العمل يطلبون النظر فى مشكلتهم والإفراج عن المسجونين من زملائهم لم يعرهم أحد التفاتًا، فأصدرت "الجبهة المتحدة لنقابات عمال الإسكندرية" بيانًا احتجت فيه على تصرفات أصحاب الأعمال، وطالبت بحل مشكلة العمال المفصولين، وهددت بإعلان الإضراب العام إذا لم تحل مشكلتهم[٢].

---

(١) الإخوان المسلمين، ١٩٤٦/٦/٢٠. الإخوان المسلمين، ١٩٤٦/٦/٢٠.

(٢) الوفد المصرى، ١٩٤٦/٦/٢١.

وكانت هذه الظروف هى المحور الذى دارت حوله المذكرة التى رفعها مؤتمر نقابات عمال مصر إلى رئيس الوزراء فى ١٠ مايو والتى افتتحت بالاحتجاج على ما أقدمت عليه الحكومة من مصادرة للاجتماع الذى عقد فى أول مايو، ومنع الاحتفال بالعيد العالمى للعمال، وعرضت المطالب التى ينادى بها المؤتمر باعتباره الهيئة التى تمثل جميع النقابات، وحددت مدة شهر لإجابة هذه المطالب يعلن بعدها الإضراب العام إذا لم تتحقق. وكان أول هذه المطالب سياسيًا وهو تحقيق الجلاء التام سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا عن وادى النيل فورًا، أما المطالب الأخرى فكانت اقتصادية، فطالبوا بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع العمال لتحسين أحوالهم وما يترتب على ذلك من زيادة قدرتهم الشرائية فتحل الأزمة الاقتصادية، ومكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من إغلاقها، واستيلاء الحكومة على كل مصنع يحاول إغلاق أبوابه، وشراء الحكومة لورش الجيش الأمريكى والبريطانى، وعلى الحكومة أن تقوم بإصدار قانون التأمين ضد البطالة، وطالبوا بالإفراج عن القادة النقابيين[1] الذين قبض عليهم بسبب نشاطهم النقابى والوطنى، وتحديد ساعات العمل لجميع العمال المصريين بما لا يزيد عن أربعين ساعة فى الأسبوع مع عدم المساس بالأجور، واعتبار الأول من مايو من كل عام عيدًا عامًا لجميع العمال المصريين بأجازة مدفوعة الأجر[2].

---

(١) كانوا ثلاثة هم: محمد يوسف المدرك، محمود العسكرى، طه سعد عثمان، وجميعهم من النقابيين الشيوعيين، وقد قبض عليهم بتهمة الحض على كراهية الرأسمالية.

(٢) المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم ٦، ١٨/٥/١٩٤٦.

ولكن مرت عشرة أيام دون أن تحرك الحكومة ساكنًا، أو تهتم بالاتصال بزعماء المؤتمر فأنفذ المؤتمر الرسائل إلى النقابات يحثها على إرسال برقيات إلى رئيس الوزراء لتأييد مطالب المؤتمر وإعلان تضامنها معه، وأن يُرسل نص البرقية إلى إحدى الصحف اليومية فى صبيحة ٢٥ مايو، وتقوم كل نقابة بطبع نص مذكرة المؤتمر إلى رئيس الوزراء وتوزيعه على العمال سواء كانوا مشتركين فيها أو غير مشتركين[١].

انهالت البرقيات على الحكومة، وبدأت خطورة الحركة تبدو واضحة. وقبل موعد تنفيذ الإضراب العام بأربعة أيام (٥ من يونيو) اتصل بالمؤتمر أحد رجال صدقى، وطلب إيفاد مندوبين من أعضاء المؤتمر لمقابلة وزير الشئون الاجتماعية والتفاهم معه حول مطالبهم، وحين التقى المندوبون بالوزير اتفق الطرفان على تأجيل موعد الإضراب على أن يقوم الوزير بعرض الأمر على اتحاد الصناعات للنظر فى تحقيق المطالب، ولكن اتحاد الصناعات رفض الموافقة على هذه المطالب، ومن ثم قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر تحديد يوم ٢٥ من يونيو عام ١٩٤٦ لتنفيذ الإضراب العام إذا لم تحقق المطالب قبل يوم ٢٠ من يونيو. وانهالت برقيات النقابات على الحكومة من جديد لتأييد مطالب المؤتمر[٢].

---

(١) من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحلات التجارية، فى ١٩٤٦/٥/٢١، (انظر/ ملحق ٤).

(٢) مجلة رابطة الشباب، العدد ١٦٠، ١٩٤٧/٥/١.

واستطاعت الحكومة أن تدق إسفينًا شق وحدة العمال، فلما كان عمال النقل هم ركيزة التأثير فى الرأى العام - حين تتوقف المواصلات عند قيام الإضراب وتتعطل مصالح الناس- فيضغط الرأى العام على الحكومة لإجابة مطالب تلك الفئة المظلومة، ومن ثم يكون نجاح الإضراب مؤكدًا.. فقد جمعت الحكومة مندوبين من نقابات عمال النقل بالقاهرة - بوسيلة أو بأخرى- وعقد اجتماع فى وزارة الشئون الاجتماعية قرر فيه عمال النقل التزامهم بعدم تنفيذ قرار الإضراب على أن يتم تشكيل لجنة وزارية عليا من العمال وأصحاب الأعمال ومندوبين عن الحكومة وممثلين لمجلس الشيوخ والنواب، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها فى ٩ من يوليو.

وأسقط فى يد مؤتمر نقابات عمال مصر بخروج القوة المؤثرة فى نجاح الإضراب على قراره، ولم يتم تنفيذ الإضراب، وفى ليلة ١١ من يوليو قضى المؤتمر نحبه، فقد ألقى القبض على زعمائه، وعلى البارزين من النقابيين ضمن موجة الاعتقالات العارمة التى قضت بها حكومة صدقى على الأصوات التى ارتفعت لمعارضة مشروع معاهدة صدقى - بيفن، وقد قبض فى تلك الليلة على بعض الكتاب والصحفيين وطلبة الجامعة، ووجهت إلى الجميع تهمة العمل على قلب نظام الحكم والترويج للشيوعية، فكانت حركة الاعتقالات هذه حلاً ضمنيًا لمؤتمر نقابات عمال مصر.

يتضح من دراستنا لمؤتمر نقابات عمال مصر أنه قد نشأ فى البداية على نطاق محدود جمع عمال الشركات والمؤسسات الأهلية لغرض اقتصادى، ثم ما لبث أن أدرك القائمون على أموره ما لاتحاد النقابات من

قدرة على فرض مطالب العمال على الحكومة وأصحاب الأعمال، فشرعوا يعدون العدة لإقامة (اتحاد عام) للنقابات، وساعدت الظروف على تقوية هذا الاتجاه فكان التحام ذلك التنظيم النقابى بالعمل الوطنى من أجل الجلاء، واحتكاكه بالتشكيلات النقابية فى الخارج من خلال المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى، كفيلاً بخلق الإحساس بالقدرة على إبراز الشخصية العمالية المتكاملة فى شكل جبهة تجمع شمل نقابات العمال فى مصر.

وكان للشيوعيين نصيب الأسد فى قيادة كل من المؤتمرين، فقد عمرت تلك الفترة بنشاط المنظمات الشيوعية الذى اتجه إلى محاولة السيطرة على نقابات العمال بوسيلتين، إحداهما؛ محاولة العمال الشيوعيين الوصول إلى مراكز القيادة فيها، ومن ثم توجيهها، وثانيتهما؛ محاولة جذب قادة النقابات إلى المنظمات الشيوعية، ومن ثم إخضاعهم لتوجيهها.

ويبدو أثر المنظمين الشيوعيين واضحًا فى البيانات التى صدرت عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وفى لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، الذى نص فى مقدمته على أن المؤتمر سيكافح كفرقة من جيش العمال العالمى، جيش السلام والعدل والحرية، كما رفع المؤتمر شعار "يا عمال مصر اتحدوا"(١).

ولعل وجود نسبة كبيرة من الشيوعيين فى قيادة المؤتمر كان السبب فى محاربة الحكومة له بضراوة، فمن مصادرة الاجتماعات إلى اعتقال القادة ورؤساء النقابات المنضمة إليه.

---

(١) مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص٤.

ولكن مسئولية وأد مؤتمر نقابات عمال مصر، وهو لا يزال فى المهد، تقع على عاتق قادته ومنظميه، بقدر ما تقع على عاتق الحكومة، فقد اشتط المؤتمر فى مطالبه بصورة تدل على عدم النضج السياسى، وعدم الفهم لحقيقة الأوضاع الاقتصادية حينئذٍ، فلم يكن معقولاً أن تقوم الحكومة (فى عام ١٩٤٦) بتحقيق "الجلاء التام عن وادى النيل سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا" فى مدة شهر، كما لم يكن من الممكن أن تسلم الرأسمالية المصرية بتحقيق المطالب الاقتصادية – التى تقدم بها المؤتمر– فى الوقت الذى كانت تعانى فيه أزمة شديدة بسبب ضعف القدرة الشرائية فى السوق المحلية، وتداعى الكثير من الصناعات أمام المنافسة الأجنبية بعد أن زالت ظروف الحرب. وبذلك مهد القائمون على أمور المؤتمر الطريق أمام الحكومة – بقصد أو بدون قصد–[1] لتوجيه ضربة قاضية إلى المؤتمر.

اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى

أعقب القضاء على "مؤتمر نقابات عمال مصر" موجة إرهابية وجهت إلى العمال الذين زاد تذمرهم بتفاقم مشكلة البطالة، وبارتفاع الأسعار ارتفاعًا

---

(١) أدى هذا الموقف إلى جعل محمد يوسف المدرك (أحد مندوبى عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات) يذهب إلى اتهام زعماء مؤتمر نقابات عمال مصر بالتواطؤ مع الحكومة للقضاء على المؤتمر، فقدموا تلك المطالب وهم يعلمون تمامًا أنه لا يمكن تحقيقها ليتيحوا للحكومة فرصة القضاء على المؤتمر بعد أن كاد يحقق وجود جبهة عمالية قوية فى البلاد. (مقابلة شخصية فى ١٩٦٥/١/٢)

جنونيًا، وضربت الحكومة كل محاولة تنشأ للمطالبة بإيجاد حل للحالة السيئة التى تردى فيها العمال.

وكان لعمال شركة مياه القاهرة مطالب قِبَل الشركة ظلوا يطالبون بها فترة ليست بالقصيرة دون جدوى، وحين يئسوا من إجابة مطالبهم أعلنوا الإضراب عن العمل، فتدخلت السلطات فى الأمر، ووجهت إدارة الشركة إلى مجلس إدارة النقابة تهمة التحريض على الإضراب وألقى القبض على زوجات العمال لإرغام أزواجهن على العودة للعمل، وبرغم تبرئة القضاء لأعضاء مجلس إدارة النقابة، فقد قررت الشركة فصلهم على ما فى ذلك من مخالفة لحكم القضاء وقانون النقابات، كما قامت شركة أتوبيس القاهرة بفصل حوالى سبعين عاملاً من بينهم رئيس وسكرتير النقابة لإرهاب باقى العمال، وحلت الحكومة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة بسبب نشاطها الموجه ضد إغلاق المصانع وتشريد العمال، وحين قام بعض النقابيين ببورسعيد والفيوم والقاهرة بمحاولة تكوين اتحادات مهنية وفقًا لأحكام قانون النقابات، صادرت الحكومة اجتماعاتهم، كما صادرت اجتماعات الجمعيات العمومية للنقابات، ومنعت عقد اجتماع دعت إليه نقابات القاهرة عام (١٩٤٧) للتشاور فى المطالب القومية[١].

وإزاء هذه الظروف تعذَّرت إقامة جبهة - فى أواخر الأربعينيات- تجمع نقابات العمال على نحو ما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية،

---

(١) مذكرات عمارة، ص ٣٨، ٣٩.

وتبلور النشاط العمالى فى تلك الحقبة حول نقابة المؤسسة، فدخلت كل نقابة فى صراع مع الشركة التى يعمل بها أعضاؤها، ولكن كان من النادر أن تصل إلى تحقيق مكاسب ذات بال، فيما عدا النقابات التى كانت على درجة من القوة تسمح لها بتوجيه ضربة تضر بمصالح الشركة، كعمال ترام القاهرة الذين نجحوا- تحت التهديد بالإضراب- فى انتزاع كادر لعمال الترام من بين براثن الشركة عام ١٩٤٩، وعمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية الذين تمكنوا من إبرام عقد عمل مشترك مع الشركة فى نفس الفترة.

وبحلول عام ١٩٥٠ بدأت النقابات تتحرك لمحاولة تكوين (اتحاد) يجمع شملها فجرت اتصالات بين النقابات بعضها البعض لتحقيق هذه الغاية، وكان للنقابيين الشيوعيين دور بارز فى هذه الناحية، وأصدر اثنان من هؤلاء المنظمين النقابيين كتيبًا بغرض الدعوة لتوحيد النقابات فى حركة نقابية واحدة حول برنامج محدد، ودعا الكاتبان النقابات إلى التمسك بذلك البرنامج والعمل من أجل تحقيقه، وتقوية الاتصال بين النقابات[١].

وأصبح البرنامج الذى تضمنه الكتيب أساسًا لبرنامج "اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى" التى تشكلت فى عام ١٩٥١-١٩٥٢ من قادة النقابات البارزين ودخلتها عناصر جديدة من النقابيين الذين تربوا فى حجر "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية"، وكان هذا البرنامج يدور حول المطالبة بوضع حد أدنى للأجور، وسن قانون

---

(١) يس مصطفى ومحمد فتحى، النصيحة إلى العمال فى مصر، ص ٢٢.

للتأمين ضد البطالة والشيخوخة والعجز، وتعديل قانون عقد العمل الفردى على أساس تقييد سلطة أرباب الأعمال فى فصل العمال، والاعتراف بحق العامل فى الحصول على مكافأة عن مدة عمله فى حالة استقالته، وتخفيض ساعات العمل بحيث لا تتجاوز ثمانى ساعات يوميًا وست ساعات بالنسبة للأعمال الشاقة الخطيرة، والمساواة فى الأجور بين الجنسين ومنح النقابات حق الاشتراك فى وضع مشروعات القوانين قبل إصدارها، والاعتراف بحق الإضراب العام باعتباره حقًا مشروعًا، وأخيرًا الاعتراف بحق العمال فى إقامة اتحاد عام يجمع شمل النقابات ويدافع عن مصالحهم[١].

وقد دأبت اللجنة التحضيرية على توجيه الدعوة إلى أكبر عدد من النقابات للانضمام إليها والمساهمة فى أعمالها، فانضم إليها أكثر من مائة نقابة، وكان هذا دليلاً على إدراك العمال لأهمية قيام الاتحاد العام بالنسبة لحل مشاكلهم الاقتصادية المتفاقمة، وقامت اللجنة بإصدار عدد من البيانات وجهتها إلى العمال ودعتهم فيها إلى الاشتراك فى أعمال اللجنة، كما أوفدت اللجنة مندوبين عنها إلى الاتحاد العالمى للنقابات، وإلى مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال فى السودان.

وعقدت اللجنة عدة جلسات اشترك فيها أغلب النقابات المنضمة إليها من مختلف أنحاء القطر، واستقر الرأى – كخطوة أولى– على توجيه الدعوة إلى جميع نقابات العمال فى مصر لحضور مؤتمر عام يعقد بمقر نقابة عمال

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤.

ترام القاهرة (حيث كانت سكرتارية المؤتمر) فى مساء الأحد ٢٧ من يناير ١٩٥٢ لتبادل وجهات النظر وتحديد الخطوات الواجب اتباعها، كما وجهت الدعوة إلى الاتحاد العالمى للنقابات، والاتحاد العام لنقابات العمال بالسودان لإيفاد مندوبين لحضور هذا المؤتمر، وكانت النية متجهة إلى إعلان تأسيس "الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى".

وكانت الأحداث تخبئ ما لم يكن فى الحسبان، فقد شب حريق القاهرة فى صباح السبت ٢٦ من يناير عام ١٩٥٢، وأعلنت الأحكام العرفية، وبذلك كان من المتعذر عقد المؤتمر، وخاصة أن السلطات ألقت القبض على معظم زعماء النقابات وقادة اللجنة التحضيرية، وكانت اللجنة أول هيئة تصدر بيانا تستنكر فيه حريق القاهرة، فقد أصدرت فى مساء اليوم نفسه بيانا وجهته إلى "الشعب المصرى عامة والعمال خاصة"، ذكرت فيه أن أعمال التخريب والشغب لا تخدم إلا الاستعمار وأنه "لا سبيل إلى إجلاء الاستعمار إلا بالكفاح الإيجابى المنظم والمحدد الأهداف وبتوحيد الصفوف".

وفى مايو أعيد تشكيل اللجنة تحت اسم "اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال المصرية"، ووضعت لائحة النظام الأساسى للاتحاد، فحددت أغراضه بالدفاع عن المصالح النقابية فردية كانت أو مشتركة، والعمل على تحسين العلاقات بين النقابات وأصحاب الأعمال، وتدعيم الروابط بين النقابات، ورفع مستواها التنظيمى والثقافى والاقتصادى، وتنظيم العلاقات بين الحركة العمالية المصرية والحركة العمالية الدولية(١).

---

(١) لائحة النظام الأساسى للاتحاد العام للنقابات المصرية، ص ٣.

ونوقش موضوع الاتحاد بمؤتمر العمل الدولى بجنيف، واتصل الاتحاد العالمى للنقابات ببروكسل بالمفوضية المصرية وطلب منها الاتصال بالحكومة المصرية للعمل على تأليف اتحاد مصرى للعمال، لما لتأليفه من أثر طيب فى المحافل الدولية[1].

وتقرر عقد مؤتمر من نقابات العمال لبحث اللائحة وتبادل وجهات النظر بشأن نظام الاتحاد ثم إعلان تأسيسه، وتحدد لعقد المؤتمر أيام ١٤، ١٥، ١٦ من سبتمبر عام ١٩٥٢[2] ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من شهر ونصف، وكانت الأحوال الداخلية غير مستقرة، فرفضت السلطات السماح بعقد المؤتمر لدواعى المحافظة على الأمن.

وبانفضاض اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال المصرية، طويت صفحة من تاريخ النقابات فى مصر، لتفتح صفحة جديدة تخرج عن نطاق هذا البحث.

إن أبرز ما يميز النشاط النقابى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية هو تخلص النقابات من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها وتوجيهها، فقد كانت تلك المرحلة تمتاز باستقلال الحركة النقابية بأمورها فتصدت للقيادة والتوجيه عناصر من العمال أنفسهم ممن تمرسوا بالعمل النقابى على جميع المستويات، كما امتازت بالنضال من أجل تأسيس (اتحاد

---

(١) الأهرام، ١٩٥٢/٦/٩.

(٢) المصرى، ١٩٥٢/٨/٢٥.

عام) لنقابات العمال، وثمة ظاهرة ثالثة هى عودة العناصر الشيوعية إلى محاولة توجيه النقابات بقدر كبير من النجاح - أحياناً- بصورة تختلف عما حدث فى عام ١٩٢٤، فبينما كان الحزب الشيوعى المصرى يقوم بتوجيه النقابات عن طريق قادة من المثقفين، كانت المنظمات الشيوعية - فى أعقاب الحرب الثانية - تحرص على أن يحمل النقابيون من أعضائها عبء توجيه النقابات، ومثلت النقابة العامة للنسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بؤرة هذا النشاط.

وإذا كان صدور قانون الاعتراف بالنقابات فى عام ١٩٤٢، حدثاً فريداً فى تلك المرحلة، فإنه يقع على عاتق القانون نفسه مسئولية تمزيق أوصال الحركة النقابية فى تلك الفترة، فقد حرم تأسيس اتحاد عام للنقابات وابتدع الاتحادات المهنية التى تجمع نقابات المهنة الواحدة، وحتى هذا النوع من الاتحادات لم يستطع تحقيق اتحاد واسع يجمع كل نقابات المهنة، فلم يكن اتحاد النقل المشترك يضم فى عام ١٩٥١ - على سبيل المثال - أكثر من ثمانى نقابات كانت جميعًا بالقاهرة فى حين أن عدد النقابات الخاصة بعمال النقل بلغ ١٤٤ نقابة فى نفس السنة(١).

---

(١) الأهرام، ١٩٥٢/٦/٩.

الفصل الرابع

النضال فى سبيل التشريعات العمالية

رأينا كيف ظهرت الطبقة العاملة المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وحققت وجودها بتأسيس النقابات العمالية، وبتحرك تلك النقابات للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه. ولكن الحكومة وقفت بمنأى عن التدخل فى شئون العمل وعلاقاته، ولعل هذا الموقف كان راجعًا إلى سببين: أولهما أن أكثر الإضرابات التى وقعت فى تلك الحقبة كانت تتم من جانب العمال الأجانب أو بقيادتهم، ولم تكن الحكومة المصرية تملك الولاية القضائية على هؤلاء العمال، كما لم تكن تملك التدخل الفعال فى شئونهم إلا بالاتفاق مع قناصل دولهم الذين كانوا يتولون التحقيق فى مطالب العمال ومحاكمة المسئولين منهم عن الشغب، أما العمال المصريون فكان أمرهم هينًا عند الحكومة، فالبوليس يتولى ذلك بمعرفته ووسائله، وثانيهما أن سلطات الاحتلال وعلى رأسها كرومر كانت تعلن التزامها - بصورة ما- بمفاهيم الحرية الاقتصادية فيما يتصل بعلاقات العمل وبضرورة الحد من التدخل فيها من جانب الحكومة، ولم تكن هذه السياسة إلا ساترًا لموقف الحكومة ضد إصدار تشريعات تنظم علاقات العمل وتحمى

العمال من جور أصحاب الأعمال، ولعلها كانت تجد فى صدور التشريعات عبئًا على رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد(١).

وكان أول عمل جدى قامت به الحكومة لتنظيم شئون العمل بمصر هو إصدار القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة، ثم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الأحداث فى محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان(٢). وحين تفاقمت مشاكل العمل بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت النقابات التى عادت لمزاولة نشاطها بعد الحرب بتنظيم حركة المطالبة بتحسين أحوال العمل، وقيام الإضرابات فى أماكن متفرقة لتحقيق هذه الغاية، قامت الحكومة بتشكيل لجنة التوفيق فى ١٨ من أغسطس عام ١٩١٩ من خمسة أعضاء من كبار الموظفين برياسة موظف إنجليزى كبير يدعى السير جرانفيل، وعهد إليها بتسوية المنازعات التى تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال فى شتى أنحاء البلاد، وكانت اللجنة تعقد جلساتها فى مكان النزاع، وتصدر قراراتها نتيجة اتفاق الطرفين المتنازعين(٣).

وسرعان ما تعقدت مشاكل العمل فى مطلع العشرينيات نتيجة غياب التشريع المنظم لها، وعمت الإضرابات مدن القطر، وعجزت لجنة التوفيق عن الوصول إلى حل لمعظم المشاكل التى عرضت عليها لأنها اتخذت من

---

(١) أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، الطليعة، العدد١١، نوفمبر ١٩٦٥.

(٢) سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، ص ٤٨.

(٣) إبراهيم الغطريفى، تطور تشريع العمل، ص ٤٠٦.

العاصمة مقرًا لها، ولم يكن نشاط أفرادها كافيًا لبحث المشاكل التى تراكمت أمامها، وتحول العمال إلى "العمل المباشر" فاحتلوا المصانع - كما رأينا- ونظموا مظاهرة احتجاج أمام دور أعضاء اللجنة، وعمدت الحكومة إلى إيجاد حل للموقف الذى ازداد توترًا بزيادة عدد لجان التوفيق، فتقرر فى أول مايو عام ١٩٢٤ تشكيل لجان إقليمية برياسة المديرين أو المحافظين وعضوية ممثل للنيابة العامة وأحد القضاة وممثلين لطرفى النزاع، على أن تصدر قراراتها بإجماع آراء الحاضرين(١).

ولكن هذه اللجان لم تكن ذات فائدة، لأن قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، وكثيرًا ما نزلت الشركات على حكمها ثم عادت تنقضه دون حسيب أو رقيب، كما أن أصحاب الأعمال رفضوا الاعتراف بممثلى نقابات عمالهم لعدم وجود اعتراف قانونى بالنقابات، مما جعل العمال يطالبون الحكومة بسن تشريع يعترف بنقاباتهم، ويحسن أحوالهم وينظم علاقاتهم بأصحاب الأعمال. وخشيت السلطات أن يؤدى الأمر إلى إفلات الزمام من يدها - كما حدث فى عام ١٩٢٤- فعرضت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء مذكرة بهذا الشأن اقترحت فيها تشكيل لجنة يعهد إليها بحث نظام العمل والعمال فى البلاد وتقديم الاقتراحات بما يمكن اتخاذه فى هذا الصدد من وسائل تشريعية. ووافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح فى ٢ يوليو ١٩٢٧، وعهد إلى وكيل وزارة الحقانية عبد الرحمن رضا باشا برياسة اللجنة التى تكونت من

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٠٦.

اثنين من أعضاء البرلمان هما الدكتور محجوب ثابت، ومحمد صبرى أبو علم، وبعض الموظفين الذين لوظائفهم علاقة بنظام العمل.

بدأت اللجنة أعمالها فى أكتوبر عام ١٩٢٧، وعقدت حتى أوائل مارس عام ١٩٢٩ (تاريخ انتهاء عملها) ٣٥ جلسة عامة ما عدا الجلسات التحضيرية والتقارير[١] التى وضعتها اللجان الفرعية وتناولت فيها موضوعات: الاحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال من الإصابات، وساعات العمل والراحة الإجبارية، ومشاكل العمال فى مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٧، والمسائل المتعلقة بتشغيل النساء والأحداث ونقابات العمال، والعمل المنزلى وتسوية المنازعات المتعلقة بالعمل ومجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل.

ورأت اللجنة أن الاقتصار على الدراسات النظرية فى التشريع والقانون والاقتصاد السياسى لن يكون كافيًا ما لم يقرن بالاطلاع على أحوال العمل والعمال على الطبيعة، فقامت اللجنة بزيارة بعض الشركات والمصانع، ودونت مذكرات بملاحظات الأعضاء على هذه الزيارات، وبما أجاب مديرو الشركات على الأسئلة التى وجهتها اللجنة إليهم، ورأت اللجنة أيضًا أن تستأنس برأى بعص ذوى الشأن من أصحاب الأعمال والعمال، فبحثت ما قدم إليها من شكاوى العمال وطلباتهم واقتراحاتهم، وكذلك اقتراحات نقابات وجمعيات المستخدمين الأهلية المختلفة بالقاهرة والإسكندرية وغيرهما، كما بحثت اللجنة الآراء التى

---

(١) حاولنا الاطلاع على هذه التقارير بوزارة العمل ولكن لم نعثر لها على أثر.

قدمتها بعض الشركات الكبرى وجمعية الصناعات بالقطر المصرى، واصلت اللجنة بمكتب العمل الدولى بجنيف وحصلت منه على مجموعات القوانين والمعاهدات الخاصة بالعمل والعمال فى جميع الدول[١].

وأخيرًا قدمت اللجنة مشروع تشريع العمل فى مارس عام ١٩٢٩، وتناول الفصل الأول منه حدود تطبيق القانون فنص على استبعاد عمال الزراعة من دائرة القانون، واختص الفصل الثانى بعقود العمل، فنص فيه على عدم إلزام العامل بأى عمل غير منصوص عليه فى العقد، وأنه لا يجوز إلزامه بعمل لا يتفق مع قوته وكفايته ودرجته وحالته، وحرم اشتراط حصول العامل على جزء من الأجر فى صورة بضائع استهلاكية من مخازن أو محال معينة. وتناول الفصل الثالث التزامات أصحاب الأعمال والعمال فنص على ضرورة اتباع صاحب العمل للشروط الصحية والفنية لمنع وقوع الإصابات، واتخاذ الإجراءات الوقائية من الأمراض المهنية، وإيجاد مساكن للعمال تتوافر فيها شروط الراحة والصحة، وتقديم خدمات طبية مجانية للعمال إذا زاد عددهم عن ٣٠٠ عامل. أما الفصل الرابع من المشروع فقد خصص لساعات العمل، فحدد أقصى مدة للعمل الفعلى بتسع ساعات يوميًا على أن يمنح العامل أجرًا إضافيًا إذا استدعى الأمر بقاءه فى العمل أكثر من ذلك. وعرض الفصل الخامس للأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، فحدد سن الحدث عند

---

(١) حسنى الشنتناوى، العمل والعمال فى مصر، عدد خاص من مجلة كلية الحقوق، ص ١٥٩-١٦١، (صدر من هذه المجلة عدد واحد تولى الإنفاق على إخراجه النبيل عباس حليم، فهى ليست مجلة جامعية).

الالتحاق بالعمل باثنى عشر عامًا، وحدد ساعات عمله بثمانى ساعات يوميًا، كما نص المشروع على عدم تشغيل النساء والأحداث فى الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة، وحرم تشغيلهم ليلاً، واعترف بحق المرأة العاملة فى الحصول على إجازة وضع بنصف أجر لمدة ثلاثة أسابيع وعلى راحة استثنائية لمدة نصف ساعة فى الصباح ومثلها بعد الظهر لإرضاع الأطفال، ثم انتقل المشروع إلى لجان التوفيق والتحكيم، وعرج بعد ذلك على النقابات واتفاقات العمل المشتركة، فنص على الاعتراف بنقابات العمال وأصحاب الأعمال، وبحق النقابات فى إبرام اتفاقات العمل المشتركة ومباشرة الحقوق والدعاوى الناشئة عنها أو المتعلقة بها، وتناول المشروع بعد ذلك الأحكام الخاصة بإصابات العمل والأمراض الناشئة عن العمل، ثم فصل الكلام عن مكتب العمل فنص على تشكيله بقرار من وزير الداخلية على أن يكون عمله الأساسى مراقبة تنفيذ القانون وتسجيل عقود النقابات والتفتيش على المصانع[١].

لقد كان مشروع عبد الرحمن رضا مشروعًا تقدميًا بالنسبة لظروف تلك المرحلة، برغم عدم اشتماله على أحكام تحمى العامل من الفصل التعسفى وتؤمن مستقبله فى حالة تقاعده بسبب الشيخوخة أو العجز، وبرغم خلوه من الاعتراف بحق العامل فى أجازة سنوية مدفوعة الأجر، وكذلك لم يشر إلى الراحات الأسبوعية، ولكنه وضع فى اعتباره ضرورة الاعتراف القانونى بالنقابات وضرورة إقامة هيئة حكومية تختص بمراقبة مسائل العمل

---

(١) المصدر السابق، ص ٢١١-٢٣١.

والعمال، وإن كان قد تردى فى الخطأ حين اقترح أن يكون مكتب العمل تابعًا لوزارة الداخلية، وحين أخرج عمال الزراعة من دائرة الخضوع للقانون.

ولكن الحكومة أهملت مشروع القانون المقترح على ما فيه من ثغرات، ولم تأخذ إلا بالاقتراح الخاص بإنشاء مكتب العمل، فأصدرت فى نوفمبر عام ١٩٣٠ قرارًا وزاريًا بإنشائه، وألحق بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية، وحدد القرار اختصاصات المكتب فيما يلى(١):

١- تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ واللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ٢٩ أغسطس عام ١٩٠٤ والجدول الملحق بهما بشأن المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطيرة.
٢- تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ والقرارات الصادرة فى ٢١ سبتمبر عام ١٩٢٤ و١٤ من أغسطس عام ١٩٢٦ و٢٠ مارس عام ١٩٢٧ بشأن تشغيل الأحداث فى محالج القطن ومحال كبس القطن وتنظيفه ومصانع الدخان والسجاير ومحال غزل ونسج الحرير والقطن والكتان.
٣- عمل الأبحاث وتقديم البيانات التى يقتضيها إصدار تشريع العمل الجديد.
٤- القيام بتنفيذ القوانين الجديدة عند صدورها.
٥- مراجعة اللوائح الداخلية للورش والمصانع والمعامل ومحال التجارة والإشراف على تنفيذها.

---

(١) مكتب العمل، تقرير سنوى لعام ١٩٣٥، ص ١-٢.

٦- درس أسباب المنازعات التى تقوم بين العمال وأصحاب الأعمال ووضع حد لها سواء بالاتصال برجال الإدارة المحليين أو عن طريق لجان التوفيق.

٧- درس تنظيم النقابات والسبل إلى إدارتها إدارة صحيحة.

٨- درس عادات العمال ووسائل معيشتهم ومساكنهم وأحوال عائلاتهم وطرق تغذيتهم وما يؤدى إلى إصلاح حالهم ورفع مستواهم وتربية أولادهم.

٩- درس أسباب البطالة وجمع الإحصاءات والمعلومات عن العمال العاطلين والاتصال بالوزارات والمصالح التى لها ورش أو مصانع أو التى تستخدم الصناع أو العمال أو تشرف على تنفيذ الامتيازات والاحتكارات الممنوحة للشركات والأفراد أو المصالح التى تشرف على التعليم الصناعى وذلك لتدبير أعمال للعمال بقدر المستطاع.

١٠- جمع المعلومات والإحصاءات عن المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال وقرارات لجان التوفيق ومخاطر العمل والإصابات الناشئة عن العمل، والأجور وأسباب صعودها وهبوطها، وساعات العمل فى أثناء الليل وفى أثناء النهار.

وقد بدأ المكتب حياة محفوفة بالصعاب لقلة الموظفين الذين خصصوا له وعدم تدريبهم على مثل تلك الأعمال، وضآلة ميزانيته، فضلاً عن الصلة المثيرة لسوء الظن التى تربطه بإدارة أهم وسائلها سلطة البوليس، فلم يكن من المنتظر والحالة هذه أن يقوم بتنفيذ البرنامج الواسع الذى ألقى على عاتقه.

شهد عام ١٩٣٠- ١٩٣١ نشاطًا نقابيًا واسعًا برز فيه على مسرح الأحداث - كما رأينا- الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، وارتفعت أصوات العمال تطالب بإصدار التشريع المنظم لشئون العمل، وترددت أصداء أصواتهم فى مؤتمر اتحاد النقابات العالمى بمدريد فى أواخر يوليو عام ١٩٣١ وحضر إلى مصر سكرتير الاتحاد الدولى للنظر فى شكوى عمال مصر وبحث أحوالهم (خريف عام ١٩٣١) وكتب تقريرًا طالب فيه بتحسين أحوال العمال المصريين(١).

ولمواجهة هذا الموقف طلبت حكومة صدقى من مكتب العمل الدولى بجنيف فى ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٣١ "إرسال بعثة استشارية لمصر لتقوم بفحص حالة الصناعة فى البلاد عن كثب وتقديم تقرير للحكومة المصرية عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل"(٢)، فوافق المكتب على إيفاد هارولد بتلر **H.BUTLER.** (٣) مساعد مدير مكتب العمل الدولى يعاونه سكرتيره س. لوفورد شيلدز **S. LAWFORD CHILDS** إلى مصر لهذا الغرض.

وصلت البعثة إلى مصر فى ١٦ من فبراير عام ١٩٣٢، وعلمت بعد وصولها أن ما هو مطلوب منها ليس تنظيم إدارة العمل فحسب، بل إبداء

---

(١) انظر الفصل الثانى.

(٢) هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعى المزمع سنه، ص ١.

(٣) تولى هارولد بتلر عدة وظائف هامة ببلاده (بريطانيا) ولعب دورًا رئيسيًا فى إنشاء وزارة العمل البريطانية (١٩١٧)، أما لوفورد شيلدز فكان خبيرًا بشئون بلدان الشرق الأدنى (المساء فى ١٩٣١/١١/٨).

الرأى فيما تنويه الحكومة من إجراءات تتعلق بالإصلاح الاجتماعى، وهى الإجراءات التى ستقوم الإدارة بتنفيذها، ولذلك قامت البعثة بزيارة ٣٢ مصنعًا، ٢٠ ورشة خلال الأسابيع الأربعة التى قضتها فى مصر، وتلقت الكثير من المعلومات من الشركات واتحاد الصناعات المصرية وبنك مصر ونقابات العمال التى أمدت البعثة بمعلومات وافية عن كيفية معاملة العمال فى مختلف الصناعات. وقد اتضح لبتلر أن هم النقابات الأكبر ينحصر فى تحسين حالة أعضائها تحسينًا فعليًّا، وأنها لا تهتم كثيرًا بالفلسفة الاجتماعية العامة، مثال ذلك ما جاء فى خطاب ألقاه أحد زعماء العمال أمام البعثة فى الإسكندرية نائبًا عن ٢٥ نقابة من نقابات الثغر، إذ أكد أن ما يريده العمال هو الأخذ بنصيب من التعليم وتخفيض أجور السكن ووضع أحكام قانونية تنظم شئون استخدامهم، كما قال عمال طنطا للبعثة أن ما يهم العمال هو تحديد ساعات العمل اليومية تبعًا لحالة كل صناعة وإبطال دفع الأجور عن طريق وسطاء أو فى فترات غير متساوية، وإيجاد عمل للعاطلين. أما فى المحلة فقد وجه العمال أنظار البعثة إلى كثرة عدد العاطلين وانتشار الأمراض الصدرية بين العمال الذين يشتغلون بصناعة النسيج اليدوى نظرًا لعدم مراعاة الشروط الصحية فى محال العمل[1].

وبعد أن قامت البعثة بدراساتها لظروف العمل وأحوال العمال فى الصناعة والتجارة على الطبيعة، قدم بتلر تقريرين نشر أحدهما باللغات

---

(١) المصدر السابق، ص٢.

العربية والإنجليزية والفرنسية وطبع بالمطبعة الأميرية ببولاق، وقد تناول فيه حالة مصر الاجتماعية كما تبينها البحوث التى قام بها، وبيان الإصلاحات التشريعية والإدارية التى رأى ضرورتها لتنظيم شئون العمال فى مصر بما يتفق مع حالة الصناعة المصرية فى تلك الحقبة، أما التقرير الآخر فكان سريًّا لم تقم الحكومة بنشره، تضمن ضرورة إنشاء إدارة للعمل تزود بما يلزم لها من موظفين ليتسنى لها القيام بواجباتها على الوجه الأكمل، على أن تمنح مركزًا يضمن لها الاستقلال والسلطة اللازمين لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله. ونصح الحكومة بألا تجعل الإدارة المقترحة فرعًا من البوليس وألا يشمل اختصاصها شيئًا من أعمال إدارة عموم الأمن العام، وأن تكون قادرة على نهج سياسة اجتماعية ثابتة وغير معرضة للتأثر بالتقلبات السياسية حتى تكون موضع ثقة أصحاب الأعمال والعمال على السواء.

وفى التقرير المنشور خرج بتلر من دراسته لأحوال الصناعة والعمال فى مصر بنتيجة مؤداها أن الوقت قد حان للبدء بسياسة اجتماعية جديدة، ولكن هذه السياسة "ينبغى أن ترمى إلى عدم الأخذ فورًا بالنظم الراقية التى تسير عليها الدول الصناعية الكبرى، فالتفكير فى وضع نظام للتأمين الصحى أو تأمين الشيخوخة أو البطالة يعد فى مصر سابقًا لأوانه مهما تكن التكاليف تافهة، وحتى فى المسائل الخاصة بحماية النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل وتنفيذ الشروط الصحية والشروط الخاصة بسلامة العمال وما شاكل ذلك، فلا يمكن الوصول لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا الغربية وإنما يمكن التدرج فى هذا السبيل كلما زاد إتقان الصناعة وحسنت الإدارة.

فإذا أريد التقدم بانتظام فى هذا السبيل وجب وضع منهج عام ينفذ تدريجيًا كلما سنحت الظروف، وبهذه الطريقة يجتنب تحميل الصناعة أعباء جديدة دفعة واحدة، كما يسهل تمرين المفتشين على القيام بأعمالهم بدلاً من أن يجدوا أنفسهم أمام واجبات متنوعة لا قِبل لهم بأدائها".

وتناول التقرير النواحى التشريعية المختلفة، وأبدى بعض الملاحظات على القوانين الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، وأوصى بضرورة سن قانون للتعويض عن إصابات العمل، وإيجاد دوائر قضائية خاصة للنظر فى قضايا التعويضات، واقترح تعديل القانون الخاص بالمحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة، وإيجاد مستوى أرقى للمحافظة على صحة العمال وسلامتهم، دون الالتجاء إلى التشريع، واقترح إقامة بورصة صغيرة للعمال فى كل من القاهرة والإسكندرية وجعلهما على اتصال بالأقاليم للحصول على خبرة كافية تصلح أساسًا لتكوين هيئة قادرة على حصر العمال العاطلين فى المستقبل وإيجاد عمل لهم، وأوصى بضرورة الاعتراف القانونى بالنقابات لأنه "لو أتيح لها متابعة أغراضها تحت حماية القانون فمن المرجح أن تقصر جهودها على رعاية مصلحة أعضائها من ناحية العمل وتبتعد عن السياسة"، ونصح بأن تترك للنقابات حرية إدارة شئونها المالية مع مراجعة حساباتها سنويًا بمعرفة أحد المحاسبين حتى يكون الأعضاء على ثقة بأن أموالهم تدار إدارة حسنة، وأيَّد مقترحات لجنة عبد الرحمن رضا باشا الخاصة بتحديد ساعات العمل بتسع ساعات يوميًا وطالب بإجراء أبحاث للنظر فى تحديد ساعات العمل، والمبادرة بسن قانون يمنح العمال يومًا للراحة فى الأسبوع سواء كانوا مشتغلين بالصناعة أو التجارة.

وبالنسبة لعقود العمل اقترح بتلر أن يُؤخذ فى الاعتبار- عند وضع تشريع العمل- أن يكون صاحب العمل مسئولاً عن دفع الأجور لكل شخص يشتغل فى محله، وألا تدفع الأجور عن طريق وسيط، مع ضرورة حصول العامل على أجره فى مواعيد منتظمة، وتحديد ما يجوز توقيعه من الغرامات والوجوه التى تستعمل فيها حصيلة الغرامات، وتحريم دفع الأجور كلها أو بعضها عيناً، وإقرار حق العامل فى المكافأة عند فصله من الخدمة عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض من ممثلين للمحاكم المختلطة والأهلية، واقترح إيكال مهمة التوفيق فى المنازعات التى تنشب بين العمال وأصحاب الأعمال إلى اثنين من الموظفين بإدارة العمل، على أن يكون لهما حق طلب المساعدة من السلطات المحلية إذا قدر أن هذه المساعدة ضرورية أو ذات فائدة، فإذا لم يقتنع الطرفان حُول الموضوع إلى هيئة تحكيم تقام لهذا الغرض.

وأوصى بتلر فى ختام تقريره بضرورة إنشاء مجلس استشارى للعمل برياسة أحد الأشخاص البارزين وبعضوية موظفين من المصالح المختلفة، وممثلين لأصحاب الأعمال والعمال وبعض الأشخاص المستقلين ممن تتوافر فيهم الأهلية للنظر فى الشئون الصناعية. على أن يكون تكوين هذا المجلس خطوة أولى فى سبيل تنفيذ البرنامج الذى ورد بالتقرير، لأنه "من الضرورى جعل مسائل العمال بمعزل عن السياسة، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإمكان السير على سياسة واحدة بصفة مستمرة برغم تغيير الحكومات"[١].

---

(١) المصدر السابق، ص٩-٣٠.

لقد وضع بتلر الأسس السليمة لتشريع العمل، فكان بعيد النظر حين نادى بإصدار التشريعات تدريجيًا وبإبعاد مسائل العمل عن السياسة، ولكنه بخس العمال حقهم بإهماله مسائل التأمين ضد البطالة والشيخوخة بحجة أن معظم العمال يعملون فى ورش صغيرة لن يتمكن أصحابها من تحمل أعباء التأمين، كما لم يشر إلى حق العمال فى الحصول على العلاج المجانى، وقد غطى مشروع لجنة عبد الرحمن رضا هذه النواحى كلها، ولكن تقرير بتلر كان أول تقرير رسمى أشار إلى ضرورة فصل مسائل العمال عن تبعيتها لإدارة الأمن العام حتى يكسب مكتب العمل ثقة العمال وأصحاب الأعمال.

وعملت الحكومة على تنفيذ بعض ما أشار به التقرير فأصدرت القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث، والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم تشغيل النساء، ثم القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل لبعض الصناعات الخطيرة، والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالتعويض عن إصابات العمل[1]، كما أخذت الحكومة باقتراح بتلر الخاص بإنشاء مجلس العمل الاستشارى الأعلى، فأنشئ المجلس بقرار صدر من مجلس الوزراء فى ديسمبر عام ١٩٣٨، وحدد اختصاصه بمعاونة الحكومة فى إعداد قوانين العمل وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال، ومساعدة مكتب العمل فى رسم خطة لمختلف الأبحاث التى يقوم بها، والاشتراك مع الحكومة بوجه عام فى تحسين حالة العمل والعمال. وعين

---

(١) إبراهيم الغطريفى، تطور تشريع العمل، ص٢٦.

أحمد زيور باشا رئيسًا للمجلس، واختير أعضاء المجلس من بين رؤساء المصالح التى تستخدم عمالاً، وممثلين لدوائر الأعمال الهامة كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات الترام وغيرها، ولم تعين الحكومة بالمجلس ممثلين عن العمال بحجة عدم صدور التشريعات المنظمة للنقابات والتى يمكن بموجبها تحديد الهيئات التى تتولى انتخاب ممثلى العمال بالمجلس، وقد اقترح مستر جريفز- مدير مكتب العمل- أن تقوم الحكومة بتعيين من يمثلون العمال بالمجلس على أن يستبدلوا بغيرهم ممن تنتخبهم النقابات متى نظمت وأصبحت قادرة على إجراء انتخابات[1] وتحقق فصل مكتب العمل عن إدارة الأمن العام فى عام ١٩٣٥ فألحق بوزارة التجارة والصناعة.

ولم تستمع الحكومة إلى اقتراحات بتلر الخاصة بالنقابات، وكان موقف الحكومة من النقابات غامضًا منذ عام ١٩٢١ حين صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ الذى حذر على العمال والخدمة والمستخدمين والكتاب التنازل عن جزء من أجورهم إلى نقابة أو شركة أو جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذى تألفت بمقتضاه. وأوضحت الحكومة فى صدر هذا القانون ما رأته من مبررات إصداره فقالت "بما أنه لا يوجد الآن تشريع يتضمن من الأحكام الواجب مراعاتها فى تأليف النقابات، وبما أنه بالرغم من عدم وجود مثل هذا التشريع فقد حدث أخيرًا أن بعض الأشخاص اجتمعوا وكونوا نقابات خارجة عن دائرة أى تقنين، وبما أن هذه الحالة فى الواقع مدعاة لسوء

---

(١) مكتب العمل، تقرير سنوى لعام ١٩٣٥، ص ٢٨.

التصرف، وبما أنه قد تبين على الأخص أن بعض أعضاء هذه الجماعات قد تنازلوا عن أجورهم تنازلاً لا رجوع فيه لمصلحة النقابة التى ينتمون إليها، وبما أن هذا التنازل مخالف للنظام العام، والحالة تقتضى الإسراع فى اتخاذ التدابير الواقية لمصلحة العمال أنفسهم، وذلك إلى أن يصدر قانون خاص عن النقابات.." فالحكومة لم تتعمد بإصدار هذا القانون حماية أجر العامل فقط، بل تذهب إلى عدم رضائها عن النقابات والتشكيك فى شرعية تكوينها، مستندة إلى أنه لم يكن قد صدر أى قانون يبين أحكام تأليف النقابات، مع أن القاعدة أن كل ما لم يحرمه القانون فهو مباح، ولم يكن تأليف النقابات محرمًا صراحة أو ضمنًا فى مصر يومًا ما، وقد أرادت الحكومة بذلك القانون إضعاف النقابات بإضعاف ماليتها[١].

وصدر بعد ذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف إلى قانون العقوبات مواد جديدة حدت من حرية بعض فئات العمال فى ممارسة حق الإضراب، وحمت حق الغير فى أن يشترك أو لا يشترك فى جمعية من الجمعيات، فاعترفت صراحة بحق كل شخص فى الانتماء أو عدم الانتماء إلى الجمعيات، وبذلك ضمنت حرية العمال فى الالتحاق بالنقابات. كذلك اعترف القضاء بمشروعية تكوين النقابات ما دامت لا ترمى إلى فرض غير مشروع، كما أقر لها بالشخصية المعنوية مرتبًا على ذلك أهليتها القانونية للتملك والتعاقد والتقاضى ووضع بذلك النقابات والجمعيات الأخرى على قدم المساواة[٢].

---

(١) حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص ٤٢-٤٣.

(٢) المصدر السابق، ٤٤-٤٥.

لم تكن الخطوات التشريعية التى اتخذت لترضى العمال، فقد بقيت ساعات عملهم اليومية لا تعرف حدودًا، وماطلت الحكومة فى إصدار قانون عقد العمل الذى ينظم حقوقهم وواجباتهم، وظلت أجورهم عرضة لتقلبات أمزجة أصحاب الأعمال وتبعًا للعرض والطلب، وعضت البطالة بأنيابها الآلاف منهم، وأغمضت الحكومة عينيها عن كل الاقتراحات التى قدمت للاعتراف بنقابات العمال. لذلك أخذ اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية على عاتقه مهمة تنظيم المطالبة بتشريعات العمل، فاقترح فى مجلس الاتحاد تشكيل وفد من مندوبى النقابات لعرض مطالب العمال على المسئولين، ولكنهم عدلوا عن الفكرة، وقرروا القيام بعمل جماعى منظم للمطالبة بالتشريعات العمالية، ولتكون حركتهم فى نفس الوقت ردًا مقنعًا على الخطاب الذى أرسله رئيس اتحاد الصناعات إلى الحكومة طالبًا التريث فى إصدار تشريعات العمل[١]، فكانت مظاهرة ٨ من مايو عام ١٩٣٨.

ففى ذلك اليوم نظم الاتحاد مظاهرة ضمت مندوبى النقابات وحشدًا كبيرًا من العمال طافت بشوارع القاهرة مارة بقصر عابدين ورياسة مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة ومجلس النواب ودور الصحف، وقدم المتظاهرون إلى الجهات التى طافوا بها عرائض اشتملت على المطالب التالية:

١- الاعتراف بالنقابات.

٢- إعادة النظر فى قانون إصابات العمل.

---

(١) سيد قنديل، نقابيتى، ص ٤٠-٤١.

٣- تنفيذ تعليمات مصلحة العمل فى مراقبة الشركات والمصانع.

٤- تخفيض ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور.

٥- حل مشكلة العمال العاطلين.

وبلغت المظاهرة حدًا فائقًا من التنظيم، فلم يقع ما يعكر صفو الأمن، وأكد المسئولون وعودهم للمتظاهرين بالنظر فى إصدار التشريعات وتحقيق مطالبهم(١).

ولبث العمال يترقبون تنفيذ الحكومة لوعودها حتى مضى عام كامل، فمل العمال طول الانتظار، وعقد مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية اجتماعًا فوق العادة فى ٢٥ مايو عام ١٩٣٩ للنظر فيما يجب عمله إزاء تلك الظروف، وتمخض الاجتماع عن إصدار بيان وجهه الاتحاد إلى المسئولين واستهله بمقدمة صور فيها بؤس العمال وشقاءهم بسبب مماطلة الحكومة فى إصدار تشريعات العمل وخاصة قانون الاعتراف بالنقابات، ثم ختم البيان بالقرارات التى اتخذها مجلس الاتحاد وهى(٢):

١- تغيير خطة الاستجداء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال، واتخاذ طريق إيجابى بأن يجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل زملائهم العمال ونصرة قضيتهم.

٢- مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمال فى أقرب فرصة وخصوصًا قانون الاعتراف بالنقابات.

---

(١) الوفد المصرى، ١٩٣٨/٥/٨.

(٢) انظر ملحق "د".

٣- إذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يومًا من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام فى مكان سيعين فيما بعد، يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد فى سبيل إسعاد العمال فى المملكة المصرية.

ووقع اختيار الاتحاد العام لنقابات العمال بالمملكة المصرية على ثمانية من أعضاء مجلس الاتحاد باعتبارهم الفوج الأول للمضربين عن الطعام، حتى إذا ماتوا ولم تستجب الحكومة لمطالب العمال حل محلهم فوج آخر، وروعى فى اختيار أولئك العمال تمثيل مختلف طوائف العمال ونقاباتهم واتحاداتهم[١]، وأصدر الاتحاد بيانًا للعمال بهذه المناسبة شرح فيه ظروف الإضراب ودواعيه حتى يعبئ الرأى العام وراء حركة الإضراب[٢].

وفى ١٢ من يونيو عام ١٩٣٩ بدأت المجموعة الأولى الإضراب عن الطعام وكان من المقرر أن يتم الإضراب بدار حزب الفلاح الذى كان يقع بميدان الملكة فريدة (العتبة الخضراء)، ولكن حين توجه العمال إلى الدار وجدوا البوليس قد حاصرها ومنعهم من دخولها، فجلسوا على الأرض فى المنتزه الذى يتوسط الميدان، ووضعوا حولهم لافتات كتب عليها عبارة "العمال المضربون عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية"، فقام رجال

---

(١) هم: محمد يوسف المدرك، لبيب زكى فهمى، على ريحان، عباس يوسف، عبد الوهاب محمد على، على صالح درويش، لبيب تادرس، عبد المقصود يوسف.

(٢) انظر ملحق "٦".

البوليس بجمع اللافتات فكان ذلك مسترعيًا لأنظار الجمهور، فطلب البوليس من العمال مغادرة الميدان والدخول إلى دار حزب الفلاح[١]، فدخلوا الدار وقبعوا بإحدى الغرف، وقامت فرقة من البوليس السياسى وبوليس قسم الموسكى باحتلال دار الحزب ومنعت الاتصال بالعمال من الخارج إلا بإذن من بوليس الموسكى[٢]. ونجح بعض مندوبى الصحف فى الوصول إلى مكان المضربين وأجروا معهم تحقيقات صحفية فأخذت أخبارهم تحتل صفحات الجرائد، وعندئذ اهتم المسئولون بأمرهم وزارهم مصطفى العسال عضو مجلس النواب وأفهمهم أن قانون النقابات قد أدرج فى جدول أعمال جلسة مساء ١٤ من يونيو، ونصحهم بالعدول عن الإضراب ما دام القانون قد أصبح موضع البحث فطلب العمال المضربون أن يطلعوا على جدول الأعمال المطبوع، فلما جيء به تبين أن القانون لم يدرج فيه، فصمموا على مواصلة الإضراب[٣]، وشد من أزرهم ما كانت تكتبه الصحف عن حركتهم واهتمام الرأى العام بهم، وقيام مظاهرات العمال أمام دار حزب الفلاح تأييدًا لهم، وحضور وفد من عمال بنها إلى القاهرة سيرًا على الأقدام لتأييدهم، عندئذ استسلمت الحكومة لرغبتهم وأدرج مشروع قانون النقابات بجدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم ١٥ من يونيو، فعدل العمال عن إضرابهم الذى استمر ثلاثة أيام[٤].

---

(١) الأهرام، ١٩٣٩/٦/١٣.

(٢) المصدر السابق، ١٩٣٩/٦/١٤.

(٣) المصدر السابق، ١٩٣٩/٦/١٥.

(٤) البلاغ، ١٩٣٩/٦/١٥.

وفكرة تقديم مشروع قانون بشأن النقابات إلى البرلمان ترجع إلى عام ١٩٣٦، حين قدم الأستاذ زهير صبرى إلى مجلس النواب اقتراحًا بقانون بشأن النقابات، ولكن المجلس أعاده إلى لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون بناء على طلب الحكومة التى قررت أنها تضع قانونًا بهذا الشأن، وفى مايو ١٩٣٩ قدم النائب مصطفى العسال إلى المجلس اقتراحًا آخر بمشروع قانون فى الموضوع ذاته، ونظرته لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون، وقدمت عنه تقريرًا إلى المجلس، ولكن الحكومة قدمت مشروعًا آخر أحيل على اللجنة لبحثه وهو الذى أدرج فى جدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم ١٥ من يونيو عام ١٩٣٩ تحت ضغط إضراب العمال عن الطعام.

وقد ثارت المناقشة حول الفقرتين ٢، ٤ من المادة الثانية من المشروع حين اعترض بعض النواب على استثناء عمال الحكومة من حق إنشاء النقابات، ورأوا أنه يجب أن يسرى عليهم ما يسرى على باقى العمال، ولا معنى أن تصدر التشريعات بعضها يسوى بين العمال وبعضها يفرق بينهم، ولكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأى وحين بحثت المادة الثالثة من المشروع عرض رأى بعدم جواز تعدد النقابات لمهنة واحدة، ولكن اللجنة رفضت الاستجابة لهذا الرأى لأنها كانت ترى أنه "لا معنى للتحكم فى حصر الحركة النقابية على أفراد أو جماعة قد تحتكرها وتسىء استعمالها بعد ذلك"(١).

وأخيرًا قدمت لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون تقريرها إلى مجلس النواب فى ٤ من يناير عام ١٩٤٠ متضمنًا مشروع القانون بعد

---

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٩٤٠/١/٣٠.

إدخال تعديلات طفيفة عليه، وعرض القانون على المجلس بجلسة ٣٠ من يناير عام ١٩٤٠ حيث تمت الموافقة عليه، ولكن مجلس الشيوخ اعترض على القانون فتوقف صدوره.

ويعكس موقف مجلس الشيوخ من قانون الاعتراف بالنقابات الأوضاع الطبقية فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين، فقد كانت هناك طبقة كبار الرأسماليين والإقطاعيين وهذه الطبقة كانت تملك المصانع وتحتكر عضوية مجالس إدارة الشركات وتستحوذ على آلاف الأفدنة، تليها الطبقة الوسطى من تجار المدن والعمد والمشايخ والمثقفين وهى الطبقة التى استفادت من ظروف الحرب واستطاعت أن تكون لنفسها ثقلاً فى الحياة السياسية للبلاد، أما الطبقة الدنيا فتمثلت فى العمال والفلاحين وصغار الموظفين وهى الطبقة التى وقع عليها استغلال الطبقات المسيطرة فى المجتمع، وكان مجلس الشيوخ يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية الكبرى، أما مجلس النواب فكان يمثل الطبقة الوسطى، وبقيت الطبقة الكادحة المعدمة (العمال والفلاحون وصغار الموظفين) بعيدة عن الحكم وعن مقاعد البرلمان، ولذلك لم يكن غريبًا أن يظل مشروع قانون الاعتراف بالنقابات محل بحث لجنة العمال والشئون الاجتماعية لمدة ثمانية شبهور، وأن يعطل مجلس الشيوخ إصدار القانون لأن صدوره يكسب النقابات الشخصية الاعتبارية ويجعلها تستند إلى حماية القانـــون، فتقوى ويزداد التفاف العمال حولها مما يهدد المصالح الرأسمالية بالخطر.

وعاصرت تلك الأحداث بداية الحرب العالمية الثانية، وكانت الأسعار قد ارتفعت ارتفاعًا جنونيًا فى الوقت الذى تدفقت فيه جموع الفلاحين على

المدن للعمل بالصناعات التى انتعشت خلال الحرب، وللالتحاق بالمصانع الحربية التى أنشأتها قوات الحلفاء، فزاد العرض فى سوق العمل مما أدى إلى تثبيت الأجور عند حدود ما قبل الحرب، فأصبحت لا تكاد تفى بالمطالب الضرورية لحياة العامل وأسرته ورفع العمال أصواتهم إلى المسئولين يطالبون بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة ولضمان حق الحياة لهم ولذويهم.

وصمت الحكومة آذانها عن سماع تلك المطالب، فضلاً عن الاستجابة لها، فيئس العمال وقرَّروا سلوك سبيل العمل الإيجابى فرفع عمال الترام والمترو وسيارات الأتوبيس بالقاهرة مذكرة إلى المسئولين يطلبون فيها التوسط لدى الشركات التى يعملون بها لزيادة أجورهم وعقدت عدة اجتماعات خاصة لبحث تلك المسألة، وأذاع رئيس الوزراء بيانًا أعلن فيه أن الحكومة تبذل مساعيها لدى الشركات للوصول إلى اتفاق حول تحسين أجور العمال[١]. غير أن العمال عقدوا العزم على الإضراب إذا لم تقم الشركات بالاستجابة لمطالبهم حتى ١٥ من سبتمبر عام ١٩٤١.

وفى صبيحة ١٦ سبتمبر توقفت جميع وسائل المواصلات فى القاهرة ومصر الجديدة والضواحى ونتج عن ذلك تعطل العمل فى دواوين الحكومة بسبب تأخر الموظفين عن أعمالهم وانقطاع الكثيرين منهم من سكان الضواحى عن العمل، فأذاعت رياسة مجلس الوزراء بلاغًا رسميًا جاء فيه

---

(١) مصرى، ١٩٤١/٩/١٦.

أنه "قد سبق للحكومة أن وعدت بدراسة موضوع غلاء المعيشة وما يلابسه على أن تصل إلى حل فى أقرب وقت ممكن، إلا أنها رأت إصرارًا من جانب بعض العمال على الإضراب ابتداء من اليوم (١٦ سبتمبر) مع ما فى هذا من مخالفة للأمر العسكرى رقم ٧٥ الصادر فى ١٤ من يوليو عام ١٩٤٠. لهذا تنصح الحكومة بعودة العمال إلى عملهم فورًا والاستمرار فيه، بينما تعنى الحكومة بدراسة الموقف، وهى لا تتهاون مطلقًا فى تطبيق الأمر العسكرى السالف الذكر، وتود ألا تلجأ إلى اتخاذ إجراءات أخرى للمحافظة على راحة الجمهور وإقرار النظام والأمن العام".

واغتنم عباس حليم الفرصة - كعادته- للظهور بمظهر الزعيم العمالى، فتصدى لمحاولة إيجاد حل للموقف، وقابل رئيس الوزراء وأقنع العمال باستئناف العمل بعد أن وعدت الحكومة - فى اجتماع عقد برياسة مجلس الوزراء وحضره عباس حليم وحمدى محجوب باشا وكيل الداخلية - أن تنفذ مطالب غلاء المعيشة فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا ابتداء من ١٦ سبتمبر(١).

وانتهى الإضراب نهاية درامية فى (١٧ من سبتمبر) إذ قام عباس حليم بقيادة أول ترام غادر مخزن الجيزة حتى ميدان الملكة فريدة، وتتابع سير قطارات الترام بعد ذلك، وعادت سيارات الأتوبيس إلى العمل، وانتظمت حركة المواصلات بالعاصمة(٢).

---

(١) المصرى، ١٩٤١/٩/١٧.
(٢) الأهرام، ١٩٤١/٩/١٨.

وأوفت الحكومة بوعدها - تحت ضغط العمال وظروف الحرب- فأصدر مجلس الوزراء قرارًا بمنح علاوة الغلاء للعمال فى (٢٩ من سبتمبر) ونص القرار على ألا تقل العلاوة التى تمنح للعامل بالأجرة اليومية عن عشرة مليمات يوميًا، وألا تقل للصبى عن خمسة مليمات يوميًا، وألا تقل العلاوة التى تمنح للخارجين عن هيئة العمال عن ٢٥ قرشًا، كما نص القرار على منح الموظفين من صغار مستخدمى الحكومة الذين تقل رواتبهم عن عشرة جنيهات علاوة غلاء قدرها ١٠% ورأت الحكومة عدم تعميمها على غير هذه الفئات "لأن الظروف الحالية توجب التضحية على ميسورى الحال ومتوسطى الموظفين، وربما كان بسط الإعانة على مدى أوسع أو زيادة عن الحد المقرر عاملاً لازدياد الغلاء لا يستطاع تجنبه أو مقاومته، على أن طبقات صغار الموظفين والمستخدمين والعمال لن تصل بهذه الإعانة إلى مثل ما كانت عليه قبل نشوب الحرب وهى بذلك تتحمل قدرا غير يسير من التضحية". ويستوى فى هذه العلاوة موظفو الحكومة والشركات والمصانع والمتاجر وعمالها وصناعها[١].

وواضح أن هذا القرار كان دون مطالب العمال بكثير من واقع اعتراف الحكومة نفسها فى صلبه، ولذلك لم يقض على مشكلة انخفاض الأجور التى ظل العمال يعانون منها، واستمرت توجه نضالهم من أجل إصدار تشريعات تضع حدًا أدنى للأجور يضمن للعامل حياة كريمة.

---

(١) المصدر السابق، ١٩٤١/٩/٣٠.

وحين تولى الوفد الحكم بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، سعى لجمع الجماهير حوله، ولم شعث ولاء العمال له، فأصدر مجموعة من التشريعات العمالية التى عقدت عليها الطبقة العاملة الآمال، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات، ثم قانون التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل، وقانون عقد العمل الفردى، وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب، كما صدر الأمر العسكرى الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية فى ٩ ديسمبر عام ١٩٤٢.

أما القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد صدر فى ٦ سبتمبر، ونص فى مادته الثالثة على أن "العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو مهن أو حرف متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى إنتاج واحد لهم أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية"، واستثنى القانون بعض فئات العمال من الدخول فى دائرته، فحرم موظفى الدولة ومستخدمى المجالس المحلية والبلدية والقروية ومجالس المديريات الداخلين فى هيئة العمال، وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمين، وعمال الزراعة والممرضين وعمال المستشفيات من حق تكوين النقابات، واعترف بحق الأشخاص الذين يشتغلون فى غير الأعمال الصناعية والتجارية – عدا الفئات المستثناة من دائرة القانون– فى تكوين نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ما عدا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل[١].

---

(١) الجريدة الرسمية، ١٩٤٢/٩/٦.

وقد تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناء على اقتراح الحكومة ذلك أن البعض فى مجلس الشيوخ كان يطالب بحرمان الخدم الخصوصيين ومن شاكلهم من حق تأليف النقابات، واستندوا فى ذلك إلى أنه ليس من المقبول – وخاصة فى بلادنا الشرقية– أن يسمح بتأليف نقابات تتدخل فى العلاقة بين الخادم ومخدومه، وقد تلجأ إلى إعلان الإضراب. وأضافوا أن هذه العلاقة أشبه بالعلاقات العائلية التى تقوم على أساس من التساند والتعاضد، وأن السبب الذى يدعو عمال الصناعة والتجارة إلى تأليف النقابات هو حاجاتهم إلى الحماية لما يحيط بهم من ظروف خاصة، والمشرع إذ يبيح لهم تأليف هذه النقابات إنما يريد استتباب السلام فى المصنع، فيجب أن يقتصر حق تكوين النقابات على هؤلاء العمال دون غيرهم، وخاصة أنهم أرفع فى مستواهم الاجتماعى من الخدم والطهاة والسواقين.

ولما خشيت الحكومة أن يقضى نهائيًا على حق الخدم ومن شاكلهم فى تأليف النقابات، اقترحت أن يعترف لهم كغيرهم بهذا الحق، على ألا تتدخل نقاباتهم فى العلاقة بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل، وذكرت أن الغرض من هذه الإشارة الأخيرة هو أنه لا يجوز لنقابات الخدم والطهاة والسواقين الخصوصيين ومن فى حكمهم التدخل بين الخادم والمخدوم، وأنه "لا يجوز لهم تقرير الإضراب وأن أعمال هذه النقابات انحصر فى التخديم والتمرين والاستشارات القانونية والطبية، والتسليف والإعانات والشئون الاجتماعية كإنشاء النوادى والمكتبات والألعاب الرياضية، والشئون الاقتصادية كصناديق الادخار والتأمين الاجتماعى ونحوه، على أنها إذا قررت الإضراب وجب حلها"[1].

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ١٩٤٢/٨/١٦.

وليس لهذا التفسير الذى أدلت به الحكومة أمام مجلس الشيوخ دون مجلس النواب من قوة ملزمة، وإنما يستعان به على تعرف نية المشرع، كما لا يترتب عليه القضاء على حق هذه الفئة من العمال فى الإضراب طبقاً للقواعد العامة، فالأمر مقصور على تحريم إعلان النقابة الإضراب(١).

وقيل فى تبرير حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات لهم أنهم قد يعمدون إلى الإضراب مما يشل الزراعة ويكون مصدر خطر على البلاد، كذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلاً لتسرب المبادئ الشيوعية إلى الريف المصرى، كما قد يؤدى إلى إثارة النزاع بين الملاك ومزارعيهم وهما فريقان يسودهما الوئام.

وواضح من هذا الموقف المشحون بالمغالطات أن الإقطاع خشى أن تتصدى نقابات الفلاحين له مطالبة بإصلاح أحوال عمال الزراعة المادية والاجتماعية. وتكشف المعارضة العنيفة التى قامت فى البرلمان ونجحت فى إقصاء عمال الزراعة عن دائرة القانون عن مدى سيطرة المصالح الزراعية الواسعة على السلطة التشريعية فى تلك الفترة من تاريخ البلاد.

ونصت المادة السابعة من القانون على أن يكون عضو النقابة مصرى الجنسية بالغاً من العمر خمس عشرة سنة على الأقل، أما العمال الأجانب فيجوز انضمامهم إلى النقابة إذا كانوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة، وروعى فى تحديد هذه النسبة

---

(١) حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص ٧١-٧٢.

ألا تؤثر زيادتهم العددية فى توجيه النقابة وطريقة إدارتها. وقد تناول القانون قواعد تكوين مجالس إدارة النقابات ولوائح نظامها الأساسى، ونص على أن يكون للنقابة الشخصية المعنوية إذا شكلت طبقًا لأحكام القانون، فيجوز لهم إبرام العقود والاتفاقات الخاصة بشرط عقد العمل المشترك، ولها حق التقاضى، وشراء أو إنشاء المبانى اللازمة لسكانها أو لسكان المنشآت المرخص لها بإقامتها، ومن حقها أن تنشئ صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الاجتماعى وغير ذلك من المنشآت التى تهم النقابة. وحظر القانون على النقابات توظيف أموالها فى أعمال مالية أو تجارية أو صناعية، أو اقتناء أسهم أو سندات لشركات مالية غير تلك التى يصدر باعتمادها قرار من وزير الشئون الاجتماعية أو استعمال هذه الأموال فيما يجاوز الحدود التى يبينها القرار، كما حظر عليها الدخول فى مضاربات مالية أو تجارية والاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية[١].

وفيما يتعلق بالاتحادات العمالية نص القانون على أن "للنقابات المسجلة تسجيلاً صحيحًا أن تكون فيما بينها اتحادات لترعى مصالحها المشتركة، على أنه لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك فى إنتاج نوع واحد من السلع"[٢]. وبذلك أباح القانون قيام الاتحادات المهنية فقط، ولم يسمح بقيام اتحاد عام يجمع نقابات العمال فى البلاد، وقد برر ذلك بالخوف من أن يترتب على إقامته

---

(١) الجريدة الرسمية، ١٩٤٢/٩/٦.

(٢) الجريدة الرسمية، ١٩٤٢/٩/٦.

تهديد للأمن العام وخاصة إذا اشتغل بالمسائل السياسية أو تبنى مطالب العمال من أجل تحسين ظروف عملهم، ومن الطريف أن حكومة الوفد كانت أول من تحايل على القانون فأقامت اتحادًا من النقابات الموالية لها تحت اسم "رابطة النقابات" ونسج العمال على منوالها فأسسوا اتحادًا عامًا تحت اسم "مؤتمر نقابات عمال مصر".

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيبًا لآمال العمال الذين كرسوا نضالهم من أجله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد أخضع النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كافٍ، كما أخضعها للحل الإدارى إذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذى أقيمت من أجله، وحرم فئات عدة من العمال من حق تكوين النقابات حماية للمصالح الكبرى الإقطاعية والرأسمالية التى كانت توجه أمور البلاد وتتحكم فى السلطة التشريعية، وحرم العمال من إقامة اتحاد عام يحقق وجودهم الطبقى، وينظم نضالهم من أجل حقوقهم ويحمى مصالحهم.

تطور تشريع العمل

واستكمالاً لملامح النضال فى سبيل التشريعات العمالية نعرض فيما يلى للتطورات التى طرأت على القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والبطالة وإصابات العمل وعلاقات العمل ورأس المال.

أما عن الأجور، فقد بلغ عدد العاملين بالصناعة – طبقًا لإحصاء عام ١٩٣٧- ٣٩٣,٥٦٣ من الذكور و٤٤,٤٣٩ من الإناث، وبذلك بلغت جملتهم ٤٣٨,٠٠٢ عامل كانوا يشتغلون بالصناعة والحرف اليدوية، بالإضافة إلى ١٠,٨٠٠ عامل كانوا يعملون بالخدمات والمرافق، ويتضح من إحصاء أجراه اتحاد الصناعات عن نصف الأعمال الصناعية التى كانت موجودة عندئذ أن تلك المؤسسات كانت تدفع أجورًا لعمالها تبلغ قيمتها ٥,٢١٣,٠٠٠ جنيه لعدد يصل إلى حوالى ١٢٩٤٠٠ عامل، أى أن متوسط أجر العامل بلغ ٤٠,٣ من الجنيهات سنويًّا، ولما كان هذا الرقم يتضمن الذين يحصلون على أجور مرتفعة فقد قدر ألفريد بونيه[1] المتوسط الشهرى لأجر العامل بثلاثة جنيهات، وهو تقدير مبالغ فيه إذا قورن بالإحصائيات التى أوردها شارل عيسوى[2]، فقد ذكر أن متوسط الأجر اليومى للرجل فى عام ١٩٣٨ بلغ ٨,٨ من القرش وللمرأة ٤,٣ من القرش وللصبى ٢,٥ قرش. وأن إحصائيات الأجور تبين أن متوسط أجر الأسبوع فى يوليو عام ١٩٤٤ بلغ ١١٥ قرشًا، وفى يوليو عام ١٩٤٦ ارتفع إلى ١٢٥ قرشا، وفى يناير عام ١٩٤٨ ثبت عند ١٣٩ قرشًا، وبلغ ١٤٩ قرشًا فى يناير عام ١٩٥٠ أو ١٨٩ قرشًا فى يناير عام ١٩٥١، ويتضح من هذا أن الأجور لم تبلغ حدًّا موازيًا لازدياد تكاليف الحياة حتى عام ١٩٤٨، ثم ازدادت زيادة سريعة ترتب عليها زيادة فعلية للأجور، كما يتضح أيضًا من دراسة إحصائيات الأجور أنها كانت أعلى من المتوسط فى

---

(1) Alfred Bonne, The economic development of the Middle East, p. 34.
(2) Charles Issawi, Egypt at mid-century, p.171.

الصناعات البترولية وفى صناعة الحديد والصلب وبناء السفن وصيانتها وصيانة الخطوط الحديدية والطرق وصناعة الكهرباء والمياه، بينما كانت الأجور أقل من المتوسط فى صناعة الورق والخشب والنسيج والتعدين. وترجع أسباب انخفاض الأجور إلى انخفاض نسبة الإنتاج نتيجة سوء الإدارة ونقص التدريب وقلة الإمكانيات، هذا بالإضافة إلى الهجرة المستديمة من الريف إلى المدن التى أوجدت رصيدًا ضخمًا من الأيدى العاملة العاطلة مما ساعد على تناقص الأجور، وبرغم هذا كانت الأجور فى المدن أكبر منها فى الريف، وبالإضافة إلى هذا كان أصحاب الأعمال فى مركز المساومة القوى، ويرجع هذا إلى تزايد الاحتكارات بالدرجة التى لم تستطع إزاءها نقابات العمال أن تفرض إرادتها.

وقد خلا تشريع العمل فى مصر من قانون يحدد الأجور حتى صدور الأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة، ولكن تلك الأوامر لم تؤد إلى رفع الأجور بما يكفى لمواجهة تكاليف المعيشة الباهظة، فظل عمال الصناعة طوال الحرب الثانية وما بعدها يعانون عجزًا كبيرًا فى أجورهم الحقيقية، وظلوا يكافحون هذا العجز ويقاومون التضخم الذى حدث بالمطالبة بزيادة أجورهم النقدية، وارتفعت لذلك معدلات المنازعات العمالية التى قدمت إلى أجهزة العمل ارتفاعًا مطردًا عامًا بعد عام، وكان أبرز هذه المنازعات ما كان منها متصلاً بالأجور والمطالبة بتحسينها.

وفى عام ١٩٥٠ صدر قانون جمع النصوص التى جاءت بالأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة الغلاء، فجمد الموقف بالنسبة للأجور، ولكنه لم

يستطع أن يجمده بالنسبة لغلاء المعيشة، فقد تناول نظام غلاء المعيشة عند تقريره مبدأين حديثين، أحدهما مراعاة الحالة الشخصية للعامل كحالة العزوبة والزواج وعدد الأولاد، والمبدأ الثانى مراعاة أن تزيد علاوة الغلاء كلما قل الأجر الأساسى، كما استحدثت نظم غلاء المعيشة أيضًا لأول مرة فى تاريخ تشريع الأجور فى مصر وضع حد أدنى للأجور، وقد ساعد ذلك فى حينه على رفع الأجور التى كانت تقل عن الحد الذى أشارت إليه الأوامر العسكرية، وقضت على كثير من التناقص، وخصوصًا بالنسبة لمن يؤدون عملاً واحدًا وفى صناعة واحدة أو فى منطقة واحدة(١).

ولما لم تكن علاوة الغلاء بكافية لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة اتجه العمال بعد الحرب الثانية إلى المطالبة بإيجاد نظم مالية للأجور، فطالبوا بوضع كادرات لهم. وقد قاوم أصحاب الأعمال هذا المطلب لأنهم لا يوافقون على أن يلتزموا بالتزامات مالية ثابتة لدرجات محدودة وترقيات منتظمة وعلاوات دورية، وأسرعت الحكومة فى عام ١٩٤٦ بوضع كادر لعمالها، فطالب عمال الشركات فى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمرافق بوضع كادر لهم استنادًا إلى مادة فى قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ كانت توجب على صاحب العمل وضع لائحة داخلية لعماله إذا بلغ عددهم رقمًا معينًا، على أساس أن مفهوم اللائحة الداخلية إيجاد نظام للأجور (كادر)، وعرض هذا المطلب على هيئات التحكيم فقضى بعضها برفضه

(١) إبراهيم الغطريفى، تطور تشريع العمل، ص ١٤٧-١٤٨.

وقضى بعضها الآخر بقبوله على أساس أن يؤخذ فى الاعتبار المبدأ فقط وأن يترك للمؤسسة حرية تقدير الوضع المالى ونظم الترقيات والدرجات والعلاوات تبعًا لحجم نشاطها وحالتها المالية. وقد أدت هذه المحاولات إلى قيام بعض الشركات الكبرى بوضع كادرات لعمالها.

أما عن ساعات العمل، فقد بدأ التشريع المصرى بتحديدها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذى حدد ساعات العمل اليومية فى بعض الصناعات بتسع ساعات تتخللها ساعة للراحة، ولكنه لم يقرر حق العمال فى راحة أسبوعية أو إجازة سنوية أو مرضية، ثم صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج، فأصبح هؤلاء العمال يشتغلون عددًا من الساعات تساوى عدد الساعات التى يشتغلها من ينطبق عليهم القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ كما قرر حق العمال فى الراحة الأسبوعية[١].

ويتضح أثر هذه التشريعات فى الإحصائيات الخاصة بساعات العمل، فقد جاء بإحصاء عام ١٩٣٧ أن ٥٧% من العمال كانوا يشتغلون لمدة ٦٠ ساعة أسبوعيًّا بينما كان ١٧% منهم يعملون ٨٠ ساعة فأكثر أسبوعيًّا. وفى عام ١٩٤٤ قلت هذه النسب إلى ٢٢% للفئة الأولى و٥% للفئة الثانية، وفى عام ١٩٥١ بلغت ١٣% للفئة الأولى، و٢% للفئة الثانية.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤٩،٢٥٢.

وبرغم عدم وجود إحصائيات عن البطالة، فمن الممكن أن نقرر أنه كانت هناك بطالة موسمية بسبب وجود بعض الصناعات الموسمية كحلج القطن والسكر تجلب عمالها من الريف، وكذلك كان هناك احتياطى كبير من الأيدى العاملة العاطلة فى المدن، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين استغنى الجيش البريطانى عن عشرة آلاف عامل، بينما لم يتأثر العمال الفنيون من البطالة إلا تأثرًا طفيفًا[1].

وظهر أول اهتمام رسمى بمعالجة مشكلة البطالة فى مصر فى يناير عام ١٩٣١ حين قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشكلة البطالة وتقديم الاقتراحات عن خير الوسائل لمكافحتها، وزاد من صعوبة حصر العاطلين عندئذ عدم وجود وسيلة تكفل الوصول إلى إحصاء دقيق عنهم، فضلاً عن ذلك فإن ما اعتاده أغلب العمال من العمل أيامًا متقطعة وتفضيلهم فى عدة حالات هذا النوع من العمل قد زاد مهمة الإحصاء تعقيدًا. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تفاقم مشكلة البطالة التى تفشت بين كثير من العمال وأرباب الحرف، وكثر عدد العاطلين من حملة الشهادات الدراسية. وقد أجرى إحصاء فى فبراير عام ١٩٣٢ عن العمال العاطلين ما عدا المشتغلين بالزراعة، كما أجرى إحصاء آخر فى مارس ١٩٣٤، وكانت نتيجة كل منهما الفشل لأن عدد العاطلين على حسب هذين الإحصائين كان أقل من الحقيقة بكثير، فقد رغب العمال عن قيد أسمائهم لتفشى الإشاعات التى أخذ يطلقها خصوم الحكومة بينهم من أنها تعتزم تطبيق قانون التشرد

---

(1) Charles Issawi. op. cit. pp.171-172.

على كل رجل عاطل فيكون نصيبه الحبس إذا ظل عاملاً أكثر من عشرين يومًا، أو أن الحكومة ستكلف من قيدوا أسماءهم بالعمل فى مشروع خزان جبل الأولياء بالسودان، أو تلزمهم بالاشتراك فى حملة حربية وهمية فى الصين. وفيما يلى أهم الاقتراحات التى قدمتها لجنة مكافحة البطالة:

١- تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع لعمال المياومة بمصالح الحكومة تبعًا لظروف كل منها حتى يمكن استبقاء العمال الزائدين عن حاجة العمل.

٢- إدراج شرط فى العقود المتعلقة بالأعمال الجديدة يلزم المقاولين بإيقاف العمل يومًا فى الأسبوع.

٣- تجزئة الكميات اللازمة من التوريدات العامة كالأحذية والملبوسات وغيرها بحيث يمكن أن يشترك فى المناقصات الخاصة بها أصحاب المصانع المحلية الصغيرة.

٤- حماية صناعة الأسمنت بمصر من المنافسة الأجنبية، وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على الأسمنت الوارد من روسيا.

٥- منع موظفى الحكومة من العمل فى المحال التجارية أو الصناعية فى أوقات فراغهم.

٦- منع المدارس الصناعية الحكومية ومصلحة السجون من منافسة المصانع الخاصة.

٧- منح البلديات والمجالس المحلية المال اللازم للقيام بالأعمال الجديدة كالإدارة والمياه والمجارى[١].

---

(١) مكتب العمل، تقرير سنوى لعام ١٩٣٥، ص ٢٠-٢٢.

ولكن هذه الاقتراحات كانت محدودة الأثر فى علاج أزمة البطالة فى أوائل الثلاثينيات.

واهتمت الحكومة بمكافحة البطالة مرة أخرى فى عام ١٩٤٠ عقب نشوب الحرب الثانية ولا سيما بعد أن دب الكساد فى كثير من الصناعات سواء تلك التى تعتمد على خامات واردة من الخارج، أو التى كانت تصدر بعض منتجاتها إلى الخارج، كما واجهت الموانى البحرية والعمليات المتصلة بها أزمة شديدة بسبب ضعف نشاط البواخر، وتوقفت حركة التعمير والبناء بسبب الأزمة التى حلت بالبلاد وما صاحبها من شعور بالقلق والخطر، وجمدت الحكومة مشروعاتها[١].

وشكلت لجنة وزارية مثلت فيها الوزارات المختلفة لمواجهة الأزمة فقدمت عددًا من التوصيات أهمها[٢]:

١-وضع تشريع يحدد نسبة مئوية للعدد وللأجور بالنسبة لتشغيل المصريين والأجانب فى المؤسسات على اختلاف أنواعها، وذلك لإفساح مجال العمل فى الاقتصاد والتصنيع المصرى، ولا سيما بين المتعلمين بعد أن كان وقفًا على الأجانب.

٢-وضع تشريع لاستعمال اللغة العربية فى الأنشطة الاقتصادية كلها حتى يهيئ للشباب المصرى المتعلم الوسيلة للعمل فى الاقتصاد القومى، ولا سيما الذى يغلب عليه الطابع الأجنبى.

---

(١) الغطريفى، المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٧١.

٣- وضع تشريع ينظم إيجاد بطاقات شخصية للعمال كوسيلة للوقوف على البيانات الموضحة لهم وإمكان التعرف عليهم وعلى صناعاتهم والأعمال التى يزاولونها.

٤- الإقلال من فصل العمال وتخفيض أيام العمل عند الضرورة تفاديًا للفصل وإعطاء إعانات بسيطة فى حالات البطالة الشديدة.

ما لبثت الأزمة أن انقشعت عندما أصبحت مصر ميدانًا للجيوش المتحالفة، ومركزًا لتموين هذه القوات مما ساعد على التوسع فى كثير من الصناعات القائمة وإنشاء صناعات حربية جديدة فضلاً عن قيام القوات الأجنبية باستخدام مئات من العمال فى الورش والخدمات والأسلحة الملحقة بها.

وبمجرد انتهاء الحرب عادت الأزمة كأبشع ما تكون، فقد سرحت القوات المحاربة عمالها، فاهتمت الحكومة بموضوع البطالة مرة أخرى، وشكلت لجنة عامة أصلية ولجان فرعية ثلاثة تتكون من مندوبين من الوزارات المختلفة، وأوصت هذه اللجان بتيسير الآلات والماكينات اللازمة لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع المصانع القائمة ووضع تشريع يلزم الأجانب الذين يزاولون عملاً بالبلاد بالحصول على ترخيص بالعمل بشروط وقيود معينة، ووضع النظم والتشريعات التى تتصل بإنشاء مكاتب للتخديم وتشغيل المتعطلين والعناية بموضوع التدريب المهنى(١).

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٢.

ولكن هذه التوصيات لم تؤخذ فى الاعتبار، وأدى إثراء بعض الأفراد خلال الحرب إلى الإقبال على عمليات البناء ورواج السلع الاستهلاكية. وما لبثت البلاد أن واجهت مرحلة عنيفة من أزمة البطالة فى عام ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة واضطرار آلاف العمال المصريين إلى الانسحاب من العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة قناة السويس، وضعفت الحركة بالموانى، وجاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ ليزيد الطين بلة، فانتاب الذعر أصحاب رءوس الأموال واتجهوا إلى تهريب أموالهم إلى الخارج، واضطرت الحكومة إلى تقديم تعويضات مالية لأصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة ومساعدات للمشردين من العمال، بالإضافة إلى اضطلاعها باستخدام آلاف العمال الذين تركوا العمل لدى القوات البريطانية فى وزارات الحكومة ومصالحها دون حاجة إلى خدماتهم. وتدهورت الأوضاع الاقتصادية فى البلاد مما أدى إلى التوقف التام فى مجال المشروعات العامة فى جميع المرافق سواء ما كان منها تابعًا للجهات الحكومية أو المجالس البلدية والمحلية، وقفل باب التوظيف فى الحكومة بسبب تدهور الميزانية العامة(١).

افتقر تشريع العمل فى مصر حتى منتصف الثلاثينيات إلى وجود قانون لتعويض العمال من الإصابات الناشئة عن العمل، وقد كانت الحاجة ماسة إلى هذا التشريع، فعده العمال ضمن مطالبهم منذ نادوا بإصدار

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٣، ٧٤.

التشريعات العمالية فى مطلع العشرينيات، كما أن أصحاب الأعمال شعروا بالحاجة إلى سن قانون وافٍ بشأن حوادث العمل والتعويض عنها، وقد ظل التعويض عن حوادث العمل - حتى منتصف الثلاثينيات - خاضعًا لقاعدة "مسئولية العمل" ومؤداها أن العامل المصاب أو ورثته لا يستحقون تعويضًا إلا إذا ثبتت مسئولية صاحب العمل. وظلت مصر متشبثة بذلك المبدأ العتيق على الرغم من أن جميع الدول المتمدينة أخذت منذ عهد بعيد بنظرية "مخاطر المهنة" فى تشريعها، ولم يكن ذلك عن عدم الرغبة فى التجديد، وإنما مرجعه إلى عدم وجود مصلحة حكومية مختصة بالتشريع العمالى.

وسارت المحاكم المختلطة فى الثلاثينيات - فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل - على عدم التقيد بالمبدأ الذى تضمنه القانون، فكانت تحكم بالتعويض حتى ولو لم ينسب إلى صاحب العمل أى خطأ، غير أن التعويض المحكوم به كان فى عدة حالات أكثر مما يحكم به لو طبقت نظرية "مخاطر المهنة"، وقد تباينت أحكام المحاكم المختلطة بهذا الخصوص كل التباين، لذلك طالب أصحاب الأعمال بإلحاح أن يكون لهم الحق فى معرفة مدى مسئوليتهم نحو عمالهم فى حالة وقوع حوادث، كما أن العمال رغبوا فى الحصول على حق التعويض عن الإصابات التى تقع لهم دون إلزامهم بإثبات خطأ أصحاب الأعمال، ما لم تكن تلك الحوادث نتيجة خطأ جسيم ارتكبه العمال. وتمسكت المحاكم الأهلية بتطبيق "مسئولية صاحب العمل" وكان بعضهم أكثر تساهلاً من البعض الآخر فى اعتبار صاحب العمل مخطئًا[1].

---

(١) مكتب العمل، تقرير سنوى لعام ١٩٣٥، ص ٩-١٠.

وخطت الحكومة خطوة عملية حين أصدرت فى ١٤ من سبتمبر عام ١٩٣٦ القانون رقم ٦٤ بشأن إصابات العمل الذى أقر حق العامل فى الحصول على تعويض عن إصابته طبقًا للقواعد التى حددها القانون إلا إذا ثبت أن الإصابة وقعت نتيجة عجز العامل عن تأدية عمله أو نتيجة إهماله. ونص القانون على إلزام صاحب العمل على تقديم الإسعافات الأولية للعامل المصاب، وأن يكون للمصابين حق العلاج المجانى بمستشفيات الحكومة، فإذا لم تتوافر أماكن العلاج بها كان صاحب العمل ملزمًا بدفع نفقات علاج العامل المصاب. وحدد القانون مقدار التعويض للمستحقين بعد وفاة العامل وكيفية توزيعه عليهم، كما عين الإصابات التى تعد مؤدية لعاهة جزئية أو مستديمة(١).

وبرغم أن هذا القانون كان خطوة عملية نحو حماية حقوق العمال، لم يعدم أصحاب الأعمال وسائل التهرب من أحكامه، كما أن التعويضات التى نص عليها القانون كانت تافهة، ففى حالة وفاة المصاب كان يصرف لورثته أجر ٧٠٠ يوم بحيث لا تزيد قيمة التعويض عن ٣٠٠ جنيه ولا تقل عن ٧٠ جنيهًا، أما فى حالة حدوث عاهة مستديمة للمصاب فكان يصرف له تعويض يوازى أجر ١٠٠٠ يوم بحد أدنى مائة جنيه وحد أقصى ٣٥٠ جنيهًا.

ثم صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجبارى على العمال ضد حوادث العمل الذى نص فيه على إلزام أصحاب الأعمال

---

(١) البراوى وعليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ٢٦٧.

الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل. وقد أوضحت المذكرة التفسيريـــة الغاية من القانون بأنه "لما كان القانـــون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل يقرر للعمال حقوقًا جديدة قد يعجز الكثيرون من أصحاب الأعمال الصغيرة عن القيام بها رُئى أن خير علاج لهذه الحالة هو التأمين ضد الإصابات لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ولا يكلفه إلا جزءًا يسيرًا بالنسبة لما يستحق عليه من تعويض". ونص القانون على أنه لا يجوز تحميل العمال أى نصيب فى نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت، وجعل القانون من حق وزير الشئون الاجتماعية إعفاء بعض أصحاب الأعمال من أحكامه إذا توافرت فيهم شروط معينة[١].

وفيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى، أى العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه مقابل أجر محدد، وأخرج القانون عمال الزراعة وعمال الورش الصغيرة وعمال الملاحة البحرية وخدم المنازل من دائرته، وأجاز القانون أن يكون العقد شفويًا إذا كان أجر العامل اليومى أو الأسبوعى أو الشهرى يقل فى مجمله عن عشرة جنيهات، وبذلك أفسح المجال أمام أصحاب الأعمال للتلاعب والتحايل على القانون وتعريض مصالح عمالهم للخطر، وحدد القانون قواعد دفع الأجور وطريقة مكافأة العامل فى حالة ما إذا قام صاحب العمل بفسخ

(١) المصدر السابق، ص ٢٦٨.

العقد من جانبه وفى حالة عجز العامل عن تأدية عمله، وألزم صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العام من أخطار العمل، ونص على حق العامل فى الحصول على إجازة سنوية حددت بسبعة أيام لعمال المياومة، وخمسة عشر يومًا فى السنة للعمال والمستخدمين المعينين بأجر شهرى[1].

وبرغم أن قانون عقد العمل الفردى كان خطوة نحو تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، فإنه لم يفِ بما كان يداعب أحلام العمال، فلم يشر من قريب أو بعيد إلى الخدمات الاجتماعية التى كان العمال فى أمسِّ الحاجة إليها، كما لم يوفر للعمال الضمانات الكافية ضد الفصل التعسفى، وكثيرًا ما اتخذ أصحاب الأعمال من نصوصه سلاحًا للتخلص من عمالهم بالفصل، وأبسط مثال على ذلك ما كانت تقدم عليه الشركات من فصل أعضاء مجالس إدارة النقابات.

لقد تأثر تطور تشريع العمل فى مصر بالوضع السياسى الداخلى، وخاصة بالتنافس بين الأحزاب السياسية المختلفة لكسب أصوات العمال فى المعارك الانتخابية، كما تأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فعكس المصالح الإقطاعية والرأسمالية التى حرصت الطبقات الحاكمة البرجوازية على اتخاذ التشريع وسيلة لحمايتها، لذلك تميزت تشريعات العمل بأنها لم تكن صادرة عن مخطط معين، فكان الارتجال والتناقض طابعها المميز، وظلت دون الغايات التى وجه العمال نضالهم فى سبيل إصدار التشريعات

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٧٢- ٢٧٤.

من أجل تحقيقها، فبقى العامل ألعوبة فى يد صاحب العمل، يتلاعب بأجره متحايلاً على الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء، ويتلاعب بحقه فى العمل فيفصله كلما تجاوزت مدة خدمته سنة أو سنتين تهربًا من مكافأة نهاية الخدمة التى ألزمه القانون بدفعها، ثم يقوم بتعيينه من جديد بأجر ضئيل لا يكاد يوازى نصف أجره السابق. ووقف العامل إزاء هذه التصرفات الجائرة حائرًا لا يملك وسيلة للدفاع عن حقه، واضطر للنزول على إرادة مستغليه.

وقد وجهت هذه الظروف مجتمعة تشريعات العمل بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، فعملت الدولة على توحيد قوانين العمل بعد تعديلها بما يتمشى مع المبادئ التى نادت بها الثورة، مما أدى إلى استقرار العلاقة بين العمل ورأس المال على أسس راسخة.

الفصل الخامس

جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية

أدت ظروف الكفاح الوطنى ضد السيطرة الأجنبية إلى ظهور قيادات سياسية قامت بتنظيم النضال من أجل الاستقلال، ذلك النضال الذى بلغ ذروته فى ثورة ١٩١٩. وما أن سلم المستعمر لمصر بالاستقلال الذاتى فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ حتى تفتتت وحدة البلاد السياسية وأخذت تظهر فيها تكتلات انشغلت فى المحل الأول بعلاقات مصر بإنجلترا انشغالها بمشكلة النضال الدستورى وبمشاكل الفوز بالحكم، وهبطت القضية الوطنية من مستوى النضال ضد المستعمر إلى التحايل على الفوز بكراسى الحكم، وأدى انحراف الحركة الوطنية إلى هذا الدرك إلى إقصاء القوى الشعبية عن مجالها، وتحول الأحزاب السياسية من توجيه النضال الوطنى إلى السعى وراء كسب أكبر عدد ممكن من أصوات الجماهير فى الانتخابات ضماناً للوصول إلى الحكم.

ولما كان العمال قوة جماهيرية لا يمكن إغفالها، كما أن أصواتهم لها وزنها فى ترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك فى الانتخابات فقد حرص كل

حزب سياسى على تكوين قاعدة جماهيرية بشتى السبل، ومن ثم كانت محاولات الأحزاب المتكررة للسيطرة على الحركة العمالية، وكان للوفد المصرى القدح المعلى فى هذا المجال. وأدى افتقار العمال إلى الوعى النقابى وعدم وجود قادة قادرين على إدارة دفة التنظيم النقابى إلى تمهيد الطريق أمام الأحزاب والهيئات السياسية للزج برجالها بين صفوف العمال فتصدى هؤلاء لقيادة النقابات وتوجيهها لخدمة أغراض أحزابهم.

وكانت أبرز نتيجة لجهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية ذلك الانقسام الذى ترك بصماته على تاريخ الحركة العمالية المصرية، فأصبح هناك أكثر من اتحاد عام للنقابات فى وقت واحد ينتمى كل منها إلى حزب أو هيئة سياسية. وأدى هذا إلى تعطيل قيام اتحاد عام يجمع شمل النقابات ويوجه العمال أموره بأنفسهم يحقق تجمع العمال كطبقة فى مواجهة رأس المال إلى الأربعينيات حين قامت محاولة إقامة اتحاد عام تحت اسم "مؤتمر نقابات عمال مصر"، تلك المحاولة التى ضربت فى مهدها، ثم ما أعقبها من محاولة إقامة اتحاد عام للنقابات فى مطلع الخمسينيات. وبرغم أن هذه المحاولات جميعًا كانت مستقلة عن نشاط الأحزاب، وكانت تقوم على أكتاف عمال مستقلين، فقد كان للمنظمات الشيوعية السرية فى هذا النشاط نصيب لا يستهان به بالدرجة التى تجعلنا نذهب إلى أنها كانت تحاول أن ترث الوفد فى السيطرة على الحركة العمالية المصرية وتوجيه مصيرها.

وكانت محاولات الأحزاب للسيطرة على الحركة العمالية تقوم على جهود المحامين من أعضائها الذين كانوا يتسللون إلى النقابات عن طريق

مركز "مستشار النقابة" - الذى ظهر فى أعقاب الحرب الأولى- ويحاولون توجيهها، ثم يسعون إلى جمع النقابات فى جبهة يتزعمها أحد رجالات الحزب اللامعين تحت اسم "اتحاد نقابات".

ووجد الكثيرون من رؤساء النقابات فى هذه الظروف فرصة للاستفادة الشخصية، فكانوا ينضمون بنقاباتهم إلى الاتحاد الذى تحقق لهم من وراء مناصرته المنفعة، وينسلخون من عضويته حين يلوح لهم منافسة بشروط أكثر تحقيقًا لمآربهم، أو حين يفقد الحزب - الذى يتبنى الاتحاد- كرسى الحكم.

محاولات الوفد المصرى للسيطرة على الحركة العمالية

نشأ الوفد المصرى أول ما نشأ كحركة وطنية، حين تألف فى أعقاب الحرب الأولى فى (نوفمبر عام ١٩١٨) من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برياسة سعد زغلول، بغرض "السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلاً فى استقلال مصر استقلالاً تامًّا"، ثم تحول إلى حزب سياسى عقب صدور دستور عام ١٩٢٣، وتولى الحكم فى أول وزارة أسفرت عنها الانتخابات التى أجريت وفقًا للدستور فى عام ١٩٢٤، وظل مرتبطًا فى الأذهان بالنضال من أجل تحقيق الاستقلال، وتمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال الثورى حتى عام ١٩٣٦، ومن ثم استقر فى الأذهان أن الوفد هو الأمة، واكتسب الحزب شعبية واسعة، وكان إجراء انتخابات حرة كفيلاً بأن يمهد له السبيل إلى الحكم فى كل مرة تجرى فيها هذه الانتخابات.

وقد سجلت قيادة الوفد البرجوازية أبرز محاولات السيطرة على الحركة العمالية وأبعدها أثرًا منذ فجر العمل السياسي للوفد حتى أوائل الأربعينيات. ويرجع اهتمام الوفد بتنظيم العمال إلى عام ١٩١٩، فقد ذكر عبد الرحمن فهمي في التقرير الذي أرسله إلى سعد زغلول في (١٨ أكتوبر عام ١٩١٩) أن "نتيجة المجهودات التي بذلت في سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها قد أثمرت وتشكلت لكل حرفة نقابة" وأكد أن النقابات مفيدة جدًا للحركة الوطنية وأنها سلاح قوي لا يمكن الاستهانة به[١].

وندرس فيما يلي هذه المحاولات بالتفصيل:

الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري عام (١٩٢٤ – ١٩٢٥)

شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى نشاطًا نقابيًا واسعًا، فكثر عدد النقابات كثرة دفعت الصحف الأجنبية إلى اتهام الحركة العمالية والحركة الوطنية كلها بالبلشفية. وانبرت جريدة المنبر لدحض تلك التهم، فأكدت أنه ليس في المصريين من يميل إلى البلشفية، وأنهم أول من يحاربونها، وأن العامل المصري لا يرضى أن يأخذ مليمًا واحدًا فوق أجره دون حق. وأصدر الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية فتوى ندد فيها بالشيوعية[٢].

---

(١) محمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، ج١، ص ٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠- ٢١.

وساعد على تدعيم هذا الاتجاه أن العناصر اليسارية نشطت إبان ثورة ١٩١٩ فى أوساط العمال ولا سيما فى الإسكندرية فتأسس اتحاد عام للنقابات بها نظم فى عام ١٩٢٣ - ١٩٢٤ حركة اعتصام قام بها عمال الإسكندرية وكانت مثار اهتمام الحكومة والرأى العام، وأسفرت عن إقدام حكومة سعد زغلول على إلقاء القبض على قادة الحزب الشيوعى واتحاد النقابات وتصفية المنظمتين.

ولم تكن حكومة الوفد لتترك العمال فى فراغ يسمح بقيام عناصر يسارية جديدة بتوجيههم، فكان تأسيس "الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى" بزعامة عبد الرحمن فهمى الذى كان سكرتيرًا للجنة المركزية للوفد المصرى، وساهم بنصيب كبير فى عملية جمع التوكيلات، كما ساهم فى تنظيم حركة مقاطعة لجنة ملنر، وانتخب فى أول مجلس للنواب نائبًا عن دائرة عابدين[١]

بدأ مشروع الاتحاد باستقالة الدكتور محجوب ثابت من رياسة "النقابة العامة للعمال" التى كانت تضم أعضاء من مختلف المهن، واختير عبد الرحمن فهمى زعيمًا للنقابة (آخر مارس عام ١٩٢٤)[٢] وبذلك أصبحت النقابة العامة هى نقطة الانطلاق للعمل من أجل إقامة اتحاد عام للنقابات، فأقامت النقابة حفلاً فى (١٤ من أبريل) دعى إلى حضور عدد من نواب

---

(١) المصدر السابق، ص ١٩.

(٢) الأهرام، ١٩٢٤/٣/٣١.

الوفد منهم: على الشمسى وراغب إسكندر وشفيق منصور. وخطب عبد الرحمن فهمى (الذى كان قد لقب بزعيم العمال) داعيًا إلى "الاتحاد والتمسك بأهداب السكينة"، وفى أعقاب الاحتفال خرجت مظاهرة مكونة من حوالى خمسة آلاف عامل مرت بالقصر الملكى ومجلس النواب ثم قصدت دار عبد الرحمن فهمى الذى ألقى فى العمال خطبة جاء فيها أنه قد تكونت لجنة من أعضاء مجلس النواب لتتولى الدفاع عن العمال، وأنه قد تم الاتفاق نهائيًا على تأليف اتحاد لنقابات العمال يكون مركز إدارته فى النقابة العامة، وتكون لكل طائفة نقابة خاصة بها تحت إشراف الاتحاد(١).

وتدحض هذه الواقعة ما أورده أستاذنا الدكتور أنيس نقلاً عن مذكرات عبد الرحمن فهمى من أنه رفض قبول زعامة النقابة العامة حين عرضت عليه، وأنه اشترط لقبول الزعامة أن تسلم بها جميع النقابات وترتضى الانتظام فى الاتحاد العام، فإن نشأة الاتحاد تمت فى – اعتقادنا– على أساس مخطط وفدى أسند تنفيذه إلى عدد من شباب الوفد الذين احتكوا بالنقابات واشتغلوا بتنظيمها(٢).

وقد هاجمت (الجازيت) مشروع الاتحاد، وأكدت عدم احتمال نجاحه "لأن حركته لا تحدوها الغيرة على مصالح العمال ولا يديرها عمال"، ولأن الغرض السياسى الذى يرمى إليه المشروع هو خدمة مصالح أولئك الذين

---

(١) المصدر السابق، ١٥/٤/١٩٤٢.

(٢) محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢٤.

وجدوا – لأسباب مختلفة– أن الطريق العادى للترقى مسدود فى وجوههم فأخذوا يبحثون عن وسائل أخرى ليخلقوا لأنفسهم مراكز تؤدى بهم فى النهاية إلى الأغراض السياسية التى يرمون إليها[١].

وانبرت الأهرام للرد على مزاعم الجازيت، فأثنت على المشروع وأكدت "أن العمال فى كل بلد محتاجون لمن يأخذ بناصرهم فى كل طور من أطوار الانتقال من عهد عتيق إلى عهد جديد" وأن تلك الحركة ترمى إلى إيجاد جو هادئ يعيش العامل فيه مطمئن البال، راضى النفس، بعيدًا عن الفوضى والعبث بالنظام[٢].

وتشكلت لجنة من أعضاء مجلس النواب الوفديين كان على رأسها عبد الرحمن فهمى ومن بين أعضائها على الشمسى ومكرم عبيد وشفيق منصور وحسن نافع، أطلقت على نفسها اسم "اللجنة التحضيرية لتكوين اتحاد النقابات العام بالقطر المصرى"، وأصدرت بيانًا[٣] أعلنت فيه أنها قد اتخذت من دار عبد الرحمن فهمى مقرًا لها، وأن أغراضها تنحصر فيما يلى:

١– الاتصال بنقابات العمال التى تؤدى وظيفتها بالفعل.

٢– مراجعة قوانين تلك النقابات وتعديل ما يحتاج إلى التعديل.

٣– وضع نظام ثابت لها وترقية حالتها ماديًا واجتماعيًا.

---

(1) The Egyptian Gazette, 19. 4. 1924.

(٢) الأهرام، ١٩٢٤/٤/٢١.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢٤/٤/٢٠.

٤- إنهاض النقابات التى توقفت عن عملها لسبب من الأسباب.

٥- تأسيس نقابات للطوائف التى ليست لها نقابات.

وطالب البيان النقابات بإرسال نسخ من قوانينها لدراستها.

قامت تلك اللجنة بإعداد قانون "الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى" الذى حدد أغراض الاتحاد فى تنظيم حركة العمال والوصول بهم إلى ما فيه الخير لهم أدبيًا وماديًا وصحيًا واقتصاديًا، والإشراف على نقابات العمال، والاتصال بالاتحادات العمالية فى بلاد العالم المختلفة، والاشتراك فى مؤتمراتهم، والدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة، والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم، والعمل على إيجاد تشريع خاص يحدد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وخصص الباب السادس من القانون للإضراب، فنص على أن إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئى من حق الاتحاد وحده، وأنه ليس لأية نقابة أن تعلن الإضراب دون موافقة الاتحاد العام. وقد أملت ظروف الاعتصامات التى قام بها عمال الإسكندرية على اللجنة هذا الجانب من القانون، ليتمكن الاتحاد من السيطرة على الإضرابات وتوجيهها الوجهة التى يريدها. وزيادة فى الحيطة نص القانون على أن مصدر قرارات الإضراب بأغلبية ٦٠% من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد(١).

---

(١) اتحاد العمال، جريدة أسبوعية كانت تنطق بلسان الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى ويصدرها الوفد ورأس تحريرها محمد فؤاد سكرتير الاتحاد، ١٩٢٤/٧/١٩.

وبعد إعلان تأسيس الاتحاد، حلت النقابة العامة للعمال، ودعيت كل طائفة من طوائفها إلى تكوين نقابة مستقلة تتبع الاتحاد العام، ولكن قام البعض بإعادة كيان النقابة العامة وإصدار قانون لها. وقد استنكر عبد الرحمن فهمى هذا العمل ودعا إلى التفاف العمال حول الاتحاد[1].

لقد كان اتحاد نقابات العمال يمثل- على هذه الصورة- محاولة البرجوازية الوطنية "ممثلة فى الوفد" فرض وصايتها على الحركة العمالية. ومما يدعم هذا الرأى سلسلة الخطب التى ألقاها عبد الرحمن فهمى فى العمال فى مختلف المناسبات.

ففى الحفل الذى أقامه عمال هليوبوليس لتكريمه فى (٤ يوليو) حذر العمال من المغالاة فى مطالبهم تجنبًا للشيوعية، وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة[2].

وفى الحفل الذى أقيم لتكريمه بدار التمثيل العربى فى (٥ أكتوبر) تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل فقال "إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيه تمامًا فى بضعة شهور"، وأوصى العمال بالتقوى والتمسك بالدين "ففى الدين سلوى كبيرة وعزاء عظيم"[3].

وفى الحفل الذى أقامته نقابة عمال الورش الأهلية ببولاق فى (٢ نوفمبر)، وقف عبد الرحمن فهمى يقول "اعلموا أيها الأبناء أنه وإن كان

---

(١) الأهرام، ١٩٢٤/١٠/٩.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٧/٥.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢٤/١٠/٩.

من واجبى الدفاع عن حقوقكم، فمن واجبى أيضًا الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفنى الغير الدفاع عن حقه، فلا أسمح لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه"(١).

وفى حفل افتتاح فرع الاتحاد بالفيوم فى (٩ نوفمبر) ألقى كلمة جاء فيها "..... يقول بعضهم إن العامل فقير حقير ذليل، وإنى أقول إنه غنى بقوة إيمانه ودينه وعقيدته. ما هو المال والجاه؟ وما قيمتها؟ هما زائلان بزوال الزمن، فانيان مع العمر... وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رءوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى..... واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون إن العامل يشتغل طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد، وإنى لا أنكر أن العامل فى مصر مهضوم الحق، ولكن تحسين حاله أمر يستدعى جهدًا كبيرًا"(٢).

ويتضح من ذلك كله مدى حرص البرجوازية الوطنية على كبح جماح حركة العمال للمطالبة بتحسين أحوالهم فى زمن ارتفعت فيه الأسعار وهبط فيه مستوى الأجور نتيجة لتفشى البطالة، ولهذا لم يكن غريبًا أن يطلق العمال المتأثرون بالنشاط اليسارى من أعضاء النقابات التى كانت ترفع راية اتحاد النقابات الشيوعى بالإسكندرية على هذا الاتحاد اسم "الاتحاد الأصفر"(٣).

---

(١) اتحاد العمال، ١٩٢٤/١١/٩.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/١١/١٦.

(3) Zaki Badaoui. Les problems du travail, p. 24.

لوح عبد الرحمن فهمى للعمال بمشروع لتشريع العمل ذكر أنه أعده بمساعدة حسن نافع المحامى، وأنه يعتزم التقدم به إلى مجلس النواب فى دور الانعقاد التالى، على أن يتم إصلاح أحوال العمال خطوة خطوة(١)، وما انفك الاتحاد يصدر البيانات مطالبًا العمالَ بعدم القيام بأى إضراب من أجل تحقيق مطالبهم الاقتصادية، وأن عليهم أن يقدموا مطالبهم إلى الاتحاد ليعمل على تحقيقها "ويقرر الطريق الذى يراه مناسبًا لذلك"، وإلا فإن الاتحاد لن يناصر العمال الذين يضربون من تلقاء أنفسهم(٢).

ولقد وقع خلال رياسة عبد الرحمن فهمى للاتحاد العام للنقابات حادثان كان للاتحاد موقف منهما، وأثار ثائرة العمال بصفة عامة فى مصر، أولهما خيبة الأمل فى حكومة العمال فى بريطانيا إثر إخفاق مفاوضات سعد – مكدونالد– ورفض حزب العمال البريطانى الاعتراف بأمانى مصر فى الاستقلال، أما الآخر فكان حوادث السودان فى عام ١٩٢٤، وما قام به الإنجليز من مقابلتها بالقمع، فشرع الاتحاد ينظم مظاهرة كبرى فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم ٢٣ من أغسطس، ولكن السلطات خشيت مغبة الأمر فمنع عبد الرحمن فهمى قيام المظاهرة اكتفاء بالاحتجاجات المكتوبة(٣) وأصدر الاتحاد بيانًا احتج فيه على "الأعمال الخالية من كل حق وعدل التى ترتكب فى السودان" وعلى السياسة الاستعمارية التى تنفذ باسم الحكومة البريطانية(٤).

---

(١) اتحاد العمال، ١٩٢٤/١١/٩.
(٢) الأهرام، ١٩٢٤/٨/١٦.
(٣) محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.
(٤) الأهرام، ١٩٢٤/٨/٣٠.

وسرعان ما تطورت الأحداث فكان مصرع سير لى ستاك سردار الجيش المصرى وما ترتب عليه من استقالة وزارة سعد زغلول، واعتقال عبد الرحمن فهمى الذى لم يطلق سراحه إلا فى يناير عام ١٩٢٥ حين ثبتت براءته.

واستمر الاتحاد فى العمل بعد اعتقال زعيمه، كما استمرت جريدته الأسبوعية "اتحاد العمال" فى الصدور، وظهر على صفحاتها فى ٢٨ ديسمبر نداء موجه إلى العمال بمناسبة صدور المرسوم الملكى بحل مجلس النواب، يدعوهم إلى توحيد الصفوف والاستعداد لخوض المعركة الانتخابية لينتخبوا من بينهم "من العمال نوابًا يدافعون عن حقهم المهضوم حتى ينالوا ما يبغون".

ترى هل كان هذا اتجاهًا جديدًا لتحويل هذا التنظيم العمالى إلى قيادة عمالية سياسية بعيدًا عن نفوذ الوفد؟ علي كل ليس لدينا من الأدلة ما يكفى للتحقق من وجود مثل هذا الاتجاه وأبعاده.

وفى آخر يناير عام ١٩٢٥ أصدر عبد الرحمن فهمى بيانًا أعلن فيه استقالته من الاتحاد بسبب أحواله الصحية. ويذكر أستاذنا الدكتور أنيس[١] أنه قد ورد بمذكرات عبد الرحمن فهمى أنه استقال خشية لجوء السلطات إلى دفع بعض العمال إلى ارتكاب شيء من الجرائم ثم تنسبها إليه، فاستقال من زعامة الاتحاد تجنبًا للمتاعب، كما أكد المرحوم حسنى الشنتناوى[٢] أن استقالة عبد الرحمن فهمى من زعامة الاتحاد كانت نتيجة خلاف شخصى

---

(١) محمد أنيس، المرجع السابق،ص ٢٩.

(٢) حسنى الشنتناوى، مقابلة شخصية فى ١٩٦٤/٧/٢.

وقع بينه وبين سعد زغلول الذى كان لا يقبل شريكًا فى زعامة الأمة، فتأثر بوشايات الواشين وشجب النزاع بينه وبين "زعيم العمال" فآثر الأخير الاستقالة. ونعتقد أن سبب الاستقالة يرجع إلى زوال الظروف التى دعت الوفد إلى تنظيم العمال تجنبًا لوقوعهم فى أيدى العناصر اليسارية باستقالة وزارة سعد، وتمشيًا مع اتجاه الحزب – فى تلك الفترة– بعدم الظهور بمظهر المحتضن للعناصر المثيرة للشغب. ولا يعنى هذا أن الوفد كان ينصرف عن محاولة السيطرة على الحركة العمالية وهو خارج الحكم فقد كان – فى تلك الظروف– أشد حاجة إلى كسب تأييد الجماهير، ومن ثم مواصلته – كما سنرى– لمحاولة توجيه الحركة لصالحه.

ومهما يكن الأمر، فقد أسندت رياسة الاتحاد إلى الدكتور محجوب ثابت، ولكن الإجراءات التى قامت بها حكومة زيور أدت إلى القضاء على الاتحاد وإيقاف جريدته عن الصدور، وبذلك أسدل الستار على أول محاولة قام بها الوفد – على نطاق واسع – للسيطرة على حركة العمال.

اتحاد عام النقابات عام (١٩٣٠)

استمرت جهود الوفد للسيطرة على الحركة العمالية مقصورة – خلال الفترة عن عام (١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٩)– على نشاط المحامين الوفديين الذين عملوا كمستشارين للنقابات، وعلى نشاط شباب الحزب، فحاول عباس العقاد تكوين جبهة عمالية وفدية فى أواخر العشرينيات، ولكن محاولته باءت

بالفشل لنشوب خلاف بينه وبين زعماء النقابات التى كانت ستقوم عليها جبهته العمالية[١].

وما إن تولى الوفد الحكم فى أعقاب الانتخابات التى أجريت فى أكتوبر عام ١٩٢٩ بعد فوزه بالأغلبية، حتى بدأ العمل على إقامة اتحاد النقابات، وإيجاد هيئة لتنظيم العمال.

نهج الوفد فى تلك المرحلة نهجًا قريب الشبه بذلك الذى حدث فى عام ١٩٢٤ فأصدر حسنى الشنتناوى - أحد شباب الحزب البارزين- جريدة أسبوعية أطلق عليها اسم "العامل المصرى" فى (٤ مارس عام ١٩٣٠) وأخذت تلك الجريدة تتناول شئون العمال بأقلام المحامين الوفديين، وتعنى بصفة خاصة بنشر أخبار النقابات والتركيز على ما آلت إليه أحوالها من السوء والإشارة إلى حاجة العمال إلى تنظيم صفوفهم على أساس سليم، وضربت الجريدة الأمثال بأحوال العمال فى أوروبا، وبينت البون الشاسع بين ما كانت عليه أحوال العمال المصريين، وبين أحوال زملائهم فى أوروبا، ودعت إلى إصلاح أحوالهم.

وفى ٤ أبريل عام ١٩٣٠، طرح عزيز ميرهم - عضو مجلس الشيوخ الوفدى- اقتراحات[٢] على العمال لتنظيم الحركة العمالية نشرت على صفحات "العامل المصرى"، نصت على توجيه الدعوة لتأسيس "كتلة برلمانية

---

(١) مقال بعنوان "حركة العمال فى مصر"، بدون توقيع، مجلة الباشكاتب، ١٩٣٤/٧/٩.

(٢) العامل المصرى، ١٩٣٠/٤/٤.

للعمال تتكون من عدد ليس من الضرورى أن يكون كبيرًا من شيوخ ونواب يقبلون أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع – من الناحية البرلمانية – عن حقوق العمال والفلاحين، ودرس النظم الاجتماعية التى تعود على الطبقة البائسة بالرقى والتقدم، وتتمتع هذه الكتلة البرلمانية الصغيرة بكيان ذاتى مستقل عن لجنتى العمال بالمجلسين، تجاهد للعمال وتحال عليها نتائج أعمال المجلس الاستشارى".

وتضمنت الاقتراحات تأسيس مجلس استشارى للعمال يتكون من جميع الذين يهتمون بشئون العمال ويكون من اختصاصه:

١- وضع الأسس التى تتكون النقابات عليها.
٢- تكوين النقابات وتعهدها بالتنظيم إلى أن تصبح وحدات عاملة.
٣- درس حقوق العمال من الناحية العامة مسترشدًا فى ذلك بالحقوق التى كسبها العمال فى مصر وفى البلاد الأجنبية.
٤- درس مطالب العمال فى كل نقابة ولكل طائفة وإرشاد النقابات إلى خير الطرق التى يسلكونها لتحقيقها.
٥- تعيين مستشار لكل نقابة يتخصص لها.
٦- الاتصال الدائم بالكتلة البرلمانية يبلغ إليها قراراته ورغباته.

وطالب عزيز ميرهم الحكومة بالاشتراك فى أعمال المجلس الاستشارى المقترح إقامته بمندوب أو أكثر، وأكد أن هذا المجلس من الممكن أن يصبح له شأن رسمى ويتطور إلى أن يصبح أداة حكومية كما حدث فى سويسرا لمجلس شبيه له.

ورد حسن نافع – رئيس لجنة العمال البرلمانية – على هذه الاقتراحات[1] موضحًا ضرورة إصدار تشريع للعمل والعمال وإقامة مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق، وذلك قبل التفكير فى تنظيم الحركة العمالية، ودعا إلى تأسيس اتحاد للعمال "يكون تكوينه من بين أنصارهم ومستشاريهم ويكون نافذ الكلمة فى الجماعات المنضمة إليه" حتى يكفل النجاح للمجلس الاستشارى المقترح إنشاؤه.

وتدارست النقابات هذه الاقتراحات، وعقدت اجتماعات تمهيدية لمؤتمر العمال الذى كان من المقرر دعوته لبحث الاقتراحات بدار نقابة عمال ترام القاهرة، وحضر هذه الاجتماعات مندوبون عن نقابات العمال الموالية للوفد وهى نقابات: ورش ترام مصر الجديدة وعمال المطابع المصرية، وجمعية رقى العمال، وخريجى المدارس الصناعية، وعمال ورش النجارة الميكانيكية، وعمال السيارات، وعمال القطر المصرى، والطهاة، والأحذية، والنقابة العامة للعمال، وعمال الدخان، وعمال ترام القاهرة، والحوذية وعمال النقل.

وتشاور المجتمعون فى أحوال العمال وقرروا مطالبة الحكومة بسرعة إصدار تشريع العمل ووافقوا على إيجاد مكتب ينظم حركة النقابات ويوحد جهودها، ثم ما لبثوا أن قرروا تحويل هذا المكتب إلى "اتحاد عام النقابات" الذى أسندت رياسته إلى أحمد محمد أغا المحامى، واختير حسنى الشنتناوى مستشارًا عامًا للنقابات، وأصبحت جريدة "العامل المصرى" تنطق بلسان الاتحاد[2].

---

(١) العامل المصرى،١٩٣٠/٤/١٤.

(٢) المصدر السابق، ١٩٣٠/٥/٢٦.

وبذلك أوشكت جهود الحزب للسيطرة على النقابات أن تؤتى أكلها، ولكن أتت الرياح بما لم تكن تشتهى السفن، فاضطرت حكومة الوفد إلى الاستقالة بعد فشل المفاوضات مع الإنجليز (مفاوضات النحاس – هندرسون). ولم تؤثر استقالة وزارة الحزب على كيان الاتحاد، ولكنها حدت من نموه. وسرعان ما شجب النزاع بين رئيس الاتحاد وبين الحزب فأقصى عن منصبه وتولى عزيز ميرهم رياسة الاتحاد.

وتلا ذلك ما أقدمت عليه حكومة صدقى من إلغاء الدستور عام ١٩٢٣، وما ترتب عليه من قيام حركة مقاومة عنيفة تزعمها الوفد وأيدها بعض أمراء البيت المالك، ومن بينهم عباس حليم الذى أكسبه هذا الموقف صداقة الوفد وجلب إليه زعامة "الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى" – كما قدمنا– فقام نوع من التحالف بين الوفد وعباس حليم، ورأى الوفد أن يعمل بين صفوف العمال بواسطة النبيل الشاب فأعلن إدماج اتحاد عام النقابات (الوفدى) فى الاتحاد الذى كان يتزعمه عباس حليم.

المجلس الأعلى للعمال (١٩٣٥ – ١٩٣٦)

بقيت علاقة الوفد بعباس حليم وطيدة شهورًا معدودة، ثم ما لبث الوفد أن تبين أن طموحه أكبر من أن يجعله يقبل القيام بدور العميل الذى يدبر أمور الاتحاد لحساب الوفد فقد رفض عباس حليم أن يسمح بتعيين أعضاء وفديين فى مجلس إدارة الاتحاد. وبلغ سلوكه حدًا كبيرًا من الخطورة على الوفد حين أعلن تأسيس حزب العمال المصرى فى (١٠ يونيو عام

١٩٣١)، فشنَّ الوفد عليه حملة شعواء أدَّت إلى إيقاف نشاط الحزب، وهو لم يزل فى المهد.

ثم عاد الوفد إلى سياسة الوفاق مع عباس حليم حتى تسنح الفرصة التى يقوم فيها الحزب بالسيطرة على الاتحاد العام، وزاد الحزب تطلعًا إلى هذه الرغبة ما بلغه الاتحاد من القوة والنفوذ فى أوساط العمال عامى ١٩٣٤ – ١٩٣٥.

وكان الجو السياسى فى عام ١٩٣٥ يبشر بقرب وصول الوفد إلى الحكم، فقد تولى نسيم باشا الحكم عقب استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى، ونظرًا لما عرف عن نسيم من معارضته لدستور ١٩٣٠، فقد كان من المنتظر حدوث تغييرات دستورية لصالح الأمة، ولذلك اعتقد الوفد أن الوزارة النسيمية وزارة انتقال لا وزارة استقرار.

لهذا كان لزامًا على الوفد أن يعد خطة للعمل الوطنى، فعقد "المؤتمر الوطنى العام" للوفد المصرى فى (٨ و٩ يناير عام ١٩٣٥)، وقسم العمل بين لجان المؤتمر لبحث الأحوال العامة للبلاد من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وألقيت أمام المؤتمر عدة تقارير تناولت هذه الجوانب فعرضت لمشاكلها ووضعت الاقتراحات اللازمة لحلها، وكان من بين هذه اللجان لجنة العمال التى قدم عزيز ميرهم تقريرها إلى المؤتمر، وقد ذهب فيه إلى ضرورة إنشاء مصلحة خاصة للعمل والعمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية، على أن ترتكز على هيئتين رئيسيتين هما، المجلس الاستشارى للعمل والعمال، ومكتب العمل، وتكون أغراضهما دراسة الشئون الاقتصادية

بالبلاد، وشئون العمال وإعــداد مشروعــات القوانيــن واللوائـــح الداخلية والإشراف على تنفيذها، وأنه يجب على الدولة أن تسن القوانين اللازمة للنقابات، وتقيم بورصة للعمل لحل مشكلة العمال العاطلين، وتحارب الأمية بين صفوف العمال، وتعمل على استكمال التعليم الفنى والصناعى، وتضع الحد الأدنى للأجور على أن يفى بما يضمن للعامل عيشه وأسرته، وتعمل على توفير الشروط الصحية فى مجال العمل، وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل، وإيجاد نظام للتأمين ضد المرض والعجز[١].

وراع الوفد ما بلغه الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى من القوة، وخاصة حين دعا الاتحاد ممثلى الصحافة العربية والإفرنجية لتفقُّد أحواله بمناسبة زيارة وفد الاتحاد النسائى العالمى لدار الاتحاد العـــام فى (٣ فبراير عام ١٩٣٥)، وأخذت الصحف تكتب عن نشاط الاتحاد وتبين مدى ما بلغه من قوة، بينما أشارت جريدة "الجهاد"[٢] فى الافتتاحية التى كتبها توفيق دياب إلى خطورة بقاء حركة العمال تسير على هذا النحو، وخاصة أن نظام الاتحاد أصبحت تفوح منه رائحة الفاشية، فكان أعضاؤه يرتدون زيًّا موحدًا ويحيون الصحفيين تحية خاصة برفع اليد، ودعا الوفد إلى تنظيم الحركة قبل فوات الأوان.

وفى ١١ فبراير صدر قرار الوفد بتأسيس "المجلس الأعلى للعمال" برياسة عباس حليم، وعضوية مجموعة من رجالات الوفد الذين اشتغلوا

---

(١) الأهرام، ١٩٣٥/١/١٠.

(٢) الجهاد، ١٩٣٥/٢/٤.

بتنظيم النقابات، وكان لصدور هذا القرار دوى كبير فى الداخل والخارج، فقد نشر إسماعيل صدقى – فى اليوم التالى لإعلان قرار الوفد– بجريدة الأهرام خطابًا مفتوحًا إلى رئيس الوزراء استرعى فيه نظره إلى خطورة قرار الوفد "لأن القرار هو تحدٍّ للمبدأ الأساسى الذى روعى فى وضع تشريع العمال، وهو جعل النقابات تحت إشراف الهيئات الممثلة للعمال أنفسهم وهيمنة الحكومة"، ونوه إلى أن تغلغل النفوذ الحزبى بين العمال من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم، ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعى. وعدت (الديلى تلجراف) قرار الوفد أهم تطور سياسى فى مصر منذ تصريح فبراير عام ١٩٢٢[١].

ويبدو أن عباس حليم أيَّد مشروع المجلس الأعلى فى البداية على أساس أنه سيكون معضدًا للاتحاد فى المطالبة بالتشريع دون التدخل فى أمور النقابات، ولكن حين أيقن أن الغرض من المجلس الأعلى الهيمنة على أمور الاتحاد، رفض أن يكون تابعا للوفد منفذا لتعليماته، وأعلن تخليه عن رياسة المجلس الأعلى ورمى الوفد بأنه يريد إقحام الاتحاد فى السياسة على حساب مصلحة العمال[٢].

فأصدر الوفد بيانًا زعم فيه أن عباس حليم كان يعمل بين صفوف العمال باسم الوفد وتحت لوائه، ولما كان قد خرج على الوفد فقد قرر الوفد فصله من رياسة المجلس وعضوية المجلس الأعلى للاتحاد، ودعوة العمال

---

(١) الأهرام، ١٣/٢/١٩٣٥.

(٢) المصدر السابق، ١٨/٤/١٩٣٥.

إلى أن تكون علاقاتهم بالمجلس دون سواه فى جميع شئونهم العمالية والنقابية. وعين أحمد حمدى سيف النصر - عضو الوفد - رئيسًا للمجلس الأعلى لاتحاد العمال بالقطر المصرى، وكلف بإعادة تنظيم اتحاد العمال ووضع قانون للاتحاد ينظم شئون العمال، ويجمع شملهم، ويحفظ أموالهم(١). ومن الغريب أن الوفد لم يعن بإشراك أحد من العمال فى مجلس إدارة المجلس الأعلى.

وقد أدى تأسيس المجلس الأعلى إلى انقسام الحركة العمالية فى وقت كانت قد بلغت فيه حدًا كبيرًا من القوة والتنظيم، فناصرت بعض النقابات المجلس الأعلى، وشايع بعضها الآخر الاتحاد العام، وأيدت بعض نقابات الإسكندرية الاتحاد المسمى بـــ"تضامن العمال" الذى كان يرتكز إلى حماية البوليس ويعمل لحسابه بين صفوف العمال(٢).

وليس لدينا إلا النذر اليسير عن أعمال المجلس الأعلى، فهو لم يكن إلا أداة سياسية حزبية لتوجيه النقابات، فاشترك فى تنظيم نضال العمال من أجل الدستور، وفى المطالبة بإصدار تشريع العمل.

وبوصول الوفد إلى الحكم فى عام ١٩٣٦ تبين العمال أن الآمال التى علقوها على تأييده لم تتعد حدود الأمانى، فلم تتمكّن حكومة الوفد من إصدار التشريع، كما واجهت بالعنف موجة الإضرابات التى حدثت فى عام ١٩٣٦

---

(١) الجهاد، ١٩٣٥/٤/٢٠.

(٢) الأهرام، ١٩٣٥/٢/١٥.

نتيجة سوء أحوال العمال وتناقص الأجور وتفاقم مشكلة البطالة مع الارتفاع المطرد لتكاليف المعيشة، فأخذت النقابات تنسلخ من اتحاد المجلس الأعلى ولم يبق منها إلا ثلاث نقابات فى أواخر عام ١٩٣٦. وقضى المجلس الأعلى نحبه فى أوائل عام ١٩٣٧[١].

رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها (١٩٤٣ – ١٩٤٤)

عادت جهود الوفد لتقتصر على نشاط مستشارى النقابات الوفديين إلى أن أعطى الوفد الحكم فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ بعد الحادث المشهور الذى أرغم فيه الإنجليز الملك – بعد أن حاصرت دباباتهم قصر عابدين – على أن يكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة.

وفى مواجهة السخط الذى اعتمل فى نفوس الشعب على الطريقة التى قبل بها الوفد الحكم، شرعت حكومة الوفد تنفذ بعض الإصلاحات الضرورية الهامة لتهدئة الخواطر، وكان من بين هذه الإصلاحات إصدار بعض قوانين العمل كقوانين التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل، وتحديد ساعات العمل، وعلاوة غلاء المعيشة، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وكان أبرز هذه القوانين قانون الاعتراف بنقابات العمال.

---

(١) سيد قنديل، نقابيتى، ص ٣٩.

اعترف القانون بحق العمال فى تكوين النقابات، ولكن قيد هذا الحق بقيود عدة، فأخضع النقابة للرقابة البوليسية، وجعلها معرضة للتفتيش وحل الإداريين، وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال.

وجريًا على سياسة الوفد، أخذ يعمل على إيجاد جبهة عمالية تناصر حكمه، فاحتال على القانون، وجمع عددًا من نقابات القاهرة فى "اتحاد" تحت اسم "رابطة النقابات"، وأسندت رياستها إلى محمد حسنين عضو الوفد.

تكونت لجنة من العمال لتشكيل الرابطة والدعاية لها، ووضع لائحة نظامها الأساسى، فوضعت مشروعًا للائحة نص فيه على أن أغراض الرابطة تنحصر فى توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تنمو الحركة العمالية وتنهض، وإيجاد صلة تعاون بين النقابات بعضها مع بعض، والدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بجميع الطرق المشروعة، وتنشيط الروح الرياضية والثقافية للنقابات، والقيام ببحث شكاوى النقابات ورفعها إلى الجهات المختصة[1].

وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم ولتدعيم الرابطة، واقترح فى أحد هذه الاجتماعات انتخاب فؤاد سراج الدين – سكرتير الوفد – زعيمًا للعمال لمدى الحياة، وأدى تقديم هذا الاقتراح إلى نشوب معركة بين مؤيدى الاقتراح ومعارضيه، فلم يصل المجتمعون إلى قرار[2].

---

(١) مشروع لائحة رابطة عمال مدينة القاهرة وضواحيها، ص ٢.

(٢) مذكرات عمارة، ص ٣٥.

وما لبثت وزارة الوفد أن أقيلت، وحلت الرابطة، وبذلك أسدل الستار على آخر محاولات الوفد للسيطرة على الحركة العمالية.

لقد بدأ اهتمام الوفد بتنظيم العمال كضرورة لتدعيم النضال الوطنى فى عام ١٩١٩، ثم لجأ إلى إقامة اتحاد ينأى بهم عن التيارات اليسارية التى تفشت فى أوساط العمال فى عام ١٩٢٤. وتحول اهتمامه بالعمال بعد ذلك إلى محاولة الحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من أصواته، ولجمع الأنصار حوله.

وقد أدى تسلُّط البرجوازية الوطنية على الحركة العمالية وسيطرتها على النقابات إلى إضعاف الحركة العمالية، وتبديد الجهود التى بذلها بعض العمال البعيدين عن النشاط الحزبى لإقامة اتحاد عام فى أواخر الثلاثينيات. ونتج عن ضم النقابات إلى الهيئات العمالية الحزبية، تعرضها لاضطهاد البوليس، بل وللحل أحيانًا.

محاولة الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية

تأسس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر عام ١٩٢٢ بجهود بعض الأعيان والمثقفين الليبراليين وهو يعد امتدادًا لحزب الأمة. وقد جمع الحزب فى قيادته الخارجين على الوفد، كما عرف بين الناس بالاستهانة بالدستور، فقد اشترك فى الوزارة التى عطلت البرلمان عام ١٩٢٥، وألغى الحياة النيابية وحكم البلاد حكمًا دكتاتوريًا فى عام ١٩٢٨ فأعاد العمل بقانون المطبوعات وعطل الكثير من الصحف وأنذر بعضها[١]، وكانت وزارات

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج ٢، ص ٥١.

الحزب مرتبطة بالقصر الملكى ومصالحه، ومن ثم كان الحزب مجرد قيادة بلا قاعدة، فلم تكن له شعبية تتيح له الوقوف على أقدامه فى مواجهة الوفد.

لم يكن من بين أهداف الحزب العمل على تنظيم العمال، وإن كان قد نص فى مبادئه[1] على أنه يعمل على "السعى فى تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة من تحكم أحد الفريقين"، ولكن حين تعرض الحزب لحملة المعارضة التى نظمها الوفد ضد حكمه فى أواخر العشرينيات أخذ يسعى لكسب ود الفلاحين والعمال وضمهم إلى صفه، فأعلن محمد محمود باشا فى أوائل عهد وزارته عام ١٩٢٨ أن الوزارة تفكر جديًا فى مشروع يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضى الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل، كما أعلن فى زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع فى حماية سكان القرى بردم البرك والمستنقعات وتعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى وإنشاء المستشفيات القروية التى ستوزع على الوجهين القبلى والبحرى بالتساوى، ووصف الفلاحين بأنهم "سواد الأمة الذين على سواعدهم القوية ترتكز قوة البلاد"، ثم أعلن عن عزم الحكومة على إقامة مساكن صحية للعمال بأجور زهيدة فى أحياء القاهرة[2]، وقد تم بالفعل وضع الحجر الأساسى لإنشاء ١٥٠ مسكنًا للعمال فى تل البارود بحى السيدة زينب[3].

---

(١) السياسة، ١٩٢٢/١٠/٣٠.

(٢) عبد العظيم إبراهيم، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨- ١٩٣٦، بحث للماجستير، ص ٤٤٢.

(٣) الرافعى، المرجع السابق، ص ٧٣.

وحاول الحزب فى تلك الآونة اقتناص "نقابة العمال المتحدين" التى كانت تضم عمالاً من مختلف المهن، ويتزعمها الدكتور محجوب ثابت، فقد استدعاه محمد محمود لمقابلته، وطلب منه أن يزوّده باقتراحات لإصلاح أحوال العمال، فطالب فيما طالب بسن قانون لحماية العمال من الشركات وأصحاب رءوس الأموال، وإصدار تشريع لتقاعد العمال الذين يعجزون عن مواصلة العمل لكسب أقواتهم حين تتقدم بهم السن، وتشريع لتعويض العمال الذين يصابون بعاهات فى أثناء العمل. وعرض عليه محمد محمود الانضمام إلى الحزب فرفض مكتفيًا بتأييد كل وزارة إصلاحية(1).

ويبدو أن محمد محمود قد عرض أيضًا على الدكتور محجوب ثابت العمل بين صفوف العمال لحساب الحزب، فقد جمع محجوب ثابت ممثلى العمال بعد تلك المقابلة، وأفضى إليهم بما دار بينه وبين رئيس الوزراء، وقال لهم: "أيها العمال جانبوا الأحزاب لمصلحتكم ومصلحة وطنكم، ولا تكونوا مطايا للأشخاص". وأوصاهم بأن يقفوا من الأحزاب موقفًا سلبيًا فلا يؤيدون إلا الحزب الذى يعمل لمصلحتهم ومصلحة الوطن(2).

ولما لم يجد الحزب فى نقابة العمال المتحدين ومحجوب ثابت ضالته المنشودة، عمل على إقامة تنظيم عمالى جديد يتبع الحزب، فاستغل نشاط بعض المنظمين النقابيين لإعادة "الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى"،

---

(1) صالح على السودانى، الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء محجوب ثابت، ص ١٢٩.
(2) المصدر السابق، ص ١٣١.

ودس رجله داود بك راتب ليتزعم تلك الحركة ويمولها، فتم إعادة نشاط الاتحاد بزعامته فى أبريل عام ١٩٣٠[١].

اقتصر نشاط الاتحاد على بث الدعاية بين أوساط العمال بالمنشورات والدعوات المطبوعة لعقد اجتماعات لكل طائفة لتكوين نقابة لها تحت رعاية الاتحاد، وكان قوام الاتحاد ثلاث نقابات هى: النقل الميكانيكى، وعمال التنظيم، وعمال العنابر، وبعض العناصر الأخرى التى لم تكن تمت للعمال بصلة. وانضمت نقابة الحلاقين إلى الاتحاد فى نوفمبر.

ولم تلق دعوة الاتحاد رواجًا بين العمال، وانقسم أعضاء الاتحاد على أنفسهم وتراشقوا بالتهم، فقد كان داود راتب يصرف على الاتحاد بسخاء أتاح للبعض فرصة العمل على ابتزاز أكبر قدر ممكن من أمواله، ولم يكن للاتحاد أمين للصندوق، فكانت ماليته مبعثرة بين سكرتيره العام وعضو آخر كان عاملاً بالترسانة وثالث من ذوى الأموال الموقوفة لا يمت للعمال بصلة، لذلك عمل بعض أعضاء الاتحاد على تجنبيه ما يعانى من أزمات، فطالبوا داود راتب أن يكف عن العمل على ربط الاتحاد بحزب الأحرار الدستوريين، وأن يعلن استقالته من الحزب حتى يقبل العمال على الانضمام إلى الاتحاد، وأن يختار أمينًا للصندوق يكون مسئولاً عن مالية الاتحاد.

وأجيب الطلب الثانى، فانتخب كامل عز الدين أمينًا للصندوق، أما الطلب الأول فلم يلق استجابة من زعيم الاتحاد. فاضطر ذلك الفريق من

(١) سيد قنديل، نقابيتى، ص ١٨.

أعضاء المجلس الذى تزعم حركة المطالبة بتطهير صفوفه إلى الاتصال بالنبيل عباس حليم - الذى كانت أسهم شعبيته فى صعود- وعرضوا عليه زعامة الاتحاد فقبلها. وفى جلسة ١٧ من ديسمبر قام أحد هؤلاء الأعضاء واقتراح عزل داود راتب وتنصيب عباس حليم زعيما للاتحاد، وقامت مشادة بين مؤيدى الاقتراح ومعارضيه، فاستولى المؤيدون على سجلات الاتحاد وأختامه، وغادروا مقر الاتحاد قاصدين دار عباس حليم، وهناك استكملوا محضر الجلسة، وخرجت الصحف فى اليوم التالى تحمل نبأ التغييرات التى طرأت على مجلس الاتحاد[١].

وبذلك أسدل الستار على أول وآخر محاولات الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية، ونعتقد أن سبب فشل تلك المحاولة يرجع إلى ما كان يتمتع به الوفد من شعبية بين صفوف العمال، فى وقت كان يعد فيه من يخرج على الوفد خارجًا على الأمة، ومن ثم كان نفور العمال من حزب الأحرار الدستوريين والاتحاد الذى كان يتبناه. كما أن طبيعة تكوين الحزب من قيادة تجمع أعيان البلاد كانت كفيلة بأن تباعد بينه وبين العمال الذين لا يمكن أن تتفق مصالحهم مع مصالح قادته.

محاولة القصر الملكى للسيطرة على الحركة العمالية

امتاز مطلع الثلاثينيات بوجود (وعى) نقابى - إلى حد ما - فلقيت دعوة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى تأسيس النقابات رواجًا

---

(١) مذكرات عمارة، ص ١٢، ١٣.

بين العمال، وزاد من نجاحه ما استقر فى الأذهان من أنه جناح عمالى للوفد بحكم صلة التحالف التى كانت تربط زعيمه عباس حليم بالوفد.

ورأى القصر أن يعمل على إحباط نشاط الاتحاد وشل حركته بخلق اتحاد جديد يشمله برعايته، ويروج له أعوانه، ليحقق - على الأقل - انقسام النقابات بين مؤيد لاتحاد عباس حليم ومشايع لاتحاد القصر الملكى. وتولى الدعاية للاتحاد الجديد إدجار جلاد الذى كان رئيسًا لتحرير جريدة اللبرتيه، فحاول إغراء بعض المنظمين النقابيين على ترك اتحاد عباس حليم والتعاون معه. وتأسس الاتحاد الجديد فى منتصف عام ١٩٣١، وأطلق عليه اسم "اتحاد النقابات بالقاهرة"، وتولى إدجار جلاد رياسته، ونودى بالأمير فاروق زعيمًا وراعيًا للاتحاد[١].

وليس لدينا عن نشاط هذا الاتحاد إلا النزر اليسير، فقد انقطعت أخباره بعد شهور من تأسيسه. وكان ينظم فى المناسبات الملكية مظاهرات تقصد القصر لتقديم الولاء لصاحب العرش، ففى عيد الجلوس الملكى عام ١٩٣١ نظم الاتحاد مسيرة من نقاباته الثمانية قصدت قصر عابدين، وسمح لها بدخول فناء القصر حيث حياهم الملك فؤاد واجتمع بإدجار جلاد ورؤساء نقابات الاتحاد بعض الوقت، وطلب منهم أن يساندوا الاتحاد "لصالح البلاد وسعادتها"[٢].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٢) المساء، ١٠/١٠/١٩٣١.

وكانت نهاية ذلك الاتحاد غامضة، فلم يصدر بيان بحله، ويبدو أن فشله فى جمع أكثر من ثمانى نقابات حوله دفع القصر إلى نفض يديه من تلك المحاولة الفريدة فى نوعها.

محاولة الإخوان المسلمين للسيطرة على الحركة

تأسست جماعة الإخوان المسلمين فى يونيو عام ١٩٣٤ بمدينة الإسماعيلية، وانتشرت دعوتها فى الدلتا ومدن القناة، ثم نقلت الجماعة مركزها العام بعد ذلك إلى القاهرة، وأصدرت جريدة "الإخوان المسلمون" لبث الدعوة التى كانت تنحصر فى إقامة الشعائر والالتزام بمبادئ الإسلام[١].

ولم تشر مبادئ الجماعة من قريب أو بعيد إلى العمال، ولم تبد اهتمامًا بتنظيمهم إلا فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، فألفت "اللجنة القومية للطلبة والعمال" التى وقع أفرادها فى اشتباكات مع أعضاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وعملوا على محاربتها ومقاومة نشاطها. وأفردت جريدة الجماعة جانبًا من صفحاتها لمناقشة مسائل العمل والعمال، واتخذت موقفًا معاديًا لعمال شبرا الخيمة الذين نظموا حركة احتجاج على إغلاق بعض مصانع النسيج واتهمتهم باعتناق المبادئ الهدامة.

وسعت الجماعة فى تلك الحقبة إلى تكوين شعبة عمالية تتولى تشكيل جبهة من نقابات العمال بمعاونة رؤساء النقابات من أعضائها، ولكن الحملة التى

---

(١) الطليعة، مارس ١٩٦٥، ص ١٥٣.

شنها "الوفد المصرى" - التى كانت تنطق بلسان الجناح اليسارى للوفد- فى صيف عام ١٩٤٦ أدت إلى إحباط مساعى الجماعة لتكوين جبهة عمالية، ثم قضى نهائيًا على المشروع بحل الجماعة على يد حكومة النقراشى عام ١٩٤٨.

ونصت بعض الهيئات السياسية الأخرى فى برامجها على أمور تتعلق بالعمال، ولكنها لم تتجاوز حدود المبادئ، فلم تتخذ مظهرًا من مظاهر العمل التنظيمى، وكان أبرزها ما جاء بمبادئ حزب "مصر الفتاة" التى نصت على "ضرورة حماية العمال ورعايتهم والنهوض بهم"، وذلك بتحديد الحد الأدنى للأجور بخمسين قرشا يوميا، وتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات، والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وإيجاد المسكن الصحى المناسب للعامل وأسرته[١].

وثمة محاولة أخيرة وقعت فى عام ١٩٥١ قامت بها جماعة أنصار السلام - التى كان يتزعمها البندارى باشا- لضم النقابات لها، واستخدمت الجماعة لهذا الغرض نقابيين من عمال النقل قاما ببث الدعوة بين نقابات منطقة القناة[٢]، ولكن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح.

---

(١) نشرة "مصر الفتاة"، أصدرها الحزب فى ١٩٤٨، ص ٢١.

(٢) تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى النبيل عباس حليم فى ١٩٥١/٧/١٥ (انظر/ ملحق "١١").

الفصل السادس

حزب العمال المصرى

إن قيام حزب للعمال إنما يأتى نتيجة التطور الطبيعى للحركة العمالية إلى مرحلة إيجاد تنظيم سياسى، يجمع العمال والمؤمنين بمبادئهم فى إطار تنظيمى واحد، ويحمل ممثلى الحزب إلى مقاعد البرلمان، ويشترك باسمهم فى رسم سياسة البلاد وتوجيه مصيرها، ويعبر عن مصالح العمال كطبقة من طبقات المجتمع.

ولكن نشأة حزب العمال فى مصر لم تكن طبيعية، فقد تمت محاولات تأسيس حزب العمال على أيدى أفراد لا ينتمون إلى الطبقة العاملة من قريب أو بعيد، ومن ثم لم تكن نشأة الحزب على تلك الصورة إلا حلقة من حلقات المحاولات التى بذلت للسيطرة على حركة العمال، وإن اختلفت عن غيرها فى المظهر، فقد قامت على يد بعض أفراد الطبقة البرجوازية الذين أرادوا فرض وصياتهم على الطبقة العاملة من خلال حزب سياسى يتسمى باسم "حزب العمال".

ويرجع أقدم هذه المحاولات إلى العقد الأول من القرن العشرين، حين أعلن الصحفى محمد أحمد الحسن عـن عزمـه على إلقاء خطبة عامة

موضوعها "وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جامعة قويه مسموعة الرأى والصوت فى الأعمال النافعة، وإقامة جريدة (الوضاح) لسان حال للحزب المذكور"(١).

ويبدو أن هذه الدعوة لم تثمر فى حينها، فلم نسمع شيئًا عن الحزب اللهم إلا احتجاجًا على قانون المطبوعات نشر فى مارس عام ١٩٠٩. وعقدت الجلسة التأسيسية للحزب بدار المدرسة التحضيرية فحضرها فريق من العمال والوجهاء، وتم فيها انتخاب مدير الحزب ورئيسه، وكان الأول (السيد على) مديرا للمدارس التحضيرية، أما الآخر فكان (محمد أحمد الحسن) الصحفى(٢).

وبذلك قامت أولى محاولات تأسيس حزب للعمال على يد جماعة من المثقفين، ولم يرد أى ذكر لأحد من العمال بينهم، ومن ثم لم يقدر لها أن تعمر طويلاً، فلم نعد نسمع عن الحزب منذ نشر البيان الذى أعلن فيه تأسيسه، كما لم يصلنا شيء عن مبادئه وأغراضه.

ولم تتجدد محاولة إقامة حزب للعمال - فيما نعلم- إلا فى مطلع الثلاثينيات، حين أعلن النبيل عباس حليم تأسيس "حزب العمال المصرى" فى (يونيو عام ١٩٣١).

---

(١) اللواء، ١٩٠٨/٧/١١.

(٢) الأهرام، ١٩٠٩/٧/١٦.

ويرجع عباس حليم الدافع إلى إعلان تأسيس حزب العمال المصرى إلى الرغبة فى "تخويف الوفد من العمال حتى يتركهم وشأنهم دون إقحامهم فى السياسة"، وليبين للوفد أنه باستطاعته أن يجعل العمال يمارسون نشاطًا سياسيًا مستقلاً دون حاجة إلى احتضان حزب لهم. فاتصل الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بحزب العمال البريطانى وبغيره من أحزاب العمال فى أوروبا وطلب منها أن تمده بدساتيرها لدراستها(١).

ويذكر محمد حسن عمارة، أنه قد نما إلى علم عباس حليم أن حكومة صدقى تعد العدة لنفيه من البلاد مع من يعملون معه فى اتحاد العمال بتهمة العمل على قلب نظام الحكم. فسارع إلى إعداد بيان تأسيس الحزب، ونشره فى الصحف استنادًا إلى الدستور الذى كان يبيح تكوين الأحزاب السياسية(٢)، وبذلك يكفل لنشاطه الحصانة الدستورية.

ونعتقد أن الدافع الحقيقى لإقدام عباس حليم على إعلان تأسيس حزب العمال المصرى هو القيام بمناورة سياسية يوقف بها محاولات الوفد لاتخاذه أداة تدير أمور اتحاد العمال لصالح الوفد، وكمحاولة لإيجاد ثقل سياسى يستند إليه فى تحقيق طموحه الشخصى.

ومهما يكن الأمر فقد أعلن بيان تأليف "حزب العمال المصرى"، ونص فى مقدمته على أن "حزب العمال هو حزب الزارع والصانع"، وأنه قد دقت

---

(١) عباس حليم، مقابلة شخصية فى ١٠/٧/١٩٦٤، مذكرات عمارة، ص ١٧.

(٢) مذكرات عمارة، ص ١٧.

الساعة ليقوم العمال بواجبهم لمجد مصر ومجدهم[1]، وتشكل مجلس إدارة الحزب من مجموعة من المثقفين أبرزهم سلامة موسى وبعض العمال من أعضاء مجلس الاتحاد العام، وواحد من كبار المزارعين.

ونصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على استقلال مصر والسودان، واشتراك مصر فى عصبة الأمم، وعقد تحالف على قدم المساواة بين الدولة المصرية وبين بريطانيا، وإلغاء الامتيازات الأجنبيـــة، واستصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال فى وضعه ويكفل حرية تأليف النقابات، والاعتراف بها، وتحسين أجور العمال، وتحديد ساعات العمل، ومجانية العلاج، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والوفاة والبطالة، كما نصَّت مبادئ الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الابتدائى مجانيًّا إلزاميًّا لجميع المصريين بنين وبنات، وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة. وإلزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال وجعل "الاحتكارات التى لا بد منها" فى يد الدولة، وتشجيع الحركة التعاونية، ورفع مستوى المرأة المصرية ومساواتها بالرجل فيما يكون ممكنًا من الحقــوق، وجعــل الكفاية والمؤهلات أساسًا لتولـــى الوظائف العامة فى الدولة.

وما كاد إعلان تأسيس الحزب يظهر بالصحف حتى قامت قيامة الوفد، واتهمت صحفه عباس حليم ببث الفرقة بين صفوف الأمة. وكان لتلك الحملة

---

(١) الضياء، ١٩٣١/٩/١٠.

أثرها، فقد أخذت لجان الحزب تعلن تنصلها من كل علاقة لها بحزب العمال، وأعلنت لجنة قليوب – وكانت تضم عددا كبيرا من عمال النسيج– أنها عملت مع حزب العمال لاعتقادها أنه تابع للوفد، وليس باعتباره تنظيمًا سياسيًا مستقلاً، أما وقد أعلن الوفد استنكاره لهذا التنظيم، فإن اللجنة تعلن استقالتها من حزب العمال المصرى وتأييدها للوفد(١).

ويتضح من هذه الواقعة أن حزب العمال المصرى لم يكن إلا محاولة لفرض وصاية عباس حليم وبطانته على العمال، فلم يكن عمال مصر – حينئذ– قد بلغوا قدرًا من التنظيم يؤهلهم لإقامة حزب سياسى يعبر عن مصالحهم كطبقة من طبقات المجتمع، فقد كان الوعى الوطنى يطغى على الوعى الطبقى عندهم، ومن ثم كان التفافهم حول الوفد الذى تمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال من أجل الحقوق الدستورية للأمة.

وإزاء مهاجمة الوفد اضطر عباس حليم إلى التفاهم مع النحاس باشا وقادة الوفد (فى ٢١ من يوليو)، على أساس إيقاف نشاط حزب العمال المصرى على أن يقتصر نشاط عباس حليم على رعاية شئون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى(٢).

وبذلك انتهت محاولة إقامة حزب العمال فى مطلع الثلاثينيات بعد أن حقق عباس حليم الهدف الذى كان ينشده من وراء تلك المناورة السياسية، ولم يزد عمر الحزب فى تلك المرحلة على ستة أسابيع.

---

(١) كوكب الشرق، ١٩٣١/٦/٢٠.

(2) The Egyptian Gazette, 22.7.1931.

وعادت الدعوة لتأسيس حزب العمال إلى الظهور فى أواخر الثلاثينيات حين قامت "هيئة تنظيم الحركة العمالية" ببث الدعاية لإعادة حزب العمال المصرى، وركب عباس حليم موجة الدعوة الصاعدة التى أثمرت اتحاد عام نقابات عمال المملكة المصرية، وعمل من خلاله على إعادة نشاط الحزب، ولكن ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية أدت إلى إيقاف الدعاية للحزب.

وما إن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٤٤ حتى أطلق سراح عباس حليم – الذى كان قد اعتقل فى أثناء الحرب لميوله النازية– فبدأ العمل على إعادة نشاط حزب العمال المصرى بتوجيه من الملك فاروق، الذى أراد إقامة حزب يمتص ولاء البروليتاريا لحزب الوفد[١]، فاتصل عباس حليم برؤساء النقابات والمنظمين الذين سبق لهم العمل معه فى الاتحادات العمالية التى تزعمها لبث الدعاية للحزب وجمع النقابات تحت لوائه، وتشكلت لجنة الحزب المركزية من بعض أفراد الطبقة البرجوازية وبعض الإقطاعيين وكبار الموظفين من أمثال مظهر سعيد ومحمد طاهر باشا، وعبد الرحمن البيلى بك، ومحمود رشيد، وعبد العزيز باشا رضوان، وعين عبد الرحمن البيلى رئيسًا للحزب[٢].

وتجلى إعجاب زعيم الحزب (عباس حليم) بالنازية فى تشكيل فرق من الشباب أطلق عليها اسم "جيش الخلاص" تلقت تدريبًا عسكريًّا شبيهًا بنظام

---

(١) عباس حليم، مقابلة شخصية فى ١٩٦٤/٧/١٧.

(٢) الجماهير، ١٩٤٧/٦/١٦.

الكشافة، وألحق بها الشباب من طلبة المدارس، وفرض على الأعضاء تحية خاصة برفع اليد[1].

وسرعان ما تبين أعضاء الحزب من العمال أن الهيئة التنفيذية للحزب تحجب الأعضاء من قادة العمال ورؤساء النقابات عن ممارسة عملهم بالحزب، وتلقى هؤلاء تصرفات أعضاء الهيئة التنفيذية بعدم الارتياح، فرفعوا عريضة إلى عباس حليم فى ديسمبر عام ١٩٤٤ طالبوا فيها بإخراج مظهر سعيد ومحمود سعد ومن يتعاون معهما باسم الهيئة التنفيذية العليا من "حظيرة الحزب إلى غير رجعة"، وأن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقًا مع "الرأسمالية أو العقارية الرجعية"، وإلغاء الأوضاع الإدارية التى فرضها هؤلاء وإتاحة الفرصة للعمال ليضعوا بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم، وألا يدخل الحزب أعضاء من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال، وأن يكون مكان هؤلاء فى الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزهم، وألا يكون فى مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال فى جلسة تعقد لهذا الغرض[2].

وسلك عباس حليم سبيل المراوغة فبذل الوعود لقادة العمال، ولبثوا يترقبون تحقيق مطالبهم وإعادة تشكيل مجلس إدارة الحزب، ولكن زعيم الحزب أمعن فى تجاهلهم، وأهمل شئون الحزب وترك أموره فى أيدى حفنة

---

(١) المصدر السابق، نفس العدد.

(٢) من قادة عمال مصر إلى عباس حليم، ديسمبر ١٩٤٤ (انظر/ ملحق "٧").

الرأسماليين، التى كانت تسيطر على قيادته، فلم يحضر جلسات الهيئة التى تشكلت من تحالف حزب العمال مع حزب الفلاح الاشتراكى، كما امتنع عن حضور الحفل الذى أقامه الحزب لتكريم الوفد السودانى الذى تألف فى مارس عام ١٩٤٦ ليعلن مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين، كما أهمل الاحتفال الذى أقيم تكريمًا لأحمد المصرى مندوب الحزب فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى بباريس وزاد الطين بلة حين قام بتشكيل مجلس إدارة الحزب من العناصر الإقطاعية والبرجوازية متجاهلاً العمال، ونقل سجلات الحزب إلى داره، ثم قامت فرق جيش الخلاص بمنع العمال من دخول دار الحزب.

طلب العمال من عباس حليم تحديد موقفه منهم بوضوح ليمكنهم التصرف، فطلب منهم إيفاد مندوبين عنهم للتفاوض حول التطورات التى طرأت على إدارة الحزب، فوقع الاختيار على محمد حسن عمارة (السكرتير الإدارى للحزب)، وسيد قنديل (سكرتير النشر والصحافة)، وذهب المندوبان فى الموعد المحدد للمقابلة فى ٩ يونيو عام ١٩٤٦ ولكن عباس حليم لم يحضر.

وفى اليوم التالى عقد قادة العمال جلسة على أحد المقاهى بباب الحديد لاختيار مجلس إدارة جديد لحزب العمال المصرى، وقرروا السير بحركة الحزب باعتباره حزبًا للعمال مستقلاً عن الشخصيات والهيئات غير العمالية، وانتخبوا سيد قنديل رئيسًا للحزب، ومحمد حسن عمارة سكرتيرًا عامًا[١].

---

(١) محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكى، جلسة ١٩٤٦/٩/٧، ص ١-٣.

واعتبر المجلس الجديد جلساته استمرارًا لجلسات مجلس إدارة الحزب التى عقدت منذ أواخر عام ١٩٤٤، فكانت جلسة تشكيل المجلس الجديد هى الجلسة الثلاثين، واتخذ الحزب مقرًا جديدًا بشارع قنطرة الدكة، وحضر أحمد كامل قطب رئيس حزب الفلاح الاشتراكى إحدى جلسات الحزب بصحبة بعض أعضاء حزبه، وأظهر ارتياحه لتلك الخطوة التى خطاها حزب العمال المصرى، وأكد استمرار التحالف بين الحزبين[١].

ولم يكن عباس حليم ليترك الطريق ممهدًا أمام القيادة الجديدة للحزب دون إثارة العراقيل فى طريقهـا، فتبادل البيانـات علـى صفحات الجرائد بين حزبه الذى بقى يعمل باسم "حزب العمال المصرى" وكان مقره بشارع محمد سعيد باشا، وبين القيادة الجديدة، وقدم بلاغًا إلى البوليس ادعى فيه أن منقولات المقر الجديد للحزب مسروقة من نادى حزب العمال، فاقتحم البوليس دار الحزب ونقل ما به من أثاث إلى نقطة بوليس الخازندار، ولم تسلم المنقولات لسكرتير الحزب إلا حين أثبت أنها مستعارة من بيوت العمال الأعضاء[٢]. وحين أصدر سيد قنديل - رئيس الحزب- كتابه "كيف نحرر أنفسنا" الذى ذهب فيه إلى أن اتحاد العمال والتفافهم حول مؤسساتهم ومنظماتهم كفيل بتحقيق تحررهم من استعباد الرأسماليين، ألقى القبض عليه بتهمة الشيوعية والترويج لها[٣].

---

(١) المصدر السابق، جلسة ١٩٤٦/٦/١٥، ص ٤،٥.

(٢) المصدر السابق، جلسة ١٩٤٦/٦/٢٢، ص ٦.

(٣) المصدر السابق، جلسة ١٩٤٦/٧/١٨، ص ١٤.

وعانى الحزب بتشكيله الجديد ضائقة مالية، فلم تكن أمواله - تزيد فى البداية- على ستة جنيهات جمعت من تبرعات أعضاء مجلس الإدارة، وقد استغلت بعض الأحزاب والهيئات السياسية الأزمة المالية التى كان يعانيها الحزب، فعرض حزب الوفد أن يدعم حزب العمال ماليًا على أن يتحول إلى جناح عمالى للوفد، كما عرضت "جبهة مصر" على الحزب نفس الشيء، ونوقشت هذه العروض فى اجتماعات مجلس إدارة الحزب ولكنها رفضت جميعا(١).

وكانت تلك الأزمة المالية سببًا فى فشل القيادة الجديدة لحزب العمال المصرى، وعدم قدرتها على مواصلة النضال مستقلة عن عباس حليم، ومن ثم وجد أعوان النبيل ثغرة استطاعوا أن ينفذوا منها للقضاء على تلك المحاولة الرائدة لإقامة حزب سياسى يوجه العمال أموره بأنفسهم.

وعملت السلطات على تقييد حرية الحزب فى العمل، فحرمت عليه عقد أى اجتماع عام، أو إلقاء محاضرات أو الدعوة إليها، وفرضت مراقبة من رجال البوليس حول دار الحزب، ومنع العمال من دخوله فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة(٢).

وأخذت القيادة العمالية الجديدة للحزب تعمل - منذ قيامها- على إعداد برنامج حزب العمال المصرى، وقد تمت الموافقة على البرنامج فى جلسة ٣١ أغسطس عام ١٩٤٦، وقد استفيد فيه كثيرًا ببرنامج حزب العمال

---

(١) المصدر السابق، جلسة١٥/٢/١٩٤٧، ص ١٠٣.

(٢) المصدر السابق، جلسة ١٤/٩/١٩٤٦، ص ٥٣- ٥٤.

المصرى الذى كان يتزعمه عباس حليم وقانون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الذى تأسس فى عام ١٩٣١، وحدد البرنامج الجديد أغراض الحزب بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية، وتمثيل العمال فى البرلمان والمجالس البلدية والقروية، وإنشاء وزارة للعمل وتعديل القوانين العمالية تعديلاً يتناسب مع تقدم الزمن ومع اشتراك العمال فى وضعها، وتوثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية فى البلاد الديمقراطية.

ولما كان التحرر من الفقر أساس الحريات - فى رأى الحزب- فقد نص البرنامج على أن الحزب سيعمل على التحرر منه برفع مستوى الأجور، ووضع نظام للتامين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وتشجيع التعاون، ووضع نظام للضرائب التصاعدية، واستصلاح أراضى الدولة وتمليكها للمعدمين وتحديد الملكيات، وعدم السماح للأجانب بامتلاك الأراضى، وبناء مساكن للعمال، والأخذ بمبدأ التأميم بالنسبة للشركات والمصانع.

وفى مجال محاربة الجهل، نص البرنامج على مكافحة الأمية وجعل التعليم إجباريًا مجانيًا بجميع درجاته والتوسع فى التعليم المهنى والفنى وإنشاء مكتبات عامة وساحات رياضية، وتحويل السجون إلى معاهد إصلاح.

كما نص البرنامج على محاربة المرض بتنظيم التفتيش الصحى فى المؤسسات ودور الصناعات وفى المتاجر والمزارع، والقضاء على الأمراض المتوطنة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية فى المدن والقرى، وتعميم نظام التأمين الصحى، واتباع نظام التغذية فى المدارس والمصانع.

وتحدَّدت سياسة الحزب بالعمل على توطيد دعائم الدستور المصرى والولاء للعرش، وتقوية الجيش، وجعل التجنيد إجباريًّا وإلغاء البدل العسكرى، وكفالة الحريات، ومحاربة استغلال النفوذ، والمساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات، وعدم اعتراف الحزب بأى امتياز أو معاهدة لا يقرها الشعب.

وحرص البرنامج على الإشارة إلى حق العمال فى إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم، واعتبار النقابات هيئات لها الشخصية المعنوية التى تكفل لها حق النيابة عن العمال والاشتراك فى وضع القوانين المنظمة لحقوقهم(١).

ويتضح من المبادئ التى وردت ببرنامج الحزب ميله إلى السعى لتحقيق أغراضه بسلوك سبيل الاشتراكية الإصلاحية، بمعنى العمل على تحقيق بعض الإصلاحات التى تعود على البروليتاريا بالفائدة فى ظل النظام الرأسمالى القائم وعن طريق البرلمان.

واستمرت القيادة العمالية المستقلة لحزب العمال المصرى فى صراع مع الحزب الذى تزعمه عباس حليم، وتبادلا البيانات على صفحات الجرائد، وأنكر كل منهما وجود الآخر، كما قام البعض بترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الشيوخ على مبادئ حزب العمال المصرى، وكان يوسف وهبى الممثل المعروف واحدًا من هؤلاء، فقرَّر مجلس إدارة الحزب إصدار بيان يتبرأ فيه من انتماء "هذا النفر القليل الدخيل" إليه، لأن العمال لا يمكنهم دخول مجلس الشيوخ، فهو "مجلس أعيان ورأسماليين"(٢).

---

(١) انظر ملحق "٨".

(٢) محاضرات جلسات حزب العمال الاشتراكى، جلسة ١٩٤٦/١١/١٦، ص ٧٧.

وأدى وجود حزبين للعمال فى وقت واحد يحمل كل منهما اسم "حزب العمال المصرى" إلى اختلاط الأمر على الناس، فرأى الحزب اعتبار كل متصل بحزب النبيل عباس حليم خائنًا لحركة العمال، وتقرر تغيير اسم الحزب تمييزًا له عن حزب عباس حليم، فاقترح البعض أن يطلق على الحزب اسم "حزب عمال وادى النيل"، واقترح البعض الآخر تسميته "حزب وادى النيل الاشتراكى"، أو "حزب العمال المستقل"، وأخيرًا استقر الرأى على تغيير اسم الحزب إلى "حزب العمال الاشتراكى"[١]، وحتى يقرن الحزب هذه التسمية بالجوهر تقرر توعية الأعضاء وتبصيرهم بالاشتراكية بتلاوة فصل من فصول أحد الكتب التى تبحث فى الاشتراكية فى بداية كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وفتح باب التبرع لشراء تلك الكتب[٢].

وحاول الحزب ضم أكبر عدد ممكن من المنظمين النقابيين إلى عضويته لكسب ولاء نقاباتهم وخلق قاعدة عمالية عريضة يستند إليها الحزب، فتشكلت لجنة للاتصال بالنقابات تمكّنت من ضم بعض رؤساء النقابات إلى الحزب، وحققت نجاحًا ملحوظًا فبلغ عدد الأعضاء العاملين ألف عضو، ولكن الحزب فشل فى تحقيق غرضه الأساسى ونعنى به الحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من أفراد الطبقة العاملة، واعتبر عدم نضج الوعى الطبقى بين العمال سببًا فى نفورهم من الاشتراك فى الحزب، فأخذ يحض النقابات التى انضمت

---

(١) المصدر السابق، جلسة ١٩٤٦/١٢/١٨، ص ٨٣.

(٢) المصدر السابق، جلسة ١٩٤٧/١/٢٥، ص ٩٨.

إليه على تنظيم برامج ثقافية للعمال من أعضائها تبصرهم بحقوقهم وتبين لهم مزايا اتحادهم[1].

كما اتجه الحزب إلى عقد مؤتمر عام للعمال لشرح رسالة الحزب وبحث الوسائل العملية لمكافحة الاستعمار، وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى العمال على أساس كفاية الأجور وضمان العمل للجميع، وتدعيم النقابات. وأصدر الحزب بيانًا إلى العمال بهذا الصدد ختمه بتذكير العمال بأن "أجورهم المنخفضة ومعيشتهم المهددة لا يصلحها إلا الاشتراكية لأنها الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يتم النظام الاشتراكى إلا بانضمام العمال إلى نقاباتهم التى هى حجر الأساس فى البناء الاشتراكى"، ولكن السلطات منعت الحزب من عقد المؤتمر.

وحرص الحزب على تحديد موقفه من الأحداث السياسية الجارية، فأصدر بيانًا بما اتخذ من قرارات تعقيبًا على مفاوضات صدقى – بيفن، فذكر أن كل مفاوضة لا تحقق مطالب البلاد فى الجلاء الكامل ووحدة وادى النيل لا يقرها الحزب، وأن مصر والسودان وحدة لا تتجزأ وكل فصل بين قضيتهما المشتركة يعد خروجًا على الأوضاع الطبيعية، وأن كل سياسة ترمى إلى المشاركة فى حكم السودان على أية صورة من الصور تعد تدخلاً فى شئون البلاد واعتداء على سيادتها، وطلب الحكومة بأن تعلن قطع المفاوضات والالتجاء إلى مجلس الأمن، وإعطاء الشعب فرصة التعبير عن

---

(١) المصدر السابق، جلسة ١٩٤٧/٢/١، ص ١٠٠.

رأيه تعبيرًا صحيحًا، وناشد المصريين جميعًا أن يتضافروا للدفاع عن سيادة البلاد وحريتها[١].

كما حرص الحزب على أن يحدد موقفه من البيان الذى ألقاه النقراشى باشا أمام مجلس النواب فى ديسمبر عام ١٩٤٦ فاحتج على أعمال القمع التى استهلت بها الوزارة عهدها، وطالبها بأن تعلن بطلان معاهدة عام ١٩٣٦ وقطع المفاوضات، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فورًا بواسطة مندوبين يختارهم الشعب، وأن تطلق سراح المسجونين السياسيين[٢].

ولم يغفل الحزب عن تحديد موقفه من المطالب العمالية، فأصدر بيانًا طالب فيه الحكومة بتنفيذ تشريعات العمل المعطلة، وإشراك العمال فى بحثها، وإيجاد حل لمشكلة المتعطلين والمسرحيين من المصانع الحربية، وتعويض أسر العمال الذين سقطوا شهداء فى الحوادث الوطنية، وإجابة مطالب الهيئات العمالية فيما يتعلق برفع مستوى العمال وتحريرهم من الاستغلال والعبودية الاقتصادية، وتحقيق الشكاوى التى تقدم بها عمال شبرا الخيمة والمحلة الكبرى والإسراع فى حل مشاكلهم[٣].

لكن حزب العمال الاشتراكى لم يستطع تخطى الصعاب التى اعترضت طريقه، فكان يعانى عجزًا ماليًا مستديمًا، أوقف إمكانيته عند حدود معينة،

---

(١) الأهرام، ١٩٤٦/٨/٢١.

(٢) المحاضر، جلسة ١٩٤٦/١٢/٢١، ص ٩٠.

(٣) صوت الأمة، ١٩٤٦/٦/١٠.

وخاصة أن حالة العمال المشتركين لم تكن تسمح بتسديد الاشتراكات بصفة مستديمة، وأسرف الحزب فى ضم بعض العناصر غير العمالية إلى مجلس إدارته، فتكونت جبهات متعارضة داخل المجلس، وكانت النتيجة نشوب خلاف بين الأعضاء زادت هوّته اتساعًا.

واستغل عباس حليم الفرصة، فأدخل تعديلاً على الهيئة التنفيذية لحزب العمال المصرى استعان فيه بعناصر عرفت بماضيها الوطنى مثل محمد صالح حرب وعزيز المصرى. فأسند رياسة الحزب إلى صالح حرب، وتولى عزيز المصرى الإشراف على فرق الشباب، وشرع عباس حليم يبث عيونه داخل حزب العمال الاشتراكى حتى أثمرت جهوده فقرر أعضاء مجلس إدارة الحزب إقالة سيد قنديل من رياسته والعودة إلى حظيرة حزب العمال المصرى، واعتبار مقر الحزب بشارع قنطرة الدكة فرعًا للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق[1]. وقد تزعم محمد حسن عمارة وعلى فهمى خليل حركة تصفية حزب العمال الاشتراكى.

وهكذا كسب النبيل عباس حليم الجولة وعاد يفرض وصايته – دون منازع– على الطبقة العاملة من خلال الحزب الذى تزعمه.

على أن عودة العناصر العمالية القيادية إلى حظيرة حزب العمال المصرى لم تحقق أملها فى الاشتراك الفعلى فى توجيه أمور الحزب، فقد

---

(١) محضر جلسة حزب العمال الاشتراكى المصرى، ١٩٤٧/١١/٨ (انظر/ ملحق "٩").

بقيت مقاليدها بيد كبار الشخصيات السياسية التى استعان بها عباس حليم، بالإضافة إلى العناصر البرجوازية والعناصر المثقفة التى عملت تحت راية الحزب، وبقى الحزب كمًّا مهملاً، فلم يكن إلا مظهرًا من مظاهر الأبهة السياسية التى تضفى على مؤسسه لقب الزعامة.

لذا تقدم بعض قادة العمال[١] من أعضاء الحزب ببعض المطالب إلى رئيسه (صالح حرب) تتركز حول المطالبة بإصلاح أمور الحزب فنادوا بضرورة مراعاة نسبة العمال والعماليين (أى أعضاء الحزب من غير العمال) فى هيئات الحزب طبقا لما جاء بالمادة ٢٨ من دستور الحزب التى تنص على أن يكون الثلثان من العمال والثلث من العماليين، وأن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال "لكى يشعر العمال وهم أغلبية الأمة أن هذا حزبهم حقًّا"، وأن تؤلف هيئة من العمال النقابيين وبعض العماليين يطلق عليها "هيئة الشئون العمالية" يكون اختصاصها النظر فى مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة تشريعات العمل، والعمل على تعديلها وفق مصلحة العمال.

ويبدو أن القائمين على أمور الحزب قد لمسوا ما يعوزه من تأييد العمال فعملوا على إقامة مؤتمر عام لأعضاء الحزب وممثلى النقابات والروابط والاتحادات العمالية تقرر فيه أنه لا يمكن حل الأزمة الاقتصادية إلا بتحرير وادى النيل ووحدته وتحقيق العدالة الاجتماعية على يد حكومة

---

(١) انظر ملحق "١٠".

اشتراكية يؤيدها حزب العمال وطالب المجتمعون الحكومة بإنشاء وزارة للعمل ومحاكم عمالية وإباحة تأليف الاتحادات الطائفية، وجعل الاشتراك فى النقابات إجباريًا، وتعديل قانون عقد العمل الفردى، والاعتراف بحق العمال الزراعيين فى تأسيس نقابات خاصة بهم، هذا بالإضافة إلى تأييد مطالب عمال السودان، والمطالبة بإصدار تشريع التأمين الاجتماعى لعمال المصانع والشركات والمؤسسات الأهلية(١).

كما قام الحزب بطبع برنامجه وتوزيعه على النقابات، وقد تعرض ذلك البرنامج للسياسة التى يدعو الحزب إلى انتهاجها فى الشئون الاقتصادية والصناعة والزراعة والتجارة وشئون العمال والمرافق العامة والصحة العامة والتربية والتعليم والسياسة الداخلية والخارجية.

ففى الناحية الاقتصادية نص قانون الحزب على اتباع نظام الضرائب التصاعدية على صافى الربح والإيراد والثروات والشركات وتمصير الشركات والمرافق العامة وتنظيم الشركات المساهمة وإلغاء شركات الاحتكار، وإنشاء بنك الدولة العام المركزى، وإنشاء البنك الزراعى والبنك الصناعى والبنك التعاونى لمصلحة صغار المنتجين، وتعميم الجمعيات التعاونية من منزلية وصناعية وزراعية وتجارية فى المدن والريف لمصلحة المنتجين والمستهلكين وصغار المساهمين.

---

(١) العمل، جريدة أسبوعية، لسان حال حزب العمال المصرى، ١٩٤٨/٣/٤.

أما عن الصناعة فقد نص برنامج الحزب على تشجيع الصناعات القومية والمحلية الصالحة وخلق صناعات جديدة وتعميم الصناعات الزراعية وتشجيع الصناعات المنزلية لرفع مستوى إيراد الأسرة.

وفيما يتعلق بالزراعة طالب البرنامج بوضع سياسة عمالية لإحسان توزيع الملكية الزراعية وتقييد الملكيات الكبيرة[1] وفقًا لمقتضيات الاقتصاد القومي، وزيادة رقعة الأراضي الزراعية ورسم سياسة ثابتة للري، والاعتناء بالثروة الحيوانية بوضع نظام لتسجيل الحيوان المنتج والإشراف الصحي وتحسين النسل، وتعميم مراكز الإرشاد الزراعي وحقول التجارب.

وانتقل البرنامج إلى الشئون العمالية، فنص على ضرورة الاعتراف بهيئات العمال ونقاباتهم وجعل الاشتراك فيها إجباريًا، وسن قوانين عقد العمل الفردي والجمعي، وتحقيق العمالة الكاملة لجميع القادرين على العمل، وتحديد الحد الأعلى والأدنى للأجور وتنظيم التدرج بينهما. كما نص على تأليف اللجان الاستشارية من الإخصائيين في مسائل العمل والعمال وممثلي النقابات والاتحادات، وإنشاء بورصة العمل ومكاتب تسجيل العمال، وإنشاء محاكم العمال، وتوثيق روابط الصداقة والزمالة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية الحرة والدولية الديمقراطية.

---

(١) كان من رأى زعيم الحزب ألا يتحمل جيل واحد من كبار الملاك تبعة تحديد الملكية، ولذلك كان يرى أن يتم تحديد الملكية على مراحل لتحدد في البداية بألف فدان للفرد ثم ٧٥٠ فدانًا بعد عشرين عامًا ثم ٥٠٠ بعد فترة مماثلة وهلم جرا (عباس حليم، حديث شخصي في ١٩٦٤/٧/١٧).

وفى الناحية الصحية نص البرنامج على رعاية الطفولة والأمومة وتوفير وسائل النظافة العامة، ومراعاة الشروط الصحية فى المصانع والمعامل والمؤسسات والأماكن العامة، وإنشاء المساكن الصحية للعمال بطريق التعاون حتى تصبح ملكًا لهم، وإدخال نظام التأمين الصحى للعمال، وإنشاء مستشفيات ومصانع للأدوية.

وفى مجال التربية والتعليم، نص البرنامج على مكافحة الأمية بين البالغين إجباريًا، وتوحيد مرحلة التعليم الأولى والمجانى وتعميمه، والتوسع فى التعليم الفنى ورفع مستواه وتوجيهه وجهة عملية، وتيسير التعليم العالى والجامعى المجانى للطلاب الأكفاء، وتنظيم الإشراف على معاهد التعليم الأجنبية وتوجيهها بحيث تتوافر العناية بالنواحى القومية ولغة البلاد[١].

ويتضح من دراستنا لبرنامج الحزب أنه وإن كان قد نص على تحديد الملكية الزراعية فإنه لم ينص على إجراءات مضادة لرأس المال كالأخذ بمبدأ التأميم، ويتجلى فى هذا أثر القيادة البرجوازية التى كانت تتولى رسم سياسته، ولهذا كان برنامج حزب العمال الاشتراكى أكثر تقدمًا منه.

وعمل الحزب على تأليف رابطة من رؤساء النقابات الموالية له، كمحاولة لإيجاد جبهة عمالية مؤيدة ومساندة للحزب أطلق عليها اسم "الرابطة التعاونية لرؤساء النقابات العمالية" فى ٩ أكتوبر عام ١٩٤٨ تحدد غرضها

---

(١) برنامج حزب العمال المصرى، مطبعة الكوكب، أبريل ١٩٤٩.

بالعمل على حماية أعضائها من الفصل والبطالة والاضطهاد[١]. وكانت الرابطة تضم ستين نقابة وقد تقدمت إلى وزير الشئون الاجتماعية بمطالب تتعلق بتدعيم النقابات عن طريق جعل الاشتراك فيها إجباريًا حتى تستطيع النقابة القيام بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية خير قيام[٢].

ويبدو أن الرابطة لم تحقق الغرض الذى أقيمت من أجله، فقد أسس الحزب جبهة نقابية أخرى تسمت باسم "مؤتمر النقابيين" تحددت أغراضه بالعمل على حماية حقوق أعضاء النقابات وتمكينهم من أداء واجبهم والدفاع عن المصالح المشتركة التى تهم العمال، والعمل على تقوية النقابات[٣]. وأسندت رياسة المؤتمر إلى فتحى كامل، واختير سيد قنديل سكرتيرًا عامًّا له، ونصب عبد الحميد عبد الحق باشا مستشارًا عامًا للمؤتمر. وكان هناك فرع له بالإسكندرية تتبعه ٣٥ نقابة[٤]. وانحصر نضال المؤتمر حول المطالبة بتعديل التشريعات العمالية فى محيط السياسة العمالية لحزب العمال المصرى.

وكان الحزب يعانى انقسامًا فى هيئته التنفيذية منذ مطلع عام ١٩٥٠، فقد ضاق البعض ذرعًا بما أقدم عليه عباس حليم من ضرب عناصر الحزب بعضها بالبعض بالدرجة التى جعلتهم يعتقدون أنه يعمل وفق مخطط رسمته

---

(١) العمل، ١٩٤٨/١٠/٢٢.
(٢) المصدر السابق، ١٩٤٨/١١/٢٥.
(٣) نشرة مؤتمر النقابيين بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٤.
(٤) المصدر السابق، ١٩٥٠/٩/٧.

أيد خفية بقصد إضعاف الجبهة العمالية بإثارة الفتن والفرقة بين صفوفها، فاجتمع فريق من أعضاء المجلس الأعلى للحزب، واختاروا كمال فهمى إسماعيل المحامى – مستشار النقابات المستقلة– مستشارًا لمجلسهم، فتدخل عباس حليم محاولاً تغيير رئيس الحزب، وحين أحبط مسعاه عين أحد أنصاره أمينًا لدار الحزب، فأدى هذا إلى وقوع شقاق بين صفوف المجلس الأعلى، انفصل على أثره بعض الأعضاء وكونوا هيئة جديدة تسمت باسم "الجبهة العمالية"، كانت تجمع فريقًا من المحامين وغيرهم من البرجوازيين الذين كانوا يكونون المجلس الأعلى للحزب، ولم يكن بينهم أحد من العمال[١].

واستمر الحزب يعانى من التفكك والانقسام فى قيادته حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وحلت الأحزاب السياسية.

وقد علل أحد أعوان عباس حليم[٢] انصراف العمال عن الحزب بانتشار دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأن عباس حليم يتزعم الحركة لحساب القصر، وعدم اهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التى تصل إليه، ومحاربة رؤساء النقابات للحزب والدعاية ضده، عدم حضور الزعيم اجتماعات العمال، وكثرة الاتهامات الملصقة بمن يحيطون به، وبمن يملكون مقاليد أمور الحزب.

---

(١) الصباح، ١٩٥٢/٩/٢٥.

(٢) تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم فى ١٩٥١/٧/١٥. (انظر/ ملحق ١١").

والواقع أن حزب العمال المصرى لم يتمكن من تحقيق الهدف الأساسى الذى أنشئ من أجله، فلم يستطع خلق قاعدة عمالية تعمل على مساندته لإهمال القائمين عليه الاستفادة بجهود المنظمين النقابيين من أعضائه، ولوقوعه تحت سيطرة حفنة من البرجوازيين والمثقفين، مما أدى إلى إحساس العمال أنه ليس إلا واجهة تحمل اسمهم بغرض فرض الوصاية البرجوازية عليهم، ومن ثم نفورهم منه وانفضاضهم من حوله، وسعيهم لإقامة تنظيم سياسى مستقل يرعى مصالحهم الاقتصادية والسياسية، ولم تكلل جهود الحزب – لتكوين جبهة من نقابات العمال تخضع لنفوذه – بالنجاح، فلم تكن كل من الهيئتين اللتين أسسهما الحزب إلا منظمة بيروقراطية لم ترقَ إلى مستوى المؤسسة الجماهيرية، ولذلك فشلت فى إيجاد رابطة قوية تجمع النقابات حول الحزب.

لقد بدأ حزب العمال فى أوائل الثلاثينيات كمناورة سياسية تهدف لتحقيق طموح سياسى فردى، وعاد إلى الظهور فى الأربعينيات كمحاولة لخلق تنظيم سياسى يمتص ولاء البروليتاريا لحزب الوفد، وتمثلت فيه فى تلك المرحلة صورة الصراع الطبقى فى المجتمع بين البرجوازية المتحالفة مع الإقطاع، وبين العمال، وذلك الصراع الذى حول الحزب فى أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات إلى مجرد اسم على غير مسمى.

الفصل السابع

التيارات اليسارية العمالية فى مصر

تمثلت التيارات اليسارية العمالية فى النشاط الاشتراكى الذى بدأ فى أوائل القرن العشرين على يد العناصر الأجنبية التى وفدت من بلاد احتدم فيها الصراع بين العمل ورأس المال، ووجدت فيها المبادئ الاشتراكية البيئة الملائمة للنمو، فحملت تلك العناصر معها براعم العمل النقابى وشاركت – كما رأينا– فى تأسيس النقابات العمالية الأولى فى مصر، كما حملت فى نفس الوقت براعم العمل الاشتراكى التى لم يقدر لعودها أن يخضر إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظل النشاط الاشتراكى فى بدايته مقصورًا على العناصر الأجنبية لأن المستوى المادى والفكرى للعامل المصرى لم يبلغ من النضج حدًا يسمح له بتفهم المبادئ الاشتراكية الوافدة.

لذلك قامت أول محاولة لتأليف حزب اشتراكى مصرى على يد بعض المثقفين الوطنيين فى أواخر شتاء عام ١٩١٨ – ١٩١٩، وقد تزعم الدكتور منصور فهمى هذه المحاولة، وبث الدعوة لها بين لفيف من أصدقائه، فلقيت تأييد البعض ممن امتازوا بحماسهم للاشتراكية، ولقيت معارضة البعض الآخر ممن رأوا عدم ملاءمة الظروف المصرية الاجتماعية والاقتصادية للدعوة للمبادئ الاشتراكية، وأخيرًا استقر الرأى على أن يكون اسم الحزب

"الحزب الديمقراطى"، على أن يدعم نضال الوفد من أجل القضية المصرية، وتألف الحزب فى سبتمبر عام ١٩١٩، وكان من أبرز رجاله منصور فهمى، ومحمود عزمى، وعزيز ميرهم، ونشر برنامجه فى جريدة النظام فى (٨ من سبتمبر عام ١٩١٩)، ونص فيه على أن الحزب يعمل على ترقية الطبقات العاملة أدبيًا وماديًا، وإعانة من لا يستطيع العمل، وإنماء ثروة البلاد بحيث ينتفع بها السكان جميعًا بقدر الإمكان.

وقد اعتبر عزيز ميرهم أهم مبادئ الحزب وأكثرها طرافة هو مبدأ العمل على ترقية الطبقات العاملة، وعده الركن الأساسى للديمقراطية الاقتصادية المصرية إلى أن يتهيأ لها النمو والتحول إلى مبادئ أخرى ترضاها مصر للحياة فى المستقبل. واشتملت مبادئ الحزب السياسية على استقلال مصر، وحق كل أمة فى تقرير مصيرها، والعمل على إنشاء قوة دولية عليا تحكم فيما يقع بين الأمم من خلافات، ونصت مبادئ الحزب كذلك على مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر كل سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن يكون الحكم نيابيًا لهيئته العليا وحدها حق فرض الضرائب ومحاكمة الحكومة المسئولة أمامها عن أعمالها. وأن يوجد تشريع وقضاء موحد لجميع السكان بلا نظر إلى جنسياتهم وأديانهم. كما أقر الحزب حرية القول والاجتماع والكتابة، ونص برنامجه على تعميم التعليم الابتدائى وجعله إجباريًا مجانيًا للبنين والبنات[١].

---

(١) الديمقراطية: سلسلة محاضرات فى الديمقراطية وتطورها لنخبة من قادة الرأى فى مصر، عنى بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥، محاضرة الأستاذ عزيز ميرهم عن "أثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية"، ص ٣٨.

ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه عبد العظيم محمد إبراهيم[1] من أن الحزب الوطنى كان يرمى - تحت زعامة محمد فريد- إلى الاستيلاء على قيادة العمل الاشتراكى من العناصر الأجنبية "عند سنوح الفرصة"، استناداً إلى إطراء محمد فريد - فى بعض خطبه- لحزب العمال البريطانى وإشادته بجهوده من أجل تدعيم النقابات، فليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطنى إلى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادئ حزب العمال البريطانى، ولم يكن اهتمام الحزب الوطنى بتأليف النقابات إلا بدافع إيجاد ركيزة شعبية للعمل الوطنى تدعم نضال الحزب من أجل القضية المصرية، كما لم يرد بمذكرات محمد فريد أية إشارة إلى تفكير الحزب الوطنى فى إدارة دفة العمل الاشتراكى فى البلاد أو حتى رفع الشعارات الاشتراكية.

ومهما يكن الأمر، فإن العناصر الوطنية لم تدخل ميدان العمل الاشتراكى بصورة فعالة إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبرغم أن الطليعة الاشتراكية تلقّت ضربة شديدة وهى لا تزال فى مهدها، فإن فلولها استطاعت أن تمارس نشاطها - بصورة أو بأخرى - فى الحقبة الممتدة من عام ١٩٢٤ حتى ١٩٥٢.

اليسار العمالى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩٢١ - ١٩٣٩)

رأينا كيف تطورت الحركة العمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى تطوراً سريعاً نتيجة لازدياد النشاط النقابى فى تلك الفترة والتحامه بالعمل

---

(١) عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨- ١٩٣٦. بحث للماجستير غير منشور، ص ٣١٧.

الوطنى فى ثورة ١٩١٩، فكانت فترة الازدهار النقابى التى أعقبت الحرب مناخاً ملائمًا يمكن أن تتنفس فيه المبادئ الاشتراكية لو قيّض لها أمران: أولهما، وجود طبقة عاملة على درجة من النضج الفكرى تسمح لها بإدراك التناقض بين رأس المال والعمل وتنشد الخلاص من الظلم الاجتماعى الذى يلحق بها فى ظل المجتمع الرأسمالى. وثانيهما، وجود قيادة وطنية تستطيع توجيه هذا النشاط العمالى المتأجج إلى العمل الاشتراكى.

وهو ما لم يتحقق للعمال المصريين فى تلك الحقبة، ومن ثم وقعت قيادة النشاط الاشتراكى فى يد الأجانب.

فقد أدى وقوع ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ فى روسيا، وتردد أصداء النداءات الدولية التى وجهتها إلى "العمال والفلاحين فى الشرق الأدنى"، وإلى "مسلمى العالم ضحايا الرأسمالية"، إلى قيام الخلايا الشيوعية فى القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة حيث قام الدعاة الشيوعيون ببث الدعوة بين العمال الفنيين من الأجانب، وبين بعض المثقفين المصريين ممن أتيحت لهم فرصة الدراسة فى جامعات أوروبا(١).

ويعد جوزيف روزنتال أول مؤسس للحزب الاشتراكى المصرى، فقد عمل على تأسيس النقابات منذ بزوغ فجر الحركة النقابية، واشترك فى تأسيس نقابات عمال السجاير والخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع التى كانت تضم – فى معظمها – عمالاً من الأجانب. وحين نهضت النقابات الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يشترك فى إدارتها، وكان يرى

---

(1) Marcel Colombe. L'evolution de l'Egypte 1924-1950. p. 189.

أن تقوم النقابات بإنشاء "مركز للدفاع الاقتصادى والتربية الفكرية"، ولذلك نشر فى غضون عام ١٩٢٠ نداء إلى النقابات يدعوها إلى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعًا، فاستجابت لندائه وأوفدت إلى الإسكندرية مندوبين يمثلون ٣٥ ألفًا من العمال لبحث المشروع، غير أن رؤساء النقابات المتشبِّعين بالفكرة السياسية شعروا إذ ذاك أن إنشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال يؤدى إلى نزع كل ما لهم من السلطة عليها، ويحول بينهم وبين تحقيق أغراضهم السياسية، فسعوا لحمل نقاباتهم على عدم الاشتراك فى الاتحاد، وظلوا يماطلون فى تنفيذ الإجراءات المبدئية للاتحاد سنة كاملة. وفى بدء عام ١٩٢١، تأسس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال.

ولما كانت النقابات لا تستطيع أن تتدخل تدخلاً فعليًا فى الأمور السياسية لكونها مؤلفة من عمال تختلف مشاربهم السياسية، فكر روزنتال فى تأسيس حزب سياسى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ويكون فى استطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وغيره، ويسعى لحمل الحكومة على إصدار قانون اجتماعى لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها[١]. فقام بتأليف الحزب من بين أفراد الجاليات الأجنبية فى الإسكندرية، وبذلك تمكن الحزب من مزاولة نشاطه فى حماية الامتيازات الأجنبية دون أن تجرؤ السلطات على التدخل فى شئونه[٢].

---

(١) شهادة روزنتال أمام النائب العمومى، الأهرام فى ١٩٢٤/٣/٧.

(٢) المصدر السابق، نفس التاريخ.

وكانت هناك فى - نفس الوقت- جماعة من الشباب المثقف تسعى لتأليف "جمعية اشتراكية" لدراسة مذاهب الاشتراكية المتعددة، فكتبوا إلى روزنتال يطلبون الاطلاع على برنامج حزبه، حتى إذا صادف هواهم انضموا إليه، وإذا لم يرق لهم أسسوا "جمعية" غايتها الدرس أكثر من السياسة، يضع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم، ويكون غرضها نصرة المبادئ الاشتراكية المعتدلة، وتبصير العمال بحقوقهم[1]. فاتفق هؤلاء مع روزنتال على توحيد الجهود وإقامة "الحزب الاشتراكى المصرى"، ونشر برنامج الحزب موقعًا عليه من سلامة موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسنى العرابى، أما روزنتال فلم يشترك معهم فى التوقيع على البيان خشية أن يعد ظهور اسمه الأجنبى - برغم كونه مصرى الجنسية- تدخلاً أجنبيًا فى مسألة مصرية، واتخذ للحزب مركزًا بالقاهرة، وأنشئت له فروع بالأقاليم[2].

وقد أشار بيان الحزب[3] فى مقدمته إلى ما تقوم به المبادئ والنظم الاشتراكية من "تأييد عواطف التآخى والسلام فى المجتمع الإنسانى"، وندَّد بالاستعمار والاستغلال الذى استلب حرية مصر، "سعيًا إلى استثمار أرزاقها، واستغلال جهود بنيها"، مما أسفر عن خلق الغنى الفاحش، والبأساء البالغة، جنبًا إلى جنب وأدى إلى اتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة. وانقسمت مبادئ

---

(١) الأهرام، ١٩٢١/٨/١٧.

(٢) المصدر السابق، شهادة روزنتال، ١٩٢٤/٣/٧.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢١/٨/٢٩.

الحزب إلى ثلاثة أقسام، تناول أولها النواحى السياسية، وعرض ثانيها للمبادئ الاقتصادية، وتناول ثالثها النواحى الاجتماعية.

فمن الناحية السياسية، نصت مبادئ الحزب على أنه سيعمل على:

١- تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبى، وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره.
٢- تأييد حرية الشعوب، واختيار المصير، والتآخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة.
٣- محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد.
٤- مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء.
٥- مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية.
٦- إلغاء المعادات السرية.

أما عن المبادئ الاقتصادية، فهى العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية:

١- توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة.
٢- التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقًا لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية.
٣- إخماد المزاحمة الرأسمالية.

أما المبادئ الاجتماعية فهى:

١- اعتبار التعليم حقًّا شائعًا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالاً بجعله مجانيًّا ملزمًا، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة.

٢- العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور، وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية.

٣- العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.

ونص البيان على أن الحزب سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى والدعوة السلمية مستعينًا على تحقيق ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الإنتاج والاستهلاك، وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية وغيرها، وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع، وبث الدعوة بطريق النشر والخطابة.

وقد اكتسى البرنامج الاقتصادى للحزب مسحة من الغموض، ففيما خلا نصه على أن "التوزيع العادل للثمرات سيكون طبقًا لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية" وهو النص الذى خرج على برنامج الشيوعية الذى يقضى بأن يكون التوزيع وفقًا للحاجة البشرية، فحسم بذلك الصبغة الاشتراكية للحزب فإنه لم يحدد طريقة "توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لجموع الأمة"، وهل يكون ذلك بطريق إلغاء الملكية أو التأميم، أو تحديد الملكية أو غيرها

من الوسائل. وقد جرد الحزب نفسه من الصفة الثورية المقترنة بالأحزاب الشيوعية حين نص على أنه يعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى[١].

وما كاد الحزب الاشتراكى يعلن عن مولده حتى شن البعض هجومًا عليه على صفحات الأهرام، فذكر الشيخ مصطفى الغنيمى التفتازانى[٢] أن مبادئ الحزب تتنافى مع الإسلام. مستندًا إلى الآية الكريمة ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ ﴾، واستعدى أحمد حلمى فى مقالته[٣] الحكومة على الحزب مؤكدًا أن تغاضيها عنه سيؤدى إلى خراب البلاد واضطراب الأمن. وتشكك محمد حسين هيكل فى صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية، إذ إنها لا يمكن أن تقوم – فى رأيه – فى بلد عماله يشتغلون بالزراعة، حيث يكون الناس مبعثرين لا رابطة بينهم كعمال المصانع[٤].

وتصدى رجال الحزب للذود عن مبادئهم، فأكد سلامة موسى أنه دون إلغاء الملكية الفردية مراحل أهمها نشر التعليم بين العمال لتوعيتهم اقتصاديًا، وإقناع أولى الأمر بسن القوانين اللازمة لتحسين أحوالهم، وأشار إلى أن علاقة الأجير الزراعى مع صاحب الأرض المصرى علاقة إنسانية أكثر منها اقتصادية، ولذلك فالحزب صديق الملاك "يدلهم على مصلحتهم، كما يدل العمال

---

(١) عبد العظيم محمد ابراهيم رمضان، المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٢) الأهرام، ١٩٢١/٨/٢٤.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢١/٨/٢٠.

(٤) المصدر السابق، ١٩٢١/٩/١٧.

. على مصلحتهم أيضًا، لأن مصلحة الاثنين واحدة"[1]. وأكد في مقال آخر أن الحزب ينكر البلشفية بلا قيد ولا شرط، وأن غاية الحزب ووسائله هي غاية الجمعية الفابية الإنجليزية، وأن شعارهم سيكون "التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب"[2]. ونفى محمد عبد الله عنان تهمة الفوضوية والثورة عن الحزب.

وبرغم ما وجه إلى الحزب من قدح، فقد أقبل الشباب على الانضمام إليه، وانتظم في عضويته بعض المحامين والأطباء والمعلمين، وكذلك بعض الأغنياء. وبلغ عدد المنضمين إلى شعبة الإسكندرية وحدها نحوًا من أربعمائة عضو، بينما كان عدد أعضاء الحزب في القطر نحوًا من ١٥٠٠ عضو. وبلغ عدد المنضمين إلى اتحاد النقابات الذي كان يدور في فلك الحزب ما بين ١٥ و٢٠ ألفًا في سائر أنحاء القطر، وعمل الحزب على ضم العمال المستنيرين من خريجي المدارس الصناعية إلى صفوفه ليتولوا قيادة العمال البسطاء وتوجيههم، وكان للحزب بعض الأثر في حوادث الاعتصام التي قام بها عمال المصانع بالقاهرة والإسكندرية التي وقعت في ذلك الحين[3].

وحاول الحزب أن يسير على نفس الدرب الذي سار عليه الحزب الوطني، فقام بتأسيس مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ومدارس نهارية لتعليم أبناء العمال بالمجان أيضًا، واحتفل في أغسطس عام ١٩٢٢

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢١/٨/١٨.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢١/٨/٣١.

(٣) عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص ٣١٩- ٣٢٠.

بافتتاح أولى هذه المدارس بحى كرموز بالإسكندرية وحذا فرع المنصورة حذو فرع الإسكندرية فأسس مدرسة على نفس النظام لتثقيف عمال المدينة(١).

ونستخلص من البيان الذى أصدره الحزب فى ١٤ من ديسمبر عام ١٩٢١(٢) موقفه من القضية الوطنية فقد أعلن البيان اغتباط الحزب لانقطاع المفاوضات، وناشد الأعيان وأصحاب المصانع أن يترافعوا عن وضع أنفسهم ستارًا للإجرام الوزارى وحماية ما يرتكبه الوزراء من إهمال فى حقوق الأمة.

وحدد البيان العمل الوطنى بوسائل ثلاث هى:

١- تضامن الصحافة على ترك وسائل الشقاق والاقتصار على ما فيه خير للبلاد.

٢- توحيد السياسة الوطنية بألا يقبل مصرى تأليف الوزارة لتعمل بأى شكل من الأشكال تحت هيمنة مشروع كيرزون.

٣- الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول.

لقد كان الحزب - إذن- يتفق مع الوفد فى خطة النضال من أجل القضية المصرية، ويؤيد جهوده فى هذا السبيل.

وسرعان ما نشب نزاع أيديولوجى بين مركز الحزب بالقاهرة وشعبة الإسكندرية، أو بمعنى أصبح بين المعتدلين من البرجوازيين الذين ملكوا

---

(١) الأهرام، ١٩٢٢/٨/٣.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢١/١٢/١٤.

زمام أمور مركز الحزب، وبين المتطرفين من أعضاء فرع الإسكندرية، أسفر عن عقد مؤتمر فى الإسكندرية فى (٣٠ من يوليو عام ١٩٢٢) حضره مندوبون من جميع فروع الحزب فى أنحاء القطر، بينهم وفد من أعضاء لجنة القاهرة، وتقرر بالإجماع جعل فرع الإسكندرية مركزًا إداريًا للحزب، واعتناق المذهب الشيوعى، كما تم انتخاب اللجنة الإدارية المركزية[١]. وغير الحزب شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد، فطبع على أوراقه اسم "الحزب الاشتراكى المصرى - الشعبة المصرية الدولية الثالثة". ونشر بيانًا باسم الجمعية العمومية للحزب أورد فيه قراراته وفيها أن ينضم الحزب إلى الدولية الثالثة، وتضمن برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة فى موسكو، وأسند أمانة الصندوق إلى روزنتال[٢].

وقام الحزب بعد هذا التعديل بنشاط كبير لاجتذاب العمال وعشاق الاشتراكية إليه، فأقبل الناس على اجتماعات الحزب إقبالاً شديدًا، واحتفل الحزب بذكرى إعلان الثورة الروسية، فافتتح الحفل بالنشيد الدولى، وتعاقب الخطباء الذين تحدثوا عن الثورة الروسية، وعن علاقتها بالشرق والشرقيين، وعلاقتها بالقضية التركية، واختتم الحفل كما بدأ بالنشيد الدولى[٣].

وأوفد الحزب محمود حسنى العرابى لتمثيله فى المؤتمر الشيوعى الرابع بموسكو، ولاتخاذ إجراءات انضمام الحزب الاشتراكى المصرى إلى الدولية

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٣/١/٩.
(٢) المصدر السابق، ١٩٢٢/٨/٣.
(٣) المصدر السابق، ١٩٢٢/١١/١١.

الثالثة، وحين عاد محمود حسنى العرابى من روسيا أبلغ الحزب أن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة اشترطت لقبول الحزب فرعًا لها ثلاثة شروط أولها، فصل روزنتال، وثانيها، تغيير اسم الحزب من اشتراكى إلى شيوعى وثالثها، إعداد برنامج للفلاحين[١]. ولعل ما جاء به محمود حسنى العرابى من ضرورة إقصاء روزنتال يرجع إلى ما تردد فى المؤتمر الرابع للكومنترن من أن "تأسيس منظمات شيوعية أوروبية منفصلة فى المستعمرات مثل مصر والجزائر يعتبر شكلاً خفيًّا من أشكال الاستعمار ويساعد فقط على تدعيم المصالح الاستعمارية[٢]، ومن ثم كان من الطبيعى أن يكون تخليص الحزب من العناصر الأجنبية شرطًا لقبوله فرعًا للدولية الثالثة.

ومهما يكن من الأمر فإن فكرة السوفييت عن مصر والبروليتاريا المصرية – فى تلك الحقبة– تتضح فيما ذكره والتر لاكور[٣] من أن المراقبين السوفييت كانوا يشكون فى أن إعلان مصر مملكة مستقلة ينطوى على أى تغيير حقيقى سياسى فى وضعها، بل كانوا يعتقدون أن مصر ظلت "مستعمرة غير رسمية"، وأن ما جرى لم يكن أكثر من شكل حل محل شكل آخر من أشكال الحكم الاستعمارى، كما أنهم لم يكونوا متفائلين بحركة الوفد، وكان تريانوفسكى (كبير الخبراء السوفييت فى الشئون المصرية) ينادى بوجوب تأميم الأرض الزراعية فى مصر، على أن تقوم البروليتاريا

---

(١) شهادة روزنتال، الأهرام، ١٩٢٤/٣/٧.

(٢) محمد أنيس، ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى، مجلة الهلال، أكتوبر ١٩٦٤.

(٣) والتر لاكور، الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط، ترجمة بيروت، ص ٧٤.

الحضرية (ساكنة المدن) بالنضال الثورى لأن الفلاحين المصريين لم يكونوا منظمين أو على درجة من القوة تؤهلهم لخوض غمار النضال الثورى، وكان يرى أن البروليتاريا المصرية يجب أن تنادى بإقامة نظام سوفييتى فى مصر، بينما تريد البرجوازية إقامة حكم ديمقراطى – من الوجهة الرسمية– ولكن لما كانت البرجوازية ضعيفة فى مصر، فإن الشعارات الديمقراطية أقل خطرًا فى مصر عنها فى غيرها من الأقطار، وكان من رأيه أيضًا أن تدويل قناة السويس أجدى نفعًا للعالم وللبروليتاريا المصرية "ولكن المطالبة بتأميم القناة هى – فى الظروف الراهنة – الشعار الصحيح".

قرر الحزب عقد مؤتمر لبحث تحويله إلى حزب شيوعى، ووضع برنامج جديد له. وحتى يتجنب ما قد تقدم عليه السلطات من حظر عقد المؤتمر اتخذ الحزب قرارًا باعتبار المؤتمر قانونيًّا مهما بلغ عدد الحاضرين، وقد صدق حدس الحزب فتلقى إخطارًا من الحكومة بمنع الاجتماع واحتج الحزب على قرار الحكومة لدى الأحزاب الشيوعية فى الخارج، وأصر على عقد الاجتماع استنادًا إلى الحماية التى كفلتها الامتيازات الأجنبية لأعضائه الأجانب إذا ما عقد الاجتماع بمنزل مستأجر باسم أحدهم، ولكن البوليس صمم على منع عقد المؤتمر الذى حدد له يومًا ٦، ٧ من يناير عام ١٩٢٣[١]. ولكن تمكن بعض أعضاء الحزب من الاجتماع بعد أيام قلائل، ووافقوا على القرارات التنفيذية للجنة المركزية للحزب[٢].

---

(١) الأهرام، ٤– ١٩٢٤/١/١١.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٧.

واتجه الحزب إلى العمل على خلق (كوادر) من الشباب تضطلع بمهمة بث الدعوة الشيوعية في مصر، فقرر إيفاد عشرة شبان إلى موسكو لدراسة الشيوعية، وأرسل بالفعل أربعة من الشبان المصريين، كان أحدهم من القاهرة، وثانيهم من الزقازيق، وثالثهم من الإسكندرية، ورابعهم من العطف، لدراسة المبادئ الشيوعية "بجامعة كادحى الشرق" بموسكو(١). وكان من المقرر أن تلحق بهم فتاتان إحداهما من الزقازيق والأخرى من سمنود، الأمر الذى أثار "الأهرام" التى اعتبرت أن "إرسال البنات إلى روسيا الحمراء تطرف غير حميد"، وطالبت الحكومة بأن تحول بين الطالبتين وبين السفر إلى موسكو(٢). كما كان الحزب ينوى إقامة مدرسة بالإسكندرية لتلقين الأعضاء مبادئ الشيوعية(٣).

وقام الحزب بتوزيع برنامج مطبوع على أعضائه، تضمن الواحد والعشرين شرطًا التى وضعتها الدولية الثالثة، وبرنامج الحزب الشيوعى المصرى، وبرنامج الفلاحين، وقد ورد ذكر هذا البرنامج بالتفصيل ضمن حيثيات حكم محكمة جنايات الإسكندرية فى قضية الحزب الشيوعى المصرى التى نشرت بالأهرام فى ١٩ من ديسمبر عام ١٩٢٤.

---

(١) أسست جامعة كادحى الشرق الشيوعية بموسكو عام ١٩٢١، ولم يكد ينتهى العام حتى كانت تضم ٧٠٠ طالب من مختلف جنسيات الشرق (انظر/ لاكور، المرجع السابق، ص ٦٠).

(٢) الأهرام، ١٩٢٤/١/٣١، ١٩٢٤/٢/٢٠.

(٣) الأهرام، ١٩٢٤/٣/٢٤.

أما عن شروط الدولية الثالثة فهى: التزام كل شيوعى ببث الدعوة الشيوعية بجميع الوسائل الممكنة ومقاطعة الاشتراكيين المعتدلين واعتبارهم أعداء للثورة ومحاربتهم بشتى السبل، وصبغ الدعوة والإثارة بصبغة شيوعية، والرقابة العامة على الصحف المتخذة لنشر الدعوة، ووجوب إقامة نظام سرى شيوعى بجانب النظام العلنى يكون قادرًا فى الساعة الحاسمة على أن يقوم بواجبه نحو الثورة، وبث روح التمرد بين الجيوش، لأن هذا التمرد ضرورى لنشر الدعوة. ولا بد من استمالة الأجراء والفلاحين المعدمين إلى الدعوة والاستعانة بهم، ولا بد من القيام بعمل حاسم نهائى ضد الأحزاب المعتدلة. وكل حزب يريد الانضمام إلى الدولية الشيوعية يجب عليه أن يواصل إذاعة دعوتها بين النقابات وهيئات التعاون وطبقات العمال، وأن ينشئ نواة شيوعية ليكون عملها مؤثرًا فى انضمام النقابات إلى الشيوعية، ويجب على الأحزاب التى تريد الالتحاق بالدولية الشيوعية أن تقوم بعملية تطهير بين نوابها البرلمانيين، وأن تطالب كل نائب شيوعى أن يضع جميع مجهوداته فى مصلحة الدعوة الثورية، وعلى هذه الأحزاب أن تدعم مبدأ "المركزية الديمقراطية" حتى إذا اشتعلت حرب أهلية استطاع الحزب الشيوعى أن يقوم بواجبه إذا نظم تنظيمًا جديًا شبيهًا بالنظام العسكرى، وزود بقوات واسعة يتمكن بها من بسط نفوذه من غير مقاومة، ولا يكون ذلك إلا إذا تمتع بثقة المحاربين الإجماعية. ومن واجب الأحزاب التى تريد الانضمام إلى هذه الدولية أن تؤيد الجمهوريات السوفييتية فى قيامها بحرب ضد القوى الرجعية بلا قيد ولا شرط، وأن يفهموا العمال باستمرار وجوب رفض نقل

الذخائر والمعدات لأعداء السوفييت. ويجب على الأحزاب التى تحتفظ ببرامج الاشتراكيين الديمقراطيين القديمة أن تنقحها وتضع لكل منها برنامجًا شيوعيًا جديدًا موافقًا لأحوال بلده الخاصة، على أن تكون جميع برامج الأحزاب مطابقة لبرامج الدولية الشيوعية، وتكون جميع القرارات التى تصدرها مؤتمرات الدولية الشيوعية ملزمة لجميع الأحزاب المنضمة إليها، على أن يقوم كل حزب بتغيير اسمه فيجعله "الحزب الشيوعى لجهة كذا"، ويجب طرد أعضاء الحزب الذين يرفضون الشروط والموضوعات التى قررتها الدولية الشيوعية.

ونص برنامج الحزب الشيوعى المصرى على تحرير مصر والسودان تحريرًا تامًا خاليًا من كل شائبة، وربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معًا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميهما سواء أكانوا وطنيين أم أجانب، وذلك بوساطة الصراع الدائم، وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفًا والموثوق بها فى الحركة الوطنية، مع احتفاظ الحزب الشيوعى بشعاره ومبادئه، والعمل على تأميم قناة السويس، وإلغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوى الأجنبية لاستعباد الشعب المصرى استعبادًا اقتصاديًا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، والمطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة، والإفراج عن المسجونين السياسيين، والعمل بين نقابات العمال وهيئاتهم غير المنظمة، والسعى للاعتراف بها رسميًا وبهيئات العمال السياسية، والعمل على ألا تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات يوميًا، ومساواة أجور العمال المصريين بأجور زملائهم

الأجانب، وإقامة تعاونيات للإنتاج والتوزيع، ونص البرنامج كذلك على ضرورة الاعتراف بحكومة الاتحاد السوفييتى[١].

أما عن برنامج الفلاحين، فقد نص على إلغاء ملكية "العزب" وإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانًا، وإعفاء من يملكون منهم أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية، ومصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيعها على الفلاحين المعدمين أو استعمالها فى إقامة مزارع الشعب، وتنظيم مجالس سوفييتية للفلاحين حتى إذا ما سنحت الفرصة أمكن استنهاضهم أو حجز الأرض لمنفعتهم الخاصة[٢].

ويكشف برنامج الحزب عن استعداده لإقامة جبهة مع العناصر المتطرفة فى الحركة الوطنية – تمشيًا مع مبادئ الشيوعية الدولية – للنضال من أجل تحرير البلاد، كما يتضح من البرنامج حرصه على القضاء على المصالح الاستعمارية فى مصر بتأميم قناة السويس وإلغاء الدين العام وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ولكن الحزب لم يحدّد موقفه من ملكية أدوات الإنتاج الصناعى بعكس ما فعل بالنسبة لأدوات الإنتاج الزراعى، فلم يحدّد ما إذا كان يرمى إلى تأميم المصانع أو تركها فى أيدى الرأسماليين يديرونها بمعرفتهم، كما لم يحدد البرنامج الوسائل التى قد يلجأ إليها لتحقيق أغراضه

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/١٢/٢٢.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/١٢/١٩.

تلك، ولكن حرصه على التمسك بشروط الدولية الثالثة واقتران برنامجه بها يؤكد يساريته المتطرّفة وسلوكه سبيل الثورة، ونميل إلى الاعتقاد أن هذا الاتجاه لم يكن طارئًا على الحزب، ولكنه كان عقيدة المتطرفين من قادته – على الأقل– منذ قيام الحزب الاشتراكى المصرى، ويؤيد هذا الرأى ما ذكره روزنتال[١] من أن "الحزب الاشتراكى المصرى لم يتحول فى الحقيقة إلى حزب شيوعى لأنه كان منذ تأسيسه شيوعيًّا يسمى بالاسم الاشتراكى، وقد اعترف بمبادئ الشيوعية وتعاليمها، ووافق على خطط الدولية الشيوعية"، كما ذكر جولدنبرج – سكرتير الحزب بالقاهرة– فى اعترافاته أن الشيوعية بمعناها الحقيقى موجودة فى مصر منذ عام ١٩٢١[٢].

علا مد النشاط الشيوعى عقب إعلان الحزب تحوله رسميًّا إلى حزب شيوعى، فطفق يحرض العمال على الإضراب وعلى "العمل المباشر"، وظهر أثر هذا النداء فى إضراب عمال إضاءة المصابيح العمومية بالإسكندرية عن العمل فى فبراير عام ١٩٢٣ بدون إنذار شركتهم، وقد اتخذ قرار الإضراب عقب خطبة ألقاها حسنى العرابى فى دار النقابة العامة، وما لبث هذا الإضراب أن اتخذ شكلاً خطيرًا حين قرر الاتحاد تنظيم مظاهرة لتعضيد عمال الإضاءة، وقرر تعميمها فى مدن القطر[٣]. ويعد ذلك الإضراب أول محاولة من جانب الحزب الشيوعى لاعتبار أية قضية عمالية – مهما كانت

---

(١) بيان من المسيو روزنتال، المصدر السابق،١٩٢٤/٣/١٢.

(٢) المصدر السابق،١٩٢٤/٣/١٩.

(٣) المصدر السابق، ٢٠-١٩٢٣/٢/٢٧.

صغيرة- قضية عمالية عامة تستحق تأييد العمال جميعًا، وبذلك يستقر فى أذهان العمال أن قضيتهم واحدة لا تتجزأ فى جميع أنحاء القطر.

وشن الحزب حملة على لجنة التوفيق والتحكيم التى لم تتمكن من حل معظم المشاكل العمالية المعروضة عليها، وقلل من فاعليتها أن قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، فقرر الحزب إقامة مظاهرة كبرى تطوف ببيوت أعضاء اللجنة احتجاجًا على فشلها فى تحقيق الغرض الذى شُكلت من أجله فطلبت السلطات من سكرتير الحزب أن يحول دون قيامها، ولكنه أكد أنه لا يستطيع الحيلولة دون قيامها، كما أنها ستكون مظاهرة شكوى والتماس لا تهدف إلى الإخلال بالأمن، واحتاطت السلطات للأمر، فمنعت العمال من الاجتماع أمام منازل أعضاء اللجنة، ولكن عقد اجتماع بدار اتحاد النقابات لتنفيذ قرار التظاهر، فحاول البوليس منعه بالقوة، ووقع اشتباك بينه وبين اتحاد العمال وأسفر عن اعتقال محمود حسنى العرابى، وأنطون مارون، وعاملين من أعضاء الاتحاد هما حسن حسنى وأمين يحيى، وأغلق نادى الاتحاد، وأحيل المقبوض عليهم إلى المحاكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية التى تقضى بحظر إقامة المظاهرات[1].

وعرضت القضية على المحكمة العسكرية البريطانية فى (٥ من أبريل عام ١٩٢٣)، فقررت المحكمة أنه ليس هناك مسوغ قانونى لمحاكمة العاملين حسن حسنى وأمين يحيى عسكريًا، وفوضت أمرهما إلى حكمدارية البوليس،

---

(١) الأهرام، ١٩-١٩٢٣/٣/٢٤.

فتم الإفراج عنهما، أما حسنى العرابى وأنطون مارون فقد ظلا فى السجن، واضطرا إلى الإضراب عن الطعام مدة ٤٣ ساعة لإرغام إدارة السجن على معاملتهما بالحسنى[١]. وقد أصدر الحزب منشورًا وجهه إلى عمال القطر المصرى – بهذه المناسبة– طالب "اتحادهم وتعاضدهم للدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم"، كما كتب الحزب إلى جريدة "وركز ويكلى جورنال" – لسان حال الشيوعيين الإنجليز– يشكو من مقاومة السلطات له واعتقال بعض زعمائه، فنشرت الجريدة رسالة الحزب ضمن مقال تحت عنوان "العمال المصريون يحاكمون أمام محكمة عسكرية"[٢]، ووجه المستر نيوبولد – النائب الشيوعى بمجلس العموم البريطانى– سؤالاً إلى الحكومة عما لديها من معلومات عن إلقاء القبض على أربعة من زعماء اتحاد نقابات العمال المصرى، وعما إذا كان لشيوعيتهم دخل فى هذا التصرف، وبأية سلطة أغلقت مكاتب الاتحاد بعد أخذ الأوراق منها، ولماذا يحاكمون أمام محكمة عسكرية لا يدافع أمامها غير المحامين الإنجليز دون المحامين المصريين؟ فرد المستر ماكنيل عليه بأن المقبوض عليهم من زعماء الحزب الشيوعى المصرى، وأنهم اعتقلوا بسبب تنظيمهم مظاهرة عامة دون الاكتراث بإنذار رسمى وجهه البوليس المصرى إليهم، وأنكر معرفته بمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية[٣].

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٣/٤/٦.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٣/٤/٢٦.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢٣/٤/٢٤.

واتخذ الحزب جانب الاعتدال فهدأت حركته فعلاً بتعليمات الدولية الشيوعية التى تقضى بتجنب مصادمة الأحكام العسكرية، واتخذ مقرًا جديدًا لدار اتحاد النقابات بالمنشية، وطالبت "الأهرام" الحكومة بالإسراع فى سن قانون للعمال ونقاباتهم(١) حتى ترتاح من مشاكلهم التى لن تقف عند حد، وأبدت ثقتها فى أن الامتيازات الأجنبية لا تحول دون سن هذا القانون، وأن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة لن تعارض فى إصداره(٢). ولكن الحكومة لم تهتم أبدًا بهذا النداء، بل عمدت إلى منع اتحاد العمال من الاحتفال بعيد العمال الذى كان مقررًا إقامته بحديقة محمد على بالمنشية(٣)، كما تباطأت فى تقديم محمود حسنى العرابى وأنطون مارون إلى المحاكمة، فظلا فى سجن الأجانب ثلاثة شهور بدون تحقيق أو محاكمة، وفى أواخر مايو عام ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالإسكندرية، وبحث أمر المعتقلين، وقرر إيفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بإطلاق سراحهما، وأخيرًا قدما إلى المحاكمة فى ٢٠ من يونيو عام ١٩٢٣ بتهمة التحريض على إقامة مظاهرة، ثم أطلق سراحهما عندما ألغيت الأحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع(٤).

وكان قد صدر فى تلك الآونة دستور عام ١٩٢٣، فاتخذ الحزب الشيوعى المصرى منه موقفًا معاديًا، وأصدر بيانًا فى أول مايو عام ١٩٢٣

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٣/٤/٦.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٣/٤/٩.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢٣/٥/١.

(4) W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 36.

– بتوقيع صفوان أبو الفتوح القائم بأعمال السكرتير العام– طعن في الدستور طعنًا شديدًا بوجه عام دون أن يحدد النقاط أو المبادئ التي يعترض عليها، ويراها تتعارض – من وجهة نظره– مع مصالح الجماهير العاملة(١). ولعل هذا الموقف المعارض للدستور كان سببًا في إحجام الحزب عن الاشتراك في الانتخابات، واتجاهه إلى تنظيم نضال البروليتاريا من أجل حقوقها دون انتظار لما يمكن أن تسفر عنه الحياة النيابية في ظل (الاستقلال) وفي عهد حكومة الشعب، فكانت حركة الاعتصامات التي قادها الحزب، وأدار دفتها في ربيع عام ١٩٢٤.

وبدأ الحزب خطته بنشر خطاب مفتوح وجهه إلى سعد زغلول رئيس الحكومة، طالب فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين، وبحقها في الدفاع عن حقوقهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، وإنشاء مكاتب لإحصاء العمال العاطلين، وتكليف لجان الوفد المركزية في كل أنحاء القطر أن تقوم بتنظيم الفلاحين المعدمين في نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم في أنحاء العالم، وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال، حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلّبت الحاجة ذلك، وختم الحزب خطابه بضرورة اعتراف مصر بحكومة السوفييت أسوة بالأمم المتمدينة(٢).

وساعد الحزب على تنفيذ خطته ما آلت إليه أحوال العمال من السوء بعد الحرب الأولى نتيجة انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وتفشي البطالة –

---

(١) للأهرام، ١٩٢٣/٥/١.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/١٢/١٩.

كما سبق أن ذكرنا– فتفاقمت مشكلة العمال ووجد فيها الحزب الشيوعى البيئة الصالحة للعمل، والمناخ الملائم الذى يمكن أن تتنفس فيه مبادئه.

بدأت موجة إضرابات العمال بالإسكندرية فـــى أواخر نوفمبر عـــام ١٩٢٣، حين أعلن عمال شركة الغزل إضرابهم عن العمل، لأن الشركة أرادت تخفيض أجورهم بنسبة ١٠%، وعرض أمر هذا النزاع على لجنة التوفيق والتحكيم، لكن الشركة تمسكت برغبتها فى تخفيض الأجور[١]. وأخيرًا استسلم العمال لقرار تخفيض الأجور فى مقابل التزام الشركة بشروط تكفل راحتهم ومكافأتهم فى حالتى العجز والمرض، وعادوا إلى العمل بعد أن استمر إضرابهم ثلاثة شهور[٢]، ولكن سرعان ما دب النزاع بين العمال وشركتهم، فقد منعت الشركة خمسة من زعماء العمال من العودة إلى العمل على الرغم من وعدها بإرجاعهم، فبثَّ العمال شكواهم إلى المحافظة[٣]، وقاموا باحتلال المصنع ثلاثة أيام حتى تجاب مطالبهم.

وتلا ذلك إضراب عمال مصنع "إيجولين" للزيت، الذين كانوا قد تقدموا ببعض المطالب للشركة، فماطلت الشركة فى إجابتها، وشرعت تستغنى فى كل أسبوع عن خمسة أو عشرة من العمال، ثم أرادت الاستغناء عن مائة عامل دفعة واحدة بحجة توفير النفقات، فعرض العمال على الشركة أن تعدل عن فصل المائة عامل، على أن تصرف لجميع العمال أجر خمسة أيام بدلاً

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٢/٧.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٢/٨.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢٤/٢/٢٣.

من سبعة أيام كل أسبوع، وبذلك يتوافر للمصنع أداء عمله دون زيادة فى النفقات، ودون الاستغناء عن المائة عامل. ولكن الشركة أصرَّت على أن تقوم بفصل من تشاء من العمال، فقام العمال باحتلال المصنع حتى قامت لجنة التوفيق ببحث شكواهم، وتم الصلح بين الطرفين على أساس تأليف مجلس تأديب للبحث فى الخلافات التى قد تنشأ بين العمال وشركتهم، ومنح العامل مكافأة عند انتهاء خدمته بزيادة ٥٠% عن الفئات القديمة، وتفضيل الشركة لمن فصلتهم من العمال عن غيرهم عند الحاجة[١].

وفى نفس الوقت قدم عمال شركة الملح والصودا مطالبهم إلى إدارة الشركة، وكانت تلك المطالب تدور حول زيادة الأجور، وتحسين معاملة الشركة فيهم، وإنقاص ساعات العمل، وحدد العمال عشرة أيام لإجابة مطالبهم، ولكن الشركة لم تعرهم اهتمامًا فأضربوا عن العمل فى مطلع مارس عام ١٩٢٤. وعرضت هذه المطالب على لجنة التوفيق والتحكيم، فتمكنت من إقناع مدير الشركة بأن يزيد أجور العمال، ويحسن معاملتهم، ويخفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات يوميًا[٢]. ولكن الشركة صممت على فصل أربعين من زعماء العمال بحجة عدم احتمال طاقة العمل لهم. فاستمر العمال فى إضرابهم واستخدمت الشركة عمالاً غيرهم أغدقت عليهم الأجور، فثار العمال وحاولوا منع العمال الجدد من مزاولة العمل واحتلال المصنع حتى تجاب مطالبهم، ويعود زملاؤهم المفصولين إلى عملهم. وفى ٨

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٢/٢٦.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٢٥.

من أبريل توجهوا إلى مقر المصنع بالمكس لتنفيذ ما عقدوا العزم عليه، فتصدت لهم قوة البوليس المنوط بها حراسة المكان، وحالت بينهم وبين الوصول إلى المصنع، وتدخل محافظ الإسكندرية فى الأمر وتم التوفيق بين الطرفين المتنازعين على أساس عودة العمال القدامى إلى عملهم، فانتهى الإضراب فى ٩ من أبريل[١].

كذلك أضرب عمال مصنع حلق الجمل التابع لشركة البحيرة لمدة ستة أسابيع، وكانت مطالبهم تنحصر فى تقدير أجورهم بحسب ما ينتجون من قطع، واستطاعت لجنة التوفيق أن تعيدهم إلى العمل دون تحقيق مطالبهم، بعد أن أغرتهم بموافقة الشركة على صرف أجر نصف شهر لكل منهم عن فترة الإضراب، وصرف سلفة تعادل مرتب شهر تقسط على ستة شهور[٢].

على أن اعتصام عمال معمل الخواجات أبى شنب للزيوت والصابون بالإسكندرية، كان أخطر هذه الحوادث جميعًا، فقد حفز الحكومة على ضرورة إيجاد حل إيجابى لحركة الإضرابات والاعتصامات ومن ثم كانت تصفية اتحاد النقابات والحزب الشيوعى المصرى.

وترجع ظروف ذلك الاعتصام إلى تقدم عمال المصنع بمطالب تنحصر فى تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، ومكافأة العاجز منهم، وإعانة المريض. وحين أهمل صاحب العمل مطالبهم ألفوا وفدًا منهم تزعمه

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٤/١٠.

(٢) المصر السابق، ١٩٢٣/٤/١٧.

أنطون مارون مستشار نقابتهم توجه إلى المحافظة فى (١٠ من مارس عام ١٩٢٤) لعرض مظلمتهم على السلطات، فأفهمهم وكيل المحافظ أن مشكلتهم معروضة أمام لجنة التوفيق، فلم يطق العمال صبرًا، وخاصة أن إجراءات اللجنة تقتضى وقتًا طويلاً، فذهبوا إلى المصنع قاصدين احتلاله، وتمكنوا من دخوله عنوة بعد اشتباكهم مع البوليس، ورفض أصحاب المصنع البحث فى أمر عمالهم تحت تهديد احتلال المصنع، وعبثًا حاول البوليس إخراجهم[١] فباتوا ليلتهم بالمصنع، وفى اليوم التالى ذهب إليهم بعض رجال المحافظة وقرءوا على العمال نداءً بعث به إليهم سعد زغلول رئيس الحكومة قال لهم فيه: "إنكم إن احترمتم ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعًا فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابًا، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون"، فخرج العمال من المصنع، وانتدبوا من بينهم من يمثلهم أمام لجنة التوفيق[٢].

وشهد شهر مارس عام ١٩٢٤ كذلك عددًا آخر من حوادث الإضراب بسبب المطالب العمالية، حتى أنه لم يكن يمر يوم دون أن يقع إضراب أو اعتصام، فرفع عمال شركة زيت فاوم مظلمة إلى الحكومة يطلبون فيها زيادة أجورهم وجعل ساعات العمل ثمانى ساعات يوميًا، ومنح العمال إعانات فى حالات المرض والعجز عن العمل، وتقدم عمال شركة زيوت كفر الزيات بمطالب شبيهة بذلك، وكان هناك فريق آخر من العمال فصلتهم شركاتهم

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٤.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٥.

جملة، ولكنهم تضامنوا فيما بينهم للمطالبة بالعودة إلى عملهم، وكان أبرزهم عمال شركة ورميس، وعمال شركة النور[1]، وعمال شركة مينو للإعلان، كذلك كانت هناك مطالـب لعمال ترام القاهرة وعمال شركـة هليوبوليس وعمال التليفونات بالقاهرة.

لقد عدت وزارة سعد باشا زغلول اعتصام العمال واحتلالهم المصانع اغتصابا لملكية الغير، واعتبرت حركتهم نقطة البدء لتنفيذ الخطة الشيوعية، فكان لزاما عليها أن تتحرك للقيام بعمل سريع يقضى على نشاط الحزب الشيوعى واتحاد النقابات، فأسندت إلى وكيل الداخلية جمال الدين باشا مهمة وضع حد لحركة العمال بالإسكندرية، وأمدته بالجند، وعاد وكيل الداخلية إلى القاهرة ليقرر اتصال حركة العمال بالإسكندرية بنشاط الحزب الشيوعى وخضوعها لتوجيهه، فلم تشأ الحكومة أن تترك الحبل على الغارب وأمرت باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لكبح جماح الحزب الشيوعى والقضاء على حركته، فتلقت نيابة الإسكندرية أمرًا من النائب العام بمهاجمة منازل أعضاء الحزب العاملين، ودار الحزب ونادى اتحاد النقابات، وضبط ما يجدونه فيها من مراسلات ومنشورات وأنظمة شيوعية، وتم تنفيذ الأمر فى ٤ من مارس، وصرح النائب العام بأن النية متجهة إلى معاقبة من تثبت إدانته من أعضاء الحزب الشيوعى بمقتضى المادة (١٠٨) من قانون العقوبات الأهلى التى تقضى بمعاقبة من يمتنع عن تأدية واجبات وظيفته بدون مسوغ شرعى

---

(١) المصدر السابق، ٦،٢٧/٣/١٩٢٤.

بالسجن مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه، والمادة (١٥١) المجددة فى قانون العقوبات التى تقضى بمعاقبة من يحرض على كراهة نظام الحكومة أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات[١].

وقامت السلطـــات باعتقال البارزيـــن من زعماء الحــزب الشيوعـــى واتحاد النقابـــات، وكان من بين المقبـــوض عليهم محمـــود حسنى العرابى، وأنطون مارون، والشيخ صفوان أبو الفتح، والشحات إبراهيم[٢].

وبادر بعض زعماء اتحاد النقابات - ممن لم تشملهم دائرة الاعتقال- بإصدار بيان أعلنوا فيه أنه لا علاقة للاتحاد بالحزب الشيوعى، وأن حركته ليست مصطبغة بصبغة سياسية وأن هدفه الوصول بالعمال - على اختلاف مشاربهم السياسية- إلى مستوى إخوانهم فى الممالك الأوروبية، كما قامت بعض النقابات بإصدار بيانات تتصلت فيها من الصلة بالحزب الشيوعى[٣]، وعقدت لجنة الطلبة بالإسكندرية اجتماعات للنظر فى مساعدة الحكومة على مواجهة حركة العمال "ببث روح السكينة بينهم لكى يكفوا عن الإضراب، ويعولوا على عطف الحكومة والبرلمان"[٤].

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٤.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٦.

(٣) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/١٠.

(٤) الأهرام، ١٩٢٤/٣/٢٧.

وأثبت التحقيق وجود نشاط شيوعى بالقاهرة وطنطا وبورسعيد والزقازيق والمحلة الكبرى وشبين الكوم، وامتد نشاط الحزب إلى الصعيد فقبض على بعض الأفراد الشيوعيين بناحية بالمنصورة من أعمال مركز أبى قرقاص، وضبطت لديهم أوراق تتعلق بالدعاية للحزب الشيوعى[1].

وقد استدعى النائب العام بعض أقارب الطلبة الذين أوفدهم الحزب إلى جامعة كادحى الشرق بموسكو، وطلب منهم أن يأمروهم بالعودة إلى مصر فى أقرب وقت، وإلا فإن الحكومة ستمنعهم من دخول البلاد فى المستقبل "لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيوعية فيها"[2].

وفى ٢٨ من مايو قدمت النيابة إلى قاضى الإحالة أحد عشر متهمًا من بينهم محمود حسنى العرابى، وأنطون مارون، وصفوان أبو الفتح، والشحات إبراهيم، وشعبان حافظ، وروسيان هما إبرام كاتس، وهليل زانبرج، واتهمتهم بنشر الأفكار الثورية والتحريض على انتهاك حرمة ملك الغير، والسعى علنًا فى تكدير أصحاب العمل والملاك، وتحريض العمال على استعمال الوسائل غير المشروعة فى الاعتداء على حق أصحاب الأعمال فى العمل، وفى استخدام أو عدم استخدام العمال. واتهمتهم كذلك بتحريض عمال شركات زيت "إيجولين" وكفر الزيات وأبو شنب، وشركة الغزل على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والاعتداء على حق أصحاب العمل بإرغامهم على

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٧/٧.
(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٣/٢٤.

احتلال المعامل التى يشتغلون فيها بالقوة. وطلبت النيابة إحالتهم إلى محكمة الجنايات[١].

ونفى محمود حسنى العرابى أمام قاضى الإحالة التهم المنسوبة إلى الحزب، أن علاقة الحزب الشيوعى المصرى بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية محضة، لا تدخل فيها المبادئ الروسية، بمعنى أن الشيوعية المصرية لم تكن لها أغراض شبيهة بأغراض الشيوعية الروسية لاختلاف ظروف البلدين، وأن الشيوعية المصرية كانت ترمى إلى إنهاض العامل وإحداث تطور جديد فى حالته تناسب الزمن ولا ترمى إلى قلب نظام الحكومة ومناهضة الدستور[٢]. وهذا قول مردود لأن برنامج الحزب - كما قدمنا- كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة، ولأن النيابة عثرت لدى محمود حسنى العرابى على خطاب كان محررًا بالفرنسية ومعدًا لإرساله إلى المركز الرئيسى للدولية الثالثة بموسكو جاء فيه "أيها الرفاق والقادة حراس الثورة العالمية، إنكم تعلمون الدور الذى تقوم به مصر فى هذه الثورة، وتعلمون الحالة النفسية للشرقيين، وقد بينا لكم حالة الحزب فى مكتوباتنا السابقة، كما وصفناها فى هذا المكتوب، فأعينوه وأرسلوا إليه المال والرفاق الأكفاء، فبذلك تؤدون خدمة كبرى إلى الثورة العالمية[٣]. فما جاء بهذه الرسالة يؤكد أن الحزب كان على صلة وثيقة بالدولية الثالثة فى موسكو، وأنه كان منفذًا لتعليماتها، ويؤكد هذا أيضًا ما ذكره

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٤/٥/٢٩.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/٧/١.

(٣) حيثيات الحكم فى قضية الحزب، المصدر السابق، ١٩٢٤/١٢/١٩.

مصطفى الطرابلسى محامى المتهمين من أن الحزب كان ينوى عقد مؤتمر فى ٢٣ و٢٤ من فبراير عام ١٩٢٤ لتعديل مواد برنامجه حتى يصبح ملائمًا لحالة البلاد، وطلب من المحكمة عدم مؤاخذة المتهمين على مبادئ الدولية الثالثة التى جاءت بالبرنامج المراد تغييره(١).

ومهما كان الأمر فقد قضت محكمة جنايات الإسكندرية بمعاقبة كل من محمود حسنى العرابى وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، كما حكمت بنفس العقوبة على صفوان أبو الفتح والشحات إبراهيم وأبرام كاتس وهليل زانبرج، وحكمت على باقى المتهمين بالسجن لمدة ستة شهور(٢).

إن فشل الحزب الشيوعى المصرى يرجع إلى عدم انسجام خطته مع حركة الوفد الذى كان يقود الجماهير المصرية ضد الاحتلال والحماية، فقد كان الحزب الشيوعى ينهج نهجًا يساريًا لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت، فجعل قضية الصراع الطبقى ترتفع على قضية التحرر الوطنى، وبذلك باعد بينه وبين الجماهير المصرية، وبينه وبين الوفد الذى كان يمسك زمام قيادة الجماهير، وعندما حدث الصدام بين الوفد والحزب الشيوعى المصرى تدعم الاتجاه اليسارى بالنسبة لمصر وللمستعمرات والبلاد غير المستقلة، واتخذ ما حدث فى مصر بالذات لتبرير هذه الاستراتيجية اليسارية فى جميع المستعمرات،

---

(١) الأهرام، ١٩٢٤/٧/١.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٤/١٠/٧.

ففى عام ١٩٢٥ وضع ستالين القاعدة التى أطلق عليها "المسئولية العاجلة" للحركة الثورية فى المستعمرات فقال: "ففى مثل هذه البلاد كمصر حيث انقسمت البرجوازية الوطنية إلى حزب ثورى، وحزب مهادن للاستعمار، ولكن حيث لا يستطيع القسم المهادن من البرجوازية أن يكون صنيعة للاستعمار، فإن الشيوعيين لا يمكن أن يجعلوا هدفهم تكوين جبهة وطنية موحدة، ويتبعوا سياسة إنشاء كتلة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة". وبسبب هذه الاستراتيجية الشيوعية كان التعاطف مفقودًا بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر، والحركة الاشتراكية العالمية، فبدأ التفكير من جانب الوفد للاتصال بحزب العمال البريطانى باعتباره قوة تقدمية سياسية ناهضة وجديدة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تصل إلى الحكم فتساهم بشكل أكثر إيجابية فى حل القضية المصرية[١].

وحرص الوفد على ألا يترك حركة العمال فى فراغ فسعى – كما رأينا– لإقامة الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل بزعامة عبد الرحمن فهمى أحد كبار رجاله، ولكن حكومة سعد زغلول لم تحاول إيجاد حل جذرى لمشاكل العمال بإصدار تشريعات تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

لكن الضربة التى وجهتها حكومة الوفد إلى الحزب الشيوعى المصرى لم تستطع أن تجتث النشاط الشيوعى من جذوره، فقد تحول من النشاط العلنى إلى النشاط السرى، وتألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب فى ٦ من أكتوبر

---

(١) محمد أنيس، ثورة ١٩١٩ أو حزب العمال البريطانى، مجلة الهلال، أكتوبر ٦٤، ص٢٢– ٢٥.

عام ١٩٢٤ – أى فى نفس اليوم الذى صدر فيه الحكم فى قضية الشيوعية الأولى– وقد تألفت هذه اللجنة على يد إفيجدور رجل الكومنترن الخبير بشئون مصر، الذى أوفدته موسكو عام ١٩٢٤ لهذا الغرض، فجاء إلى مصر متنكرًا تحت اسم قسطنطين فايس **Costantin Wiess** وهو الاسم الذى عرف به فى البوليس والنيابة وأمام القضاء، وقد استمر نشاط هذه اللجنة إلى يوم ٣٠ من مايو عام ١٩٢٥ حين ألقت حكومة زيور باشا القبض على أفرادها جميعًا، وكان ذلك بعد أن كثر لغط مراسلى الصحف الأجنبية فى مصر حول وجود حركة شيوعية فى البلاد، وقد ثبت من الأوراق التى ضبطت فى منازل المتهمين أن اللجنة الجديدة كانت على صلة وثيقة بالدولية الثالثة بموسكو، وأن الدولية الثالثة كانت تنفق على المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى كما كانت تنفق على عائلاتهم، كما ثبت وجود صلة بين هذه الحركة والحركة الشيوعية فى فلسطين، فقد كان معظم أفراد اللجنة الجديدة من يهود فلسطين(١).

واستصدرت وزارة زيور قرارًا بقانون فى (٢٥ من مايو عام ١٩٢٦) يطلق يدها فى تعقب الشيوعيين، نص على "معاقبة كل من يزاول نشاطًا من شأنه الإضرار بأمن البلاد الداخلى أو الخارجى أو بالنظام الاجتماعى"(٢). ومنعت الحكومة البواخر الروسية من دخول الموانئ المصرية(٣). واعتقلت

---

(١) الأهرام، ١٩٢٦/١/٢٠.
(2) Marcel Colombe, L'evolution de L'Egypte 1924-1950, p. 194.
(٣) الأهرام، ١٩٢٥/٦/١٨.

السلطات الروس الذين اشتبهت في نشاطهم بالإسكندرية والقاهرة وبورسعيد، وطردتهم من البلاد فغادروها على ظهر باخرة روسية تسلمتهم خارج ميناء الإسكندرية(١)، كما حظرت الحكومة دخول جريـــدة "الأومانتية" الاشتراكية الفرنسية، وجريدة "الإنسانية" التي كانت تصدر في بيروت، وحرمت محافظة الإسكندرية المكتبات من استيراد الكتب الشيوعية أو الاشتراكية أو بيعها للجمهور(٢).

وجرت عدة محاولات بعد ذلك لإحياء النشاط الشيوعي، ولكنها كانت محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية تعاونت مع بعض الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم بموسكو، وعادوا إلى مصر ليبشروا بالدعوة الشيوعية فيها، وقد بدأت هذه المحاولات في عام ١٩٢٧ على نطاق محدود، ثم ازدادت في النصف الأول من عام ١٩٢٨ كجزء من حركة علمية كانت تشمل عددًا من بلدان آسيا وأوروبا في ذلك الحين(٣).

وفي مايو عام ١٩٢٨ ألقت وزارة النحاس القبض على واحد وعشرين يونانيًا وإيطاليًا من محركي دفة النشاط الشيوعي في مصر، وتم ترحيلهم من البلاد بوساطة قناصل بلادهم. وبوصول محمد محمود باشا إلى الحكم شددت

---

(١) المصدر السابق، ١٩٢٥/٨/١.

(٢) المصدر السابق، ١٩٢٦/١/٢٠.

(٣) ليس لدينا معلومات عن الشبان المصريين الذين ساهموا في هذا النشاط من خريجـــي جامعـــة كـــادحي الشرق ولا نعرف أسماءهم، ولكن أحدهم كان سروجيًا، وكان من بينهم صانع أسنان وســـاهم شـــعبان حافظ (العضو السابق في الحزب الشيوعي الأول) في هذا النشاط.

القبضة على عملاء البلشفية، ففى ديسمبر عام ١٩٢٨ ألقى القبض على أحد كبار عملاء الشيوعية فى الشرق الأوسط، وفى أبريل عام ١٩٢٩ أوقف نشاط مكتب شراء القطن الذى أقامته الحكومة السوفييتية بالإسكندرية، وطرد خمسة من أعضائه بعد أن وجهت إليهم تهمة ترويج الدعاية الشيوعية، ولم ينج المسيو فاسلييف Vaslief مدير المكتب والسفير السابق فى منغوليا من هذا الإجراء فطرد من البلاد فى ٢٨ من أبريل[١].

وأصبحت الحركة الشيوعية فى مصر تسير وفقًا لقرارات المؤتمر السادس للكومنترن عام ١٩٢٨ التى نصت على أنه فى استطاعة الحزب الشيوعى المصرى أن يلعب دورًا هامًا فى النضال الوطنى إذا ارتكز على البروليتاريا المنظمة، فتنظيم النقابات بين العمال المصريين، وتقوية الصراع الطبقى، وتوجيه هذا الصراع يجب أن يكون الواجب الأساسى للحزب الشيوعى، فالخطر الأكبر على الحركة الشيوعية فى مصر – فى الوقت الحاضر– يكمن فى سيطرة البرجوازية الوطنية على النقابات، ولا يمكن إقامة منظمة فعالة للطبقة العاملة دون مقاومة نفوذهم، كما ذهب المؤتمر السادس للكومنترن إلى أن أكبر أخطاء الشيوعيين المصريين فى الماضى أنهم قصروا نشاطهم على الطبقة العاملة فى المدن لأن من أهم واجبات الحزب إيجاد حل لمشاكل الريف والتغلغل التدريجى فى الصراع الثورى للجماهير، ونادى بضرورة توجيه عناية خاصة لبناء الحزب نفسه الذى يعانى من الضعف الشيء الكثير[٢].

---

(1) Marcel Colombe, op.cit., p. 195.
(2) Laqueur, op.cit., p. 39.

وقد علّل أفيجدور أسباب ضعف الشيوعية المصرية فى الثلاثينيات عام ١٩٣٤ فقال إن الشيوعيين أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد، ولأن معظم أعضاء الحزب كانوا من الأجانب، بينما لم تفصل العناصر البرجوازية الصغيرة من الحزب، كما أن الشيوعيين المصريين خرجوا على تعليمات الكومنترن التى تقضى بإنشاء جهاز شيوعى غير مشروع، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكليات مشروعية نشاطهم، بينما شلت الاعتقالات المستمرة نشاط الحزب فلم يستطع إنشاء منظمة شيوعية إلا بمساعدة الكومنترن[١].

كما عزا السوفييت إلى "عملاء البوليس" الذين تسللوا إلى الحزب الشيوعى المصرى أنهم المسئولون عن الأخطاء الماضية التى تسبب فيها العنصر اليهودى الذى استولى على قيادة الحزب فى فلسطين، وقيل إن العنصر اليهودى قد تسلل إلى الحزبين المصرى والسورى لعرقلة أعمالهما خدمة للمرتدين على الثورة الشيوعية[٢].

ومهما يكن الأمر فقد ظل النشاط الشيوعى فى مصر خلال الثلاثينيات هزيلاً فرديًا يعتمد على جهود العناصر الأجنبية التى استطاعت تكوين خلايا فردية لم تصل إلى مستوى التنظيم الحزبى الواسع، واستمرت كذلك حتى أواخر الثلاثينيات حين أعلنت الحرب العالمية الثانية، ودخلت الشيوعية المصرية فى سنوات الحرب وما بعدها فى طور جديد.

---

(١) لاكور، الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط، ترجمة بيروت، ص ١٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.

اليسار العمالى خلال الحرب الثانية وما بعدها ١٩٣٩ – ١٩٥٢

اتسم النشاط اليسارى فى أواخر الثلاثينيات بظهور حلقات الدراسة الماركسية التى نشطت بالقاهرة والإسكندرية، ولم يكن هناك اتصال بين الجماعات الجديدة وبين الكومنترن، كما أن هذه الجماعات لم تقبل كل ما كان يصدر عن موسكو[1]. وقد وصلت تلك الجماعات فى دراساتها إلى حد الوقوف أمام النزاع الذى قام بين ستالين وليون تروتسكى داخل الحزب الشيوعى الروسى، فانقسم الشيوعيون المصريون إلى فريقين، أيد فريق منهم نظرة ليون تروتسكى إلى الثورة من ناحية التكتيك، وكان ينادى بالثورة العالمية وبأنه يجب اتحاد عمال العالم فى دولية منظمة تغذى الطبقة العاملة فى سائر أنحاء البلاد بالمنهج والبرنامج العملى حتى تثب بالبرجوازية وتحطم النظام الاجتماعى الحالى وتستولى على مقاليد الحكم، وحبذ الفريق الآخر خطة ستالين الذى كان يرى أنه يمكن قيام الاشتراكية فى بلد واحد[2].

---

(1) Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 41.

(٢) ذهب أنصار تروتسكى إلى أن إصرار ستالين وأنصاره على إمكان قيام الاشتراكية فى بلد واحد يناقض نظرية استمرار الثورة التى تقول بأن فشل الثورة فى بلد آخر يعنى أن الذى كان يجرى فى الاتحاد السوفييتى لا يمكن نظريًا أن يسمى بالاشتراكية، ولهذا اتجه تروتسكى وأنصاره إلى مجاهرة النظام القائم فى الاتحاد السوفييتى بالعداء السافر لأن ستالين كان لا يعتقد بجدوى التدخل فى شئون الدول الأخرى فى وقت لم تلح فيه أية بادرة أمل فى قيام الثورة البروليتارية، إذ إنه كان يؤمن بأن ذلك التدخل لن يؤدى إلا إلى كارثة تحل بالشيوعيين فى تلك البلاد. لهذا قرر العمل على تقوية الاتحاد السوفييتى حتى يستطيع مواجهة خطر الهجوم عليه، وسعى فى نفس الوقت لأن يجعل من النظام الاشتراكى الجديد نظامًا ناجحًا على أمل أن يدرك عمال العالم مزاياه (نورمان ماكنزى، موجز تاريخ الاشتراكية، الترجمة العربية، ص ٢٣٠- ٢٣١).

واتخــذ التروتسكيون من دار مجلــة "المجلة الجديــدة" – التــى كان يصدرها سلامة موسى– مقرًا لجماعتهم، ولذلك عرفت حركتهم باسم "١٠ شارع علوى" (مقر المجلة)، وكان من أبرز رجالها جورج حنين ولطف الله سليمان ورمسيس يونان. بينما كان الشيوعيون الستالينيون هم الغالبية وقد ضمتهم حلقات عدة حرصت كل منها على أن تكون دون غيرها نواة لإقامة حزب شيوعى مصرى، وهذه الحركات هى "حركة الأبحاث العلمية" التى قامت على جهود بعض الشبان المثقفين وابتدأت بأبحاث علمية بحتة، وكانت مقصورة على عدد قليل من الأعضاء كان من أبرزهم شهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى، وقد وقعت تلك الحركة تحت تأثير هليل شوارز **Hillel Schwarz** وهو شيوعى يهودى لقن أفراد الحركة المبادئ الماركسية، وكانت تقام فى دار الأبحاث محاضرات سياسية واجتماعية كل يوم أحد، وتعليق على الأنباء كل يوم ثلاثاء، وكانت هناك حلقة دراسية شيوعية ستالينية أخرى تدعى "لجنة نشر الثقافة الحديثة" تكونت من عشرين عضوًا، واتخذت من شقة صغيرة بشارع قصر العينى مقرًا لها، وتزعمها مصطفى كامل منيب المحامى، وكان من بين أعضائها عبد الرحمن الشرقاوى، وعز الدين فودة، ونعمان عاشور. وكانت هذه اللجنة أكثر يسارية من حركة الأبحاث وكان زعيمها على اتصال بهنرى كوريل **Henry Curiel**[١].

---

(١) كان هنرى كوريل ايطالى الأصل مصرى الجنسية، ينتمى إلى أسرة إسرائيلية غنيــة، درس القــانون والاقتصاد واتصل بالحزب الشيوعى الفرنسى أثناء إقامته بفرنسا فرجع وقد تشبع بالدراسة الماركــسية، وكانت له دراية واسعة بأحوال المجتمع المصرى، وله فيها دراسات أدهشت بدقتها – على حــد قــول روزا ليوسف– من اطلعوا عليها (انظر/ روزاليوسف، العدد ٩٦٦، مقــال بعنــوان "الثــائرون علــى مصر").

وفى شتاء عام ١٩٤١ -١٩٤٢ أصبحت حلقات الدراسة الماركسية بالقاهرة والإسكندرية نواة لحركة شيوعية جديدة فى مصر، وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض، فقد انقسمت إلى أكثر من عشرين جماعة مختلفة تسمت كل منها باسم خاص، وتباينت أسماء الدوريات التى كانت تصدرها كل منها تبعًا لذلك واحتـــدم الصـــراع بينها من أجل إقامة حزب شيوعى مصرى حقيقى.

وقد برز من بين حلقات الدراسة الماركسية جماعتان سياسيتان تكونتا فى عام ١٩٤٢ هما "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" (ح.م)، وكان على رأسها هنرى كورييل، وإسكرا **Iskra** (الشرارة) وتزعمها هليل شوارز، ولم يكن عدد أعضاء المنظمتين يزيد على ثلاثين عضوًا، وكانت نقطة الخلاف بين المنظمتين تدور حول وسيلة العمل فى الحركة الشيوعية المصرية، وما إذا كان من الواجب أن تتحول الحركة الشيوعية إلى حركة جماهيرية أو تكتفى "فى تلك المرحلة بمحاولة تربية الكوادر؟ وهل تحاول تجنيد أكبر عدد من المصريين فى مختلف مراتبها مع ما قد يترتب على ذلك من خفض مستوى النضج السياسى فى وقت كان فيه بعض الأجانب المقيمين بمصر شغوفين بالماركسية وبث الوعى بين الجماهير الكادحة واستمر الخلاف حول هذه الآراء عدة سنوات، فقد كانت الحركة المصرية تعد خلية الحزب وحدة نضالية، بينما صرفت إسكرا اهتمامها إلى أعداد الكوادر، وفضلت أن تكون الخلية وحدة للدراسة وبينما وقفت الحركة المصرية فى صف "التمصير **Egyptianization**" و"التعميل **Proletarization**"، رأت إسكرا أن الظروف

الحاضرة تحتم عليها الاعتماد على المثقفين والأقليات الوطنية، وأنه يجب بذل الجهود لضم العناصر المالية للشيوعية. وفى سبتمبـــر عام ١٩٤٣ انفصلت مجموعة من الحركة المصرية لتكون منظمة جديدة تسمت باسم "تحرير الشعب" بزعامة بعض الشيوعيين المصريين، فكانت تأكيدًا لضرورة تمصير الحزب[1].

وتكونت منظمات شيوعية أخرى فيما بين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٥ فى جو ملىء بالإعجاب بالسوفييت نتيجة الانتصارات العسكرية التى حققوها، وكان من بين هذه المنظمات "الطليعة"، وكانت تضم جماعة من شباب الوفد من الطلبة والمثقفين الذين تمركزوا فى الإسكندرية وأخذوا يميلون إلى السوفييت، كما ظهرت منظمـــة "عصبة القلعة الماركسية" خلال الحرب، وكذلك "الفجر الجديد" التى أصدرت مجلة أسبوعية بنفس الاسم، ولم يزد عدد كل من هذه المنظمات عن ثلاثين أو أربعين عضوًا، وقد عدت الفجر الجديد الحركة المصرية خارجة على الماركسية اللينينية لأنها ألقت بكل ثقلها على الفئات الأخرى أكثر من البروليتاريا، واتهمت فى أحد منشوراتها الحركة المصرية بأنها تتوقع أن تهب الثورة بجهود الطبقة المتوسطة الصغيرة، وأنها تعمل على إقامة جبهة شعبية فى الوقت الذى كانت تهمل فيه تربية الكوادر السياسية.

وبرغم هذا الصراع الداخلى وعدم وجود قيادة على درجة من الكفاية، فإن الحركة المصرية وغيرها من المنظمات أخذت فى النمو نظرًا لملاءمة

---

(1) Laqueur, op.cit., pp.42- 43.

المناخ المعبأ بكراهية الفاشية لها، وتفشى السخط على الحكومة بين أوساط المثقفين. وعند انتهاء الحرب كان عدد الشيوعيين النشيطين يبلغ ألفًا أو أكثر من ذلك قليلاً، وأخذ فى الازدياد، واشترك عضوان من أعضاء الحركة المصرية فى تمثيل عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى الذى عقد فى باريس فى أواخر ١٩٤٥، كما مثلت جميع المنظمات الشيوعية فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وحين سقطت تلك اللجنة أسست جمعيات الطلبة المصريين التى لعبت فيها الحركة المصرية دورًا قياديًا، كما حركت بعض الإضرابات الكبرى بما فيها إضراب عمال النسيج بشبرا الخيمة فى مايو عام ١٩٤٧، وبذلك كانت الحركة المصرية أكبر المنظمات الشيوعية فى ذلك الحين.

وحين بطشت حكومة صدقى بالشيوعية المصرية فى يوليو ١٩٤٦، لم يتأثر بحركة الاعتقالات إلا المنظمات الشيوعية الصغيرة واليساريون الوفديون، بينما لم تضر الحركة المصرية وإسكرا من هذه الحركة كثيرًا. وإذا كانت ثمة نتائج لهذه الحركة، فإنها أدت إلى تقارب الحركة المصرية وإسكرا، فجرت المفاوضات بينهما فى شتاء عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧، وأدت هذه المفاوضات إلى اندماج المنظمتين فى منظمة واحدة (مايو عام ١٩٤٧) تسمت باسم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" (حديتو) وانضمت غالبية "الطليعة" إلى التنظيم الجديد، بينما اتحدت باقى المنظمات فى تنظيم آخر معارض تزعمته "الفجر الجديد" التى وصفت حديتو بأنها "فاشية استعمارية صهيونية"[1]. وحين دعت مجلة الجماهير التى كانت توجهها الحركة

(1) Ibid, pp. 43- 44.

المصرية إلى ضرورة قيام العمال المصريين بضم صفوفهم "تحت قيادة حزب من نوع جديد، حزب يمثلهم أصدق تمثيل، ويلتف حوله ملايين الفلاحين والطلبة والمثقفين، يقود الكفاح ويسير بالملايين سيرًا لا هوادة فيه نحو الحرية والديمقراطية والاستقلال"[1]. انبرى أحمد رشدى صالح - وكان من أقطاب الفجر الجديد- يفند تلك الدعوة على صفحات مجلة "رابطة الشباب"، ووصف هذا الاتجاه بأنه خاطئ وخطير لأنه لا يقوم على خطة سياسية وطنية واضحة، كما لم تعد له عناصر قيادية واضحة "تمرست فى معارك كل يوم، ولمت حولها تأييدًا جماهيريًا، والتى تستطيع أن تنطق بوجدان الطبقات العمالية والشعبية المختلفة"، واتهم دعوة الجماهير بعدم الوضوح والديماجوجية، وأنها قائمة على سوء تقدير لقوة الحركة الاستقلالية النقابية[2]. وبذلك بدأ صراع طويل بين "حديتو" "والفجر الجديد" والمنظمات الشيوعية التى دارت فى فلكها، وأدى ذلك الصراع إلى إضعاف الفريقين، ولكن ضرره على الفجر الجديد كان أكبر.

وسرعان ما انفجر الصراع داخل حديتو نفسها بعد أربعة شهور من تأسيسها، ففى سبتمبر عام ١٩٤٧ تجددت المنازعات بين الجماعات التى ضمتها المنظمة، وترتب على هذه المنازعات حدوث تغيير فى اللجنة التنفيذية للمنظمة التى كانت تتكون من عشرة أعضاء (خمسة من كل منظمة) وأصرت الحركة المصرية على اتباع "تكتيك" الجبهة الوطنية الشعبية، بينما

---

(١) الجماهير، مقال بعنوان "يريد الشعب حزبًا من نوع جديد"، بدون توقيع، ١٩٤٧/٤/٢٧.

(٢) رابطة الشباب، ١٩٤٧/٥/١.

رأت إسكرا ضرورة إعداد الكوادر أولاً، باعتباره العمل الأساسى للحزب. وطلب البعض أن يتخلى هليل شوارز وهنرى كورييل عن الزعامة لإعطاء الحزب صبغة مصرية، كما كان هناك اختلاف فى الرأى حول القضية الفلسطينية، فقد أيدت الحركة المصرية موقف الاتحاد السوفييتى المؤيد للتقسيم، بينما أسست إسكرا فى شتاء عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨ "العصبة اليهودية لمحاربة الصهيونية"، ولكنها لم تجد إلا استجابة ضئيلة، وحلت بعد بضعة أسابيع من إنشائها.

وفى نوفمبر عام ١٩٤٧ قررت اللجنة التنفيذية للحزب إقامة لجنة مركزية جديدة مثلت فيها الحركة المصرية بستة مقاعد، والطليعة بمقعد واحد، وإسكرا بخمسة مقاعد، وقد أدى هذا إلى علو مد منازعاتهم القديمة، فأصرت إسكرا على ضرورة اتخاذ المزيد من الديمقراطية الحزبية فى الحركة، وانتقدت التصرفات الاستبدادية للجنة المركزية الجديدة، ولكنها فشلت فى خلق جبهة معارضة "داخل حديتو" فى مواجهة الحركة المصرية لأنها كانت أكثر اصطباغاً من الحركة المصرية بالصبغة الأجنبية، ولكنها كانت تطالب – فى نفس الوقت– بتمصير قيادة الحزب لتنحية هنرى كورييل من الزعامة، وأعلنت فى منشوراتها أن حديتو أصبحت فى الحقيقة جبهة أكثر منها حزبًا شيوعيًا، بينما نادت الحركة المصرية بضرورة إقامة حزب على نمط ما صنعه لينين وستالين، والالتحام بالمنظمات الجماهيرية الأخرى، ولكن البوليس وضع حدًا لهذه الخلافات بحركة الاعتقالات التى تمت فى ربيع عام ١٩٤٨، مما أدى إلى ضعف حديتو. وفى أبريل من نفس العام

تقرر إقامة مؤتمر حزبى للنظر فى مستقبل الحزب، فطلبت إسكرا تأكيدات بإتاحة الفرصة لها للاشتراك الفعلى فى المؤتمر، ولكن الحركة المصرية عارضت هذا الاقتراح، وبإعلان حرب فلسطين فى مايو عام ١٩٤٨ ألقت السلطات القبض على مائة شيوعى فور إعلان الأحكام العرفية فى ١٥ من مايو عام ١٩٤٨. وفى يوليو ١٩٤٨ كون الأعضاء الباقون هيئة تنفيذية أقرت أن يكون مبدأ الديمقراطية المركزية دستورًا لجميع أعضاء الحزب، بمعنى أن تكون تعليمات اللجنة المركزية (وكانت غالبيتها من الحركة المصرية) مطاعة دون مناقشة.

ولكن إسكرا وبعض المنشقين من أعضاء اللجنة المركزية رفعوا لواء المعارضة، وطالبوا بعقد مؤتمر الحزب وهو ما كان من الصعب تنفيذه فى ظل الأحكام العرفية، وفى نفس الوقت أسس المنشقون من أعضاء اللجنة المركزيـــة منظمة جديدة تسمت باســـم "العماليين الثوريـيــن" (ع.ث)، وكون البعض الآخر منظمة أخرى عرفت باسم "نحو الحزب الشيوعى المصرى" (نحشـــم)، وقد استمـــرت المنظمتان الجديدتان فى العمل تحت أسماء مختلفة لسنوات عدة[1].

لم يكن لتلك المنازعات أهمية كبرى لأن الأحكام العرفية استمرت فى مصر من مايو عام ١٩٤٨ حتى فبراير عام ١٩٥٠، فكان النشاط الشيوعى فى تلك الفترة محدودًا، وبلغ عدد المعتقلين فى معسكرات هايكستب وأبى قير

---

(1) Laqueur, op. cit. pp. 44-45.

حوالى ثلاثة آلاف شخص، كان قليل منهم من أعضاء الحزب الشيوعى بينما كان الباقون من الإخوان المسلمين واليهود والوفديين، وفقدت حديتو الصلة بينها وبين فروعها خارج القاهرة والإسكندرية، وبرغم قيامها بطبع وتوزيع مجلتين سريتين (المقاومة، وكفاح العمال)، فإنها لم تستطع أن توسع دائرة نفوذها، ولم تستفد المنظمات الشيوعية من النشاط العام بقدر ما استفادت من النشاط الذى زاولته بين صفوف الأفراد الذين ضمتهم معسكرات الاعتقال بالدرجة التى أثرت تأثيرًا ملحوظًا فى مستقبل الحركة، فقد التقى كثير من الوفديين والإخوان المسلمين والمستقلين بالشيوعيين للمرة الأولى، وأثمر هذا اللقاء تحويل البعض إلى شيوعيين أو مناصرين للشيوعية، وكان هذا تمهيدًا للجبهة الوطنية التى تألفت فى عام ١٩٥١ -١٩٥٢، وحقق خلالها الشيوعيون أكبر نجاح فى تاريخ حركتهم.

أطلق سراح معظم الشيوعيين من معسكرات الاعتقال فى نهاية عام ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٠، فجددت حديتو نشاطها بالقاهرة والإسكندرية وتغاضت السلطات عنها، وكان تكوين الجبهة الوطنية هو الشغل الشاغل لها، وأسس الدكتور فؤاد مرسى حداد الذى كان على صلة بدوائر الحزب الشيوعى الإيطالى منظمة فى عام ١٩٤٩ عرفت باسم الحزب الشيوعى المصرى "الراية"، وكانت تلك المنظمة على علاقة بالحزب الشيوعى الإيطالى.

ولكن الحبل لم يترك للشيوعيين على غاربه، فوقعت حركة اعتقالات جديدة، وكان من بين من اعتقلوا الدكتور شريف حتاتة وكامل عبد الحليم من قادة حديتو، وفى صيف عام ١٩٥٠ ألقى القبض على هنرى كورييل وهليل شوارز

وآخرين، وصودرت الدوريات التى كانت تصدرها الحركة، ونفى هنرى كورييل إلى إيطاليا فى أغسطس عام ١٩٥٠[1].

وقد هيأت اضطرابات عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ جوًا مناسبًا لنمو الشيوعية، فإن حديتو التى لم يكن يزيد عدد أعضائها على ١٠٠ أو ٢٠٠ عضو عندما ألغيت الأحكام العرفية فى فبراير عام ١٩٥٠، أصبحت تضم ما بين ألفين وثلاثة آلاف عضو فى نهاية عام ١٩٥٢، ونمت المنظمات الشيوعية الأخرى على نفس النمط، واستعادت حديتو نفوذها فى قيادة النقابات، وشرعت فى إقامة خلايا لها بالقرى بلغ عددها ٣٠ خلية فى عام ١٩٥١، و١٠٠ فى عام ١٩٥٢، كما كونت خلايا بالجيش المصرى والطيران، وقوت قبضتها على منظمات الطلبة.

وفر عدد من أعضاء حديتو إلى الخارج نتيجة لحركة الاعتقالات، وأسسوا فروعا للمنظمة فى أوروبا كان أحدها بلندن، حاول إقامة صلات مع الشيوعيين البريطانيين للاعتراف بحديتو كحزب شيوعى رسمى فى مصر. وقد وافق الشيوعيون البريطانيون - فى البداية- على هذا الطلب، ولكن حين تبينوا أن معظم البيانات التى وصلتهم عن حديتو لم تكن صحيحة، عدلوا عن تأييدها، وعلى أية حال لم تكن تلك المسألة بيد الشيوعيين البريطانيين وحدهم، واشتغل أعضاء فرع المنظمة بفرنسا فى التجارة والصحافة، كما يوجد لها فروع أخرى بإيطاليا والنمسا. ومن الملاحظ أن كثيرًا من المنظمين

(1) Ibid., pp.46-47.

الأجانب أجبروا بعد عام ١٩٥٠ على ترك البلاد جملة، ووجدت حديتو كوادر وطنية كافية لمتابعة نشاطها، وكان من بين هؤلاء سعد كامل المحامى الذى أصبح القوة المحركة لحركة السلام، وسيد سليمان رفاعى الميكانيكى الذى أصبح سكرتيرًا للمنظمة، أما باقى المنظمات الشيوعية فقد كان تطورها فيما بين ١٩٥٠ – ١٩٥٢ أكثر غموضًا، فقد عادت "الفجر الجديد" إلى ميدان العمل، وحلت إسكرا بعد إلقاء اثنين من قادتها فى السجن، وانصرف بعض أعضائها إلى تدعيم نشاط "الحزب المصرى" أو منظمة "نحو الحزب الشيوعى المصرى" التى جرت بينها وبين حديتو مفاوضات فى أوائل عام ١٩٥٢ لتوحيد الصفوف، ولكنها منيت بالفشل، كما كانت توجد منظمات أخرى صغيرة لها نشاط محدود مثل "النجم الأحمر" و"الديمقراطية الشعبية" و"نواة الحزب الشيوعى المصرى"، وكانت هناك مجموعة شيوعية معارضة تعمل بين النقابيين (م.ش.م) تزعمها محمد يوسف المدرك رفعت شعار (١٠٠% عمال). ومعظم هذه المنظمات فيما عدا القليل منها لم يستمر أكثر من شهور معدودة. وكانت تعارض "جبهات حديتو وحلفائها الفاشيين"، وتهاجم فى دورياتها حركة السلام الشيوعية التى كانت تؤيدها حديتو[1].

وضعت حديتو برنامجها السياسى فى عام ١٩٥٠ أو عام ١٩٥١، ونص فيه على أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى هى "المنظمة الثورية للطبقة العاملة التى تدافع عن مصالح الطبقات والجماعات الوطنية فى الأمة،

---

(1) Ibid., pp.45-46.

وتعد النظرية الماركسيــة – اللينينيــة – الستالينيــة هاديًا لها فى نضالهــا، وتهدف إلى تحقيق الاشتراكية ثم الشيوعية فى مصر". واستهل القسم الأول من البرنامج بعنوان "من أجل الاستقلال التام، ومن أجل ديمقراطية شعبية"، ذكرت فيه أنّها تعمل على محاربة جميع قوى الاستعمار، وتأميم الاحتكارات الرئيسية، والتحكُّم فى رءوس الأموال الوطنية التى تملكها الفئات المتوسطة والدنيا، وتوجيهها إلى تدعيم النضال الشعبى فى مواجهة الاستعمار. ويجب إخضاعها للرقابة الشعبية حتى تعطى العمال الضمانات الفردية، وخاصة رفع الأجــور، ولتحقيق أرباح للرأسمالية الوطنية، كما نص على تحديد الملكيات، وإلغاء الإقطاع، ومجانية التعليم والعلاج، ووضع نظام للتأمينات الاجتماعية. ولتحقيق هذا البرنامج تجب إقامة الحزب الشيوعى المصرى الذى "سيكون له نفس كفاية وأغراض وأهداف الحركة (حديتو)"، وتجب إقامة جبهة شعبية فى نفس الوقت على شكل تحالف بين العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة، والمثقفين الديمقراطيين، على أن تتولى الطبقة العاملة توجيه الجبهة للدخول فى نضال شعبى مسلح باعتباره الوسيلة السياسية الوحيدة لتحقيق مطالب الجماهير، وإقامة حكومة ديمقراطية تتشكل من فئات الجبهة الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة، وبذلك تكون "هذه هى ديكتاتورية الشعب فى مواجهة الاستعمار وحلفائه وخططه، كما أن هذه الحكومة ستمنح الشعب الحريات الديمقراطية الكاملة"، وعرضت بقية فقرات البرنامج للعلاقات بين مصر والبلاد العربية وكفاح الشعب السودانى "وتدعيم المعسكر الديمقراطى الذى يتزعمه الاتحاد السوفييتى".

وتناول القسم الثانى من البرنامج الأهداف الرئيسية للحزب، فنص على رفض مصر لكل الحلول التى يقترحها مجلس الأمن لوضع حد للصراع المصرى البريطانى، وبالنسبة لفلسطين نادى الحزب بإقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة فيها، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين والصادرة فى نوفمبر عام ١٩٤٧. ونص أيضًا على أن المنظمة تعمل على المطالبة بتوسيع نطاق الحريات الديمقراطية، والفصل بين الدين والدولة، وإلغاء القوانين التى تكبل الحريات العامة، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وإلغاء البوليس السياسى، وتناول باقى البرنامج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن على درجة من الأهمية لأنها لم تكن على مستوى تلك التى عرضت لها البرامج التى وضعتها الأحزاب الشيوعية فى البلاد الرأسمالية فيما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٢[1].

لقد تباين موقف الشيوعية المصرية من المنظمات السياسية الأخرى بتباين الظروف، فحتى عام ١٩٤٩ اعتبرت حديتو كلا من حزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين تنظيمين فاشلين، وأن هدفهما الأساسى تحطيم وحدة النضال فى سبيل الحرية، واعتبر أحمد حسين "عميلاً بريطانيًا". وبعد إلغاء الأحكام العرفية فى عام ١٩٥٠ واتجاه حديتو إلى اتباع سياسية "الجبهة الوطنية"، بدأ الشيوعيون أكثر اقترابًا من حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين، ولكن المنظمات الشيوعية الأخرى رفضت أن تسير على نفس

(1) Ibid., pp.60-61.

الدرب الذى سلكته حديتو، مما أدى إلى وقوع الصدام بين الفريقين، ذلك الصدام الذى كان عائقًا فى سبيل توحيد الحركة الشيوعية المصرية.

ومن الصعب أن نقرر ما إذا كان تغيير حديتو لموقفها من "الجماعات الفاشية" قد تم بناء على تعليمات وردت من الخارج، أو أنه كانت تكتيكًا محليًا أملته ضرورة مرحلية. فمن المعروف أن أعضاء تلك المنظمة أيقنوا أن تكوين جبهة معادية للاستعمار أمر تفرضه ظروف تلك المرحلة من تاريخ مصر، وأن الاعتبارات الأخرى جميعًا لا بد أن تخضع للحاجة المحلية، وبررت هذه السياسة بأن حزب مصر الفتاة تحول إلى حزب اشتراكى بعد عام ١٩٥٠، وأن جناح الحزب الوطنى الذى تزعمه فتحى رضوان ونور الدين طراف أصبح بطل النضال ضد عقد تحالف بين مصر والغرب، ويطالب بعدم إقامة أحلاف عدائية ضد الاتحاد السوفييتى، كما أن الجناح التقدمى للإخوان المسلمين رأى ضرورة تعضيد الشيوعيين لمواجهة الاستعمار، وأن من الصعب الكلام عن الفاشية الحقيقية فى البلاد المستعمرة. ومن ثم قام وفاق بين حديتو والإخوان المسلمين حتى انفرط عقد الجماعة الأخيرة، ولكن الشيوعيين لم يهتموا بالجناح اليمينى الذى تزعمه حسن الهضيبى فى مواجهة الجناح التقدمى الذى تزعمه صالح عشماوى لأن الهضيبى عارض ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ منذ قيامها، بينما رأى معارضوه ضرورة التعاون مع الضباط الأحرار (وهو نفس الموقف الذى وقفته حديتو فى بداية الثورة) وزادت إمكانيات التعاون بين الشيوعيين والوطنيين بعد حريق القاهرة فى ٦ من يناير عام ١٩٥٢. وكانت علاقة الشيوعيين بالوفد أوثق ما تكون عندما يكون خارج مقاعد الحكم(١).

---

(1) Ibid.. pp. 58- 59.

ويتضح اتجاه الجبهة الوطنية التى تشكلت من الشيوعيين والمنظمات الشيوعية الأخرى من البيانات التى أصدرتها، فقد ذكرت فيها أن هدفها "تنظيم المقاومة الشعبية للقضاء على الاستعمار بطرد قواته، وتأميم شركاته، والقضاء على كل نفوذ سياسى له فى مصر والسودان"، وأن الجبهة تضم "الوطنيين المخلصين من مختلف الهيئات والأحزاب والطوائف الشعبية الراغبين فى محاربة الاستعمار"، ونادت بضرورة العمل من أجل الحرية السياسية للشعب، وقطع كل صلة بين مصر "ومعسكر المستعمرين الأنجلو أمريكيين أعداء الشعب المصرى وجميع الشعوب المحبة للسلام والحرية". وطالبت اللجنة بمنع أية محاولة لإقحام مصر فى الحروب الاستعمارية أو إدخالها فى اتفاقيات أو معاهدات أو أحلاف استعمارية، وتوثيق الروابط بين شعب مصر والشعوب المناضلة من أجل الحرية. وأكدت ضرورة عقد معاهدات تجارية مع الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية(١).

اليسار العمالى والحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

ارتفع مد الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وانحصرت مطالب الجماهير فى تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات

---

(١) منشور مطبوع بعنوان "بيان إلى الشعب المصرى من اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية"، بدون تاريخ، عثرت عليه لدى النقابى اليسارى أنور مقار.

البريطانية عن وادى النيل، وتحقيق وحدة مصر والسودان وطفق الشعب ينشد سبيلاً للعمل الوطنى بعد أن فشل الوفد فى تحقيق المطالب الوطنية خلال الحرب حين كانت بريطانيا وحلفاؤها فى موقف لا يحسدون عليه، فكان الجو ملائمًا لظهور هيئة يسارية علنية تستر الوجه الحقيقى للمنظمة الشيوعية التى كانت توجهها، وتحاول خلق قيادة سياسية جديدة توجه نضال الجماهير وجهة يسارية. فكانت لجنة العمال للتحرير القومى التى تأسست فى ٨ من أكتوبر عام ١٩٤٥.

ألف تلك اللجنة جماعة من النقابيين الشيوعيين الخارجيين على المنظمات الشيوعية التى كانت موجودة فى ذلك الحين، وكان أبرزهم محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان، وبلغ عدد أعضائها نحو ثمانين عضوًا كان يؤيدهم حوالى أربعة آلاف عامل معظمهم من عمال النسيج بشبرا الخيمة[١].

ونص برنامج لجنة العمال للتحرير القومى فى مقدمته على أن هدف اللجنة "تحرير الطبقات الشعبية وهى الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الاستعمار، ومن طغيان الاستغلال الداخلى"، وأن برنامجها "سيحققه الشعب المصرى نفسه وعلى رأسه الطبقة العاملة مؤيدًا من الشعوب الأخرى". وحدد وظيفة اللجنة بالعمل على "فتح الطريق أمام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجح بقوتها الهائلة كلها فى ميزان السياسية المصرية كفة الشعب المصرى على كفة مستغليه"[٢].

---

(١) مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرك فى ١٩٦٥/١/٢.

(٢) برنامج لجنة العمال للتحرير القومى، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، ص ٤.

ونص البرنامج على أن اللجنة تعمل على التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الكامل لوادى النيل بجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان، وإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية، ووضع قناة السويس فى يد مصر، وتخليص الجيش والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز، والاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السودانى بجميع الحقوق والحريات الديمقراطية، وتقوية الجيش المصرى وجعل الخدمة العسكرية إجبارية لمدة سنة لجميع المصريين. وفى مجال علاقات مصر الدولية نص على اشتراك البلاد فى الجهود الدولية التى تبذل لمحاربة الفاشية، وعقد معاهدات صداقة واتفاقيات اقتصادية مع الدول الديمقراطية، وتحويل جامعة الدول العربية إلى أداة ديمقراطية ضد الاستعمار، ومكافحة الصهيونية وتأييد شعب فلسطين فى نضاله الوطنى، وتمثيل الشعب المصرى فى المؤتمرات الشعبية العالمية (النقابات، الشباب، الطلبة، النساء) دون تدخل السلطات أو إشرافها.

وتعرض البرنامج للناحية الاقتصادية فذكر أن "الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة يريد أن يكون هو الذى يستفيد من كده وعمله، ولا يريد أن يعمل لزيادة غنى الأقلية الرأسمالية، ويريد أن ينهض بموارد البلاد إلى أقصاها ليرفع مستوى أفراد الشعب إلى المستوى الإنسانى الحقيقى"، وذلك بالتحرر من الاستغلال الأجنبى، واستقلال العملة المصرية، وإنشاء بنك مركزى وطنى، ونقل ملكية المرافق العامة إلى الدولة وإحلال المصريين محل الفنيين الأجانب فى الصناعة. ونص على أن اللجنة تعمل على رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى بإطلاق الحرية النقابية والاعتراف

بالاتحاد العام، وتوطيد حق الإضراب، وتحديد ساعات العمل مع تحديد الأجور بالنسبة لحاجات المعيشة مع مساواة العاملات بالعمل، والتأمين ضد العجز والشيخوخة وتقرير حق العمل للجميع، والإكثار من المدارس الصناعية لرفع المستوى الفنى للعمال، كما أنها تعمل على رفع مستوى الفلاحين بوضع حد أقصى للملكية ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على صغار الفلاحين، وحل الأوقاف الأهلية، وتطبيق جميع قوانين العمل على العمال الزراعيين والاعتراف لهم بحق تكوين النقابات وتنمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية (المزارع التعاونية)، وطالب البرنامج بمجانية التعليم الابتدائى والثانوى وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الجامعى، والنهوض بالمستوى الصحى.

وانتقل البرنامج إلى الكلام عن التحرر من الرجعية السياسية والفكرية فذكر أن "على الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة أن يعبد طريق الاستقلال السياسى والاقتصادى والتحرر من الجوع والحرمان وأن يحكم نفسه بنفسه وأن يوسع الديمقراطية السياسية والاجتماعية حتى يتمتع بها جميع المصريين". وطالب بتعديل نظام الانتخاب وإشراك المنظمات الشعبية (النقابات والتعاونيات) بممثليها فى عملية الانتخاب، والاعتراف بحق المرأة فى الانتخاب، وتوسيع مجلس النواب، وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه، وجعل إقالة الوزارة وتأجيل دورات البرلمان من حق مجلس النواب وحده. ونادى بإصلاح الأداة الحكومية وضمان الحريات الفردية وإطلاق حرية الرأى[١].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣.

لقد وضع برنامج لجنة العمال للتحرير القومى ونشد له واضعوه البقاء وسط الظروف السياسية فى ذلك الحين حتى يتمكنوا من إيجاد جبهة سياسية تجمع فئات الشعب المختلفة تحت لواء الطبقة العاملة، ولذلك حرص البرنامج على إرضاء المعتدلين فلم يكشف عن الوسيلة التى سيتخذها لتحقيق ما جاء به، وهل ستسلك اللجنة فى سبيل تحقيقه الثورة، أو تجنح إلى تحقيقه عن طريق الإصلاحات البرلمانية، وجاءت البنود المتعلقة بالناحية الاقتصادية غير محددة الاتجاه، فهو لم ينص صراحة على الأخذ بمبدأ التأميم إلا للمرافق العامة، واكتفى بالمطالبة بتمصير المؤسسات الكبرى دون تحديد. ولم يضع تعريفًا محددًا للملكيات الكبرى التى نادى بتوزيعها على صغار الفلاحين، وهل يعنى ذلك القضاء على الإقطاع بتقليم أظافره أو يعنى تأميم الأرض.

ومهما يكن الأمر فقد قدمت اللجنة برنامجًا تقدميًا شاملاً استفادت فيه – إلى حد ما– ببرنامج حزب العمال المصرى مع التوسع فى إدخال التعديلات عليه بما يتلاءم مع الاتجاه السياسى لمؤسسى اللجنة.

وتمكنت اللجنة من اتخاذ مجلة "الضمير" منبرًا تنادى من فوقه بمبادئها، فأخذت تنشر أجزاء من برنامجها، ودعت العمال إلى الاتحاد وتنظيم صفوفهم "حتى لا يجد الرأسماليون منفذًا لهم للعبث بأجور العمال أو ساعات عملهم أو تضييع حق من حقوقهم"، وطالبت بأن يتساوى الفلاح مع العامل فى حق تكوين النقابات، ودعت العمال والمثقفين إلى توجيه الفلاح إلى سبيل النضال من أجل حقوقه، ونادت بضرورة تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال من أجل توحيد النضال الاقتصادى والسياسى، لكى يتحرر العمال من الاستعمار والاستغلال والحرمان والجوع[1].

---

(١) الضمير، ١٧/١٠/١٩٤٥.

لم تكد اللجنة تعلن برنامجها حتى استدعى النقراشى باشا - رئيس الوزراء- بعض زعمائها لمقابلته كان على رأسهم محمود العسكرى وطه سعد عثمان، وتمت المقابلة فى ٢١ من أكتوبر عام ١٩٤٥، وناقشهم فى برنامج اللجنة وخاصة ما كان يتعلق بالأهداف القومية والمسائل العمالية، وطلب منهم المحافظة على وحدة الشعب المصرى حتى ينال حقوقه كاملة، فأصروا على التمسك ببرنامج لجنة العمال للتحرير القومى باعتباره "السند المتين" لتحقيق وحدة الشعب المصرى(١).

وحرصت اللجنة على المشاركة فى المطالبة بتحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الإنجليزية عن أرض مصر وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦، فقدمت عريضة بهذا المعنى إلى أعضاء مجلس الأمن فى (١٣ نوفمبر عام ١٩٤٥) ناشدتهم فيها تنبيه مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى ما وصلت إليه أحوال مصر التى قد ينشأ عنها خطر على الأمن الدولى(٢). كما أبرقت إلى هنرى سباك رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى (١٧ يناير عام ١٩٤٥) تطالب "بالاستقلال الحقيقى لمصر وجلاء الجيوش الأجنبية فورًا عن وادى النيل"، وناشدته عرض مطالب مصر على الأمم المتحدة، وبذلك كانت لجنة العمال للتحرير القومى تساير الاتجاه السائد بين المنظمات السياسية فى أعقاب الحرب من ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة باستقلال مصر.

---

(١) المصدر السابق، ١٩٤٥/١٠/٢٤.

(٢) المصدر السابق، ١٩٤٥/١١/١٤.

وسرعان ما دبرت الحكومة أمر القضاء على اللجنة فانتهزت فرصة التحركات العمالية التى قامت إثر عودة مندوبى عمال مصر من باريس بعد حضور المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى فألقت القبض على البارزين من القادة النقابيين، واعتقلت محمد يوسف المدرك فيمن اعتقلتهم، وكان سكرتير لجنة العمال للتحرير القومى، وكذلك محمود العسكرى رئيس النقابة العامة للنسيج الميكانيكى فى (٢ يناير عام ١٩٤٦).

وحاول من بقى من أفراد اللجنة بمنأى عن الاعتقال متابعة نشاطها، ولكن لم تمض أيام حتى تفرقوا عندما تعقبهم البوليس السياسى، وصادرت الحكومة مجلة الضمير.

لكن العمل الوطنى لم يعدم وجود منظمة يسارية تحل محل لجنة العمال للتحرير القومى، فقد امتاز مطلع عام ١٩٤٦ بانتشار فكرة الجلاء بين الجماهير التى تحددت أهدافها القومية بالجلاء ووحدة وادى النيل، وإزاء هذا الشعور العام بعثت حكومة النقراشى بمذكرة فى (٢٠ ديسمبر عام ١٩٤٥) إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها بدء المفاوضات من أجل إعادة النظر فى معاهدة عام ١٩٣٦، وجاء رد الأخيرة مؤكدًا تمسكها بالقواعد الجوهرية التى قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأى العام فى مصر، فخرجت مظاهرة كبرى من طلبة الجامعة فى (٩ فبراير) اصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس فأصيب عدد كبير من الطلبة بجراح، وقامت مظاهرات مماثلة بالإسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط واجهتها السلطات بالعنف، فزاد السخط على الحكومة، واضطر النقراشى إلى تقديم استقالته فى ١٥ فبراير وعهد إلى إسماعيل بتأليف الوزارة.

ولكن استمرت المظاهرات، وأصدرت لجنة مشتركة من الطلبة – كانت قيادتها بيد بعض أعضاء المنظمات الشيوعية– ميثاقًا وطنيًا فى (١٧ من فبراير) نادت فيه بتحقيق الجلاء التام برًا وبحرًا وجوًا عن كل شبر من أراضى وادى النيل، ودولية القضية المصرية، والتحرُر من العبودية الاقتصادية، ورأى الطلبة ضرورة الاتصال بالعمال لتوحيد النضال فتألفت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى أحد مدرجات كلية الطب، وأصدرت بيانًا أعلنت فيه أن نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات والأزهر والعاهد العليا والمدارس الخاصة والثانوية، قرروا اعتبار يوم ٢١ من فبراير عام ١٩٤٦ "يوم الجلاء" يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه "لإشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع، أن الشعب المصرى أعد عدته للكفاح الإيجابى، حتى ينجلى كابوس الاستعمار"(١).

وفى اليوم المحدد أضربت جميع الطوائف بالقاهرة، وقامت مظاهرة عامة انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة هاتفة بالجلاء، ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلاء، وبدا الطابع القومى على تلك الحركة فأعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات ١٩١٩ وعام ١٩٣٥، ولم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية حتى تصدت لها سيارات بريطانية مسلحة، اقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة، مما أدى إلى استشهاد عدد كبير من المتظاهرين، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة(٢).

---

(١) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢– ١٩٥٦، ص ٩٨– ٩٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج ٣، ص ١٨٤– ١٨٥.

وألقى صدقى بياناً على الشعب أعلن فيه أنه قد اندست "عناصر من الدهماء فى صفوف الطلبة الأبرياء"، وأن "كل هذا حول المظاهرات السلمية إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر". فردت اللجنة التنفيذية للطلبة ببيان قررت فيه إعلان الحداد العام والموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطنى يوقع عليه جميع الزعماء ويلزمهم بعدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة، وسحب الموظفين البريطانيين من البوليس المصرى، واستنكرت اللجنة بيان رئيس الوزراء ومحاولته التفرقة بين طبقات الشعب بوصفه المواطنين الأحرار بالدهماء. كما قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام، ومطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فوراً عن المدن الكبرى، واستنكرت اللجنة الحظر الذى أقامته الحكومة على الصحافة بعدم نشر أنباء الحركة الوطنية(١).

وفى ٤ من مارس أعلنت اللجنة الحداد العام على شهداء ٢١ من فبراير، فأقفلت المدارس والمتاجر واحتجبت الصحف، ووقعت فى الإسكندرية حوادث دامية نتجت عن احتكاك البوليس بالمتظاهرين وتحرش الجنود البريطانيين بهم(٢).

---

(١) شهدى عطية، المرجع السابق، ص ١٠٠- ١٠١.

(٢) الرافعى، المرجع السابق، ص ١٦٨.

ولجأت حكومة صدقى إلى محاولة القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية بتحطيم "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، فدفعت بعض صنائعها إلى تكوين "اللجنة القومية" وفتحت لها أبواب النشر المختلفة[١]، وتحالف الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة مع الحكومة فألفوا لجنة للعمال والطلبة، أخذت تنشر البيانات ضد اللجنة الوطنية، وسلك أعضاء الجماعة سبيل العنف واستخدموا العصى فى صراعهم مع اللجنة التنفيذية العامة للطلبة[٢].

وكان قد تألف وفد رسمى فى (٧ مارس عام ١٩٤٦) للتفاوض مع الإنجليز، ولكن المفاوضات أخذت تتعثر وزاد لهيب المقاومة الشعبية، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة نداء فى ٨ من يوليو طالبت فيه بقطع المفاوضات واعتبار قضية وادى النيل قضية دولية واجبة العرض على مجلس الأمن، واعتبار يوم ١١ من يوليو (ذكرى ضرب الإسكندرية) يوم تجديد الجهاد الوطنى، فرأى صدقى أن يقدم على حل حاسم لمشكلة المقاومة الشعبية قبل أن يفلت الزمام من يده، فاعتقل فى ليلة ١٠/١١ يوليو المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين وزعماء النقابات، وصادر عدد من الجرائد، وأغلق عددًا من النوادى[٣]، فقضى بذلك على نشاط "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، وفتت الجبهة التى قادت النضال الشعبى فى مطلع عام ١٩٤٦ بنجاح كبير.

---

(١) شهدى، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٢) المؤتمر: نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم ٤٥، ٢/٤/ ١٩٤٦.

(٣) شهدى، المرجع السابق، ص ١٠٤- ١٠٥.

وفى ١٥ من يوليو أعلن صدقى أمام مجلس الشيوخ أن المنظمات التى حلت كانت منظمات ثورية تهدف إلى إثارة الاضطرابات وتعمل على تغيير نظام الهيئة الاجتماعية، وتروج للشيوعية وراء ستار النضال الوطنى، وفى نفس الوقت قدمت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات نص فيه على معاقبة كل من يقيم منظمة ثورية أو يحرض طبقة ضد أخرى بقصد تغيير النظام الاجتماعى فى البلاد(١).

لقد كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة جبهة وطنية سياسية، ضمت بين صفوفها ممثلين لمختلف الهيئات والمنظمات السياسية، ولكن العناصر اليسارية كانت تدير دفتها، وتمسك بزمام القيادة فيها، ودليلنا على هذا ما حفلت به بياناتها من التنديد بأصحاب الأعمال والمستعمرين "الذين تنتفخ جيوبهم بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم". والمطالبة بإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وإطلاق الحرية النقابية، فلم يقتصر عمل اللجنة على تبنى قضيـــة الكفاح الوطنى، بل عرجت على الأوضاع الاجتماعية ناشدة إصلاحها.

ولم تعمر اللجنة إلا بضعة شهور بسبب الأخطاء التى تردت فيها، فقد استمر نشاطها مقصورًا على المدن بين صفوف الطلبة والعمال الحرفيين، ولم يمتد نشاطها إلى الفلاحين، كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، فلم تهتم بخلق لجان فى كل مصنع وشارع وحى ومدرسة وكلية، كما كان عدم توحيد

---

(1) Marcel Colombe, op. cit., pp. 250- 251.

قياداتها وانقسامهم مصدرًا من مصادر ضعفها[1]. هذا بالإضافة إلى الحملات التى شنتها الحكومة عليها.

لقد فشلت العناصر اليسارية فى إيجاد ركيزة شعبية عريضة لأن الوفد كان يستحوذ على تأييد الجماهير وإيمانها لارتباطه فى الأذهان بالعمل الوطنى. وأخطأت العناصر اليسارية حين اصطدمت بالوفد فى عام ١٩٢٤، فهيأت الفرصة لضرب الحزب الشيوعى الأول دون أن يحرك هذا المشهد عواطف الجماهير الكادحة التى كان إيمانها بالوفد أعمق من فهمها لرسالة الحزب الشيوعى، كما أن الجهل الذى خيم على البروليتاريا المصرية لم يهيئ لها فرصة تفهم الشيوعية فضلاً عن اعتناقها، وكان الريف – ولا يزال– يتمتع بحصانة طبيعية ضد تغلغل الدعاية الشيوعية لما اتسم به من تأخر ومحافظة وتواكل وتمسك بالدين الذى كان ورقة رابحة فى يد أعداء الشيوعية.

كما كانت المنظمات الشيوعية التى تكونت فى خلال الحرب الثانية وما بعدها محدودة الأثر لانقضاض السلطات عليها بين وقت وآخر، ولم تتمكَّن من زيادة عدد أفرادها الذين كانوا أفرادًا محدودين فى عام ١٩٤٢ إلى أكثر من سبعة آلاف عضو بعد ثلاثة عشر عامًا، وإذا كانت قد ملكت زمام المبادرة فى الحياة السياسية المصرية بين منظمات الطلبة على وجه الخصوص، فإنها لم تتمكن من إيجاد قاعدة قوية لها بين العمال، فلم يتعد نفوذها فى النقابات حدود بعض رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إداراتها، ولم يكن هؤلاء – فى معظم الأحيان– يمثلون عمال نقاباتهم تمثيلاً حقيقيًا،

---

(١) شهدى، المرجع السابق، ص ١٠٨.

وحتى أولئك الذين تمكنت المنظمات الشيوعية من تجنيدهم لخدمة أغراضها عزلوا عن القاعدة التى كانت تضم أعضاء النقابة جميعًا، فقد زودتهم الشيوعية بشعارات لم تكن تعيها عقلية العمال التى خيم عليها الجهل وكان مجال عملهم الوحيد تحريك العمال وتوجيههم إلى القيام بمظاهرة أو اعتصام من أجل تحقيق مطالبهم، ولم يكن باستطاعتهم تحويل أعضاء النقابات إلى جنود مخلصين للشيوعية مناضلين من أجلها.

كما أن اعتماد الشيوعية المصرية على قيادات أجنبية عزلها عن الشعب الذى كان من الصعب عليه أن يفرق بين أجنبى محتل مغتصب وآخر يدعو إلى نصرة الطبقة الكادحة، فى وقت ارتفع فيه مد النضال الوطنى ضد الاستعمار الأجنبى، وبرغم أن تكتيك الجبهة الوطنية كان - فى بعض الأحيان - ذا فائدة من وجهة النظر الشيوعية فإنه كان من مصادر ضعف تلك المنظمات لأنها لم تكن قادرة على قيادة الجبهة فى معظم الأحيان فى الوقت الذى كانت تقدم فيه (لأى سبب) على اتباع سياسة لا تتفق مع الخط العام للجبهة فتجد نفسها معزولة، ويتخلى عنها حلفاء الأمس.

وأخيرًا فإن الشيوعية المصرية حملت فى داخلها جراثيم ضعفها فقد انتشرت الخلافات والإحن بين المنظمات بعضها مع بعض، وراحت كل واحدة منها تصم معارضيها بالخروج على الشيوعية واعتناق الفاشية، كما قويت الخلافات داخل المنظمة الشيوعية الرئيسية (حديتو) وتحولت إلى فرق تربصت كل واحدة منها بصاحبتها، وحطمت الانسلاخات التى تمت فيها جهود الجميع، وكانت هذه الظروف كفيلة بتنفير الجماهير من الدخول فى خضم تلك المنازعات.

الفصل الثامن

العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية

علاقة عمال مصر بالمنظمات العمالية العالمية

كانت هناك صلات محدودة بين الحركة العمالية المصرية ومنظمات العمال فى الخارج لم تتعد حدود حضور بعض المؤتمرات الدولية لنقابات العمال، وانعكست على تلك الصلات الاتجاهات التى كانت تسيطر على حركة العمال فى مصر. فحين كانت الحركة ترزح تحت سيطرة البرجوازية الوطنية – فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات– كانت ثمة صلات بين الحركة العمالية فى مصر، والاتحاد الدولى للنقابات I.F.T.U بأوروبا (ويعرف الآن باسم اتحاد النقابات الحر)، ثم تحولت تلك الصلات إلى الارتباط بالاتحاد العالمى لنقابات العمال W.F.T.U حين سيطرت على الحركة القيادات اليسارية العمالية الجديدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وترجع ظروف عقد المؤتمرات النقابية العمالية إلى نمو الشعور بالحاجة إلى إقامة اتحاد عالمى لنقابات العمال ليوحد كفاح العمال ضد سطوة رأس المال العالمى، فعقد أول هذه المؤتمرات بمدينة شتوتجارت بألمانيا عام ١٩٠١، ثم عقد آخر فى دبلن بأيرلندا فى عام ١٩٠٣، ومؤتمر ثالث فى

أمستردام بهولندا عام ١٩٠٥، وتتابع عقد مؤتمرات العمال الدولية حتى عام ١٩١١، وكان لهذه المؤتمرات أثر كبير فى تنشيط الحركة النقابية فى العالم، فبثت الدعوة بين صفوف العمال فى مختلف البلدان للاشتراك فى النقابات، وترتب على هذه الدعوة ازدياد عدد المشتركين فى النقابات عامًا بعد آخر. وبإعلان الحرب العالمية الأولى دب الانقسام فى صفوف العمال نتيجة عدم وجود الوعى الكافى بينهم، فتفرق شمل الاتحاد ولم يعقد أى اجتماع خلال سنوات الحرب.

وما إن وضعت الحرب أوزارها فى عام ١٩١٨ حتى واجه العالم موجة من الاضطراب الاقتصادى وخاصة فى البلاد التى دحرت، والمستعمرات والدول الصغرى، وكان عمال تلك البلاد هم وقود الأزمة، فلجأ العمال إلى نقاباتهم باعتبارها سلاح العمال فى نضالهم الاقتصادى، فارتفع تعداد نقابيى العمال من حوالى سبعة ملايين قبل الحرب إلى خمسين مليونًا على حسب إحصاء عام ١٩٢٠، وكانت غالبية هذا الرقم من ذوى الأجور الضئيلة فى الصناعات اليدوية من النساء والأحداث وصغار الموظفين فى بعض الهيئات الحكومية أو المحال التجارية، وقد انضم هؤلاء إلى نقاباتهم من أجل تحسين وسائل معيشتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولجئوا إلى سلاح الإضراب والاعتصام واحتلال المصانع.

وفى هذا الجو الملبد بغيوم الاضطرابات العمالية راحت نقابات عمال الدول المحايدة مثل سويسرا وهولندا تكون اتحادًا دوليًا لنقابات عمال العالم، اجتمع مؤتمره الأول فى مدينة أمستردام فى يوليو عام ١٩١٩ وحضره

مندوبون عن نقابات عمال أربع عشرة دولة من الدول المنتصرة والمحايدة ليمثل عشرة ملايين عامل نقابى فقط، وأطلق عليه اسم "الاتحاد الدولى لنقابات العمال I.F.T.U" ورفض الاتحاد ضم نقابات عمال البلاد المنهزمة إلى عضويته باعتبارهم مسئولين عن جريمة الحرب، برغم أن عمال تلك البلاد كانوا ضحايا الاستغلال الطبقى فى بلادهم، وأول من اكتوى بنار الحرب، كذلك لم يقبل الاتحاد عضوية عمال البلاد المستعمرة، وعاون على إنشاء مكتب العمل الدولى(1).

وكان أول اتصال بين الحركة العمالية المصرية والاتحاد الدولى لنقابات العمال هو ذلك الذى تم فى يوليو عام ١٩٣٠، حين اشترك الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى فى المؤتمر الخامس للاتحاد الدولى الذى عقد فى ستوكهولم، ومثل الاتحاد المصرى كل من أحمد إسماعيل وإسماعيل طاهر. وحمل أحمد إسماعيل فى الخطبة التى ألقاها أمام المؤتمر فى ١٠ يوليو عام ١٩٣٠ على "شركات الاحتكار فى مصر التى تسندها وتشد أزرها الامتيازات الأجنبية"، وشرح أحوال العمال المصريين فى الصناعة والزراعة، متناولاً شروط العمل وساعاته، والحالة المعيشية والصحية للعامل المصرى، وعرض أحوال العمال فى مصانع السجاير ومحالج القطن، وأشاد بموقف الملك فؤاد الأول من العمال "الذى كان أول ملك مصرى شيدت فى عهده مساكن العمال – بقرار من وزارة محمد محمود باشا- بشارع مدرسة

---

(١) محمد يوسف المدرك، عمال مصر مع عمال العالم، ص ٩.

الطب بالسيدة زينب على أحسن نمط وزودت بالملاعب الرياضية وبكل ما يضمن للعامل الصحة والرفاهية[1]. وتكشف هذه الكلمة عن اتجاه ممثل الاتحاد المصرى الذى كان يتزعمه داود راتب بك عضو حزب الأحرار الدستوريين، فهو حين تعرض لشركات الاحتكار التى كانت تدعمها الامتيازات الأجنبية، إنما كان يعبر عن وجهة نظر البرجوازية الوطنية التى كانت تسعى لأن تجد لنفسها مكانًا فى اقتصاديات البلاد بالتخلص من منافسة رأس المال الأجنبى، وهى الموجة التى أخذت فى الارتفاع بعد الحرب الأولى، وتمثلت فى مشروع بنك مصر، كما حرص على الإشادة بما أقدمت عليه حكومة الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٩ من إقامة مساكن للعمال بحى السيدة زينب، ولكن تلك المساكن لم تكن من نصيب العمال إلا اسمًا فقط، فقد أجرتها حكومة صدقى إلى موظفيها وحرمت العمال من سكناها.

واشترك الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى – بعد ما آلت زعامته إلى عباس حليم– فى المؤتمر السادس للاتحاد الدولى الذى عقد فى مدريد فى يوليو عام ١٩٣١ ومثل الاتحاد المصرى سكرتيره محمد إبراهيم زين الدين الذى عرض على المؤتمر ما قامت به حكومة صدقى من تكبيل للحرية النقابية واضطهاد لأعضاء الاتحاد. فأصدر المؤتمر احتجاجًا على هذه التصرفات دعا فيه جميع دول العالم إلى التدخل لدى الحكومة المصرية لإيقاف حركة القمع الموجهة ضد الحركة العمالية المصرية، وفيما يلى نص ذلك الاحتجاج:

---

(١) من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى، يوليو ١٩٤٦، رسالة شخصية.

"إن هذا المؤتمر الذى يمثل أربعة عشر مليونًا من العمال المنتظمين فى اتحادات النقابات المنضمة إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال، يحتج بشدة على الاعتداء الذى توقعه الحكومة المصرية باستخدامها القوة لقمع حركة الاتحاد العام، وجهوده الطيبة فى ذلك البلد، وهو يطالب حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات أن تستخدم مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال الذين لا يستحقون الاضطهاد، ما داموا يطالبون بحقوقهم الاقتصادية وبالتشريع الذى يكفل لهم الحماية".

وفى نفس الوقت تقرر إيفاد والتر سكفنلز سكرتير الاتحاد الدولى إلى مصر، ليتصل بالنقابيين المصريين ويدرس مشاكلهم على الطبيعة[1].

وفى خريف عام ١٩٣١ وصل سكفنلز إلى مصر، وحاولت حكومة صدقى أن تحول بينه وبين الاتصال بالعمال، ولكن الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى نجح فى إقامة مؤتمر بالمعادى حضره ممثلون عن ٣٣ نقابة من نقابات الاتحاد، ودام الاجتماع ثلاث ساعات وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين كما رواها له ممثلوهم[2]. وأوصاهم بالعمل على تحسين النقابات وإيجاد الروابط القوية بينها ومراعاة أن يكون رؤساء النقابات من العمال والاتصال بمكتب الاتحاد الدولى للاستعانة بإرشاداته على تنظيم أحوال النقابات المصرية، وطلب منهم الإعداد لمؤتمر عام يحضره عمال مصر فى نوفمبر عام ١٩٣١ لمناقشة أحوالهم على أن يشترك سكفنلز فى أعماله[3].

---

(1) Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 35.

(٢) البلاغ، ١٩٣١/١٠/٧.

(٣) المساء، ١٩٣١/١٠/١٢.

إن الساعات الثلاث التى التقى فيها سكفنلز بممثلى ٣٣ نقابة لم تكن كافية لاطلاع الاتحاد الدولى على أحوال العمال المصريين، كما أن هذا الاجتماع الذى دبره عباس حليم لم يتح الفرصة لسكفنلز حتى يقف على وجهة نظر بقية طوائف العمال، كما أن الحكومة لم تتح له فرصة زيارة المصانع والشركات ليتسنى له الاطلاع على أحوال العمال المصريين على الطبيعة، ولذلك لم تكن زيارة سكرتير الاتحاد الدولى لمصر على قدر كبير من الأهمية، فمنذ انقضت تلك الزيارة لم يبد الاتحاد الدولى اهتمامًا بالعمال المصريين، كما لم يقم سكفنلز بزيارة مصر مرة أخرى لحضور المؤتمر الذى وعد بالاشتراك فيه فى نوفمبر عام ١٩٣١، ولعل السبب فى هذا يرجع إلى أن النقابات المصرية لم تقم بعقد المؤتمر، واكتفى سكفنلز بتوجيه رسالة إلى العمال المصريين شكرهم فيها على ما لقيه من حفاوة حين قام بزيارة مصر، وأثنى على "إدراك العمال المصريين لأهمية التضامن الدولى الذى هو أساس الحركة النقابية الممثلة فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال"، وناشد عمال مصر أن يعملوا على توحيد صفوفهم "لكى تتقدم النقابات المصرية إلى المستوى الذى يتفق والأعمال العظيمة التى عليها أن تؤديها مشتركة فيها مع الحركة العمالية المنظمة فى جميع أنحاء العالم"، لأن "العمال فى جميع أنحاء العالم يسلمون بأن هناك وسيلة وحيدة فعالة لحماية مصالحهم هى الاتحاد وتحقيق التضامن بين عناصر الطبقة العاملة بتكوين النقابات القوية"، وختم رسالته بمناشدة العمال المصريين الانضمام إلى النقابات وتسديد اشتراكاتها، لكى يدعموا نضالها[١].

---

(١) المساء، ١٩٣١/١٢/١٥.

وانقطع حبل الاتصال بين الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وبين الاتحاد الدولى، ويبدو أن انشغال الاتحـــاد المصـــرى بدفع اضطهاد الحكومة ومقاومتها لنشاطه، وكذلك وقوع الانقسام فى صفوف الحركة العمالية المصرية نتيجة الصراع الذى نشب بين الوفد وعباس حليم، قد حال بينه وبين متابعة الاتصال بالاتحاد الدولى، ولعله رغب عن هذا الاتصال حين أدرك عدم جدوى تدخله لدى الحكومة المصرية.

ولم تكن نقابات العمال المصرية هى وحدها التى نفرت من الاتحاد الدولى لنقابات العمال، فقد ضاقت معظم النقابات العمالية فى بلدان العالم الأخرى بسياسة الاتحاد التى أخذت ترمى إلى عرقلة مساعى النقابات التى تستند إلى جموع العمال البائسين وعمال المستعمرات، كما دأب على اتباع سياسة المساومة التى تؤدى إلى التنازل عن بعض الحقوق المكتسبة، استنادًا إلى تأييد الأرستقراطية العمالية، وبذلك يحتفظ حتى باستقلاليته الطبقية، مما أدى إلى انفضاض معظم النقابات العمالية من حوله.

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فى عام ١٩٤٤ سارعت اتحادات نقابات عمال إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفييتى بالدعوة إلى تكوين اتحاد عالمى لنقابات عمال العالم أجمع بدون تفرقة بين الدول الكبرى والصغرى، والمنتصرة والمدحورة، وقبل الدعوة ٥٣ اتحادًا نقابيًا، وعقد المؤتمر التمهيدى بلندن فى ٦ من فبراير عام ١٩٤٥، وقرر انتداب لجنة لوضع لائحة نظام الاتحاد وتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر آخر يجتمع فى باريس فى ٢٥ من سبتمبر من نفس العام لإقرار اللائحة وإعلان تشكيل الاتحاد[١].

---

(١) المدرك، عمال مصر مع عمال العالم، ص ١٠.

وفى ذلك الوقت كانت النقابات المصرية قد شبت عن الطوق وأخذت تتحرر قيادتها – نسبيًا- من السيطرة البرجوازية، كما برزت فى الأفق قيادات نقابية جديدة عرفت بميولها اليسارية وبانتمائها إلى المنظمات الشيوعية المصرية، وكان أبرز هؤلاء فريقان أحدهما كان ينتمى إلى جناح النقابيين الشيوعيين الذين خرجوا على المنظمات الشيوعية التى كانت موجودة فى ذلك الحين، وكونوا تنظيمًا مستقلاً اتخذ من منطقة شبرا الخيمة مركزًا لنشاطه، وتصدى لقيادته محمد يوسف المدرك، ومحمود محمد العسكرى، وطه سعد عثمان. وثانيهما كان ينتمى إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، اتخذ من مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مركزًا لنشاطـــه، وتصدى لقيادته حسين كاظم ومراد القليوبى ومحمد عبد الحليم ودافيد نحوم.

وما إن ترددت أنباء الدعوة إلى حضور المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى W.F.T.U حتى سعى قادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى إيفاد وفد يمثل نقابات عمال مصر فى المؤتمر المزمع عقده فى باريس، واتصلوا بوزارة الشئون الاجتماعية للتشاور فى هذا الموضوع، فسألهم المسئولون عما إذا كانوا قد تلقوا دعوة رسمية، فأجابوا بالنفى، عندئذ أبدى المسئولون اعتذارهم عن المساهمة فى إيفاد وفد نقابى مصرى طالما لم توجه الدعوة للنقابات المصرية.

وفى نفس الوقت دعا فريق النقابيين الذى تزعمه المدرك إلى تكوين لجنة تحضيرية من ممثلى جميع نقابات عمال مصر لانتخاب مندوب يمثل

عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى[1]، واستجاب للدعوة معظم نقابات العمال فأوفدت مندوبين عنها لحضور اجتماع اللجنة التحضيرية الذى عقد بدار نقابة عمال المحال العمومية بالقاهرة فى مساء ٣٠ أغسطس عام ١٩٤٥، برياسة المدرك وسكرتارية طه سعد عثمان، وبدأ الاجتماع ببيان ألقاه رئيس الاجتماع تناول فيه تاريخ مؤتمرات العمال الدولية وواجب عمال مصر حيال المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى المزمع عقده بباريس، وبعد أن تداول الحاضرون فى الأمر وافقت النقابات على إيفاد مندوب إلى المؤتمر، ورشح البعض محمد يوسف المدرك لهذه المهمة، وقام البعض بترشيح دافيد نحوم على أن يتحمل جانبًا من نفقات سفره، وأخذت الأصوات على المرشحين نداء بالاسم ففاز المدرك بالأغلبية، وامتنعت بعض النقابات عن التصويت، ثم اختار الحاضرون أعضاء لجنتى المالية والدعاية اللتين تقرر إقامتهما لتقوم الأولى بجمع تبرعات النقابات لتغطية نفقات سفر المندوب، وتتولى الثانية الدعاية للمؤتمر[2].

وفى نفس الوقت قرر مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهليـــة إيفاد وفد آخر كان مكونًا من دافيـــد نحوم ومراد إلياس القليوبى ومحمـــد عبد الحليـــم، كما قرر حزب العمال المصرى إيفاد أحمد المصرى ومراد عطية، باعتبارهما ممثلين لعمال الإسكندرية، وأوفدت نقابة عمال

---

(١) مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرك، ١٩٦٥/١/٢.

(٢) محضر جلسة اللجنة التحضيرية، ١٩٤٥/٨/٣٠ (انظر/ ملحق "٢").

النقل محمد إبراهيم زين الدين، الذى عده العمال ممثلاً للمخابرات البريطانية فى المؤتمر.

ووصل الجميع إلى باريس، وادعى كل منهم دون غيره تمثيل العمال المصريين، فعكس هذا الخلاف انقسام الحركة العمالية المصرية وتفرق المنظمات العمالية شيعًا وأحزابًا، وتضاربت الأقوال حول من قاموا بتمثيل عمال مصر فى المؤتمر، فذكر المدرك فى البيان الذى أصدره تحت عنوان "بيان لعمال مصر" أنه قد طلبت منه لجنة التفويضات بالمؤتمر أن يصل إلى اتفاق مع دافيد نحوم حول العضوية، فاتفق معه على أن يكون الوفد المصرى مكونًا من المدرك مندوبًا أساسيًّا لمصر، ومراد إلياس القليوبى مندوبًا احتياطيًّا، ومحمد عبد الحليم مستمعًا، ودافيد نحوم مترجمًا، وأنه نظرًا لعدم حضور الثانى والثالث اعتمد المدرك مندوبًا ونحوم احتياطيًّا، وذكر أن ذلك مثبوت بالصفحة رقم ٢١٦ من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر. وقد كتبنا إلى دار النشر الخاصة باتحاد النقابات العالمى بلندن (بتوصية من النقابى الشيوعى أحمد طه) نطلب موافاتنا بنسخة من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى، وجاءنا الرد بالاعتذار عن تلبية الطلب لنفاد الطبعة منذ عهد بعيد، وقام مستر ماكوينى **T.F.Mc Whinnie** مدير الدار[1] – مشكورًا– بمدنا ببعض المعلومات عن المؤتمر التى ذكر أنه قد استقاها من النسخة الخاصة بالدار. ونتبين منها أنه قد مثل عمال مصر فى

---

(١) من ت. ف. ماكوينى مدير دار اتحاد النقابات العالمى للنشر بلندن إلى رءوف عباس حامد، رسالة شخصية، ١٩٦٥/٤/٧.

المؤتمر منظمتان نقابيتان هما: اللجنة التحضيرية، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية. ومثل الأولى المدرّك مندوبًا عن ٧٨ ألف عامل، أما الثانية فقد مثلها أحمد المصرى ومراد عطية مندوبين عن ٦٠ ألف عامل، ولكننا نميل إلى الشك فى الجانب الخاص بالمندوبين فى هذه المعلومات، فقد ذهب أحمد المصرى ومراد عطية إلى باريس كممثلين لعمال الإسكندرية – فى الظاهر – بينما كانا ممثلين لحزب العمال المصرى الذى كان يتزعمه عباس حليم فى الحقيقة، فليس من المعقول أن يوكل إليهما مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مهمة تمثيله فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى لسببين، أولهما، أن قيادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية كانت بأيدى النقابيين اليساريين من أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، وهم بحكم اتجاههم السياسى يعارضون كل ما اتصل بحزب العمال المصرى باعتباره واجهة برجوازية للسيطرة على حركة العمال، وثانيهما، أن المؤتمر أوفد ممثلين عنه لحضور المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى هم دافيد نحوم ومحمد عبد الحليم ومرد إلياس القليوبى، ولذلك لم يكن من المعقول أن يتكبد نفقات سفرهم ثم يعهد إلى غيرهم بتمثيله فى المؤتمر، كما ذكر ماكوينى فى رسالته أيضًا أنه لم يرد بتقارير أعمال المؤتمر أية إشارة إلى أن أحدًا من ممثلى عمال مصر قد ألقى كلمة أمام المؤتمر. ويتناقض هذا مع ما ورد بمجلة الضمير[1] من أن محمد يوسف المدرّك قد ألقى كلمة أمام المؤتمر باسم عمال مصر، وما جاء بجريدة

---

(١) الضمير، ١٩٤٥/١٠/٢٤.

العمل[١] - لسان حال حزب العمال المصرى - من أن أحمد المصرى تقدم إلى مؤتمر النقابات العالمى (بوصفه ممثلاً لاتحاد نقابات العمال بالإسكندرية) بالمطالب الآتية:

أولاً بالنسبة لمصر:

١- يجب تعديل وإتمام التشريعات الاجتماعية القائمة طبقًا لبرنامج يوضع بالاتفاق مع ممثلى النقابات.

٢- تطبيق قانون عقد العمل المشترك.

٣- تحديد ساعات العمل بأربعين ساعة أسبوعيًا.

٤- إدخال نظام التأمين الاجتماعى.

٥- العمل بنظام الإجازات السنوية بأجر كامل.

٦- مكافحة البطالة الناشئة عن الحرب.

٧- وضع حد أدنى للشروط الصحية بالمصانع.

٨- تنظيم العمل الفنى بالتدريب المهنى.

٩- إنشاء نقابات لعمال الزراعة.

١٠- تأميم الصناعات الكبرى وإلغاء الاحتكارات الدولية.

١١- حماية خدم المنازل.

١٢- تعميم التعليم الإجبارى.

١٣- تطبيق مجموعة تشريعات العمل الدولية وتشريعات الملاحة.

١٤- إنشاء محاكم عمالية.

---

(١) العمل، ١٩٥٠/١/١٥.

ثانيًا: بالنسبة للهيئة النقابية الدولية:

تقترح مصر الآتى:

١- تنظيم حملة دعاية واسعة النطاق لضم جميع عمال العالم إلى هذه الهيئة.

٢- إنشاء مكتب دائم فى باريس.

٣- إنشاء فروع لهذا المكتب فى عواصم العالم.

٤- إصدار مجلة شهرية بعدة لغات.

٥- نشر جميع الكتب التى تتناول المسائل العمالية وتوزيعها فى جميع أنحاء العالم.

٦- إنشاء مكتب دائم للعمال العرب فى القاهرة يتبع المكتب الدائم للاتحاد.

٧- تنفيذ قرارات المؤتمر النقابى الدولى إجباريًّا بعد أن تقرها برلمانات كل دولة مشتركة فى المؤتمر.

لذلك لا نستطيع أن نأخذ بكل ما جاء برسالة ماكوينى، كما لا يمكننا الاعتماد على دوريات المنظمات العمالية المصرية وحدها كمصدر لموقف عمال مصر فى المؤتمر وكل ما يمكن أن نخرج به دون أن نتورط فى الخطأ، أن عمال مصر قد مثلوا فى المؤتمر باتجاهين، اتجاه يسارى تمثل فى اللجنة التحضيرية التى كانت تضم ١١٥ نقابة بلغ عدد أعضائها ٧٨ ألفًا، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وكان يضم ٦٠ ألف عضو. واتجاه يمينى تمثل فى مؤتمر نقابات عمال الإسكندرية، واتحاد

نقابات النقل بالقاهرة، ولكن الاتجاه اليسارى أفلح فى أن يسيطر على الموقف، وأن يكسب لمصر عضوية المجلس العام لاتحاد النقابات الدولى بانتخاب المدرك عضوًا بالمجلس.

ومهما يكن الأمر فقد كان المؤتمر فرصة مناسبة لالتقاء قادة عمال مصر بزملائهم قادة عمال البلاد العربية، فنسقوا العمل بينهم فى المؤتمر، واستطاعوا أن يكونوا داخل المؤتمر كتلة عريضة جمعت عمال البلاد العربية، والبلاد المستعمرة، ورفعت شعار العمل فى الحقل الوطنى لينال كل بلد استقلاله التام. وقد نشب صراع بين ممثلى العمال العرب، وممثلى الاتحاد الصهيونى بفلسطين (الهستدروت) حول اختيار مندوب الشرقين الأدنى والأوسط فى اللجنة التنفيذية لمؤتمر النقابات العالمى واستطاعت الوفود العربية كسب تأييد عمال الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، فتم اختيار مصطفى العريس ممثل عمال لبنان مندوبًا عن الشرقين الأدنى والأوسط باللجنة التنفيذية للاتحاد العالمى. كما حقق ممثلو العمال العرب انتصارًا آخر على مندوبى (الهستدروت) حين أحبطوا المحاولات الصهيونية التى كانت ترمى إلى دفع المؤتمر إلى إصدار قرار لتأييدها[1].

وقد أوجد اتصال عمال مصر بعمال البلاد العربية خلال المؤتمر جوًا من التعاطف بين الحركة النقابية المصرية، والحركة النقابية فى سوريا ولبنان وفلسطين، وحين قامت حكومة النقراشى باعتقال بعض الزعماء

---

(١) الضمير، ١٩٤٥/١٠/٢٤.

النقابيين فى يناير عام ١٩٤٦، وجه إبراهيم بكرى رئيس وفد سوريا فى المؤتمر كتابًا إلى رئيس وزراء مصر احتج فيه على اعتقال القادة النقابيين، وعد ما أقدمت عليه الحكومة المصرية أسلوبًا فاشيًا يسىء إلى سمعة مصر فى البلاد العربية، ويفقدها عطف وتأييد الرأى العام الديمقراطى فى العالم، كما يضعف تضامن واتحاد الشعب المصرى فى هذه المرحلة الهامة من مراحل نضاله الوطنى، ولا يخدم إلا الأوساط الاستعمارية الباغية، كما أرسل مصطفى العريس رئيس اتحاد نقابات عمال لبنان برقية احتجاج إلى رئيس الحكومة المصرية باسم عمال لبنان، وطالب بالإفراج عن المعتقلين "صونًا لسمعة مصر، واحترامًا لأبسط مبادئ الديمقراطية"[١].

واستمرت العلاقات قائمة بين اتحاد النقابات العالمى W.F.T.U والحركة العمالية المصرية بشكل أو بآخر، فبرغم عدم وجود ممثلين لعمال مصر فى المؤتمر الثانى للاتحاد العالمى الذى عقد بميلانو فى ٩ يوليو عام ١٩٤٩، انتخب المدرك مرة أخرى عضوًا بالمجلس العام للاتحاد[٢]. واشتركت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات المنعقد فى برلين عام ١٩٥١ بممثلين هما أحمد طه وحسن عبد الرحمن. وقد اتخذ المؤتمر قرارًا بالتضامن مع الشعبين المصرى والسودانى فى نضالهما ضد الاستعمار البريطانى[٣].

---

(١) بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، فبراير ١٩٤٦.

(٢) من ت.ف. ماكوينى إلى رؤوف عباس حامد، رسالة شخصية، ١٩٦٥/٤/٧.

(٣) أحمد طه وآخرون، الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى المشترك، ص ٣١.

علاقة عمال مصر بعمال السودان

رأينا كيف أدى اتصال مندوبى المنظمات النقابية المصرية بمندوبى المنظمات العمالية العربية خلال المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى فى باريس (سبتمبر عام ١٩٤٥)، إلى إيجاد صلة تعاطف بين المنظمات العمالية المصرية والمنظمات العمالية العربية، ولكن هذه الصلة لم تصل إلى مرحلة التفكير فى إقامة منظمة نقابية عربية إلا بعد عام ١٩٥٢.

أما بالنسبة للسودان، فقد كانت علاقة المنظمات النقابية المصرية بالنقابات السودانية ذات طابع خاص بحكم ارتباط السودان بمصر، وبقضية النضال المشترك ضد الاستعمار البريطانى. وترجع علاقة عمال مصر بعمال السودان إلى منتصف الأربعينيات، حين كانت مقاليد أمور الحركة العمالية السودانية بيد السودانيين اليساريين الذين حرصوا على إقامة علاقات بينهم وبين المنظمات العمالية المصرية التى كانت تسيطر عليها القيادات اليسارية الجديدة.

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية أول اتحاد نقابى مصرى يكون رأيًا فى المسألة السودانية فى أثناء زيارة وفد مؤتمر الخريجين السودانى لمصر فى ربيع عام ١٩٤٦، فأعلن بنشرته الخاصة أن رأى المؤتمر فى المسألة السودانية ينحصر فى النقاط التالية[1]:

---

(١) المؤتمر، نشرة غير دورية، يصدرها مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، ٥، ١٩٤٦/٤/٢٥.

أولاً: أن العمال المصريين يؤمنون بأن قضية الشعب السودانى هى قضية الشعب المصرى.

ثانيًا: أنه لا يمكن الفصل بين القضيتين، وأنهم يحاربون كل محاولة للفصل بين القضيتين.

ثالثًا: أن العمال المصريين يؤمنون أن المشكلة الاستعمارية لا تحل إلا بالكفاح الشعبى.

رابعًا: أن العمال المصريين يؤمنون بشعار واحد "كفاح مشترك ضد عدو مشترك".

وحدث أن أضرب عمال السكك الحديدية بعطبرة يوليو عام ١٩٤٧ مطالبين بتحسين أجورهم وإنقاص ساعات عملهم وإعطائهم حق تكوين النقابات، وأيد جميع عمال السودان العمال المضربين فأعلنوا الإضراب العام لمساندتهم. وقامت حكومة السودان بمواجهة الإضراب بالعنف، ونقلت زعماء العمال إلى أقاصى السودان، ولتهدئة الحالة أصدرت ما عرف بمشروع ولبى (نسبة إلى ولبى مدير السكك الحديدية فى ذلك الحين)، وكان يقضى بأن تقسم الورش إلى عنابر ينوب عن كل عنبر لجنة من خمسة أعضاء يرأسها إنجليزى، وتقوم الإدارة باختيار وكيلها، ثم يختار العمال الأعضاء الثلاثة الآخرين وتتكون لجنة عليا من رؤساء هذه اللجان لتعبر عن رأى العمال عامة، وكان ذلك يعنى أن اللجنة العليا ستضم الإنجليز وحدهم، وأن هؤلاء هم الذين سيرفعون للحكومة مطالب العمال السودانيين! لذلك أضرب عمال السكك الحديدية جميعًا يوم ٢٧ يناير عام ١٩٤٨ بمجرد إعلان المشروع احتجاجًا عليه.

وقد أثارت أساليب القمع التى اتبعتها حكومة السودان لمواجهة هذا الإضراب عاطفة العمال المصريين، فرفع محمد يوسف المدرك مذكرة إلى مكتب العمل الدولى، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، واتحاد النقابات العالمى – بوصفه مندوب مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات– شرح فيها قضية العمال المضربين، وطالب الحكومات المصرية والسودانية والإنجليزية باسم عمال مصر بالعمل على رفع الظلم عن أولئك العمال "ليتمتعوا بحقهم فى تكوين نقابات للدفاع عن حقوقهم المهضومة عملاً بحماية الحريات الأساسية للإنسان ومنها الحرية النقابية"، كما وجه المدرك نداء إلى العمال المصريين فى السودان – الذين كان بعضهم قد أيد الحكومة السودانية فى موقفها من العمال المضربين– ناشدهم فيه العدول عن موقفهم، والانضمام إلى إخوانهم العمال السودانيين فى نضالهم من أجل رفع مستوى معيشتهم[١].

وظلت علاقة عمال مصر بعمال السودان محصورة فى نطاق التعاطف حتى انتقلت إلى الحيز التنظيمى بعد أن نجحت العناصر السودانية فى تكوين الاتحاد العام للعمال (نوفمبر عام ١٩٥٠) بعد سلسلة من الإضرابات العامة، ورفع الاتحاد الوليد شعار "الكفاح المشترك مع الشعب المصرى"، ونادى بحق تقرير المصير للشعب السودانى. وهى نفس الشعارات التى كانت ترفعها اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات فى مصر، وهى التى كان للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى نصيب كبير فى قيادتها،

(١) الأيام، لسان حال السودانيين بمصر، العدد العاشر، ١٩٤٨/٤/١٥.

كما تضمن ميثاق الطبقة العاملة الذى أصدرته أكثر من مائة نقابة عمالية فى نهاية عام ١٩٥٢ نفس الشعارات[١]. ولذلك كان من الطبيعى أن تقوم صلة وثيقة بين الاتحاد العام السودانى، واللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات فى مصر.

وتجلت مظاهر هذه الصلة فى الدعوة التى وجهها لاتحاد العام السودانى إلى اللجنة التحضيرية لحضور مؤتمره المنعقد فى ديسمبر عام ١٩٥١، فأوفدت اللجنة التحضيرية ثلاثة مندوبين تلبية لدعوة الاتحاد السودانى، وبرغم أن المندوبين المصريين حضروا كمراقبين، فإنهم قاموا بإلقاء أربعة تقارير للتعبير عن وجهة نظر اللجنة التحضيرية، وتناول التقرير الأول الاتحاد العالمى للنقابات مبيناً أغراضه وكيفية تكوينه، وما حققه من أعمال، وموقفه من كفاح الشعبين المصرى والسودانى، أما التقرير الثانى فكان عن مؤتمر شعوب الشرقين الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا للسلام الذى دعا إليه مجلس السلام العالمى بالقاهرة فى فبراير عام ١٩٥٢، وفيه استعراض سريع للحرب وما جرته من ويلات على الشعوب الآمنة والطبقات الكادحة خاصة، وعرض لفكرة السلام، وانتهى التقرير بإبراز أهمية حضور هذا المؤتمر لما يمكن أن يتيحه من فرص تخدم القضية الوطنية، وكان التقرير الثالث عن الكفاح المشترك وضرورته لحل المشاكل المشتركة وعلى رأسها طرد المستعمر، وتناول التقرير الرابع تاريخ وتطور الحركة النقابية المصرية، وعرض لأسباب تخلفها ومقومات نجاحها[٢]. ولم يصلنا النص التفصيلى لهذه

---

(١) أحمد طه وآخرون، المرجع السابق، ص ٨- ١٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٨.

التقارير كما لم نعثر عليها لدى أنور مقار الذى كان على رأس وفد اللجنة التحضيرية، فقد أودت حملة الاعتقالات التى تمت عقب حريق القاهرة بوثائق اللجنة التحضيرية ومن بينها هذه التقارير. ومهما يكن الأمر فقد قض نشاط المندوبين المصريين مضاجع السلطات الحاكمة فى السودان، فأمرت بترحيلهم بالقوة بالطائرة بعد أن فرضت عليهم ضمانًا ماليًا قدره مائة جنيه تبرع بدفعها أحد السودانيين.

وقامت اللجنة التحضيرية بتوجيه الدعوة إلى الاتحاد العام السودانى لإيفاد مندوبين عنه لحضور المؤتمر الذى كان مقررًا عقده فى ٢٧ يناير عام ١٩٥٢، فقبل الاتحاد السودانى الدعوة، وأوفد أربعة مندوبين لحضور المؤتمر، ولكن صادف حضوره يوم ٢٦ يناير حريق القاهرة وإلقاء القبض على لفيف من زعماء اللجنة التحضيرية بعد إعلان الأحكام العرفية، فتدخل الوفد لدى رئيس وزراء مصر مطالبًا بالإفراج عن المعتقلين من زعماء اللجنة التحضيرية وأرسل إلى السودان لتنظيم حملة جمع توقيعات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين من النقابيين المصريين.

وحين عزمت اللجنة التحضيرية على عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام المصرى فى المدة من ١٣ – ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، جددت الدعوة للاتحاد العام السودانى، فأرسل وفدًا لحضور المؤتمر ساهم فى إعداد لائحة اتحاد عمال مصر، وحين تأجل عقد المؤتمر قدم الوفد السودانى مذكرة احتجاج إلى السلطات المصرية[١].

---

(١) المصدر السابق، ص ١١– ١٢.

لقد كانت العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية تتمثل فى مظهرين: أولهما، حضور بعض مؤتمرات العمال الدولية على نطاق محدود دون أن تسهم مساهمة فعالة فى نشاط المنظمات العمالية الدولية. وثانيهما، قيام علاقات التعاطف بين الحركة العمالية المصرية والمنظمات النقابية فى سوريا وفلسطين ولبنان والسودان، ولكنها تطورت بالنسبة للأخيرة فى مطلع الخمسينيات إلى المشاركة الإيجابية فى الأعمال التنظيمية الخاصة بالحركة العمالية فى كل من مصر والسودان.

خـــاتمـــة

ظهرت الحركة العمالية المصرية كنتيجة لنشوء الطبقة العاملة المصرية فى أحضان المشروعات الصناعية ومشروعات المرافق العامة التى أقامتها رءوس الأموال الأجنبية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فتمكن العمال من تحقيق وجودهم الطبقى خلال الفترة من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩١٤، وتلقنوا أول دروس العمل النقابى على يد العمال الأجانب، الذين قادوا ووجهوا الإضرابات العمالية الأولى فى تاريخ الحركة العمالية المصرية، ثم انفصل العمال المصريون عن رفاقهم الأجانب وكونوا نقابات مصرية صميمة سرعان ما اتخذت جانب النضال الوطنى تحت زعامة محمد فريد. وكان العمل النقابى فى تلك الحقبة مقصورًا على المطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه، والمطالبة بزيادة الأجور.

وبرغم أن فترة مابين الحربين كانت مهدا لاتحادات النقابات التى ظهرت فى أواخر العقد الثالث من هذا القرن، فإن ظهور هذه الاتحادات لم يؤدِّ إلى وضع أسس ثابتة للعمل النقابى أو إيجاد أيديولوجية عمالية ذات خط واضح، لأن تلك الاتحادات لم تقم على أساس التطور الطبيعى للحركة، ولكنها قامت بدوافع سياسية وشخصية أكثر منها عمالية، ولذلك كانت أضعف

من أن تقاوم سخط السلطات عليها واضطهادها لها، وكانت تنهار بمجرد توجيه أى ضربة إليها، وكان ضررها على الحركة العمالية أكبر من فائدتها. وشهدت تلك الفترة كذلك ازدياد نشاط النقابة واتساع نطاقه، وساعد على ذلك ازدياد رءوس الأموال المستغلة فى الإنتاج، فقد ازداد عدد المشروعات الصناعية والتجارية، فزاد عدد العمال وتنوعت حاجاتهم فالتفوا حول نقابات مؤسساتهم.

ولما كانت الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة تقتضى مستوًى معينًا من الثقافة، وتتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى، وهو ما لم يتوافر منه شيء للعامل المصرى فى تلك الحقبة من الزمان، فقد شغلت النقابات المصرية عن الاشتراكية بالمسائل التعاونية التى تهم أعضاءها مباشرة[1]. ولم تلق المحاولة المبكرة التى قام بها اليساريون لتكوين حزب اشتراكى مصرى إلا تأييدًا محدودًا جاء معظمه من المثقفين وليس من العمال، كما أن المنظمات الشيوعية التى تكونت فى خلال سنوات الحرب الثانية وما بعدها كانت محدودة الأثر، لقيامها أساسًا على جهود الأجانب ولاهتمامها بالتغلغل فى صفوف الطلبة، فلم تستطع أن تجند من العمال إلا أفرادًا معدودين، وحتى هؤلاء الذين جندتهم المنظمات الشيوعية عزلوا عن القاعدة التى كانت تضم معظم أعضاء النقابة، ولذلك اقتصر نشاطهم على التهييج السياسى، وتوجيه المظاهرات لخدمة أهداف منظماتهم.

---

(١) حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص ٣٧.

ولم تبق الحركة عمالية خالصة، بل خضعت إلى حد كبير لمختلف العوامل والتيارات السياسية الداخلية، وكان ذلك نتيجة لسعى الهيئات والأحزاب السياسية المختلفة إلى اجتذاب العمال إليها، وإخضاع نقاباتهم لإمرتها، حتى تستمد منها القوة، وتتخذ منها سلاحًا تشهره على الهيئات والأحزاب الأخرى، وقد لجأت هذه الأحزاب إلى تحقيق غرضها بطرق مختلفة، فكانت تضم بعض العمال من صنائعها إلى النقابات وتناصرهم حتى تصبح لهم الكلمة العليا فى النقابة، أو تقوم النقابة باختيار رئيس أو مستشار لها من الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى، أو من المحامين المنتمين إلى أحزاب معينة، وكان مما يدفع النقابة إلى هذا الاختيار تصور كفاية أعضائها العمال أحيانًا عن إدارة أعمالها، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون، وقد قدم بعض هؤلاء المستشارين والرؤساء للنقابات خدمات لا تنكر، ولكن غالبيتهم كانوا بعيدين عن إدراك حاجات العمال، بل كثيرًا ما كانوا يجهلون كل ما يتعلق بالنشاط النقابى، فلم يكونوا يرون فى النقابة إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية[١].

والواقع أن أغلبية العمال كانت تناصر حزب الوفد المصرى، وذلك بسبب الدعاية الواسعة التى بثها الحزب بين صفوف العمال، والطابع الشعبى الذى اتسم به الحزب فى أول أمره، وارتباطه فى أذهان الشعب بقضية النضال الوطنى ضد الاستعمار البريطانى وضد استبداد القصر الملكى،

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٠.

ودفاعه عن حقوق الجماهير السياسية والانتخابية، فقد قاوم الوفد منذ البداية الانتخاب على درجتين، وأصر على أن يكون الانتخاب مباشرًا، وذلك ما كانت تقضى به مصلحته الخاصة وما وافق فى نفس الوقت رغبة العمال الذين كانوا يعدون الانتخاب المباشر أحد مطالبهم السياسية الرئيسية حتى تتاح لهم فرصة الاشتراك بطريقة مباشرة فى اختيار ممثلى الشعب.

وشجعت الأحزاب السياسية تكوين اتحادات للنقابات الموالية لها أصبحت مجرد أدوات تحركها الأحزاب، ويفسر هذا ظاهرة الاتحادات ذات النشأة المعكوسة، فمن المسلم به أن النقابات هى نواة كل اتحاد عمالى، إذ إن الاتحاد العام للنقابات يمثل تجمع المصالح الطبقية للعمال فى مواجهة رأس المال، ولكن الاتحادات التى نشأت فى فترة ما بين الحربين كانت تقوم أولاً بجهود عدد قليل من النقابيين الذين يتولون تأسيس نقابات جديدة ووضع لوائح لها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دور هذه الاتحادات مقار لها، ولذلك لم يقدر لها أن تعمر طويلاً، فسرعان ما كانت تتداعى بمجرد انهيار الاتحاد الذى أسسها.

ولكن السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بتخلص النقابات - نسبيًا- من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها، فتولى قيادة النقابات وتوجيهها عناصر عمالية تمرست بالعمل النقابى على جميع المستويات/ وساهمت العناصر اليسارية فى المحاولات التى قامت لتأسيس اتحاد عام لنقابات العمال، فكان نشاطها فى منتصف الأربعينيات موجهًا إلى محاولة الحلول مكان الوفد فى السيطرة على قيادة الحركة العمالية

وتوجيهها، وإيجاد ركيزة يسارية قوية بين النقابات، ولكن هذه المحاولات منيت بالفشل لمقاومة السلطات لها ولعدم وجود البيئة الفكرية الملائمة لنمو الأفكار اليسارية بين صفوف العمال.

وقد واكبت الحركة العمالية النضال الوطنى، فساهم العمال فى الحركة الوطنية بنصيب كبير، فما من شك أن النقابات التى تأسست فى العقد الأول من هذا القرن كانت تدعم نضال الحزب الوطنى وتناصره، كما ساهم العمال بنصيب كبير فى ثورة ١٩١٩ وكان لهم أثر كبير فى نجاحها، ودعموا النضال الشعبى فى مواجهة الانقلابات الدستورية - بتحريك من الوفد - فقاوموا حكومات زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقى. وكان للعمال دور بارز فى المظاهرات التى قامت فى القاهرة وبعض المدن الكبرى فى (نوفمبر عام ١٩٣٥)، احتجاجًا على تصريح وزير خارجية إنجلترا المتعلق بالدستور، وكان لهم بالغ الأثر فى حمل الأحزاب على تحقيق الوحدة الوطنية ونبذ خلافاتها السياسية من أجل إعادة دستور ١٩٢٣. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية دعم العمال النضال الوطنى من أجل الاستقلال والجلاء فى مواجهة مشروع معاهدة صدقى - بيفن، وأخيرًا ساهم العمال فى حركة المقاومة الشعبية التى قامت فى منطقة القناة عام ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وترك آلاف العمال خدمة قوات الاحتلال مضحين بما كانوا يحصلون عليه من أجور مرتفعة بالقياس إلى مستوى الأجور حينئذ.

ولم تعش الحركة العمالية المصرية فى معزل عن الحركة العمالية العالمية والعربية، فاشتركت المنظمات العمالية المصرية فى بعض مؤتمرات

العمال الدولية على نطاق محدود، ولكنها لم تكن فى موقف يسمح لها بالمساهمة فى نشاط المنظمات العمالية الدولية، فلم تكن قادرة – فى معظم الأحوال – على سداد قيمة اشتراكها فى تلك المنظمات، كما لم يقدر لها أن تعمر طويلاً بسبب مطاردة السلطات لها. وقامت صلات تعاطف بين الحركة فى مصر والمنظمات النقابية فى فلسطين وسوريا ولبنان، وأقامت المنظمات النقابية المصرية علاقات خاصة مع الحركة العمالية فى السودان.

وكان للنقابات العمالية دور كبير فى حركة المطالبة بتشريع العمل، تلك الحركة التى بلغت أقصى مداها فى أواخر الثلاثينيات، واستمرت خلال سنوات الحرب الثانية، وأدت إلى إصدار تشريعات العمل ومن بينها القانون المنظم للنقابات، وقد بذلت النقابات جهودًا كبيرة فى إحباط مساعى بعض أرباب الأعمال لمنع إصدار تلك القوانين، كما أبدى رجالها ملاحظات عند تحضير نصوصها، وكان لذلك أثر يذكر فى صدور تلك التشريعات واشتمالها على أحكام موافقة لصالح العمال، كذلك نجحت فى خدمة الأغراض التعاونية التى رمت إليها بتقديم الإعانات المختلفة لأعضائها، أما فى غير هذه الأمور فقد أصاب الشلل النقابات، باستثناء أقلية ضئيلة منها، فأغلبية النقابات لم تحقق شيئًا من الأغراض النقابية الحقة، فلم توجه العناية الكافية إلى الناحية الاجتماعية والثقافية فى حياة الأعضاء، ولم تستطع أن تحمل أرباب الأعمال على أن يهتموا بأمر العمال، أو يعقدوا معها اتفاقات تنظم ما يهم العمال من شئون المهنة، كما عجزت عن حمل الرأى العام على تحتيم الاعتناء بالعمال عناية كافية، لهذا بقيت قليلة الأثر فى حياة أعضائها وحياة الطبقة العاملة

على وجه العموم. وبقى مستوى العمال الأدبى والمادى حيث هو أو يكاد، فلم يترتب على وجودها ارتفاع ملحوظ فى مستوى الأجور أو نقصان محسوس فى ساعات العمل، إلى غير ذلك من الشئون التى تهم العمال بصفة عامة.

ويرجع ذلك إلى ضعف النقابات المصرية منذ نشأتها، ولهذا الضعف أسباب متعددة، فالنقابات تقوى عادة عندما تقوم الصناعة الحديثة والمشروعات المتركزة، فيزداد عدد العمال وتتنوع حاجاتهم وتقوى شوكتهم، وكانت مصر حديثة العهد بذاك النوع من الصناعات أو المشروعات، كما تقوى النقابات حيثما كانت طبقة العمال نشيطة مثقفة، فالعامل المثقف أكثر إدراكًا لفوائد التضامن، وأكثر إخلاصًا لنقابته من غيره، فإذا علمنا أن الجهل كان يسود أغلبية العمال فى مصر، وأن الفقر كان يطحن تلك الطبقة بين شقى رحاه، لأدركنا مدى ما كانت تعانيه النقابات التى لم تكن تستطيع تحصيل اشتراكات كبيرة بصفة منتظمة من أعضائها.

ومن جهة أخرى، فإن النقابات المصرية لم يكن لديها من الوقت ما يكفى لاستكمال أسباب نموها والاستفادة من أخطائها وتجاربها الماضية، فقد صادفتها منذ نشأتها صعوبات وعراقيل لم تتغلب عليها إلا فى أضيق الحدود، ومن هذه الصعوبات والعراقيل الأزمات الاقتصادية التى وقعت خلال القرن الحالى، وكان من آثارها انصراف الكثير من الأعضاء عن نقاباتهم، ومنها أيضًا عمل الأحزاب المختلفة على إخضاع النقابات لأمرها، واتخاذها وسيلة لتحقيق مآربها، مما صرف النقابات عن الأغراض النقابية الحقة، كل ذلك فضلاً عن المقاومة العنيفة التى لقيتها النقابات من السلطات الإدارية، فكانت

دائمًا تحت رقابة البوليس، وكثيرًا ما عمدت السلطات إلى إغلاقها وتشريد أعضائها، أما أرباب الأعمال فإنهم لم يرحبوا بوجود النقابة إلا نادرًا، إذ لم تعترف أغلبيتهم بوجودها ولم يقبلوا تدخلها فى العلاقة بينهم وبين العمال المشتغلين عندهم بل تمسكوا بحقهم فى الاتصال بالعمال مباشرة، ووقفوا من النقابات موقفًا عدائيًّا صريحًا فحرموا على العمال الانضمام إليها وهددوهم بالطرد. وأخيرًا فإن الشارع مكن للسلطات الإدارية وأرباب الأعمال من مقاومة الحركة العمالية وإضعافها بسكوته عن الاعتراف بالنقابات وتحديد حقوقها وواجباتها. كما أدى موقفه السلبى منها إلى إبقاء أمورها الداخلية دون ضابط قانونى واضح، فاضطربت علاقاتها بأعضائها، وضعف سلطانها عليهم، وسهل على البعض من عديمى الضمائر استغلالها لتحقيق مآربهم الشخصية والسطو على أموالها، فساد اليأس جموع العمال وفضلوا الابتعاد عن النقابات[١].

وحين صدر قانون الاعتراف بالنقابات وضعت القيود على الحرية النقابيـــة، وأخضعت النقابات للرقابة الإداريـــة، وسلط عليهـــا سلاح الحل الإدارى، وحرمت من حق إقامة اتحاد عام للنقابات.

وكان لظروف الحياة فى مصر فى تلك السنوات أثر كبير فى إضعاف الحركة العمالية، فقد امتص الكفاح الوطنى الجانب الأكبر من جهود العمال ومنظماتهم، ومن هنا ناصبهم العداء الاستعمار وأعوانه من الطبقات الممتازة

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٨- ٥٠.

التى استحوذت على مصادر الثروة وكانت مع العمال على طرفى نقيض، ولما كانت الحكومات المتعاقبة تمثل مصالح هذه الطبقات، كما تمثل مبادئها وأفكارها، فقد كانت سيفًا مسلطًا على الحركة العمالية، بدد جهود المنظمين النقابيين وحطم كل محاولاتهم لدفع عجلتها إلى الأمام.

وبقدر ما تحملت ظروف الحياة فى مصر فى تلك السنوات نصيبها فى ضعف الحركة العمالية، يتحمل العمال نصيبهم أيضًا، فقد كان الكثيرون منهم تنقصهم روح الطاعة والنظام وحب المهنة والغيرة عليها، والميل إلى تثقيف أنفسهم، وإلى الكفاح فى سبيل الطبقة التى ينتمون إليها، بل إن منهم كثيرين كانوا لا يرون فى النقابة إلا وسيلة إلى الاستزادة العاجلة من الأجر، والحصول على الإعانات والقروض، فإن لم يجدوا بغيتهم أعرضوا عنها وقطعوا علاقتهم بها.

أما عمال الزراعة فلم يكن لهم دور المشاركة فى الحركة العمالية المصرية، لأن ظروف الفلاحين الذين كانوا يرزحون تحت وطأة الإقطاع لم تمكنهم من إدراك قيمة النقابات ومحاولة تأسيس نقابات تحمى مصالحهم، ولم تتح لهم فرصة المشاركة فى الحركة العمالية إلا بعد قيام الثورة فتأسست النقابات الأولى للعمال الزراعيين فى عام ١٩٦٥.

الملاحق

ملحق (١)

رسالة شخصية[١] من زكى عبده أبو العلا سكرتير نقابة سائقـــى وعمال السيارات المختلطة بالإسكندرية إلى محمد حسن عمارة سكرتير عام اتحاد نقابات عمال القطر المصرى.

حضرة المحترم الزميل محمد حسن عمارة

بعد التحية، نحيط علم جنابكم بأننا أرسلنا خطابات بالبريد المستعجل وأخرى مع بعض إخواننا إلى حضرة الزميل أحمد المصرى بخصوص حركتنا ولم يتكرم علينا بالرد، واليوم أرسلنا له خطابًا آخر لتسليمه إلى صاحب الشرف زعيم العمال كنص خطابكم الآتى:

يا حضرة الزميل نعرفكم بأننا أصبحنا فى حالة يرثى لها من جملة جهات متعددة.

أولاً: الاضطهاد الواقع علينا من رجال القلم المخصوص فمن سجن وتعذيب إلى محاضر تحر وتشريد ويا ليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل تسببوا فى قطع أرزاق العمال التابعين لنا بإرغام

---

(١) عثرت على هذه الرسالة الخطية لدى محمد حسن عمارة وهى تعطينا صورة واضحة عن حالة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بعد إقدام الوفد على إقامة المجلس الأعلى للعمـــل والعمـــال، كمـــا توضح لنا الوسائل التى كانت تتبعها السلطات مع النقابات والنقابيين، ويرجع تاريخ تدوين هذه الرســـالة إلى يونيو ١٩٣٥.

الشركات على طردهم، والآن يلفقون تهمًا جديدة للإيقاع بنا وأمام كل ذلك نحن متمسكون ومثبتون على مبادئنا.

ثانيًا: قفل دار الاتحاد الذى به نقابتنا ووضع البوليس على سلالم المنزل أمام الشقة لمنع فتحه ودخول أى فرد لدفع اشتراكه بالنقابة.

ثالثًا: الدعاية من جهة رجال الإدارة المبثوثة بين المشتركين بالنقابة، وهى تخلى زعيمنا عن الاتحاد المركزى بالإسكندرية، وذلك لعدم وجود الشريف زعيم الحركة بيننا ولو قليل من الزمن لدفع هذه الفرية عنا.

فيا عزيزى نعرفك بأن الإدارة أيضًا لفقت تهمة لى ولبعض إخواننا المجاهدين فى الحركة بوساطة نفر من السائقين الذين ليس لهم ذمة ولا ضمير وليسوا مشتركين بنقابتنا، ادعوا علينا بأننا تحصلنا على مبلغ ٤٠ قرشًا صاغًا ولم يؤخذ بها إيصالات باسم النقابة لإدراجها فى مال النقابة وفعلاً قبض علينا وأخذوا منا بالقسم المبالغ الموجودة معى وجميع الأوراق التى تختص بالنقابة وجميع ما معى ومفاتيح دار الاتحاد المركزى الذى به نقابتنا من يوم ٣ الجارى، وإلى الآن محفوظة بالقسم بعد أن ظهرت الحقيقة وهى تلفيق بواسطة رجال البوليس وأعلنت هذه الحادثة بجميع الجرائد للدعاية بواسطتها، كما أن رئيس النقابة كذّب ذلك البلاغ فى جريدة مصر تحت عنوان "دسيسة مكشوفة" وكل ذلك يحصل عندنا ولم تهتموا به حضراتكم بصفتكم أعضاء مجلس الاتحاد العام، كما أننا كلفنا زعيمنا بمهمة للقيام بها إلى مصر وإعطائنا الرد عليها وللآن لم نعلم ما تم بها وأرسلنا مندوبًا من طرفنا إلى الزعيم مرتين ووعده بالحضور ولم يحضر للآن لنطمئن منه على الحركة بمصر ولأخذ المعلومات منه لقيادة حركة الإسكندرية.

فيا عزيزى أمام هذا الاضطهاد الواقع علينا من كل الجبهات وما سبق ذكره وإهمال صاحب الشرف الرفيع زعيمنا فى حركة الإسكندرية وكثرة المواعيد من الزعيم بالحضور ولم يحضر، فيستدل من ذلك على إهمال من الزعيم أو أنكم بطانة لا تصلح للعمل. فأمام كل ذلك أصبحنا أمام الفشل المحتم فبصفتكم سكرتير الاتحاد أكلفك القيام إلى الزعيم وعرض خطابى هذا عليه وعلى مجلس اتحادكم إذا أمكن وأن تبلغوا الزعيم أيضًا بأن يحضر إلى الإسكندرية بأسرع وقت ممكن على شرط أن يكون قبل آخر هذا الشهر بأربعة أيام على الأكثر. كما يجب عليكم أيضًا أن تتصلوا بنا بإرسالكم رد خطاباتنا بأسرع ما يمكن حيث أننا تابعون لاتحادكم ليستنير بعضنا بآراء بعض لخدمة حركتنا وإلا سنكون مضطرين لحل هذا الاتحاد المركزى الذى أصبح ليس له أى اهتمام من جهتكم مطلقًا والقيام بصالح نقاباتنا فقط وأيضًا مساعدة الدعاية القائمة ضدكم بأنكم لا تصلحون للعمل، وهذا ما نأسف له كثيرًا. وختامًا نرجوكم الرد بأسرع ما يمكن وعرفونا عن رأى الزعيم أيضًا حيث لو أهملتمونا فى هذه المرة سنكون فى حل من تنفيذ كل ما يتراءى لنا والسلام.

ملحوظة: نريد الرد فى ظرف ٤٨ ساعة على الأكثر.

زكى عبده أبو العلا

سكرتير نقابة سائقى وعمال السيارات المختلطة بالإسكندرية وعنوانى هكذا:

زكى أبو العلا بشارع مراد بك نمرة ١ بجوار محكمة مينا البصل بالإسكندرية.

ملحق (٢)

محضر جلسة اللجنة التحضيرية لانتخاب مندوب نقابات مصر فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى بباريس[١]

اجتمعت اللجنة المكونة من مندوبى نقابات عمال مصر فى مؤتمر اتحاد العمال الدولى بباريس بدار نقابة عمال المحال العمومية: ٢ حارة الخازندارة بالقاهرة فى الساعة العاشرة من مساء الخميس ١٩٤٥/٨/٣٠ برياسة الزميل (المدرك) وسكرتارية الزميل طه سعد عثمان وبدأ الاجتماع بتلاوة آى الذكر الحكيم من الزميل الشيخ حنفى محمود أبو شادى من نقابة عمال البواخر بشبرا الخيمة، ثم قام السكرتير وتلا أعمال اللجنة التحضيرية، ثم قام الزميل محمد يوسف المدرك بإلقاء البيان عن تاريخ المؤتمرات وواجب عمال مصر حيال مؤتمر نقابات العمال الدولى بباريس. وفى أثناء تلاوة البيان حضر تلغراف من الإسماعيلية بتوقيع الزميل محمد على قنديل للاعتذار عن التأخير مع الاستعداد لتنفيذ قرارات اللجنة، وكذلك تلغراف من محمود مصطفى وأحمد المصرى بالإسكندرية للاعتذار والتأييد.

---

(١) عثرت على هذه الوثيقة لدى محمد يوسف المدرك وهى عبارة عن ورقة بحجم الفلوسكاب مكتوبة بخط اليد، وتسجل أعمال اللجنة التحضيرية التى اجتمعت لانتخاب مندوب لتمثيل العمال المصريين بالمؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى المنعقد فى باريس فى خريف ١٩٤٥.

وبعد المناقشات تقرر إرسال مندوب إلى مؤتمر نقابات العمال بباريس وبعد تلاوة البرنامج والموافقة عليه تقرر تقديم الشكر للجنة التحضيرية على ما بذلت من مجهود فى سبيل نجاح أعمالها ومنها البرنامج، ثم تلا الاقتراح المقدم من الزميل عبد الرازق عبد الرحمن بعد إعلان أنه مثل فى هذا المؤتمر اثنتان وخمسون نقابة وقد زكى الزميل محمد يوسف المدرك ليكون مندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر باريس لنقابات العمال، وقد زكى صلاح الدين عرابى الزميل دافيد ناحوم من نقابة عمال المحال التجارية على أن يساهم فى المصروفات من نفقاته الخاصة. وبدأت المناقشات حول الزميلين فقام الزميل صلاح الدين عرابى وزكى الزميل دافيد بذكر بعض ما عرف عنه ثم أخذت الأصوات نداء بالاسم ففاز الزميل محمد يوسف المدرك بالأغلبية مع احتفاظ بعض النقابات برأيها ثم عرض تكوين اللجان فتقدم للجنة المالية الزميل محمد مدبولى من البواخر البحرية، محمود قطب من النسيج الميكانيكى، محمد كامل البخارى من المحال العمومية، محمود حمزة من الأحذية، السيد محمود من النسيج اليدوى، وللجنة الدعاية فتقدم الزميل محمد زكى نقابة سائقى سيارات سكك حديد الحكومة، دافيد ناحوم، وعبد العزيز حسن عن المطاعم والفنادق، عباس طه عن البنائين فى القاهرة، سيد عثمان بدر عن نقابة بائعى الصحف وتقرر اعتبار الدار مقرًا للجنة وبدأت المناقشات حول تحديد الجلسة المقبلة، فتقرر أن يكون يوم الأربعاء قبل العيد. وقفل المحضر فى الساعة ١٢،٣٠ مساء على أن تنعقد الجلسة فى الموعد السابق.

١٩٤٥/٨/٣٠   (توقيعات)

في أثناء التوقيعات تقدم الزميل يس العزيزى عن نقابة مكنجية الأحذية بمبلغ خمسين قرشًا صاغًا. (السكرتير)

استدراك: تقدم الزميل محمود محمد العسكرى من النسيج الميكانيكى باقتراح بإضافة فقرة إلى الفقرة هـ من المادة ١ من البرنامج فأصبح النص الموافق عليه للفقرة – توفير الكساء والغذاء والمسكن بتكوين لجان شعبية بسلطة كافية فى جميع المراكز والقرى ومراقبة الإنتاج الزراعى والصناعى. ثانيًا، فيما يتعلق بالبند الرابع من اقتراح الزميل عبد الرازق عبد الرحمن تقرر ترك الحرية للنقابات فى تقديم التبرعات على ألا تقل عن جنيه لكل نقابة.

١٩٤٥/٨/٣٠

السكرتير طه سعد عثمان

المندوب محمد يوسف المدرك

ملحق (٣)

رسالة من سكرتارية مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى رئيس نقابة الزجاج فى ٢٥ أبريل ١٩٤٦[١]

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية

١ حارة الشواربى ميدان الأوبرا مصر

القاهرة فى ١٩٤٦/٤/١٥

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها

أصدق التحية – أبرق إلينا الاتحاد العالمى للنقابات بباريس أن نقابات العمال فى العالم أجمع ستحتفل بعيد أول مايو وطالب المؤتمر باعتباره إحدى منظمات الاتحاد العالمى العمالية أن يعمل على مساهمة العمال المصريين مع زملائهم عمال العالم أجمع فى الاحتفال بهذا العيد الخالد.

ففى أول مايو عام ١٨٨٧ قامت مظاهرة عمالية جمعت مائة ألف من عمال أمريكا للمطالبة بحقوقهم العادلة فاعتدت عليها قوات البوليس الغاشمة

---

(١) أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرك، وهى عبارة عن دعوة وجهها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية للاحتفال بعيد أول مايو وحضور الاجتماع التأسيسى لمؤتمر نقابات عمال مصر.

وأطلقت الرصاص فسالت دماؤهم الذكية واقترن هذا الاعتداء المنكر بالقبض على زعماء العمال والحكم عليهم جميعًا بالإعدام. ومنذ ذلك التاريخ قرر عمال العالم أجمع اعتبار أول مايو عيدًا لنضال العمال فى العالم وأن يجعلوا منه يومًا يطالبون فيه بتحديد ساعات العمل ورفع الأجور وإعلان مطالبهم العادلة وأساليبهم لتحقيقها.

لذلك قرر المؤتمر استجابة لقرار الاتحاد العالمى وتضامنًا مع عمال العالم أجمع وإظهارًا لإجماع العمال المصريين على التمسك بمطالبهم أن يحتفل بهذا العيد احتفالاً عماليًا عامًا يشترك فيه ممثلو نقابات عمال القطر المصرى.

لهذا نرجوكم عقد جلسة عاجلة فوق العادة لتحقيق ما يأتى:

أ) موافاتنا بخطاب مسجل عاجل بمحضر مجلس إدارة النقابة عن مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر (إن لم يكن قد أرسل إلينا حتى الآن).

ب) تحديد ممثلى النقابة فى هذا الاجتماع طبقًا للائحة بخطاب مسجل عاجل.

ج) أن يستعد ممثلو نقابتكم الرسميون للحضور لمقر المؤتمر فى الصباح الباكر يوم أول مايو مزودين بتوكيل رسمى من النقابة، وكذلك القسط الأول من اشتراك النقابة فى المؤتمر العام لنقابات عمال مصر إذا كان ذلك ممكنًا كما نرجو أن يصلنا خطابكم المسجل العاجل خلال يومين من تاريخه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سكرتير المؤتمر: حسين كاظم – سيد على

ملحق (٤)

رسالة من سكرتير عام مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى
إلى نقابة المحال التجارية فى ٢١ مايو ١٩٤٦[١]

مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى

٦ حارة الشواربى ميدان الأوبرا بمصر

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحال التجارية بالقاهرة:

أحسن التحية – نظرًا إلى أن فترة الشهر التى حددها المؤتمر فى مذكرته إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لإجابة المطالب العاجلة للعمال المصريين جميعًا تنتهى فى ١٩٤٦/٦/٩.

وقد أعلنت النقابات إلى المؤتمر فى رسالاتها الأخيرة تصميمها القاطع على العمل لتحقيق هذه المطالب خلال المدة المحددة إذ أصبح أى إبطاء فى

---

(١) أصل هذه الرسالة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرك، وهى توضح لنا كيف كان مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى يوجه النقابات لتأييد المطالب التى تقدم بها المؤتمر إلى حكومة صدقى.

تحقيقها يهدد حياة العمال وأسرهم ونقاباتهم وحرياتهم، لهذا قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى اجتماعها الذى عقد فى ١٩٤٦/٥/١٦ اتخاذ الإجراءات السريعة الآتية:

أولاً: على كل نقابة أن تبعث إلى دولة رئيس الوزراء وإلى إحدى الصحف فى صبيحة يوم ١٩٤٦/٥/٢٥ بنص البرقية التالية مع موافاة المؤتمر بصورة من هذه البرقية: "تؤيد نقابة عمال..... المطالب العاجلة للعمال المصريين المعلنة لدولتكم بمذكرة مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وتطالب بتنفيذها فى المدة المحددة، كما تطالب بوقف الإجراءات التعسفية ضد العمال وقادتهم فى الحال. عن النقابة

ثانيًا: على النقابة أن تقوم فى اليوم نفسه بطبع بيان يشمل مذكرة المؤتمر إلى دولة رئيس الوزراء ونص برقية النقابة المرسلة إلى دولته وأن تقوم النقابة بتوزيع هذا البيان على عمالها جميعًا المشتركين وغير المشتركين مشيرة إلى أن يوم ١٩٤٦/٦/٩ هو نهاية الموعد المحدد لإجابة المطالب.

ثالثًا: على النقابة سرعة موافاتنا بطلب الانضمام إلى المؤتمر وقيمة اشتراكها عن شهر مايو على أساس خمسة مليمات عن كل عضو مسدد لاشتراكه وإخطارنا إذا لم تكن قد وصلت إلى النقابة رسالة المؤتمر الأخيرة المرفق بها طلب الانضمام.

رابعًا: أصدر المؤتمر نشرته السادسة نرجو توزيعها على عمال النقابة جميعًا لأهميتها القصوى فى إبلاغهم قرارات المؤتمر ومطالب العمال وموافاتنا بالعدد المنتظم الذى تطلبه النقابة منها وثمن هذا العدد ١٠ مليمات للنسخة.

وإننا لعلى ثقة تامة من إدراك النقابة لأهمية تنفيذ هذه القرارات فى موعدها ولا سيما فى هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العمال المصريين. تلك المرحلة التى ستحدد مستقبلنا جميعًا وفى خلال بضعة أيام سيبعث المؤتمر بردوده على رسالات النقابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

القاهرة فى ١٩٤٦/٥/٢١

السكرتير العام

حسين كاظم

ملحق (٥)

محضر جلسة مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية المنعقد فى ٢٥ مايو ١٩٣٩[١]

اجتمع مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية برياسة الزميل محمد يوسف المدرّك وكيل أول الاتحاد، وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام، بجلسة فوق العادة بدار نقابة عمال المحال التجارية فى مساء يوم ٢٥ من مايو ١٩٣٩، وبعد أن استعرض المجلس جميع الأدوار التى مرت على جهاد العمال فى سبيل الحصول على تشريعاتهم وخصوصًا قانون الاعتراف بالنقابات، وما لقيته من مطل وتسويف من الحكومات المتعاقبة، وقد لاحظ المجلس أن الحكومات لم تكن جادة فى وعودها التى بذلتها بسخاء للعمال، وذلك لاتخاذ العمال طريق الاستجداء للحصول على حقوقهم المهضومة.

واليوم وقد ضاق العمال ذرعًا من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الأعمال مما أدى إلى أزمة حادة تسبب منها عطل

---

(١) هذا المحضر مدون بخط اليد، وقد عثرت عليه لدى محمد حسن عمارة، وهو عبارة عن بيان يشتمل على قرار الاتحاد العام باتباع سبيل العمل الإيجابى من أجل المطالبة بإصدار التشريعات، وذلك بالإضراب عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية.

الكثير من العمال ذوى العائلات وعدم تمكنهم من الحصول على قوتهم وقوت أولادهم وذويهم مما اضطر الكثير إلى الانتحار وقد يطالع الجمهور كثيرًا من هذه المآسى المفجعة فى كل يوم – لهذا قرر المجلس:

أولاً: تغيير خطة الاستجداء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق إيجابى وأن يجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل إسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال.

ثانيًا: مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمل فى أقرب فرصة وخصوصًا قانون الاعتراف بالنقابات.

ثالثًا: إذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يومًا من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور بواسطة سكرتارية الاتحاد، فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام فى مكان سيعين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد فى سبيل إسعاد العمال فى المملكة المصرية.

الوكيل الأول: محمد يوسف المدرك

السكرتير العام: محمد حسن عمارة

رئيس لجنة الدعاية والنشر: عبد الوهاب محمد

المراقب: لبيب تادرس

ملحق (٦)

البيان الأول للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية
بإعلان الإضراب عن الطعام[١]

أى زملاؤنا العمال الأوفياء. يا من تثقل كواهلكم الجهود فى سبيل لقمة الخبز فلا تأكلونها إلا مغموسة بالدماء.... لقد جاهدنا فى سبيل قضيتكم العادلة التى تتلخص فى الاعتراف بكم كآدميين، لكم ما للناس من حقوق فى الحياة... جاهدنا معتمدين على الله وعلى تأييدكم ومؤازرتكم وأنتم الذين دفعتم بنا إلى صفوفكم الأمامية لنسعى بجميع الطرق ما أمكن السعى للحصول على تشريعات تكفل لكم الحياة تحت ضوء الشمس، وقد سلكنا فى هذا السعى جميع الطرق، وطرقنا كل باب وقابلنا الحكام المسئولين فلم نظفر إلا بوعود خلابة، كنا حسنى الظن فى قبولها كخطوات لا بد منها للتدليل على حسن نوايانا نحو الهيئة الاجتماعية التى تؤمن أننا جزء منها. ولكننا وجدنا أخيرًا أنها وعود غير مجدية لم تبذل إلا لتخدير الأعصاب. ولما كنا

---

(١) أصل هذه الوثيقة مطبوع، وقد عثرت عليها لدى محمد حسن عمارة، وكان الغرض من إصدار الاتحاد لهذا البيان تعبئة الرأى العام العمالى وراء حركة الإضراب عن الطعام من أجل المطالبة بإصدار تشريع العمل وخاصة قانون الاعتراف بالنقابات.

نؤمن أن الحكومات لديها فى هذا العصر من وسائل القمع والفتك ما يكفل لها إبادة كل حركة من حركات العنف الذى يثيره فى نفوسكم الاستهانة الصارخة بكيانكم ووجودكم، فقد آثرنا أخيرًا هذا السلاح السلبى، وهو:

"الإضراب عن الطعام"

فيتقدم منا على منصة التضحية أفواج يعقب التالى منها الراحل، وكلما استشهد فوج حل مكانه فوج آخر مسجلين على الحكومة فى البلاد وزر أرواح هؤلاء الشهداء الذين يستشهدون تباعًا فى سبيل المطالبة بتشريعات العمال العادلة.

ولهذا سيعلن الفوج الأول الصيام عن الطعام ابتداءً من يوم الإثنين الموافق ١٢ يونيو ١٩٣٩ إذا لم يصدر قانون الاعتراف بالنقابات قبل هذا التاريخ ليموتوا جوعًا فى سبيل فى سبيل قضية العمال.

هيئة مكتب الاتحاد العام

ملحق (٧)

عريضة مرفوعة من زعماء العمال الأعضاء بحزب العمال المصرى إلى عباس حليم[١] يونيو ١٩٤٦

حضرة صاحب المجد النبيل عباس حليم

عرف الموقعون على هذا فى نبالتكم العطف المطلق على قضية العمال فى مصر كما عرف نبالتكم فيهم جنودًا مخلصين أوفياء لقضيتهم لم يزعزعهم اضطهاد أو يرهبهم تهديد أو يغرر بهم ترغيب.

حتى إذا قرع نبالتكم ناقوس العمل للحزب سارع إليكم بعضهم وامتنع البعض وكان المسارعون والممتنعون يقصدون هدفًا واحدًا لمصلحة قضية العمال وخصوصًا بعد أن نما الوعى الطبقى بين عمال البلاد وأصبحوا يؤمنون بأن قضيتهم لن تبلغ هدفها الصحيح إلا بجهودهم الذاتية دون تدخل ما، وبأى لون من العناصر التى من غير العمال.

---

(١) أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة، وقد عثرت عليه لدى محمد عمارة، والوثيقة تعبر عن وجهة نظر قادة النقابات فى تصرفات أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للحزب التى كانت تتكون من عناصر غير عمالية، وقد صب قادة العمال جام غضبهم فى هذه الوثيقة على مظهر سعيد.

لهذا تردد البعض فى المسارعة إلى تلبية نفيركم لوجود عناصر للعمال فيهم رأى كان وليد الدراسة والمراقبة الدقيقتين والمبنيتين على المبادئ العمالية السليمة. ولما أحس الزملاء بأن هذه العناصر الدخيلة تعمل لغير الوجهة الصحيحة لقضية العمال والوطن اجتمعوا بزملائهم وأقنعوهم بالنزول معهم إلى ميدان العمل حتى يصونوا حركتهم وخصوصًا بعد أن اطمأنوا إلى تصريحات نبالتكم فى مساء الأحد ٢٦ نوفمبر عام ١٩٤٤. هنا باشر الزملاء نشاطهم على الأوضاع والنظم العمالية الصحيحة التى لا دخل فيها للتهويل أو التدجيل أو الادعاء.

ولكن سمح لنفسه أحد المتعاونين مع نبالتكم من غير العمال أن يعترض على العمال أنفسهم بأنهم ليسوا أحرارًا فى اتباع المنهاج الذى يختارونه، ولكنهم ملزمون باتباع التعليمات والأوامر التى تصدر إليهم.. ممن..؟ من جماعة سمعنا من نبالتكم ما أقنعنا بعدم وجودهم وعدم تدخلهم.. والغريب أن يزعم هذا المتحدث أنه إنما يتحدث باسمكم.. ولسنا نريد أن نتعرض فى هذا إلى ما حاوله من تجريح العمال والغض من كرامتهم وانتقاد كفاياتهم وتجريدهم كلية من الكياسة والفهم والإدراك بالنيابة عن نبالتكم، ولسنا نريد أن نتعرض لما تهجم به على ما يتمتع به العمال من ثقة زملائهم بهم وثقتكم فيهم، ولكن الذى أدهشنا جدًا أن تعلن فى صراحة غريبة عن الدكتاتورية والديكتاتورية المطلقة ولم ير من يقدمه للعمال إلا الدكتاتورية النازية – عند هذا أحسسنا بصفعة حادة مصوبة إلى عمال الأجيال المصرية الماضية والمستقبلة.

لم يعثر هذا المتحدث الدكتاتورى بمثال يقنع به (قادة عمال مصر) ليبتلعوا الوضع الدكتاتورى الذى لم تكن غايته إلا حماية شخصه إلا ديكتاتورية "هتلر" الذى دفع بالعالم إلى ويلات الحرب وكان زملاؤنا عمال العالم هم الضحايا البريئة لهذه الدكتاتورية.

إلى هنا يا صاحب المجد النبيل وقد درجنا على أن المبادئ الديمقراطية الصحيحة لم نر بدًّا من التريث والتفكير لتعليم موقفنا. وأخيرًا استقر الرأى على أن نطالب نبالتكم بعمل حاسم وسريع وقبل كل مناقشة هو:

١- إخراج "الدكتور مظهر بك سعيد" و"الأستاذ محمود أفندى سعد" ومن يتعاون معهم باسم "الهيئة التنفيذية العليا" من حظيرة الحزب إلى غير رجعة.
٢- أن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقًا مع الرأسمالية أو العقارية الرجعية.
٣- لغو الأوضاع التى فرضها هؤلاء الدخلاء المغرضون ليضع العمال بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم.
٤- اعتبار لجنة الدعاية هى الهيئة الإدارية المؤقتة لتنظيم الحزب حتى يتم تكوين مجلس إدارته.
٥- لا يدخل الحزب من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال وأن يكون مكانه دائمًا فى الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزه وألا يكون فى مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال فى جلسة خاصة بذلك.

بهذا يا صاحب المجد تكون قد قضيت على الجرثومة المضادة لنهوض الحزب في مصر وبه وحده يزداد نشاط العمال فى حزبهم عندما يؤمنون حقًا بأنه حزبهم لا حزب غيرهم..

وفى هذا الحال ترى أننا جنود أحرار مدربون، مناضلون أكفاء فى قضية العمال. وما زلنا عند حسن ظنكم وتقديركم لنا مخلصين أوفياء.

(توقيعات)

لبيب تادرس – عثمان هدهد – عبد العال موسى – محمد حسن عمارة – محمد يوسف المدرك – محمود العسكرى – محمود حمزة – رشاد دوس – محمد علام – رزق عبد العزيز – طه سعد عثمان – عباس يوسف – محمد رفعت حسيب – على حسن فرحات – محمد إبراهيم سليم – عبد الخالق عبد المعطى – إبراهيم فاضل – حسين بكر – أحمد العجمى – محمد مدبولى – عبد الوهاب محمود – عبد الحميد إبراهيم – حسن بكر – عباس جاد حسين – عزمى أحمد السيد – عبد الوهاب محمد – كامل عز الدين

ملحق (٨)

نص برنامج حزب العمال الاشتراكى[١]

مقدمة

درجت الأحزاب فى مصر على نظام واحد، لا يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية اكتفاء منها بالتطاحن السياسى الذى شغلها عن كل ما عداه من شئون الإصلاح، ولهذا لم يتمكن الشعب من المفاضلة بينها، بل ظل فى حيرة المفاضلة بين الأشخاص دون البرامج، الأمر الذى تسبب منه كثرة الخلافات والانقسامات حتى بين أفراد الحزب الواحد، وما كان أغنى الشعب عن ذلك لو أنه وجد أمامه برامج يفاضل بينها، ويختار منها ما يتفق مع حقوقه ومصالحه.

لهذا حرص حزب العمال المصرى على أن يكون له برنامجًا يسد هذا النقص متمشيًا فى ذلك مع روح العصر الذى يتقدم فيه العالم نحو سعادة

---

(١) نقلنا نص البرنامج من دفتر محاضر جلسات الحزب، وهو مثبت بمحضر الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة فى مساء السبت ٣١ من أغسطس ١٩٤٦ (الصفحات من ٤٣-٤٧)، وهذا الدفتر عبارة عن مخطوط محفوظ لدى محمد حسن عمارة.

البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتثبيت دعائم الديمقراطية الصحيحة، وقد تركز هذا البرنامج فيما يأتى:

أغراض الحزب

مادة "١" يهدف الحزب إلى تحقيق الأغراض الآتية بالطرق الدستورية وهى:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على المساوئ المتفشية بين أفراد الشعب، وذلك بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية.

٢- تمثيل العمال فى البرلمان والمجالس البلدية والقروية حتى يتمكن الحزب من تنفيذ برنامجه ويؤدى رسالته وفقاً للمبادئ الديمقراطية الصحيحة.

٣- إنشاء وزارة العمل.

٤- تعديل القوانين العمالية تعديلاً يتناسب مع تقدم الزمن واستكمال التشريعات المكملة لها بحيث يشترك العمال أنفسهم فى بحثها وإخراجها.

٥- توثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية فى البلاد الديمقراطية.

التحرر من الفقر

مادة "٢" التحرر من الفقر أساس الحريات التى يهدف إليها حزب العمال لأن كل حرية تعيش فى ظلال الفقر لا تكون إلا عبودية، فالفقر يذل النفس ويستعبد الإنسان وسيحرص الحزب على التحرر منه بالوسائل الآتية:

١- رفع مستوى الأجور بين العمال والمستخدمين إلى الحد الذى يحفظ عليهم كرامتهم وكرامة البلاد، وذلك بوضع كادر يتفق مع التطور الاجتماعى الحديث.

٢- وضع نظام التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز عن الكسب.

٣- تشجيع نظام التعاون وإعانة الأسر بالنسبة لعدد أفرادها.

٤- إعفاء غير القادرين من الضرائب وقصرها على القادرين بنسب تصاعدية.

٥- استصلاح أراضى الدولة وتمليكها لمن لا ملك لهم ومعاونتهم على استثمارها بجميع الوسائل.

٦- تحديد الملكيات تحديدًا مقبولاً وعدم تمكين الأجانب من الامتلاك.

٧- تشجيع الصناعات الحديثة وحمايتها من المنافسة الأجنبية.

٨- استخدام القوى الطبيعية والمعدنية واستغلال الصحارى والغابات ومساقط المياه.

٩- إيجاد سياسة إنشـــاء وتعميـــر وبنـــاء مساكـــن جديدة فى الأحياء المتهدمة.

١٠- تخويل الدولة حق الإشراف على المرافق العامة والشركات وتحويلها إلى مصلحة الأمة ووضع حد للمنافسة والاحتكار.

١١- تنظيم الهجرة وتوزيع السكان على المدن التى تستصلح بين الصحارى التى يمكن استخدامها والاستفادة منها.

نشر التعليم

مادة "٣" التعليم هو أساس الكرامة، فالإنسان غير المتعلم لا يستطيع أن يعرف حقوقه وواجباته ومن ثم يفقد حريته، ولهذا يحرص الحزب على أن يعمم التعليم بالوسائل الآتية:

١- مكافحة الأمية بين جميع المصريين - ذكورًا وإناثًا - وجعل التعليم إجباريًا ومجانيًا بجميع درجاته.

٢- التوسع فى سياسة التعليم المهنى والفنى.

٣- إنشاء مكتبات عامة ومتنقلة وساحات للتسلية البريئة.

٤- تحويل السجون إلى معاهد إصلاح ونشر الحرف والصناعات بين نزلائها.

الشئون الصحية

مادة "٤" لما كان العقل السليم فى الجسم السليم، ولكى ننشئ جيلاً سليمًا تعتمد عليه البلاد فى تطورها الحديث، فسيعمل الحزب على نشر الصحة بالوسائل الآتية:

١- تنظيم التفتيش الصحى فى المؤسسات ودور الصناعات وفى المتاجر والمزارع.
٢- القضاء على الأمراض المتوطنة بجميع الطرق العلمية الحديثة.
٣- إنشاء مستشفيات جديدة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية فى المدن والقرى.
٤- بناء مساكن صحية بأجور منخفضة، على ألا ينتفع بها إلا العمال وصغار الموظفين، ويمكن تمليكها لهم بأقساط توازى تكاليفها واحتساب أجور سكناهم من هذه الأقساط.
٥- تعميم نظام التأمين الصحى وجعله إجباريًا لجميع أفراد الشعب.
٦- اتباع نظام التغذية فى المدارس ودور الصناعات.
٧- ردم البرك والمستنقعات، وتعميم المتنزهات فى أنحاء البلاد.

سياسة الحزب

مادة "٥" يهدف الحزب فى سياسته إلى ما يأتى:

١- توطيد دعائم الدستور المصرى والولاء للعرش.

٢- مصر دولة ديمقراطية تتعاهد مع الدول التى تسعى إلى سلام العالم وسعادته على قدم المساواة مع عدم الاعتراف بأى امتياز أو تعاهد لا يقره الشعب المصرى.

٣- الجيش المصرى هو عدة الدفاع عن سلامة الوطن، وهو موضع الفخر والتمجيد، وسيحرص الحزب على تقويته وتدعيمه بما يتفق مع كرامة البلاد وصون سيادتها.

٤- جعل التجنيد إجباريًا لجميع المصريين وإلغاء البدل العسكرى وقصر مدة الخدمة فيه إلى سنة واحدة.

٥- تعديل قانون الانتخابات تعديلاً يحقق إرادة الشعب فى اختيار ممثليه تمثيلاً ديمقراطيًا.

٦- كفالة الحريات ومقاومة العناصر الدكتاتورية التى تطغى على حقوقه وحرياته.

٧- محاربة الوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ وتطهير سمعة الحكم.

٨- المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات.

مبادئ عامة

مادة "٦" للعمال الحق فى إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم دون تمييز بين طائفة وأخرى لأن المصريين أمام القانون سواء.

مادة "٧" النقابات هيئات محترمة ولها الشخصية المعنوية التى تكفل لها حق النيابة عن العمال وحق الاشتراك فى وضع القوانين المنظمة لحقوقهم.

مادة "٨" الدستور منظم العلاقات بين الدولة والشعب، ولما كانت الديمقراطية أساس الحكم فى مصر فقد كفل دستورها جميع الحريات وجعل الأمة مصدر السلطات.

ملحق (٩)

محضر جلسة حزب العمال الاشتراكى المنعقد فى ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧[١]

حزب العمال الاشتراكى المصرى

٤٢ ش قنطرة الدكة – مصر

توحيد الصفوف

فى مساء السبت ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧ اجتمع مجلس إدارة حزب العمال الاشتراكى بدار الحزب بشارع قنطرة الدكة برياسة الزميل سيد قنديل رئيس الحزب وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام وبحضور أعضاء المجلس... وبعد افتتاح الجلسة نظر المجلس فى أعمال الحزب وأصدر القرارات الآتية:

---

(١) أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد، وعثرنا عليها لدى محمد حسن عمارة وهى تسجل فشل محاولة قيام العناصر العمالية الصميمة بإدارة أمور حزب العمال المصرى، كما تسجل نجاح عباس حليم فى القضاء على تلك المحاولة الاستقلالية لتأسيس حزب يدير العمال شئونه بأنفسهم.

"لما ثبت من تهاون الزميل سيد قنديل وتعمده عدم تنفيذ لوائح الحزب وقراراته، واتصاله بهيئات وجماعات لا صلة للحزب بها ولا فائدة له من الاتصال بها توصلاً منه للظهور وإيجاد شخصية له وسط هذه النواحى، ولما يبدو منه من إيجاد التفرقة بين الأعضاء والتحيز لبعضهم، وغير ذلك مما يعطل أعمال الحزب ويحد من نشاطه"... لهذا قرر المجلس:

أولاً: إقالة الزميل سيد قنديل من رياسة الحزب.

ثانيًا: انتخاب الزملاء "على فهمى خليل" رئيسًا للحزب والزميل محمد صالح عبد الله، وكيلاً أول، والزميل على صالح درويش، وكيلاً ثانيًا، والزميل حسين بكر، مراقبًا.

ثالثًا: اعتبار الزملاء محمد صبحى، شعبان عطية، عبد الحميد السيد منفصلين من عضوية المجلس.

ولما كان الحزب رائده تنظيم صفوف العمال وتوحيد كلمتهم وتضافر الجهود لرفع مستوى الطبقة العاملة فقد عمل المجلس على الاتصال بالزعيم عباس حليم وتم التفاهم على التضامن وتوحيد الصفوف، وحيث إن توحيد الصفوف يحتاج إلى قيادة موحدة فقد قرر المجلس:

رابعًا: اعتبار الحركة العمالية موحدة الصفوف تحت لواء حزب العمال رياسة حضرة صاحب السعادة اللواء محمد صالح حرب باشا بزعامة النبيل عباس حليم.

خامسًا: أن تكون الدار الكائنة بشارع قنطرة الدكة ٤٢ فرعًا للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق.

وانتهت الجلسة على ذلك.

الرئيس: على فهمى خليل
الوكيل الأول: محمد صالح عبد الله
الوكيل الثانى: على صالح درويش
السكرتير العام: محمد حسن عمارة
أمين الصندوق: محمد على الحسينى
المراقب: حسين بكر

ملحق (١٠)

عريضة مرفوعة من بعض أعضاء حزب العمال إلى اللواء
محمد صالح حرب رئيس الحزب[١]

حضرة صاحب السعادة اللواء محمد صالح حرب باشا رئيس حزب العمال

بعد تقديم واجب الاحترام.. نتشرف بتقديم المقترحات المدونة بعد، وذلك بناء على قرار مجالس إدارات فروع القاهرة، رجاء التكرم بعرضها على المجلس الأعلى للحزب للنظر فيها والعمل على تنفيذها للنهوض بالحزب وتبوئه المكانة اللائقة به بين المجتمع وهى:

لما كانت الهيئات والجماعات لا يكتب لها النجاح إلا فى ظل النظام..!

ولما كان النظام لا يأتى إلا عن طريق دستور الجماعة أو الهيئة..!

ولكى يقوم حزب العمال بواجبه ويؤدى رسالته على الوجه الأكمل، ولكى لا يكون شأنه شأن الأحزاب الأخرى. لهذا نرى أن الإصلاح الذى ننشده للحزب يجب أن يقوم على النظم الآتية وفقًا لدستوره كالآتى:

---

(١) أصل هذه الوثيقة عبارة عن مسودة خطية لعريضة كتبت على الآلة الكاتبة ولم تصلنا، وقد عثرت على هذه المسودة لدى محمد حسن عمارة وهى تحدد مطالب زعماء النقابات من أعضاء الحزب بعد عودتهم إلى حظيرته أثر حل حزب العمال الاشتراكى. وهى ليست ذات تاريخ محدد.

أولاً: نظام الهيئات:

١- أن تراعى نسبة العمال والعماليين فى هيئات الحزب، وهى كما تنص المادة "١" من الدستور "الثلثان من العمال والثلث من العماليين".

٢- لكى يكون التوازن قائمًا بين الطرفين، ولكى يشعر العمال وهم الأغلبية فى الأمة أن هذا حزبهم حقًا.. أن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال.

٣- تأليف هيئة من العمال "النقابيين" وبعض العماليين، يطلق عليها "هيئة الشئون العمالية" يكون اختصاصها النظر فى مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة وبحث قوانين العمال وتشريعاتهم، والعمل على تعديلها وفقًا لمصلحة العمال، ولها أن تؤلف لجانًا فرعية تقوم كل لجنة بعمل خاص، على أن تتقدم هذه اللجان بنتيجة دراساتها وأعمالها إلى مجلس الهيئة.. وقد نص دستور الحزب على هذه الهيئة بأن أشار إليها فى المادة "٣" حيث إنه جاء فى نص المادة "أن يكون ضمن الأعضاء المراقب العام للشئون العمالية".

ثانيًا: نظام أمانة الصندوق، الحسابات، الاشتراكات:

١- أن يكون لأمين الصندوق مساعد أو مساعدان، يتسلمان عهده من أمين الصندوق.. على أن يتناوب الجميع الحضور إلى دار الحزب يوميًا حتى لا يتعطل العمل.

٢- أن ينتخب أو يعين مراقب أو مراقبان للحسابات. تكون مهمتهما مراجعة عهدة أمين الصندوق وحسابات الحزب وأن يقدما تقريرًا شهريًا عن ذلك للمجلس، وأن يقدما كل ستة شهور ميزانية عامة لإيرادات ومصروفات الحزب.

٣- أن يكون اشتراك عضو المجلس الأعلى شهريًا للعمال عشرة قروش وللعماليين عشرين قرشًا تدفع إلى صندوق الحزب.

٤- أن يدفع عضو مجلس إدارة الفرع الاشتراك الشهرى كالآتى: العمال خمسة قروش والعماليون عشرة قروش ويعفى من ذلك عضو المجلس الأعلى، على أن يكون الدفع لصندوق الفرع.

٥- يدفع كل فرع عشرين فى المائة من مجموعة اشتراكاته الشهرية لصندوق الحزب.

٦- يقوم الحزب بعمل المطبوعات اللازمة لإدارة الحزب وفروعه وعمل الشارات.. على أن يضيف ١٠% من نفقاتها الفعلية ويحدد ثمنها بعد الإضافة المذكورة لتوزيعها على الفروع بحيث أن يكون تحديد السعر بعد إضافة ١٠% أخرى تكون من نصيب الفروع.

٧- يعمل الحزب وفروعه على تحصيل تبرعات من الأعضاء والأنصار حتى يتمكن من حفظ كيانه المالى.

ثالثًا: أنظمة عامة:

١- أن يكون للحزب دار خاصة متعددة الغرف، حتى يمكن توزيع الاختصاص على القائمين بأمره وحتى تحدد مسئولية كل عضو.

٢- أن تؤلف هيئة تختص بمباشرة أعمال الفروع وحسن سيرها ونظامها حتى لا تتدهور الفروع ويكون مصيرها الانحلال.

٣- أن يعدل شرط السن بعضو الحزب المنصوص عنه بالمادة "١٥" على أن يكون الحد الأدنى لسن العضو ١٥ سنة، وذلك ضماناً لتكتيل العمال في تنفيذ قرارات الحزب حيث إن هناك من هم في هذا السن زملاء لكبار السن من العمال.

٤- أن تنظم محاضرات أسبوعية بدار الحزب وفروعه تشرف عليها هيئة خاصة.. تتضمن هذه المحاضرات رسالة الحزب وأهدافه والنواحي الاجتماعية والاقتصادية كما تتضمن أيضاً السياسة الدولية داخلية وخارجية.

٥- أن ينشئ الحزب جريدة تنطق بلسانه على أن يساهم فيها كل عضو من أعضاء الحزب وكذا الفروع.

٦- أن يعين موظفون لأعمال الحزب حتى لا يتعطل العمل.

(توقيعات)

ملحق (١١)

تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم عن الحركة العمالية. فى ١٥ يوليو عام ١٩٥١[١]

الحركة العمالية

الحركة لا قيادة لها وقد انصرف العمال عن الحزب للأسباب الآتية:

أولاً: نشر دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأنك تتزعم الحركة العمالية لحساب السراى.

ثانيًا: عدم اهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التى تصل إليه.

ثالثًا: (فتحى كامل وحسن عبد الرحمن والسيد قنديل وكامل عز الدين) تعمد رؤساء النقابات الموجودون بالحزب حاليًا إهمال شأن الحزب والدعاية ضده لأنه إذا كبر اشتركت فيه العمال واستغنت عن النقابات كما حدث سنة ١٩٤٦ أيام نشط الحزب وحقق كل شكوى وصلت إليه.

---

(١) أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد على أربع ورقات من الحجم الصغير، وقد عثرت عليها لدى عباس حليم وسمح لى بالاحتفاظ بها، وهى إلى جانب ما تسجله من معلومات بعضها لا يخلو من الصحة، تبين الأسلوب الذى كان يتبعه عباس حليم فى مراقبة أحوال الحركة العمالية، فهو لم يتورع عن سلوك سبيل الجاسوسية مستعينًا بالعناصر الانتهازية التى عملت مع البوليس السياسى.

رابعًا: عدم وجود دعاية كافية للحزب ومبادئه.

خامسًا: عدم حضور النبيل اجتماعات العمال.

سادسًا: كثرة الاتهامات الملصقة بمن يحيطون بالنبيل وخلو الجو من الشخصية الجريئة التى تكشف الستار عما يحدث.

وقد دعت هذه الأسباب إلى النتائج الآتية:

١- نشاط الحزب الاشتراكى فى دعوة العمال إلى الاشتراك فيه ويبلغ عدد المنضمين إليه حتى الآن عشرة عمال من المنظمين، وقد استعان الحزب بالأستاذ محمود سعد لضم النقابات للحزب فاشترك هو وصادق أفندى عازر فى دعوة النقابات فلم تستجب النقابات للدعوة.

٢- نشاط جمعية أنصار السلام التى يرأسها البندارى باشا فى دعوة النقابات للاشتراك فى أنصار السلام ويستخدمون لذلك شخصًا معروفًا بميوله الشيوعية هو سيد ترك سكرتير مؤتمر نقابات النقل الوهمى الذى يرأسه حسن عبد الرحمن. وقد زار سيد ترك وحسن عبد الرحمن السويس والإسماعيلية فى العيد الماضى واتصلا ببعض أعضاء نقابات النقل لضمهم إلى المؤتمر ودعوتهم إلى اتحاد عام للنقابات. وقد علمت من مصدر ثقة أن سيد ترك كان لا ينام الليل فى هذه الرحلة ويذهب إلى بيوت العمال ويجمع توقيعاتهم على نداء السلام لمصلحة جمعية أنصار السلام المنضم إليها، ولكن كل هذه الحركة لم تنجح فى ضم العمال لأنصار السلام لسبب واحد، هو أن كل الإمضاءات على نداء السلام مزورة.

٣- انفراد عبد العزيز مصطفى باتحاد نقابات النقل المشترك بمدينة القاهرة واكتفاؤه بالرياسة وافتقاره إلى موجه مما جعله لا يعمل شيئًا وهو يريد أن يعمل، ولكنه لا يتذكر أفضال النبيل عليه ولا يثق بالموجودين فى الحزب.

٤- إصرار فتحى كامل على محو الحزب إن لم يكن له الرأى الأول فى تنظيم اتصالات دورية بين النبيل وبينه، وقد ضم إليه فى الرأى سيد قنديل وعينه باشكاتبًا لنقابة ماتوسيان وهما يعملان الآن لإيجاد حركة نقابية مقرها هذه النقابة (ماتوسيان) بعيدة عن الحزب، وقد علمت أنهما سيتمسكان باسم مؤتمر النقابيين.

٥- تصدر النقابات بصفة دورية نشرات من منظمى الشيوعية المصرية ضد النبيل وأعوانه ولا يصلها شيء بالمرة عن نشاط الحزب وأغراضه مما جعل كثيرًا من النقابات على صلة تامة بالخلايا وخصوصًا فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار وكفر الزيات والإسكندرية.

الإعانات للعمال الوفديين

طلب محمد السكرى رئيس دار النقابات بشارع نجيب الريحانى أن تعطى النقابات الموجودة بالدار الإعانات المخصصة للنقابات النموذجية من الشئون الاجتماعية.

إدمون فهمى

ويقوم شخص اسمه إدمون فهمى المحامى بالاتصال بالنقابات الموجودة بشارع نجيب الريحانى لتأليف حزب عمال جديد يشتغل لحساب الشيوعية.

الإخوان والعمال

طلب الإخوان المسلمون من الأستاذ عبد العليم المهدى أن يتولى رياسة قسم العمال التابع للإخوان فاعتذر لأنه ما زال يصر على أنه عضو بحزب العمال وكان الوسيط الأستاذ محمد فهمى المحرر الاقتصادى بجريدة الإخوان السابقة وأحد أيدى المرحوم الشيخ حسن البنا.

حسن عبد الرحمن وقانون من أين لك هذا؟

اشترى حسن عبد الرحمن راديو فى قهوته بمبلغ ٢٠٠ جنيه دفعهم فورا، ويجلس فى القهوة كل ليلة نصف دستة على الأقل من البوليس السياسى ويتولى حسن عبد الرحمن إرشادهم عن كل من يجلس فى القهوة وهو يشغل كل أماكن الفراغ الموجودة حول القهوة دون تصريح ويذيع أشرطة أم كلثوم كل ليلة حتى الواحدة صباحا وقد اشتكاه الجيران لقسم الأزبكية وكان ذلك بحضورى، استدعى إلى هناك فمال على أذن الضابط فسمح له بالانصراف.

يمثل دور رمسيس جبراوى

وقد اكتشفت بالداخلية بأن فيه كشفًا بأسماء الذين يرافقون النبيل فى ذهابه إلى المحكمة وقيل إن الذى يعطى هذه الكشوفات حسن عبد الرحمن الذى يأخذ مرتبًا شهريًا من المصاريف السريـــة من يد اللـــواء عمر حسن رئيس القسم المخصوص.

ويقوم حسن عبد الرحمن بالدعوة إلى تأليف الاتحاد العام للنقابات ويقدم إلى الجهات المختصة كل يوم قائمة بأسماء النقابات التى توافق على تأليف هذا الاتحاد ويكتبها له السيد ترك.

مصلحة العمل

أما فتحى كامل وسيد قنديل فهما دائمًا يتلقون النصيحة من مصلحة العمل بالبعد عن النبيل وأن يعملا مستقلين ليضمنا والعمال مساعدة الوزارة لهم.

نائب وفدى

النائب المحترم عبد المجيد عبد الحق دائمًا يضع نفسه تحت إشارة فتحى كامل وبسببه أدخل النور والتليفون نقابة ماتوسيان وهو نائب وفدى وإن كان شقيق عبد الحميد عبد الحق باشا.

١٩٥١/٧/١٥

محمد محمود قابل (توقيع)

المراجع

أولاً: الوثائق

- برنامج لجنة العمال للتحرير القومى، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، القاهرة ١٩٤٥.
- دستور حزب العمال المصرى، القاهرة ١٩٤٤.
- لائحة النظام الأساسى للاتحاد العام للنقابات المصرية، مطبعة الكواكب ١٩٥٢.
- مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، مطبعة الرسالة ١٩٤٦.
- مكتب العمل، تقرير سنوى لعام ١٩٣٥، أعده جريفز مدير المكتب، المطبعة الأميرية ١٩٣٥.
- مجموعة أوراق تتعلق بالاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى موجودة لدى السيد/ محمد حسن عمارة السكرتير العام السابق للاتحاد.
- مجموعة أوراق تتعلق بنشاط مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ومؤتمر نقابات عمال مصر موجودة لدى السيد/ محمد يوسف المدرك النقابى اليسارى المعروف.

- محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكى المصرى، دفتر مكتوب بخط اليد مكون من ١٣٣ صفحة من الحجم المتوسط ويسجل ٤٥ جلسة من جلسات مجلس إدارة الحزب، موجودة لدى السيد/ محمد حسن عمارة.
- هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر وبعض المقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعى المزمع سنه، إصدار وزارة الداخلية، المطبعة الأميرية ١٩٣٢.
- مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ، يناير ١٩٤٠، أغسطس ١٩٤٢.

ثانيًا: المصادر العربية

- إبراهيم الغطريفي: تطور تشريع العمل. دار النهضة العربية ١٩٦٥.
- أحمد أحمد الحتة، الدكتور: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٨.
- أحمد طه وآخرون: الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك، دار الجماهير ١٩٦٥.
- جورج جندي وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية ١٩٤٧.
- حسين خلاف، الدكتور: نقابات العمال في مصر، بحث في تشريع العمل المقارن، الطبعة الأولى، الأنجلو ١٩٤٦.
- راشد البراوي وعليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، الطبعة الخامسة، النهضة ١٩٥٤.
- سعد عبد السلام حبيب: مشاكل العمل والعمال، النهضة ١٩٥١.
- سيد قنديل: نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، المطبعة الإبراهيمية، بدون تاريخ.
- شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢-١٩٥٦، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧.
- صلاح علي عيسى السوداني: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت. فن الطباعة. بدون تاريخ.

• طلعت حرب: مجموعة خطب طلعت حرب، عنيت بجمعها مطبعة مصر، القاهرة ١٩٢٧.
• عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة ١٣٢٢هـ، طبعة بولاق.
• عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومي ١٩٠٨-١٩١٩، النهضة ١٩٦٢.
• عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي ١٩١٤-١٩٢١، الجزء الأول، النهضة ١٩٥٥.
• عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني، النهضة ١٩٤٩، الجزء الثالث، النهضة ١٩٥١.
• عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، بحث للماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور محمد أنيس، كلية الآداب جامعة القاهرة، غير منشور.
• عبد المنعم ناصر الشافعي، الدكتور: بعض مشاكل العمل في مصر، النهضة ١٩٣٩.
• على الجرتلي، الدكتور: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف ١٩٥٢.
• محمد أنيس، الدكتور: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، الأنجلو المصرية ١٩٦٣.

• محمد حسن عمارة: ٤٠ عامًا فى الحركة العمالية، مذكرات نقابى مخضرم، مخطوط يقع فى ٥٠ صفحة من الحجم المتوسط، موجود لدى السيد محمد حسن عمارة.
• محمد حسين هيكل، الدكتور: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، مطبعة مصر ١٩٥٣.
• محمد فريد: تاريخ مصر من ١٨٩١، مخطوط فى سبع كراسات منهما اثنتان مقدمة تاريخية، دار الوثائق.
• محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة، مصر محمد على، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٨.
• محمد يوسف المدرك: عمال مصر مع عمال العالم، القاهرة ١٩٥٧.
• مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادى، القاهرة ١٩٢٣.
• نخبة من قادة الرأى فى مصر: محاضرات فى الديمقراطية ومظاهرها، عنى بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية، القاهرة ١٩٤٥.
• نورمان ماكنزى: موجز تاريخ الاشتراكية، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، دار القلم ١٩٦٠.
• والتر لاكور: الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط، الترجمة العربية، بيروت ١٩٥٩.
• يس مصطفى ومحمد فتحى: النصيحة إلى العمال فى مصر، دار الطباعة الحديثة ١٩٥٠.

ثالثًا: الدوريات

أ) دوريات عمالية:

- مجلة التأمينات الاجتماعية، العددين ١٦، ١٨.
- جريدة اتحاد العمال، لسان حال اتحاد نقابات عمال وادى النيل، ١٩٢٤.
- جريدة الصفاء، لسان حال الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، عام ١٩٣١.
- مجلة الضمير، لسان حال لجنة العمال للتحرير القومى، عام ١٩٤٥.
- جريدة العامل المصرى، إصدار حسنى الشنتناوى، عام ١٩٣٠.
- جريدة العمل، لسان حال حزب العمال المصرى عام ١٩٤٨.
- المؤتمر، نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، ١٩٤٥، ١٩٤٦.
- نشرات مؤتمر النقابيين، عام ١٩٥٠.
- نشرة نقابة مستخدمى المحال التجارية بالقاهرة، أول مايو عام ١٩٤٦.

ب) دوريات عامة:

- مجلة أبو الهول، ١٩٣١.
- الأهرام، ١٩٠٨-١٩٥٢.

- الإخوان المسلمون، ١٩٤٦.
- الأيام، لسان حال السودانيين بمصر، ١٩٤٨.
- مجلة الباشكاتب، يوليو ١٩٣٤.
- البلاغ، ١٩٣١-١٩٣٩.
- الجماهير، ١٩٤٧.
- الجهاد، ١٩٣٥.
- رابطة الشباب، العدد ١٦٠.
- السياسة، ١٩٣١.
- صوت الأمة، ١٩٤٦.
- الضياء، ١٩٣١.
- الطليعة، مارس، نوفمبر ١٩٦٥.
- مجلة كلية الحقوق، العدد الأول، مجلة تشريعية قضائية، إصدار حسنى الشنتناوى، العمل والعمال فى مصر، عدد خاص بتشريع العمل، ١٩٣٤.
- كوكب الشرق، ١٩٣٠-١٩٣٤.
- اللواء، ١٩٠٨-١٩١٠.
- المساء، إصدار أحمد محرم، ١٩٣١-١٩٣٤.
- المصرى، ١٩٤١-١٩٥٢.
- الوادى، ١٩٣٢.

- الإجبسيان جازيت، ١٩٣١-١٩٣٤.
- مجلة المجتمع الجديد، أغسطس ١٩٤٧.
- مصر، ١٩٣١.
- المقطم، ١٩٣٩.
- الوفد المصرى، ١٩٣٨، ١٩٤٥-١٩٤٦.

رابعًا: المصادر الأجنبية

- BADAOUI, Zaki: Les Problemes du Travail et les Organisations Ouvriers en Egypte, Alexandrie 1948.
- BAER, Gabriel: Egyptian Gilds in Modern Times, 1964.
- BONNE, Alfred: State and Economics in the Middle East, A Society in Transition, First Edition, London, 1948.
- BUTLER, Arthur, D: Labor Economics and Institutions, The Macmillan Company, New York.
- COLOMBE, Marcel: L'evolution de l'Egypte 1924-1950, Paris 1950.
- CROUCHLEY, A.E.: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo 1936.
- GIBB & BOWEN: Islamic Society and the West, Vol. I, Oxford 1957.
- GIRARD: Description de l'Egypte, Tome 17.
- ISSAWI, Charles: Egypt at mid-century, An economic survey, Oxford 1954.
- LAQUEUR, Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, London 1956.
- MARTIN, Germain: Les Bazars du Caire et les Petits me- tiers Arabes, Le Caire 1910.
- National Bank of Egypt 1898-1948, Cairo 1948.
- VALLET, J.: Contribution al'etude de la Condition des Ouvriers de la Grande Industrie au Caire, Valence 1911.

المؤلف في سطور

الأستاذ الدكتور: رؤوف عباس حامد

٢٤ أغسطس ١٩٣٩ – ٢٦ يونيو ٢٠٠٨

موقعه الإلكتروني: **http://www.RaoufAbbas.org**

الدكتور رؤوف عباس صاحب مدرسة في التاريخ الاجتماعي، تولى من خلالها تكوين جيل من الباحثين في تاريخ مصر الاجتماعي وساهم في تكوين بعض الباحثين في هذا المجال في اليابان وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. له العديد من الأعمال باللغتين العربية والإنجليزية. ترجم إلى اللغة العربية العديد من الأعمال المتميزة. أدار العديد من المؤتمرات وتولى رئاسة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية من ١٩٩٩ حتى وفاته في ٢٠٠٨. كما شارك في العديد من الأنشطة العامة.

عمل رؤوف عباس أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة القاهرة وأستاذًا زائرًا بجامعات طوكيو (اليابان)، جامعة قطر، جامعة الإمارات العربية، جامعة السوربون (باريس)، جامعات كييل، وبون، وهامبورج، وفرايبورج (ألمانيا)، جامعة كاليفورنيا، جامعة ستانفورد، جامعة جورجيا (أمريكا)، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية وعلى وسام الفنون والعلوم من الطبقة الأولى من جمهورية مصر العربية. واختير ليكون

ضيف الشرف الذى تكرمه جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية فى مؤتمرها السنوى نوفمبر ١٩٩٠.

مؤلفاته بالعربية

الحركة العمالية فى مصر	**القاهرة**	١٩٦٨
الطريد الخالد - جمال الدين الأفغانى (قصة تاريخية للأطفال)	القاهرة	
الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ١٨٣٧-١٩١٤ (نشر أيضًا بعنوان: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة)	القاهرة	١٩٧٣
مذكرات محمد فريد، المجلد الأول، دراسة وتحقيق	القاهرة	١٩٧٥
الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧	القاهرة	١٩٧٧
المجتمع اليابانى فى عصر مايجى	القاهرة	١٩٨٠
السياسة الأمريكية والعرب (تأليف مشترك)	بيروت	١٩٨٢
جماعة النهضة القومية	القاهرة	١٩٨٥
أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية	القاهرة	١٩٨٨
جامعة القاهرة، ماضيها وحاضرها	القاهرة	١٩٨٩
كبار الملاك والفلاحين فى مصر، ١٨٣٧-١٩٥٢ (تأليف مشترك مع د. عاصم الدسوقى)	القاهرة	١٩٩٨
التنوير فى مصر واليابان - دراسة مقارنة لفكر الطهطاوى وفوكوزاوا	القاهرة	٢٠٠٠
شخصيات مصرية فى عيون أمريكية	القاهرة	٢٠٠١

ثورة يوليو، إيجابياتها وسلبياتها، بعد نصف قرن	القاهرة	٢٠٠٣
مشيناها خطى - سيرة ذاتية	القاهرة	٢٠٠٤
كتابة تاريخ مصر.. إلى أين..؟ (أزمة المنهج ورؤى نقدية)، تحرير د. ناصر إبراهيم	القاهرة	٢٠٠٩
صفحات من تاريخ الوطن، تحرير أ. د. عبادة كحيلة	القاهرة	٢٠١١

مؤلفاته بالإنجليزية

The Japanese and Egyptian Enlightenment, A Comparative Study of Fukuzawa Yukichi and Rifa'ah al-Tahtawi	ILCAA Press	Tokyo	1990
The Large Landowning Class and the Peasantry in Egypt, 1837-1952, Co-author with Dr. Assem El Dessouki	Syracuse University Press	Syracuse, NY	2011

كتب ترجمها إلى العربية

يوميات هيروشيما	م. هاتشيا	القاهرة	١٩٧٧
دراسات فى تطور الرأسمالية	موريس دوب	القاهرة	١٩٧٨
مصر للمصريين	ألكسندر شولش	القاهرة	١٩٨٣
التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤	شارل عيسوى	بيروت	١٩٨٩

تجار القاهرة فى العصر العثمانى – سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار	نللى حنا	القاهرة	١٩٩٧
ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية	نللى حنا	القاهرة	٢٠٠٣
توجهات بريطانية – شرقية	رونالد ستورس	القاهرة	٢٠٠٥
فراعنة من؟ المتاحف والآثار والشخصية الوطنية المصرية من ١٧٩٨-١٩١٤	دونالد ريد	القاهرة	٢٠٠٥
اللورد كرومر	روجر أوين	القاهرة	٢٠٠٦
برلمان الإنسان – الأمم المتحدة: الماضى، الحاضر، المستقبل	بول كينيدى	القاهرة	٢٠٠٨

كتب حررها

مصر للمصريين – مائة عام على الثورة العرابية		القاهرة	١٩٨١
مصر وعالم البحر المتوسط، مجلدان		القاهرة	١٩٨٦
العرب فى أفريقيا – الجذور التاريخية والواقع المعاصر		القاهرة	١٩٨٩
أربعون عامًا على ثورة يوليو – دراسة تاريخية		القاهرة	١٩٩٢
ندوة تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر العثمانى	عدد خاص من مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة	القاهرة	١٩٩٣

١٩٩٥	القاهرة		العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ – ١٩٥٤
١٩٩٥	القاهرة		الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣
١٩٩٧	القاهرة		حرب السويس بعد أربعين عامًا
٢٠٠٠	القاهرة		إصلاح أم تحديث؟ مصر فى عصر محمد على
٢٠٠٢	القاهرة		وثائق مصر فى القرن العشرين، مجلدان
٢٠٠٣	القاهرة		خمسون عامًا على ثورة يوليو، أبحاث الندوة الدولية
٢٠٠٢ – ٢٠٠٤	القاهرة		المقالات الصحفية السياسية لطه حسين – ستة مجلدات
2005	**Cairo**	**The American University in Cairo Press**	**Society and Economy in Egypt and the Eastern Mediterranean 1600-1900, Essays in Honor of Andre Raymond, co-editor with Prof. Nelly Hanna**
٢٠٠٨	القاهرة		الجامعة المصرية والمجتمع، ١٠٠ عام من النضال الجامعى ١٩٠٨ – ٢٠٠٨